اسم صاحب هذا الكتاب منلا محمد مصطفى

اول الكتاب

1

من الغرق في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو
ملتمسهم مستعينا بالله تعالى ومتوكلا عليه فبدأت بايراد الكفاية
من علم المنطق لانه الاله العاصمه للذهن من الخطاء والزلل فيما نتصوره
ونصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله
فصل كل معرفة وعلم فاما تصور واما تصديق والتصور هو
العلم الاول ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان
والتصديق انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه مثل تصديقنا بان للكل
مبدا فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي يكون مجهولة
فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي ومنه ما
هو دون الحقيقي ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه
بالحقيقي والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية في التمييز بين هذه
الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلاف ولا وقع لواحد في رايه
تناقض وكل واحد من الحد والقياس فانه معمول ومؤلف من معان معقولة
بتاليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها
التاليف وكما انه ليس عن اي مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيتا او كرسي ولا

نعني من قولنا بالروية
من المعلومات معلومة
بالطبع لا بالطلب
كعلمنا باوائل العقل
وظواهر المحسوسات
الاوليات لسائر ال...
المعلومة

باي صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي
بل لكل شي مادة تخصه وصورة بعينها بل لكل شي ما تخصه فكذلك
لكل معلوم يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار الى
تحققه وكما ان الفساد في اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة
وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة
صالحة وقد يقع من [illegible] منهما جميعا كذلك الفساد في الروية
قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة
الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتيهما جميعا ٥

فصل في منفعة المنطق

والمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف [illegible] اي المواد والصور يكون
الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا والقياس الصحيح الذي يسمى برهانا
وتعرف انه عن اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسما
وعن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى [illegible] والذي يوقع
تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف منه واوقع ظنا غالبا
خطابيا وتعرف انه عن اي الصور والمواد يكون الحد الفاسد وعن اي

هذا جميعه ليس المنطق وانما هو الشارح للحد [illegible]

2

صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو
الذي يرى انه برهاني او جدلي ولا يكون وانه عن اي صورة ومادة يكون
القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس في الشي
او ينفرها عنه او [illegible] او يبسطها او يقبضها وهو القياس الشعري
فهذه فايدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام
والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن
تعلم النحو والعروض وليس شي من الفطر الانسانية مستغن في استعمال
الروية عن التقدم باعداد هذه الالة ٥ الا ان يكون انسانا مويدا من عند الله تعالى

فصل في الالفاظ المفردة

لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية من
اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان يتكلم اولا في
اللفظ المفرد فنقول ان اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى
ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا
الانسان فانه يدل به على معنى لا محالة [illegible] ولكن الان والسان
[illegible] لا يدل بهما على معنى او ان يدلا على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان

في اللفظ المفرد

لا محالة

وان اتفق ان كان الاثر مثلاً يدل على النفس والسان يدل على البدن فليس يقصد بان
وشان في جملة قولنا الانسان الا انه بهما فيكونان كانهما الابدلان اصلاً اذا
اخذا جزءي قولنا الانسان ۵ فصل في اللفظ المركب
واللفظ المركب والمولف فهو الذي يدل على معنى واجزاؤه تدل على اجزائه بان يلتئم مسموعه
ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشي او رامي الحجارة ۵

فصل في اللفظ المفرد الكلي

واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما
كثيرين في الوجود كالانسان او كثيرين في جواز التوهم كالشمس والجملة
الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه ان يشترك في معناه كثيرون
فان منع من ذلك شي فهو غير نفس مفهومه

فصل في اللفظ الجزئي المفرد

واللفظ المفرد الجزئي هو الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود
ولا بحسب التوهم [illegible] بل يمنع نفس مفهومه من ذلك
كقولنا زيد فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحداً هو ذات زيد [illegible]
الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحد اذ الاشارة تمنع

الجزئي لا بعينه الاشارة الحسية [illegible] عند العقل [illegible] معنى الجزئي ۵

من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس او هذا الانسان منع من ان يشترك
فيه غيره ۵ فصل في الذاتي
ولنترك الجزئي ونشتغل بالكلي وكل كلي فاما ذاتي واما عرضي
والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي في تعريف
الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود ولا يصح مفارقته
في التوهم حتى ان [illegible] في التوهم بطل به الموصوف في الوجود فكثير مما ليس
بذاتي هو بهذه الصفة ككون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه
صفة لكل مثلث ولا تفارق في الوجود ولا ترتفع في الوهم حتى يقال لو
رفعناه [illegible] ان يحكم ان المثلث [illegible] في الوجود وليس بذاتي ولا ايضاً
ان يكون وجوده للموصوف [illegible] فان كثيراً من لوازم
الشيء [illegible] ماهيته [illegible] بيّنة اللزوم له بل الذاتي ما
اذا فهم معناه واخطر بالبال [illegible] له واخطر بالبال
[illegible] ذات الموصوف لا يكون قد فهم له ذلك
المعنى [illegible] كالانسان والحيوان [illegible] انه حيوان وفهمت ما الانسان
[illegible] الانسان الا وقد فهمت اولاً انه حيوان واما ما ليس بذاتي فقد

يفهم ذات الموصوف مجردًا دونه فاذا فهم فربما لزمه ان يفهم وجوده له
كالمحاذاة للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوي الزوايا القائمتين في المثلث
او يكون جائزًا ان يرتفع توهمًا وان لم يرتفع وجودًا كالسواد للانسان
الزنجي او يرتفع وجودًا وتوهمًا مثل الشباب فمنها بطيء زواله والقعود
فمنها سريع زواله ٥

فصل في العرضي

واما العرضي فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتي وقد يغلط فيه فيظن
انه العرض الذي هو كالمقابل للجوهر الذي [illegible] وليس كذلك
فان العرضي قد يكون جوهرًا كالابيض والعرض لا يكون جوهرًا كالبياض ٥

فصل في المقول في جواب ما هو

ثم من الذاتي ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول والذاتي المقول
في جواب ما هو مشكل [illegible] يحتاج عن تحقيقه
وبنا ان يرجع ما [illegible] الظاهرون من المنطقيين في المقول في جواب
ما هو الى انه هو الدال [illegible] وحقيقته بحسب ما [illegible]
حينئذ ان الشي الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية له لانه
انما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان انسانًا لانه حيوان ما هو

4

بل لانه مع حيوانيته ناطق او مايت او شي اخر فاذا وضع لفظ مفرد
يتضمن لست اقول يلتزم جميع المعاني الذاتية الذي بها يقوم الشي فذلك
الشي مقول في جواب ما هو مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه
يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي مثل الجوهرية والتجسم والتغذي
والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ مما هو
ذاتي لزيد شي وكذلك الحيوان لا للانسان وحده بل للانسان والفرس
والثور وغيره الحال المشترك فانه يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية
التي لها بالشركة وانما يشذ منه واحدًا واحدًا منها فالمقول في جواب
ما هو هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي ٥

فصل في جواب اي شي هو

اما المقول في جواب اي شي هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به عن اشياء
مشتركة له في معنى واحد [illegible] الابيض الذي يميز الثلج عن
القار [illegible] جسمان جامدان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان
عن الفرس [illegible] حيوانان وقد اصطلح [illegible] على ان يسمى هذا الذاتي مقولاً

فی جواب ايما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تمييزا
ذاتيا مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون الساض للثلج ٥

فصل فی الالفاظ الخمسة

فالالفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع وخاصة وعرض ٥

فی الجنس الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع فی جواب
ما هو وقولنا مختلفين بالانواع اي بالصور والحقايق الذاتية وان لم
تعرف بعد النوع المضاف الى الجنس فقولنا فی جواب ما هو اي قولا
بحال الشركة لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا كالحساس
للانسان والفرس فان الحساس لا يدل على ماهية مشتركة للانسان
والفرس وان كان يدل على معنى [illegible] وهو كونه [illegible] جنسا على عن
المتحرك بالارادة وعن النامی وعن المتغذی [illegible] على سبيل
الالتزام لا على سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمن فان
السقف يلتزم الحايط و[illegible] والبيت [illegible] الحايط ويتضمنه
فيجب اذا حددت الجنس ان تحدده [illegible] فصل الجنس واذا
حددت الجنس ان لا تذكره على النوع ولا تستعمل بما قاله فرفوريوس ٥

العلم فی لون الجليات تخته ان كلما يدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفه والصفات اما علل ومباد واما عوارض ولوازم فالاول الذاتي والثاني العرضي والذاتيات فاما مشتركة واما مميزة والمشتركة الاجناس والمميزة الفصول والعرضيات فاما ان تعم الموصوف وغيره واما ان تخصه والاول العرض العام والثانی الخاصه والموصوف فهو النوع ٥

5

فی النوع واما الكلی الذاتی الذی يقال على كثيرين فی جواب ما هو وقد
يكون الشی جنسا للانواع ونوعا للجنس مثل الحيوان للجسم ذی النفس فانه
نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه سينتهی الارتقاء الى
جنس لا جنس فوقه ويسمی جنس الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع
تحته ويسمی نوع الانواع ويرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
فی جواب ما هو كالانسان لزيد وعمرو والفرس لهذه وتلك ٥

فی الفصل واما الفصل فهو الكلی الذاتی الذی يقال على نوع
تحت جنسه انه ای شی هو كالناطق للانسان فيه يجيب من يسال انه
ای حيوان [illegible] الناطق والانسان ان الانسان حيوان له نطق والنطق
والناطق [illegible] ای شی هو وله نطق والنطق فصل مجرد والناطق
فصل [illegible] المنطقی ٥

فی الخاصة
والخاصة فهی الكلی الدال على نوع واحد [illegible] جواب ای شی هو لا بالذات بل
بالعرض اما نوع هو جنس [illegible] المثلث لقايمتين فانه
خاصة للمثلث واما نوع ليس هو جنس [illegible] الضاحك للانسان وهو خاصة
ملازمة مساوية او [illegible] خاصة غير ملازمة ولا مساوية بل

انقض ه   في العرض   واما العرض العام فهو كل كلي مفرد
عرضي اي غير ذاتي تشترك في معناه انواع كثيرون كالسواد للثلج
والقفنس ولا شيء به كان ملازما او مفارقا لكل واحد من النوع او للبعض
جوهرا في نفسه كالابيض او عرضا كالبياض بعد ان لا يكون
مقوما للماهية فان وقوع العرض على هذا وعلى الذي هو قسيم
الجوهر في الوجود وقوع معنيين مختلفين ه

قوله غير ذاتي ليعلمنا ان ذلك هو المقصود منه لا ان يكون عرضا في ذاته اذ قد يجوز ان يكون جوهرا اه

فصل في الاعيان والالفاظ والاوهام والكتابات

الشيء اما عين موجوده واما صوره موجوده في الوهم او العقل ماخوذه
عنه ولا يختلفان في النواحي والامم واما اللفظة تدل على الصوره التي في
الوهم والعقل معبره واما الكتابه داله على اللفظ مختلفان في الامم
والكتابه داله على اللفظ واللفظ داله على معنى الصوره الوهميه
والعقليه وتلك الصوره داله على الاعيان الموجوده ه

قال الوهمي والعقلي لان الصور التي في النفس اما مجرده واما غير مجرده فالمجرد العقلي وغير المجرد الوهمي ه

في الاسم   والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود
ذلك المعنى من الازمنه الثلثه كقولنا زيد فمنه محصل كقولنا زيد
ومنه غير محصل قرن به لفظ النفي كقولنا لا انسان ذلك

المعنى فجعل اسما لذلك المعنى كقولنا لا انسان ه   في الكلمة
الكلمة لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى
موجودا فيه لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشي
لماش غير معين في زمان مضى ه   في الاداة
واما الاداة فهي لفظة مفردة انما تدل على معنى يصح ان يحمل او يوضع
بعد ان يقرن باسم او كلمة كقولنا في على ه   في القول
والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه من قبل ه   في القضية
والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم
صدق او كذب ه   في الحملية   والحملية هي التي
توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة
الا بحيث يمكن ان يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان
حيوان او قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع
قدم ورفع اخرى وكانك قلت الانسان يمشي او قولك فلان كثير علمه
فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف ه   في الشرطية
والشرطية هي التي توقع هذه النسبة في شيئين فيهما هذه النسبة

من حيث هي متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فانك ان فصلت هذه النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة والى قولك
النهار موجود وكل واحد منهما قضية ولذلك اذا قلت اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ٥

في الشرطية المتصلة والمتصلة من الشرطية هي التي توجب
او تسلب لزوم قضية لاخرى كما قدمناه من مثال الشرطي ٥

في الشرطية المنفصلة والمنفصلة ما توجب او تسلب عناد قضية
لاخرى كما اخرناه في مثال الشرطي في الايجاب

والايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبة وايجادها وفي الحملية هو
الحكم بوجود محمول الموضوع ٥ في السلب

والسلب مطلقا هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفي الحملية هو
الحكم بلا وجود محمول الموضوع ٥ في المحمول

والمحمول هو المحكوم به انه موجود او ليس بموجود لشيء آخر ٥

في الموضوع والموضوع هو الذي حكم عليه بان شيئا آخر موجود
له او ليس بموجود له مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب

٦ ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب ٥ في المخصوصة

والمخصوصة قضية حملية موضوعها شيء جزئي كقولنا زيد كاتب
ويكون موجبة ويكون سالبة ٥ في المهملة

والمهملة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يبين فيها ان الحكم
في كله او في بعضه كقولنا الانسان ابيض ويكون موجبة وسالبة
واذا لم يبين فيها ان الحكم في كل او بعض فلا بد انه في بعض وشك
انه في الكل فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره ٥

في المحصورة والمحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليه
مبين انه في كله او في بعضه وقد يكون موجبة وسالبة ٥

في الموجبة الكلية والموجبة الكلية من المحصورات هي التي
الحكم فيها ايجاب ولكن على بعض الموضوع على كل واحد من الموضوع
كقولنا كل انسان حيوان ٥ في السالبة الكلية

والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس
ولا واحد من الناس بحجر ٥ في الموجبة الجزئية

والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها ايجاب ولكن على بعض الموضوع

كقولنا بعض الناس كاتب ه   في السالبة الجزئية

والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب او ليس كل الناس بكاتب بل عسى بعضهم ه

في السور   والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل ه   في القضيتين المتقابلتين

والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان والشرط حتى ان كان هناك اب فكان لزيد لم يكن هاهنا لعمرو او ان كان هناك اب بالقوة لم يكن هاهنا بالفعل او كان هناك اسود البعض لم يكن هاهنا اسود الكل اسود في بعض اخر او كان هناك في زمان ماضي لم يكن هاهنا في زمان حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بل في ذلك الزمان بعينه او كان هناك مثلا انه متحرك على الارض لم يكن هاهنا انه متحرك في الفلك ه   في التناقض

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان تتقابلان بالايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة

قوله لانه ليس عن الامرين الفعليه علينا ان كان يختبر بين الامرين ان صدق علينا احد المتقابلين وكذب الاخر لعدمها وذاتها
كذلك لقولنا كل انسان حيوان والذي على ان هذا من الامرين كذلك اذا علقنا الامر الاخر لم يعسر الصدق والكذب
كقولنا كل انسان كاتب ه

وانما تكون كذلك اذا تمت فيهما شرايط التقابل التي في المخصوصات وفي 8
المحصورات زيادة ان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا كليتين يسميان متضادتين كذبتا جميعا في حمل الممكن كقولنا كل انسان كاتب ولا واحد من الناس بكاتب وان كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعا في ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب والمخصوصات ليس في تناقضهما شرط غير تقابلهما وفي الحمل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب في احد طرفي التقابل وان كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي زيد ليس يمشي ولو كان احد هذين في الوقت صدقا والاخر كذبا من حيث نفس القولين كان احد الامرين يكون لا محالة والاخر لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة ه   في مواد القضايا

المادة الموجبة هي حال المحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة ان تكون له دايما في كل وقت اي يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحال الحيوان عند الانسان ولا يتيسر السلب والمادة الممتنعة هي حالة

للمحمول بالقياس الى الموضوع بكون الصدق فيها دايما مع السلب
كحاله الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب والماده الممكنه هي حالة
للمحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها له صدق في الايجاب ولا السلب
كحالة الكاتب عند الانسان وقيل ان الممكن هو الذي حكمه غير
موجود في وقت ما اي في الحال ثم له حكم في المستقبل يفرد به
عما له حكم في الحال بالضروره في الثناي والثلاثي
كل قضية حملية فان اجزاها الذاتيه عند الذهن ثلثة معنى
موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبه بينهما واما في اللفظ فربما
اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى
المحمول وطويت اللفظه الداله على معنى النسبه فنسمى ثنائيه لقولنا
زيد كاتب والثلاثيه فهي التي قد صرح باللفظه الداله فيها على
النسبه كقولنا زيد هو كاتب وسمي تلك اللفظه رابطة والكلمه
ترتبط بذاتها لانها تدل على موضوع في كل حال فالنسبه مضمنة فيها
في المعدولية والبسيطة القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم
محصل والقضية المعدولية هي التي موضوعها او محمولها اسم غير ومحمولها اسم محصل

محصل لقولنا لا انسان ابيض والقضية المعدولية المطلقة العدول فهي
التي محمولها كذلك لقولك زيد هو غير بصير وقولنا زيد هو غير بصير
قضية موجبه معدولية والفرق بين المعدولية الموجبه كقولنا زيد
هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو بصير
اما من جهة الصيغه فلان حرف السلب في المعدولية جزء من
المحمول كانك اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما بالتركيب
فان اوجبت تلك الجمله لشي واحد كان ايجابا معدولا وان سلبت فقلت
زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما السلب في البسيطه
فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه
رافعا اياه واما من جهة التلازم والدلاله فان السالبه البسيطه اعم
منها لان السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا او محصلا
فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان يقول ان العنقا ليس هو بصيرا
ولا يصح ان يقول ان العنقا هو غير بصير واما ما يقال بعد هذا من الفرق
بينهما فلا يلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه على كل موجود كان عادما للبصر
ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه ان يكون له بل من شان نوعه او جنسه

اوليس البتة من شانه او شان محمول عليه ان يكون له بصر والقضية
السالبة لا يتميز فيهما العدول من السلب الا باحد وجهين احدهما من
جهة نية من القايل مثلا اذا قال زيد لا بصير وعنى ان زيدا ليس هو
بصير كان سالبا وان عنى به ان زيدا هو لا بصير كان ايجابا معدولا
والثاني من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير
بصير علم انه ايجاب لان غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في
السلب واما في الثلاثية فان الايجاب المعدول متميز عن السلب
المحصل من كل وجه لان الرابطة ان دخلت على حرف السلب ربطت
حرف السلب مع المحمول كشي واحد فاوجبت كقولك زيد هو لا بصير
وان دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا
لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجا
عنه ٥

في العدمية

والقضية العدمية هي التي محمولها
اخس المتقابلين هذا بحسب المشهور كقولك زيد جاير والهوا مظلم واما
في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شي من شانه ان يكون للشي او
لنوعه او لجنسه ٥

في الجهات

الجهات ثلث واجب

ويدل على دوام الوجود وممتنع ويدل على دوام العدم وممكن
ويدل لا على دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة ان
الجهة لفظة مصرح بها تدل على احد هذه المعاني والمادة
حالة للقضية في ذاتها غير مصرح بها وربما خالفا كقولك زيد
يمكن ان يكون حيوانا فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما فروق
اخرى لا نطول بها ٥

في الرباعية

القضية الرباعية
هي التي يذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وانما تسلب
الموجبة الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على
السلب فيمكن ان يصدقا كقولك زيد هو يمكن ان يمشي زيد
هو يمكن ان لا يمشي او يكذبا كقولك زيد هو يجب ان يمشي زيد
هو يجب ان لا يمشي وايضا زيد هو يمتنع ان يمشي زيد هو يمتنع ان لا
يمشي بل مقابل يمكن ليس يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل
يمتنع ليس يمتنع ٥

في الممكن والحقيقة

وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه انحل الشك الذي ارتفع به كثير
من الشبه والاغاليط التي تقع للناس في تناقض ذوات الجهة وتلازمها

جاء من المادة والجهة ان
المادة لا يكون الا صادقة
الحكم لانها في الوجود
واما الجهة فقد تكون كاذبة
وصادقة لانها حكم لخبار

فنقول ان العامة تفهم من الممكن غير ما يفهم منه الخاصة بحسب
تواطيهم عليه اما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير
ان يشترط وو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن ليس ليس بممتنع
فيكون معناه الممتنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع وغير
الممكن ما هو ممتنع فكل شي عندهم اما ممكن واما ممتنع وليس قسم
ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب والجنس
له وليس اسما مرادفا له بل لان الواجب غير ممتنع في المعنى واما
الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة
لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى اخر لكنه كان يصح
ان يقال لهذا الشي انه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون بحسب الاستعمال
العامي اي بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فنقلوا
اسم الممكن وجعلوه اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ومع ذلك دالا على دال ووضعوه
ليس بواجب وهو الذي هو غير ضروري في احد الجانبين فهذا المعنى
اخص من المعنى الذي يستعمله عليه العامة فيكون الواجب خارجا
من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل هو بمعنى ليس

غير ضروري بل واجب او ممتنع وكلاهما ليس بهذا الممكن الا ان ضعفاء الراي
اذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصي يخيل لهم معنى الممكن
العامي وكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا
عن الممكن فيتحيرون في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصي والممكن
الخاصي هو ممكن ان لا يكون صار الوجوب عندهم ممكن ان لا يكون
او ان قالوا ان الواجب ليس بممكن وخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار
الواجب ممتنعا ولو انهم راعوا حدود النظر فاخذوا الممكن في
القسمين على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا
الممكن بمعنى انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب
ممكن وجدوا الواجب خارجا عن الممكن ووجدوه ليس بممكن بلغ
وحينئذ لم يلزم ان ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن ما كان ما
ليس بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا عدمه
فيكون ليس بممكن هو ما ليس لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيصدق
ليس بممكن على الواجب اذ ليس هو بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه
لان له ضرورة في الوجود وايضا ان اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم

لم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمه ان
يقال وممكن ان لا يكون وذلك لانه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس يجب
ان يكون ما يمكن ان يكون ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع
ان يكون غير ممتنع ان لا يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن
العامي ولا يقع في الخاصي وان غير الممكن الخاصي ليس بمعنى الممتنع
بل بمعنى الضروري اما في الوجود واما في العدم وان الممكن ما ليس
بضروري الحكم ومتى فرض حكمه من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض
منه محال وليس من شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال او موجودا
فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه ما ليس بموجود في الحال واذا فرض
في الاستقبال موجودا لم يعرض منه محال وذلك لانه ان كان السبب
المانع من كونه ممكنا صيرورته واجبا في وجوده فيجب ان يراعى
هذا السبب في جانب اللاوجود فانه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان
في الحال واجبا في لا وجوده كذلك وواجب العدم وممتنعا فان كان
الامتناع الحالي لا يضر الممكن فالواجب الحالي لا يضر الممكن وان ممكن
الكون ان كان يجب ان لا يكون موجودا الكون فممكن اللاكون يجب

ان لا يكون موجودا اللاكون ولكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون
فممكن الكون يجب ان لا يكون على اصلهم موجود اللاكون ٥

في الواجب والممتنع

وبالجملة الضروري الواجب والممتنع بينهما
غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الضرورية فذا ضروري في الوجود
وذلك ضروري في العدم واذا تكلمنا في الضروري امكن ان ننقل
البيان بعينه الى كل واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري
على ستة اوجه يشترك كلها في الدوام فاول ذلك ان يكون الحمل دائما لم
يزل ولا يزال كقولنا الله تعالى حي والثاني ان يكون ما دام ذات الموضوع
موجودا لم يفسد كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان اي كل واحد
من الناس دائما حيوان ما دام ذاته موجوده ليس دائما بلا شرط حتى
يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده والاول والثاني هما
المستعملان والمراد ان اذا قيل ايجاب او سلب ضروري ويعمهما من جهة
ما معنى واحد وهو الضرورة ما دامت ذات الموضوع موجوده اما
دائما ان كانت الذات توجد دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد
واما الثالث فان يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفه بالصفه التي

هذه الاقسام الاربعة تسمى مطلقة لانها لا تخصص بشرط الامكان وهو الوقت الذي يكون فيه بعينه
ولا بشرط الضرورة وهو الشرط الذي يكون به موجودا ومطلقها بشرطها قابلين للشيء مطلقا
سوى انها ضرورية لا لذات كمن حال الاطلاق ضروريتها اطلاقه

جعلت معها لا ما دامت ذات الموضوع موجوده مثل قولك كل ابيض فهو
ذو لون مفرق للبصر بالضروره اي لا دايما لم يزل ولا يزال ولا ايضا ما دام
ذات ذلك الشي الابيض موجوده حتى ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد
لكن البياض زال عنها فقد توصف بانها ذات لون مفرق للبصر بالضروره
بل ان هذه الضروره تدوم ما دامت لا موجوده ولكن موصوفه بالبياض
واما الرابع فان يكون ذلك ما دام الحمل موجودا وليس له ضروره بلا
هذا الشرط كقولك ان زيدا بالضروره ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان
يكون لا ماشيا وهو يمشي واما الخامس فان يكون الضروره في وقت ما معين
لا بد منه كقولنا ان القمر ينكسف بالضروره ولكن ليس دايما بل وقتا
ما بعينه معينا والسادس ان يكون بالضروره وقتا ما ولكن غير معين كقولك
كل انسان فانه بالضروره يتنفس اي وقتا ما وليس دايما ولا وقتا بعينه
وهذه الاقسام الاربعه فانها اذا لم تشترط فيها شرط ما فان الحمل
فيها يسمى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضروره كان الاولى ان يكون الجهة
جزءا من المحمول لا جهة داخلة على المحمول وذلك لان المحمول في ذلك لا
يكون وحده محمولا بل مع زوايد وتلك الزوايد مع المحمول لا يعقل كشي

انما صارت الجهة في هذه جزءا
من المحمول لان الموجب بوجهها
اشترطناه لا يكون لذلك
من دون الشرط
واما الاخر فان الجهة تدخل
على الرابطة لتحصل ما
للموضوع نسبته عند الذهن
ولا تؤثر في الحمل شيئا

[illegible]

واحد ما لم تكن فيها الجهة على انها كالبعض منها واما في المقدمة الضروريه
فان المحمول مستقل بنفسه في ان يقصد حمله والجهة لا تفعل فيه شيئا
بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته لمعنى واحد والجهة داخلة عليه
في متلازمات ذوات الجهة — المتلازمات التي تقوم بعضها مقام
بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب ان يوجد ممتنع ان
لا يوجد ليس بممكن بالمعنى العامي الا يوجد ونقايض هذه متعاكسه
ايضا مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن الا
يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي وطبقة اخرى وهي هكذا واجب
ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي
وكذلك نقايضهما مثل ليس بواجب الا يوجد ليس بممتنع ان يوجد
ممكن ان يوجد بالمعنى العامي وطبقة اخرى من الممكن الخاصي الحقيقي
ولا ينعكس فيها الا الشيان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقيضهما
متعاكسان وليس يلزمهما من ساير الجهات شي لزوما متعاكسا واما الممكن
ان يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما
اللوازم التي لا تنعكس فان واجب ان توجد يلزمه ليس بممتنع ان يوجد وما في

[illegible]

طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان يوجد العامي وليس

بممكن ان يوجد الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن ان لا يوجد

الخاصي لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن حقيقي ان لا يوجد

وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب ان يوجد وما

في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين اعني المعدول والمحصل والممكن

ان يكون الحقيقي يلزمه ممكن ان يكون العامي وما في طبقته وممكن

لا يكون العامي وما في طبقته ونتوصل من هذا الى ناتي ما بقي ٥

فصل في المقدمة والحد

المقدمة قول يوجب شيئا لشيء او يسلب شيئا عن شيء جعل جزء قياس والحد هو ما تنحل اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا انحل الرباط فلا محالة انه لا يبقى الا موضوع ومحموله ٥

المقول على الكل

والمقدمة التي فيها مقول على الكل فهي التي ليس شيء مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه المحمول والسلب بحسبه وكل مقدمة اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة ٥

في المطلقات

المطلقة فيها رايان راي ثاوفرسطس وثامسطيوس وغيره انها هي

التي لم يذكر فيها جهة ضرورة الحكم او امكان الحكم بل اطلق اطلاقا

فيجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم موجودا

لا بالضرورة اي لا دايما وليس يبعد ان يكون هذا راي الفيلسوف

في المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان موجبة وسالبة

مطلقتين صادقتين كقولك كل فرس نايم ولا شيء مما هو فرس بنايم وسلب

الحكم الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي السالب المطلق واصحاب

هذا الراي يرون ان ذلك جايز وليس بواجب لان الفيلسوف قد يورد

ايضا في المطلقات امثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية دايما واما

اصحاب الراي الثاني ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين من المتاخرين

ممن هو اشدهم تحصيلا فيرون ان هذا النقل واجب في المطلق وان

المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه الا على احدى الجهات الاربع

المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان المطلق عندهما ولا ما يكون

الحكم فيه موجودا وليس يجب دايما ما دام ذات المحكوم عليها موجودة

بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به

كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ما دام المحمول محكوما به

او في وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل انسان او في
وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان وليس يجب ان هذا الوقت
وقتا واحدا يشترك فيه الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد بحصه وليس يبعد
ان يكون هذا الراي راي الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفصيل احد
الرايين على الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا وسيظهر لك
ذلك اذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل ب آ بالاطلاق فمعناه
ان كل واحد مما يوصف عند العقل او الوجود بانه ب سواء كان
يوصف بانه ب دايما او يوصف بانه ب وقتا ما بعد ان يكون ب
فذلك الشي يوصف بانه آ لا يدري متى اعند ما يوصف بانه ب او في
وقت اخر او دايما او لا دايما هذا على راي ثاوفرسطس واما الراي الثاني
فلا يخالف الراي الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك
معناه كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له كان دايما او وقتا فان
معنى المتحرك في الشيين واحد لا يختلف بمدة الثبات والمدة امر عارض

ويختلف

للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول فان الاولين
اخذوا الحكم بالمحمول اعم ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا دوام

البتة وهولاء خصصوا اللادوام فيكون معنى قولنا كل ب آ عندهم ان كل ما
يوصف بب كيف وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك الشي يوصف
بانه آ لا بالضرورة بل وقتا ما على ما قيل وكذلك قولنا لا شي من ب آ
على الاطلاق معناه انه لا شي مما يوصف بانه ب كيف وصف به
الا ويسلب عنه آ اما لا يدري كيف ومتى واما سلبا في وقت ما
والجزئيان تعرفهما من الكليتين

في الضروريات

قولنا كل ب آ بالضروره معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل
بانه ب دايما او غير دايم فذلك الشي دايما ما دام عين ذاته موجوده
يوصف بانه آ كقولك كل متحرك جسم بالضروره وقولنا بالضروره
لا شي من ب آ معناه انه ليس شي مما يوصف بانه ب كيف كان
يوصف به بضروره او وجوده غير ضروري الا ويسلب عنه دايما آ
في كل وقت ذاته فيه موجوده وانت تعرف الجزئيين من الكليتين
الا في شي واحد وهو ان الجزئي لا يجعله دوام السلب والايجاب ضروريا
بل دوام يستحقه طبيعته فانه يمكن ان يكون بعض الناس مسلوبا عنه
الكتابة او موجبة له ما دام ذاته موجوده ولكنه باتفاق ليس باستحقاق

ولا كذلك في الكليات فانها ما لم يتحقق دوام السلب والايجاب لم يكن القضية
موثوقا بصدقها بل لا يكون صادقة البتة فان الصدق هو المطابقة
وهذه المطابقة لا يتحقق الا انما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم في قضية
محمولها ممكن وزمانها مستقبل بانها صادقة او كاذبة ما لم يطابق
الوجود او لم يخالفه ٥

في الممكنات

اما الممكن فهو الذي حكمه من سلب او ايجاب غير ضروري واذا فرض
موجودا لم يعرض منه محال ومعنى قولنا كل ج ب بالامكان ان
كل واحد مما يوصف بانه ب كيف كان فان ايجاب ا عليه غير
ضروري واذا فرض عليه هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال
وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين وفرق بين
قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فالاول سالبة ضرورية
والثاني سالبة للضرورة لكنه قد يظن ان قولنا ليس بالضرورة يلزمه
ممكن ان لا ولا يميزون ذلك وانما يلزمه ممكن ان لا بالمعنى المتعارف
عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة وكذلك فرق
بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالاول سالبة ممكنة والثاني

انه لم يعم ليس بالضرورة ان يوجد هو الذي كالسالبة فيه لا
الا يوجد فانه هذا هو الذي ليس بعينه الا انه يوجد
وبالنسبة يعم هو الممكن الخاص والعام لان الثاني
يلزمه ... كليته ٥

16

سالبة الامكان لكنه قد يظن ان سالبة الامكان كقولنا ليس
بممكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن بالمعنى
العامي دون الخاصي واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب ان
تلزمه ضرورة ولكن لا لوجود دون عدم ولا لعدم دون وجود
فان ما ليس بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود واما ضروري
اللاوجود وليس احدهما بعينه وجهل جماعة من المنطقيين
بهذه الاحوال وقعهم في خطاء كثير استمر عليه في احكام
ذوات الجهة ٥

في عكس المطلقات

العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء
السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور
ان السالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا
لا شي من ج ب صدق لا شي من ب ج والا فليكذب لا شي من ب ج
ولنصدق نقيضه ان بعض ب ج ولنفرض ذلك البعض شيئا معينا
وليكن د فذلك الشي الذي هو ج و ب فيكون ذلك الباء الفا وكان
لا شي من ب ا هذا خلف والحق في هذا هو انه انما يصح هذا

اعلم ان هذه القضية لا تلزم في كل المطلقات فان الدليل انما
يصدق فيما يطلق على المعنى الذي هو اعم من الشرط من شرط
وهو ان ... لا يكون ... ٥

العكس لانه في كل ما نعد في المطلقات بل في مطلقة ليس شرط
صحة الحاق الضروره فيها زمان يختلف في الاشخاص بل معنى غير
الزمان ومثال ـــــ ذلك ان يكون الشرط الذي يصح معه
الحاق جهه الضروره شرط ما دام الموضوع موصوفا بما وضع
معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك ان الحقت به جهه الضروره
وجب ان تقول بلسانك او في نفسك ما دام موصوفا بانه منتقل
وربما لم يصدق ان تقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات
يلزم هذا العكس وفي مثلها اذا صدق لا شي لذب بعض او
صدق بعض كذب لا شي من غير اشتراط زمان بعينه بل
مطلقا وامثال هذه هي المستعملات في العلوم وان كانت اخص
من الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن هكذا فليس يجب ان ينعكس
الكليه السالبه المطلقه مثل الامثله التي يوردها المعلم الاول
مما السلب فيه في زمان ما كقولنا لا شي من الحيوان بمتحرك بالاراده
اي في وقت سكونه ونقول لا شي من الحيوان بنايم فانه ياخذ هذه
وامثالها سوالب مطلقه فهذه لا تنعكس البته ٥ والموجبه

الكليه لا شك انها لا تنعكس كليه موجبه فليس اذا صدق قولنا
ان كل انسان متحرك يصدق ان كل متحرك انسان ولكن تنعكس جزئيه
موجبه اما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور له فهو انه
اذا كان كل ب ا فبعض ا ب والا فلا شي من ا ب فلا شي من ب ا
وكان كل ب ا هذا خلف واما البيان الحقيقي الذي يجري في كل
فبالافتراض انه اذا كان كل ب ا فنفترض شيئا بعينه هو ب
وهو ا فليكن ذلك الشي ج فج ب و ا فا هو ب وهو ج ثم المشهور
ان هذا العكس مطلق وجب ان يكون مطلقا على المعنى الاعم
الذي لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان متحرك حركه
الاراده وجودا وكل او بعض المتحرك بالاراده حيوان ضروره واما بالاراده صح
على الراي الثاني فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا لما اوضحناه
والجزئيه الموجبه المطلقه تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور
والحقيقي على مثال بيان الموجبه الكليه ومثال ذلك بعض
الناس كاتب وبعض الكاتب انسان والسالبه الجزئيه المطلقه
لا عكس لها فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان بكاتب وصدق

تصدق وليس بعض الكاتب بناس ه   في عكس الضروريات

والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية فانه
اذا كان بالضرورة لا شي من ب آ فبالضرورة لا شي من آ ب والا
يمكن ان يكون آ ما ب فليكن ذلك ج حتى يكون ج ب وج ما صار آ
صار ب فيكون هو ب و آ ويكون ذلك البا الفا هذا محال والكلية
الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف
في المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو
كان مطلقا لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقا
فكان بعض ب آ مطلقا وكان الكل بالضرورة واما في الحقيقة
فليس يجب ان يكون عكس المطلق مطلقا لا ضرورة فيه ولذلك لا
يلزم هذا البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري ربما كان مطلقا
كقولك بالضرورة كل كاتب انسان ثم يقول بعض الناس كاتب
وذلك لا بالضرورة التي اياها نريد بل ان كان ولا بد فبضرورة اخرى
يصح ذلك على كل ممكن مثل ان بعض الناس كاتب ما دام كاتبا
ولسنا نقصد في الضرورة مثل هذا او نقول كل ضحاك انسان بالضرورة

وبعض الناس ضحاك بالاطلاق والامكان فلا يجب ان ينعكس مطلقة 18
صرفة بلا ضرورة فربما كان المحمول غير ضروري للموضوع
والموضوع ضروري للمحمول كالتنفس للذي الرئة من الحيوان
فليس دايما له وذو الرئة دايما للمتنفس فليس ينعكس المطلق
العام بلا ضرورة والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل
بيان الكلية واما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس
لانك تقول بالضرورة ليس كل حيوان انسان ولا تقول بالضرورة
ليس كل انسان بحيوان ه   في عكس الممكنات

اما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها
فانك تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تقول يمكن
ان لا يكون احد من الكتاب انسانا ولكنه قد يظن في المشهور
انها تنعكس جزئية والسبب في ذلك ان قولنا يمكن ان لا يكون شي
من ب آ يصدق معه قولنا يمكن ان يكون كل ب آ وهو ينعكس انه
يمكن ان يكون بعض آ ب كما نذكره بعد ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه
يمكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن سنبين ان هذا العكس ممكن

بالعفى

العامي لا الخاصي ولا يلزمه النقل الى السلب وأما الحق فيمنع
عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس
كاتبا فليس لك ان تقول يمكن ان لا يكون كل او بعض الكتاب
انسانا ولا يلتفت الى ما يتكلفون وأما الكلية الممكنة الموجبة
فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة حقيقية فانه اذا
كان كل ب آ بالامكان فبعض آ ب بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة
لا شيء من آ ب فبالضرورة لا شيء من ب آ هذا محال وأما الحق فيوجب
انه ليس اذا كذب بعض آ ب بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا
شيء بل ربما كان بالضرورة كل او بعض على ما قلنا وانما يجب
ان يصدق اذا كذب قولنا بعض آ ب بالامكان العامي لكن الحق
ان عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن عامي لجواز ان يكون ضروريا
ولجواز ان يكون ممكنا حقيقيا وأما الجزئية الموجبة الممكنة فان
حال عكسها في المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة
والبيان ذلك البيان بعينه وأما الجزئية السالبة الممكنة فيظن انها
تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور في الكلية السالبة الا ان الحق

يمنع عكسها مثل ما بيناه في الكلية ٥

في القياس

القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض
قول آخر غيرها اضطرارا ومعنى يلزم انه يحصل التصديق به
ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى ان كان
بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات مثله في البيان لم يكن
ذلك قياسا حقيقيا ٥

في القياس الكامل وغير الكامل

القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه بينا عن
وضعه فلا يحتاج ان يتبين ان ذلك لازم عنه وغير الكامل
هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك
يلزم عنه بل اذا اريد ان يبين ذلك بين بشيء آخر لكنه غير خارج
من جملة ما قيل اما نقيض ما قيل او عكسه او تغيير شيء منه وافتراضه
على ما نوضح ٥

في القياس الاقتراني والاستثنائي

القياس اما ان يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل
بل بالقوة ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث وأما ان يكون ما يلزمه هو او نقيضه مقولا

فيه ويسمى قياسا استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها
فهي قايمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قايمة بذاتها ٥

في اجزا القياسات الاقترانية واشكالها

كل قياس اقتراني فانما يكون عن مقدمتين تشتركان في حد وتفترقان
في حدين فتكون الحدود ثلثه ومن شان المشترك فيه ان يزول عن
الوسط ويربط ما بين الحدين الاخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل
قولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث والحدود
الثلثه جسم ومولف ومحدث والمولف مكرر متوسط والجسم والمحدث
لا يتكرران واللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حدا اوسط
والباقيان يسميان الطرفين والراسين والطرف الذي يريد ان يصير
محمول اللازم يسمى الطرف الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللازم
يسمى الطرف الاصغر والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى
والتي فيها الطرف الاصغر يسمى الصغرى وبالكبرى وصغرى يسمى
قرينة وهيئة الاقتران يسمى شكلا ٥ والقرينة التي يلزم عنها
لذاتها قول اخر يسمى قياسا وسولوحسموس واللازم ما دام لم يلزم بعد

20

بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة والحد
الاوسط ان كان محمولا في مقدمة موضوعا في الاخرى سمى ذلك الاقتران
شكلا اولا وان كان محمولا فيهما سمى شكلا ثانيا وان كان موضوعا
فيهما سمى شكلا ثالثا وتشترك الاشكال كلها في انه لا قياس عن
جزئيتين وتشترك ما خلا الكاينة عن الممكنات في انه لا قياس عن
سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع اخس
المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب
والسلب ثم تخص كل شكل شرايط ٥

في ضروب الشكل الاول من المطلقات

والشكل الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة
فتكون لا محالة قراينه اربع ٥ الضرب الاول من كليتين موجبتين
مثاله كل ج ب وكل ب آ فهو قياس كامل على ان كل ج آ
ولقولك ان كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث ٥ والضرب
الثاني من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية
سالبة مثاله كل ج ب ولا شي من ب آ فهو القياس الكامل على انه

انما وجب ان لا ينتج في الشكل الاول لما كانت صغراه سالبة لان الاكبر غير مذكور الا في الاوسط
فلو لم ... عن الاوسط ... على الحيوان ...

لاشي من ج ا وكقولك كل جسم مولف ولاشي مما هو مولف
بقديم ينتج انه لاشي من الاجسام بقديم ه والضرب الثالث من
موجبتين والصغرى جزئيه ينتج جزئيه موجبه كقولك بعض
ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل على ان بعض ج ا ومثاله
قول القايل بعض الفصول بعد وكل بعد كم فبعض الفصول كم ه
والضرب الرابع من جزئيه موجبه صغرى وكليه سالبه
كبرى ينتج سالبه جزئيه كقولك بعض ج ب ولاشي مما هو
ب ا ينتج ليس كل ج ا مثاله بعض الفصول كم ولاشي مما هو كم
بكيف فلا كل فصل بكيف وساير الاقترانات التي لك ان تعرفها
بعد هذه الاربعه فلا ينتج شيا بعينه بل اذا صدق جمع طرفيها
على الايجاب في مادة وجدت مادة اخرى انما يصدق فيها جميع
الطرفين على السلب فيكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت
ان الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصوره الاربع وما لم يكن فيها
جزئي فلا ينتج جزئيا ه في الشكل الثاني من المطلقات
واما الشكل الثاني فالمشهور فيه انه مهما كانت الكبرى فيه كليه

واحدى المقدمتين مخالفه للاخرى بالكيف كان منتجا ولو من
المطلقات واما الحق فيوجب ان السالبه المطلقه اذا لم تكن
بالشرط المذكور وحيث ينعكس كليتها على نفسها بالمذهب
الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجه كما لا يلزم
من الممكنتين فيه على ما نبين فيهما والذي يكون حيث يلزم عنه
نتيجه فقد علم انفا ان قياساته غير كامله والضرب الاول
من كليتين والكبرى سالبه مثل قولك كل ج ب ولاشي من
ا ب فنقول انه ينتج لاشي من ج ا لانا اذا اخذنا السالبه
المطلقه الكليه حيث ينعكس مصير ولاشي من ب ا وكان
كل ج ب فلاشي من ج ا حكم الشكل الاول وقد يتبين
بالخلف انه ان لم يصدق قولنا لاشي من ج ا فبعض ج ا على
ما فرضنا من ان الكليه السالبه يكذب معها الجزئيه الموجبه
للشرط المتقدم فاذا كان بعض ج ا ولاشي من ا ب كان لا
كل ج ب وكان كل ج ب هذا محال ه والضرب الثاني
من كليتين والصغرى منهما سالبه مثل قولك لاشي من ج ب

وكل ا ب فلا شي من ج ا ولنعكس الصغرى فنقول كل ا ب ولا
شي من ب ج ينتج لا شي من ا ج وينعكس لا شي من ج ا وبالخلف انه
ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان لا شي من ج ب
هذا خلف والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل بعض ج ب ولا شي من ا ب
فليس كل ج ا ويبين بعكس الكبرى وبالخلف ايضا انه ان كان كل
ج ا ولا شي من ا ب فلا شي من ج ب وكان بعض ج ب هذا خلف
والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى
ينتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل
ج ا ولا يبين بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى
تنعكس جزئية واذا اضيفت الى الصغرى كانتا جزئيتين لا ينتجان
بل يجب ان ياخذ الافتراض بدل العكس هاهنا بان نفترض البعض
الذي هو ج وليس ب فيكون لا شي من د ب وكل ا ب فلا شي من د ا
ثم نقول بعض ج د فلا شي من د ا فليس كل ج ا ويتبين ايضا بالخلف
انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب

وماعداها

وهذه هي الضروب المنتجة وما عداها عقيمة للسبب المذكور في مثلها في
الشكل الاول

في الشكل الثالث من المطلقات

واما الشكل الثالث من المطلقات فان شريطته في الانتاج ان يكون
الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في كل شكل فيكون قرائنه ستة
الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل ب ج
وكل ب ا فبعض ج ا ويبين بعكس الصغرى ورد القرينة الى ثالث
الاول وبالخلف انه ان كان لا شي من ج ا وكل ب ج فلا شي من ب ا
هذا خلف والثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
ويبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالثة من جزئية موجبة صغرى
وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الاول وعلى نحو
بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة
جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وبعض ب ا ينتج
بعض ج ا ويبين بان نعكس الكبرى ونجعلها صغرى ونقرن بها
الكبرى فينتج بعض ا ج ثم نعكس فبعض ج ا فبهذا العكس الثاني
يصح ان النتيجة مطلقة على الراي الاول واما على الراي الثاني فلا

يبين بهذا العكس فانه لا يجب ان يكون عكس المطلقة بالراي الثاني مطلقة بل مطلقة بالراي الاول بل بالافتراض على ما سنبينه في مواضع اخرى وقد يبين ان هذا الضرب منتج بطريق الخلف ايضا والخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يمكن ان يبين بالعكس مثل ما قلناه في رابع الثاني لكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو ب وليس اد فيكون كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د ولا شي من د ا فليس كل ج ا فقد يبين ايضا بالخلف انه ان لم يكن كذلك بل كان كل ج ا وكل ب د فكل ب ا وكان ليس كل ب ا هذا خلف والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة يبين بعكس الصغرى وبالخلف ان النتيجة جزئية سالبة فهذه هي الضروب المنتجة وما بعدها عقيمة وقد يبين لك ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وينتج الجزئي وان لم يكن المقدمة جزئية ٥

في التاليف من الضروريات

اما الشكل الاول من الضروريين فلا يخالف المطلقتين في الانتاج وفي وفي الكمال الا الجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة واما الشكلان الاخيران فلا يخالفان ايضا نظيريهما في المطلقات في الانتاج وفي تصحيح الانتاج لقوة الاول الا في شيئين احدهما الجهة والثاني ان رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما يتبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف وها هنا قد يتعذر ذلك فانا ان رفعنا الضروري السالب وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاما لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى ليتبين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد ان هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود ينفع ذلك ايضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فانا اذا استعملنا الافتراض فان احد قياسي الافتراض قد يكون ضروريين واما القياس الثاني فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول وانت تعلم ان كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا تركنا هذا المأخذ فرجعنا الى الامور انفسها امكن لنا ان نعلم ان الاختلاط من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم نبينه

(هامش) ولا يمكن ان يجعل عوض الامكان الذي هو نقيض الجهة الضرورية سلب الضرورة فانه يكون النتيجة سالبة ايضا وليس هذا البعض السالب صح

ان شروط القياس الكامل بوجوده فيه وقد تقرر معنا انه فيهما وجد فيه دائما وزياده الجهات لا يسقط الشروط الاول

عليه بعد فليس فيا سا غير كامل بل يحتاج الى ان يدل على انه منتج محسنه نجد سبيلا الى استعمال وجهي الخلف والافتراض في هذا الشان فليس بهما

في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول

ان الحق في اختلاط المطلق الاول والضروري في الشكل الاول هو على ما يراه المعلم الاول ان العبره الكبرى ان كانت مطلقه فالنتيجه مطلقه مثلها وان كانت ضروريه فالنتيجه مثلها اما في المطلقه فلا شك فيه واما في الضروريه فلان قولنا كل ب آ بالضروره او بالضروره لا شي من ب آ معناه ان كل واحد مما يوصف بب ويوضع لب ويكون ب وقتا ما لا بالضروره او دايما فذلك الشي موصوفا دايما في كل وقت بانه آ او غير موصوف ولا في وقت البته بانه آ فيكون ج الموصوف بب كيف وصفت به داخله في هذا الحكم وها هنا شي يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقه ووقت اطلاقهما ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجه تكون ضروريه لان ج ب دايما وقد وضع ان ب ما دام ب فهو آ فج دايما آ فها هنا قد يكون النتيجه ضروره والكبرى مطلقه

في اختلاطهما في الشكل الثاني

واما الشكل الثاني فان الظاهر والمشهور هو ان العبره السالبه التي تصير كبرى الاول بعكس او افتراض وان النتيجه في حكمها بناء على ان السالبه المطلقه تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد قلنا في ذلك ما قلنا والحق يوجب فيهما ما لا يجب ان يستثنى منه وهو ان النتيجه دايما ضروريه فاما ان كانت المطلقه بحيث تصدق ضروريه فلا خفا به وان كانت بحيث تكذب ضروريه فلان ج وآ لما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دايما وبالضروره او غير موضوع له البته في وقت والاخر موضوع له لا دايما او غير موضوع له لا دايما فبين طبيعتي ج وآ خلاف ذاتي وواحد منهما مسلوب عن الاخر بالضروره وجب ان يقتصر على هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم يقنع بهذا القدر فليرجع الى الكتب الكبيره التي استقصينا فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقه ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين او موجبتين في هذا الشكل ويكون النتيجه سالبه

ضروريه وذلك لأن المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وإيجابه بمنزلة واحدة ثم إذا اختلف فيه المحمول إلى الطرفين في الدوام واللا دوام وإن اتفقت في الإيجاب والسلب كان منهما خلاف ضروري ٥

في اختلاطهما في الشكل الثالث

وأما الشكل الثالث فإن المشهور من حاله أن المقدمتين إذا كانتا كليتين موجبتين فإنهما إن كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن لك أن تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الأول فينتج ضروريا فإن احتجت إلى عكس ثان كان عكسه في المشهور ضروريا ولكن قد منع لحق هذا العكس وفرغنا منه والحق أن النتيجة تتبع الكبرى فإن كانت الكبرى من كليتين سالبة فلا خلاف في أن الاعتبار بها وإن كانتا من كلية وجزئية فالمشهور أن العبرة للكلية لأنها تصير كبرى الأول إلا أن تكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل والثاني أن النتيجة لا تكون ضرورية في حال وقيل إن ذلك خطأ في النسخ والحق يوجب أن العبرة للكبرى وإن كانت جزئية وتبين بالافتراض فليس ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول إن النتيجة ضرورية

يصير الضروب فيه اثنا عشر كما قيل في الشكلين من حال تضعيف القرائن بالجهات

فلنفرض البعض من آ الذي ليس بـ د فبالضرورة لا شيء من د آ ولكن كل د ج وبعض ج د فبعض ج د وبالضرورة لا شيء من د آ فبالضرورة بعض ج ليس آ وهكذا يتبين إذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية ٥

في التأليف من الممكنين في الشكل الأول

أما القياس من ممكنين في الشكل الأول فمثل القياس من مطلقتين فيه في كل شيء إلا إذا كان الصغرى ممكنة سالبة فإنه يكون منه قياس ولكن غير كامل ويتبين بردها إلى الموجبة فإن الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ننقل تلك الموجبة إلى السالبة والشرط المراعى في الإنتاج هاهنا هو في الكم أعني كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا بأس فيه بالإنتاج عن سالبتين ٥

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول

وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول فلا شك أن الكبرى إذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لأن ج موضوعة لـ ب وأما إن كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف أنها إن كانت موجبة

الممكن الحقيقي الذي يتألف منه القياسات هو الذي يمكن أن يوجد وأن لا يوجد فمنه ما وجوده أكثري ومنه ما وجوده أقلي ومنه ما هو مساوي وجوده للاوجوده والأقلي لا حكم عليه والمساوي فغير مفيد حكمه والأكثري مقصود في هذا الموضع وهو المستعمل في العلوم ٥

ممكنه صح

فالنتيجة حقيقية وذلك لانا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية
كاذبة كان الصدق اما ضرورة ايجاب او ضرورة سلب فلنضع اولا
ضرورة سلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان كذبنا
ولكن يكون كذبنا غير محال فنقول بالضرورة ليس
بعض ج ا وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض ب ا وكان كل
ب ا بالامكان هذا كذب ومحال والقياس منتج واحدى المقدمتين
كذب غير محال فلا يلزم منه محال لان الكذب الغير محال يمكن في
وقت ما ان يوجد ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لانه ان كان
يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازما له واذا كان يوجد في حال
فليس بكذب محال والكذب الغير المحال لا يلزمه منه محال فبقي ان
يكون لزومه بسبب الضرورية فهي كاذبة ولنجعل ايضا الضرورية
الايجابية فقد بينا ان النتيجة ضرورية ايضا فيكون بعض ب ا
بالضرورة وكان كل ب ممكن ان يكون وان لا يكون ا اذا كان
مطلقا لا ضرورة فيه هذا خلف فاذا النتيجة ممكنة حقيقية
الا ان يكون الكبرى مطلقة على الراي الاول وحينئذ قد ينتج مطلقة

السبب في انه اخذ الممكن بعض الممكن الضروري وبين المحال فيه ولم يذكر المطلق لان المطلق اما الذي فيه ضرورة فعدا امرزه والذي لا ضرورة فيه فهو بمادة الامكان لان الذهن ابردها عنه فلما اقترن في صغرى القياس اوضح الذهن بها فليس يكون المطلق هاهنا الا الممكن ٥

على ذلك الراي لانا سنبين ان الكبرى الضرورية مع الصغرى 26
الممكنة ينتج ضرورية فيكون تارة ينتج ضرورية وتارة غير ضرورية
فيكون اللازم منه المطلق الذي يعمهما واما ان كانت الكبرى سالبة
مطلقة فالمشهور ان النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة يكون ممكنة
حقيقية وقد ينتج ايضا ضرورية لقولك كل انسان يمكن ان يسكر
بالضرورة لا شيء مما يسكر بغراب فبالضرورة لا شيء من الناس
بغراب واما في التحقيق فان هذا ايضا انما يكون اذا كانت المطلقة
على حسب الراي الاول واما ان كانت مطلقة صرفة لم ينتج الا ممكنة
حقيقية ونحو من ذلك البيان بعينه الذي قبل حيث كانت المطلقة
موجبة لانه لم يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج ا صادقا ان صح
فليكن ضرورة كون او لا كون ونعمل ما عملناه هناك واما المثال
الذي اورد في المشهور فانه لا يلائم المطلق على الراي الثاني لان كبراه
ضرورية ٥

في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول

اما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول فان كانت الكبرى
ممكنة فلا شك ان النتيجة ممكنة لان ج موضوعة لـ ب واما ان كانت

ضروريه فالمشهور انها ان كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية

والا فليس يمكن ان يكون كل ج آ فاذا بالضروره ليس بعض ج آ وكان

بالضروره كل ب آ فبالضروره ليس بعض ج ب وكان ممكنا ان يكون كله

هذا خلف واما في التحقيق فليس الخلف خلفا فان نقيض تلك النتيجه

ليس بممكن عامي حتى يلزمه لا والحقيقه توجب ان النتيجة ضروريه

لانا ان وضعنا ان كل ج آ بالامكان الحقيقي وكان كل ج ب بالامكان

الحقيقي انتج على ما بيّنه بعد ان بعض ب آ بالامكان الحقيقي وامكن ان

لا يكون آ وهو بالضروره آ هذا خلف ولنبين هذا بوجه آخر اقرب

الى الافهام فنقول انه اذا كان كل ب آ بالضروره اي كل ما

يقال له ب كان دايما آ لا ما دام موصوفا بانه ب فان الضروره

التي اياها نعني في هذه الاشكال غير هذه وقد بيّناها بل ما دام

ذات ج الموصوفه بانها ب موجوده فاذا صار ج ما ب فانه يكون

قبل كونه ب آ وكذلك بعد كونه وبعد زوال ب عنه والمثال

لتقرير هذا قولنا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضروره

فكل انسان جسم بالضروره واما اذا كانت الكبرى سالبه ضروريه

بالضروره

بل كل ما يسمى دايما ... آ بل اذا قيل له ب

صح

فالمشهور انه ينتج ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

تصح مطلقة والحق ان النتيجة ضرورية دايما لما بيّناه

في الممكنتين في الشكل الثاني

لا قياس في الشكل الثاني من ممكنتين فانه يمكن ان يكون طبيعتان يحمل

احديهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن احديهما شيء

بالامكان فيوجب على الاخرى ويمكن ان يكون كذلك طبيعتان

مختلفتان كالانسان والفرس ويكون الحد الاوسط في جميع ذلك الحركه

ولا يمكن ان يبين بالعكس لان هذه الممكنه لا تنعكس ولا يمكن ان

يبين بالخلف لان القياسات التي تطرد اليها الخلف مختلط بالضروريات

التي لم نتعلم بعد واذا علمت لم ينتج شيا يناقض المقدمات نعرفه بالتجربه

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني

واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبه اذا كانت

مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان كانت جزئية يمكن الافتراض

منها فانه يكون من اختلاطهما قياس وينتج سالبة ممكنة عامة على ما

قيل في الشكل الاول والا لم ينتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة

ولانا لو فرضنا الامر لا امتناع الا

ما ليس الشكل نفسه وهو ليس ه

في الشكل الثاني الا ان لا توجد المطلقة الا بحيث تصح ضرورية فحينئذ
يكون اختلاطا اخر في الحقيقة وسيبين لك هذا بما قلناه في الاختلاط من
الممكنتين والاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن امثلة ذلك
كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد متحرك مطلقا كما يستعمله
المعلم الاول ٥

في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني

واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور انه لا يفرق بينه
وبين الاختلاط في الاول الا في حال تضعيف النتيجة كما فرق في الشكل
الاول واما الحق فهو ان النتيجة دائما ضرورية سالبة ولو عن سالبتين
او عن موجبتين او كيف كان بعد ان يكون الكبرى كلية وبيان ذلك
مثل بيان اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل ٥

في اختلاط الممكنين في الشكل الثالث

واما الممكنتان في الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احدهما
كلية وان كانت الصغرى سالبة سالبة وينتج دائما ممكنة حقيقية
وبيان ذلك اما فيما يرجع الى الاول بعكس واحد فبالعكس واما فيما يرجع
الى الاول بعكس ولكن تحتاج في انتاج المطلوب الى عكس ثان او فيما لا يرجع

الى الاول فبالافتراض لان عكس النتيجة الاولى وان كانت تكون ممكنة فانما
تكون ممكنة عامية لا يلزم ذلك لان لا تكون ضرورية ٥

لا يلزم من ذلك ان لا تكون ضرورية

في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث

واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور انهما اذا كانتا
موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لانك يمكنك ان تجعل
المطلقة صغرى فينتج الممكنة ولو بعكس ثان واما ان كانت احداهما
سالبة والمطلقة موجبة فحكمهما حكم الموجبتين لان السالبة الممكنة
موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت السالبة مطلقة
فلا يكون في الاول الا كبرى فينتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقية
وربما كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتائج كلها ممكنة وان كانت
المطلقة صرفة فممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة فممكنة ٢
عامية وتبين ذلك اما بعكس واما بافتراض فيما سوى ذلك ٥

في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث

واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور على ما قيل في
الاختلاط الاول الا في حال تضعيف النتيجة اما الحقيقي من الراي فيوجب

ان النتيجة تتبع الكبرى وتبين ذلك في واحد في العكس بالعكس
وفي ذي العكسين بالافتراض ه

في القضايا الشرطية

قد قلنا في القياسات الحملية مطلقة وممنوعة ومتفقة الجهات
ومختلفة وبقي علينا ان نذكر القياسات التي تنتج مطلوبات شرطية
بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر اولا
فصولا تعين في تحقق المقدمات الشرطية فنقول ليس
الايجاب والسلب انما هما في الحمل فقط بل وفي الاتصال والانفصال
فانه كما ان الدلالة على وجود الحمل ايجاب في الحمل كذلك الدلالة على
وجود الاتصال ايجاب في المتصل كقولنا اذا كان كذا كان
كذا والدلالة على وجود الانفصال ايجاب في المنفصل كقولنا اما
ان يكون كذا واما ان يكون كذا وكما ان الدلالة على رفع وجود
الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس
اذا كان كذا كان كذا او رفع الانفصال كقولنا ليس اما ان
يكون كذا واما ان يكون كذا سلبا في المنفصل والمتصل وكل
سلب فهو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب والسلب في الاتصال

والانفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك
اذا قلت اذا كان كذا كان كذا واما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما
ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت واما اذا قلت كان
كذا كان كذا او دائما اما ان يكون كذا او يكون كذا فقد
حصرت حصرا كليا موجبا واذا قلت ليس البتة اذا كان كذا
كان كذا او ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
فقد حصرت حصرا كليا سالبا وان قلت قد يكون اذا كان كذا
كان كذا او قد يكون اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا
جزئيا موجبا واذا قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان كذا او ليس
كلما كان كذا كان كذا او قلت قد لا يكون اما كذا واما كذا
او ليس دائما اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا سالبا جزئيا
والجزء الاول من كل شرطي الذي يقترن به حرف الشرط وينتظر
جوابه يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية
وقد يكون كل واحد منهما حملية وقد يكون شرطية متصلة ومنفصلة

وقد يكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب الشرطية وايجابها
وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل للشرط فانك اذا قلت اذا كان
ليس ا ب فليس ب ج فالمقدمة موجبة وان كان المقدم والتالي سالبتين
وانما كانت موجبتين لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس في غيره

في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة

والمقدم في الشرطي المتصل فقد يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد يكون المقدمة
واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا يجب ان
يكون كذا واما اذا كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون
واحدة لقولنا اذا كان كذا يكون كذا ويكون كذا ويكون كذا
فان هذه ثلث مقدمات فان كل واحد مما دخل في التالي تالي بنفسه كما
تقول زيد موجود حيوان وابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات او ثلث قضايا
حملية

في الشرطيات المحرفة

وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك
لا يكون ج د ويكون ا ب معناه ان كان ا ب فلا يكون ج د او يكون ا ب فهو
كقولك اما ان لا يكون ج د واما ان يكون ا ب فهذا القدر كافي للذكي في تفهم

المقدمات الشرطية ولنشرع في اقتراناتها

في القياسات الاقترانية من المتصلات

اما الاقتران الكائن من المتصلات فاما ان يكون بان يجعل مقدم احدهما
تالي الاخر او يشتركا في التالي او يشتركا في المقدم وذلك على قياس الاشكال
الحملية والشرائط فيها واحدة والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع المقدم
والتالي الذين هما كالطرفين اما كلية واما جزئية واما سالبة واما موجبة
على قياس ما قيل

في القياسات الاقترانية من المنفصلات

واما الاقترانات بين المنفصلات فلا يكون في جزء تام بل يكون في جزء غير
تام وهو جزء تالي او جزء مقدم ويكون حسنا على هذا القياس اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ونأخذ الزوج حدا اوسط
ونضعه لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج
اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم نترك في النتيجة
الاوسط ونأخذ ما لذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج
الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال واما شرائط الانتاج فيكون
يجب ان تكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاولى موجبة كانت كلية او جزئية

ويكون الجزء المشترك فيه موجبا فيهما والانفصال في الكبرى كليًا
وعليك ان تعد قرائنه ٥ وقد يرد على غير هذا الشكل الا انّ
ذكره في المبسوطات من الكتب اولى فانه ابعد من الطباع وبالجملة
ليعلم انا انما نورد من الاقترانات الشرطية كلما انتاجه لا تخ
عن قريب ومناسب للطباع في الاستعمال واما ما دون ذلك
فذكره في كتاب الشفاء وفي كتاب اللواحق واما الاقتران من
شرطي متصل وحملي على ان الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مكان
الكبرى ليذهب المشترك فيه ويبقى المقدم ومن جرى التالي والحملي
اللذين هما كالطرفين في حدودهما مثاله ان كان آب
فكل جد وكل ده بح فان كان آب فكل جه فان كان الاوسط
موضوع الحملي محمول التالي على حسب ما مثلناه فانا نسمي ذلك الشكل
الاول وشرطيته في الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة يجب ان
يكون الحال بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات في الشكل
الاول ويكون نتيجتهما لو انفرد التالي والحملي نتيجة القياس الحملي
والمقدم هو ما دان مقدما بحاله واما ان كانت المتصلة سالبة

النتيجة من

ان يدعو تناز الشرطي في التالي تكون موجبا في الحملي ان يكون كليا لان التالي مقام الصغرى والحملي مقام الكبرى والشرطية يكون موجبة

31

فالتاليف منهما من جملة ما لا نذكره في هذا الكتاب وعليك ان تعد قرائنه ٥
واما الذي نسميه الشكل الثاني من هذا الكتاب فهو اذا كانت
النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني
في الحمليات مثلا ان يقول ان كان آب فكل جد ثم تقول ولا شي من ده
وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحمليات والنتيجة
على ما قلناه نعني ان كان آب فلا شي من جه وان كانت المتصلة
سالبة فله حكم اخر يعرف في غير مثل هذا الكتاب ٥ واما القراين فعدّها
انت بنفسك واما الذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الكتاب فذلك
اذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من الحمليات فان كانت
المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة
فحكمه مذكور في الكتب المذكورة واما القراين فعدّها انت بنفسك
فان جعل في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت اشكال
ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول ان كان متصلا موجبا فالشرط
فيه كالشرط في الحمليات وان كان سالبا فحكمه مذكور في كتب اخر
ومثاله كل ح ب وان كان ده فكل ب آ وان كان ده فكل ج آ

الشكل الثاني منه اما ان كان المتصل موجبا فالشرط ذاكان في الثاني
من الحمليات واذا كان سالبا فحكمه مذكور في كتب اخر واما الشكل ثالثها
الثالث فلا تغادر في شرطيته ما قيل في الحمليات ان كانت المتصله موجبة
واما هذه الاقترانات بعينها من جانب المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم
والاولى ان يذكر حالها في الكتب المبسوطه وقد يقع بين المنفصل وبين
الحملي الواحد اقتران فالطبيعي منه ان يكون الحمليه هي الصغرى ويكون
موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطيه كليه
وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير كم معدود وكل كم
معدود اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد فيكون تاليفها
اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون الحمليات
بعدد اجزاء الانفصال فيكون شيء مشترك لكل حملي مع كل جزء ويكون
جميع اجزاء المنفصل مشتركه في حد وحينئذ اما ان يكون على سبيل
تاليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل
وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذا كل متحرك جسم ويجب ان يكون

32 المنفصله واجزاؤها موجبه والحمليات كليات وقد يكون على سبيل
الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات هو الشرط الكاين
بين حمليتين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث وقد
يقع بين منفصل ومتصل اما في جزء تام وينبغي ان يكون المتصله صغرى
والمنفصله كبرى والمنفصله موجبه واحديهما لا محاله كليه
وما لم يكونا كليتين لم تكن النتيجه كليه فيجوز ان يقال انه ينتج متصله
ويجوز ان يقال انه ينتج منفصله مثاله ان كانت الشمس طالعه
فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا
ينتج على وجهين اما متصله هكذا ان جعلت النتيجه منفصله وهو
الاولى عملت منفصله من مقدم المتصل والغير المشترك فيهما من المنفصل
فنقول ان كانت الشمس طالعه فليس الليل بموجود او منفصله
هكذا اما ان يكون الشمس طالعه واما ان يكون الليل موجودا وانت تعرف
ضروبه واما في جزء غير تام فيجب في الطبيعي منه ان يكون محمول التالي
موضوعا في اجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على
الباقي من التالي ويكون النتيجه متصله منفصله التالي مثاله ان كان

هذا الشيء كثيرًا فهو ذو عددٍ وكل ذي عددٍ فإمّا زوجٌ وإمّا
فردٌ ينتج أنّه إن كان هذا الشيء كثيرًا فهو إمّا زوجٌ وإمّا فردٌ وأنت
تعرف ضروبه وكل اقترانٍ أمكن بين حمليّة وشرطيّة فإنّ مثله
يمكن بين متّصلٍ وبين تلك الشرطيّة إذا كان جزء الشرطي متّصلًا
مثل المتّصل فيشاركه في مقدّمٍ أو تالٍ ويجب أن يقنع هاهنا بما
نورده وأمّا الاستقصاء فيجده في الكتب البسيطة ٥

في القياس الاستثنائي

القياس الاستثنائي مؤلّف من مقدّمتين إحديهما شرطيّة والأخرى
وضع أو رفع لأحد جزئيها ويجوز أن يكون حمليّة وشرطيّة وهي
تسمّى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة والشرطيّة الموضوعة
تدل على اللزوم أو العناد والمستثناة من قياس شرطيّه متّصل إمّا
أن يكون من المقدّم فيجب أن يكون عين المقدّم لينتج عين التالي كقولنا
إن كان زيد يمشي فهو يحرّك قدميه لكنّه يمشي فهو يحرّك إذا قدميه
وإن كان من التالي فيجب أن يكون نقيضه لينتج نقيض المقدّم كقولك
لكنّه ليس يحرّك رجليه ينتج فإذًا ليس يمشي واستثناء نقيض المقدّم وعين

التالي لا ينتج شيئًا يبيّن لك بالاعتبار وأمّا إذا كانت الشرطيّة منفصلة
فإن كانت ذات جزئين فقط موجبتين فإنّهما استثنيت عينه أنتج نقيض
الباقي وأيّهما استثنيت نقيضه أنتج عين الباقي مثاله هذا العدد إمّا زوجٌ
وإمّا فردٌ لكنّه فردٌ فليس بزوجٍ ولكنّه زوجٌ فليس بفردٍ ولكنّه
ليس بزوجٍ فهو فرد ولكنّه ليس بفردٍ فهو زوجٌ وإن كان أحد
الجزئين أو كلاهما سالبًا لم ينتج إلّا باستثناء النقيض كقولنا إمّا أن لا يكون
هذا الشخص حيوانًا وإمّا أن لا يكون نباتًا لكنّه حيوانٌ فليس بنباتٍ لكنّه
نباتٌ فليس بحيوانٍ وكذلك إمّا أن يكون عبد الله في البحر وإمّا
أن لا يغرق فإنّما ينتج هذا باستثناء النقيض وستعلم أنّ استثناء
العين لا يفيد في شيء من ذلك وإن كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة
متناهية فأيّها استثنيت نقيضه أنتج البواقي على انفصالها وأيّها
استثنيت عينه أنتج نقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحدة منها إلّا
استثناء نقيض الجميع غيره وأمّا إذا كانت الأجزاء بلا نهاية فلا
يفيد استعماله مثل أن يجعل محمولات الأجزاء الألوان غير المتناهية
أو شيء ممّا أشبه ذلك ٥

في القياسات المركبة

واما القياسات المركبة فقد يكون استثنائيات وقد يكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى تكثير القياس وانما تركيب القياس ان يكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئا آخر الا ان ينتج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء وتمثيل وغير ذلك وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو ان لا تطوى فيه النتائج بل يذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ج ه وكل ه د فكل ج د وعلى هذا القياس واما المنفصل وهو الذي فصلت عنه النتائج فلم يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ه د فكل ج د والقياس الذي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائية فهو قياس مركب واخذوه على انه مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فاذا الاعشى يبصر فهاهنا قد طويت نتيجة هي بالقوة استثناء وهي فالنهار موجود ومن تلك النتيجة تلزم هذه النتيجة

في اكتساب المقدمات

واما اكتساب المقدمات فذلك بان تضع جزء الشيء المطلوب عليه القياس وتأخذ خاص كل واحد منهما من الاجناس واجناسها وفصولها والفصول الخاصية به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وتتوقى في ذلك وتستكثر ما امكنك وتطلب ايضا ما حمل عليه كل واحد منهما وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففي الايجاب الكلي تنظر انه هل في جملة ما حمل على الموضوع شيء هو من جملة ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي ينظر هل تجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الآخر وفي الايجاب الجزئي ينظر هل في ملحوقات احد الطرفين ما هو ملحوق للآخر او في لواحقه لا لكله ما يلحق الآخر وفي السلب الجزئي ينظر هل في ملحوقات احد الحدين ما لا يلحقه الآخر او في لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الآخر

في تحليل القياس

[illegible]

وتحليل القياس هو ان يميز المطلوب وينظر في القول المنتج له هل

يجد فيه شيئا يشاركه فان وجدت فانظر هل هو محموله او موضوعه

فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى ووجدت الاوسط

ثم انظر الى ان المطلوب باي شكل يبين فضم الى الاوسط الطرف الثاني

من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان كنت وجدت

المقدمتين بالفعل فذلك اسهل وراع ان كان هناك تركيب فتدرج

من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ

في النتيجة غير الذي في المقدمة فاشتغل بالمعنى واقصد المعنى وربما

كان في احدهما اسم وفي الاخر اسم اخر او كان في الاخر قول فيجب

ان تراعي جميع ذلك وتراعي الفرق بين العدول والسلب ولا تاخذ

الموجبة المعدولة على انها سالبة ۵

في استقرار النتائج

كل نتيجة فانها تستتبع عكسها وعكس نقيضها وجزئيها وعكس

جزئيها ان كان لها عكس وجهتها جزئي وكل قياس فانه يستتبع

الحكم بالاكبر على جميع موضوعات الاصغر استتباعا دانيا بالظن

هو بعينه وهذا اذا كان في الشكل الاول وقد ينتج المقدمات الكاذبة

نتيجة صادقة فمن الحق انه ان كان القياس صحيح التاليف صادق

المقدمات وجب ان تكون النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض

المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات او فاسد التاليف انتج نقيض التالي

وهو انه يجب ان لا ينتج نتيجة صادقة ومثال هذا انك اذا قلت كل

انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان وهذا صدق

ولكن الكذب اما ان يكون في مقدمة جزئية واما ان يكون في مقدمة كلية

واذا كان في مقدمة كلية فاما ان يكون الكذب في الكل حتى يكون

ضد المقدمة صادقا بل بعضها مثال الاول كل انسان حجر ومثال

الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة

واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن ان ينتج صادقة

وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى انتج

القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا محال واما ان كانت كاذبة

بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق واما اذا كانت الصغرى كاذبة

او كلاهما كاذبين او في شكل اخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كانت

وليجب ان تستخرج ذلك انت بنفسك ه

في بيان الدور

واما بيان الدور فهو ان ناخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغير الكمية وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متفكر انسان وايضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك متفكر وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان ه على هذا القياس واما اذا كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها بحسب بيان الدور ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع فلا يجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فينعكسه ونقول ما ليس بعرض فهو جوهر واذا امكن في السلب هذا العكس امكن الدور مثل قولك كل انسان جوهر ولا شيء من الجواهر

بعرض فلا شيء من الناس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم اليك ان تعرف ان الدور لكل مطلوب في كل شكل كيف يكون ه

فصل في عكس القياس

واما عكس القياس فهو ان ناخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض ويضاف الى احدى المقدمتين وتنتج مقابل المقدمة الاخرى احتيالا في الجدل لمنع القياس فيعين اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن مثلا ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب ا فانتج كل ج ا وقلت لا شيء من ج ا وكل ج ب فلا كل ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب ان تمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب وباعتبار الضد والنقيض ه

في قياس الخلف

قياس الخلف هو الذي يثبت فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني ومن قياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل ا ب حق فنقيضه وهو ليس كل ا ب حق لكن كل ج ب فهذا الاقتران من شرطي وحملي ومن جملة ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم نجعل النتيجة مقدمة ونستثني لكن

كل آ ج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو ان كل آ ب وهذا هو
صورة قياس الخلف وصورة استقامته بالشرطيات وان كان اكثر
الناس يتحيرون في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لانه
يوجد فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلو
ان انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج
المطلوب بالاستقامة كما لو قال آ ج وكل ج ب لانتج كل آ ب
وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما ويفترق قياس الخلف وعكس
القياس بان عكس القياس هو بعد قياس معمول واما قياس الخلف
فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكسا القياس الاستقامة وانظر
الآن ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن ان يقرن به مقدمة
لينتج محالا وفي اي شكل يمكن ذلك ه

في القياس الذي من مقدمات متقابلة

والقياس الذي من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين
في الحدود مختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بان يبدل الاسم في بعض
الحدود حتى لا يفطن فلا يقال فيه مثلا ان الانسان ضاحك والانسان

ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم ان الانسان ضاحك ان البشر ليس 37
بضاحك وينتج هذا القياس ان الشيء ليس نفسه مثلا ان الانسان
ليس ببشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل
على سبيل الجدل اذا كان الخصم يناقض في ماخذه بان يتسلم منه مقدمة
ثم يتسلم منه مقدمات اخرى ينتج نقيض تلك المسلمة فيوجد النتيجة
ونقيضها الاول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس هو هو ه

في المصادرة على المطلوب الاول

المصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس
يراد فيه انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك
فكل انسان ضحاك والكبرى ها هنا والنتيجة شيء واحد ولكن
ولكن ابدل الاسم احتيالا لتوهم المخالفة فاي مقدمة جعلت في
النتيجة بتبديل اسم فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا اذا
اسمين مترادفين كما كنا قلنا ان الانسان حيوان بشري وهو كقولك
ان الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة على المطلوب الاول
بقياس واحد واما الاكثر فانما يقع ذلك في قياسات متركبة

مناسبه بان يكون المطلوب يتبين بمقدمة تلك المقدمة انما تبحث بقياس
بعض مقدمات المطلوب بنفسه وكلما كان ابعد كان من القبول اقرب
ثم تامل انت انه كيف يمكن في كل شكل ذلك

في انه كيف يمكن ان يقع في شي واحد علما وظنا معا بالشي

في بيان الشي كيف يعلم ويجهل معًا

الانسان الواحد قد يعلم الشي بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله
فيما يخصه فلا يعلمه البتة او يعتقد في خاصيته رايا او ظنا باطلا
وهو لا يشعر مثل ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد
زوج ولا يعلم ان الاثنين اللذين في يد زيد هو زوج او ليس بزوج
وان يظنه فردا لانه لا يعلمه اثنين او عندما يعلمه اثنين ليس
يخطر بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقضه لانه انما
علم ان كل شي يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم ان كل اثنين زوج ومهما
علم ان هذا الشي اثنان علم حينئذ انه زوج بعلمه الاول الكلي
وبدون هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل الجزئي وقد يمكن ان يعلم
الشي بالقوة ويجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى
الكلية بل الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بها شي غير العلم

38

بالنتيجة وليس علمه كيف اتفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن
واما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعد لم تخطرا
بالبال معا مواجهين نحو النتيجة فليسا علمه بالفعل ولا يلزم معلولهما
وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل بغلة عاقر
علما على حدة ويعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن
فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان يظن هذا الظن وقد
يمكن ان يناقض الفكر والوهم فان الوهم تبع للحس فكل شي خالف
المحسوس فان الوهم اما ان يمنع وجوده واما ان يجعل وجوده على نحو
وجود المحسوسات فلهذا اما كنا نعقل ان الكل متناه لا الى ملا ولا
الى خلا ولكننا لا نتصور في انفسنا ابدا الا ملا او خلا بعد ملا بلا
نهاية ونعقل ان للكل مبدا غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو
في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال ولا يكاد
يمكنه التخلص منها ه

في الاستقراء

الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي
اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور

وكانه حكم بالاكثر على الواسطه لوجود الاكبر في الاصغر
ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المراره لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل الانسان او فرس او ثور والانسان والفرس والثور قليل المراره ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا النظم بل يقتصروا على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى ٥

في التمثيل

واما التمثيل فهو الحكم على شي معين لوجود ذلك الحكم في شي اخر معين او اشيا معينه على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المشابه فيه هو الجامع والحكم مثاله ان العالم محدث لانه جسم مولف فشابه البنا والبنا محدث فالعالم محدث فها هنا عالم وبنا وجسميه ومحدث ٥

في الضمير

الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها والاستغنا عنها كما جرت العاده به في التعاليم كقولك خطا اب اج خرجا من المركز الى المحيط فيج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى واما لاخفا كذب الكبرى اذا صرح بها كليه كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خاين مسلم للثغر ولو قال

كل مخاطب للعدو فهو خاين للثغر بما انما قض به فقوله ولم يسلم ٥

في الراي

الراي مقدمة محمودة كلية في ان كذا كاين او غير كاين وموجود او غير موجود وصواب فعله او غير صواب ويوخذ دايما في الخطابه مهمله واذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح تلك المقدمه على انها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون والاصدقا ينصحون ٥

في الدليل

الدليل في هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شي واحد اذا وجد الاصغر يتبعه وجود شي اخر للاصغر دايما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمتيه ٥ ومثاله قولك هذه المراه ذات لبن فهي اذا قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الاوسط ٥

في العلامه

واما العلامه فانها قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجبتين في الشكل الثاني كقولك هذه المراه مصفاره فهي اذا حبلى واما اخص من الطرفين

حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك الشجعان
ظلمة لان الحجاج كان شجاعا ه

في القياس الفراسي

واما القياس الفراسي فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه
والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه وللحيوان اخر
غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان تتبع مزاجا تتبعه خلق فانه اذا سلم
ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة والمواد وتتبع تلك الامزجة اخلاق
ما فتكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق تابعان له
في البدن وذلك في النفس ويكون حدوده اربعة كحدود التمثيل مثل زيد
والاسد وعظم الاعالي الموجودة لهما وهو معطى مسلم والشجاعة الموجودة
للاسد مسلما ولزيد بالحجة بعد ان تتبع اصناف الحيوان المشاركة 2/ الاسد مسلمة صح
للاسد في الاخلاق وكان كل ما يشاركه في الشجاعة يشاركه في
هذه الهيئة ويخالفه كثيرا في خلق اخر كالكرم المنسوب اليه الذي يخالفه
فيه النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة وما لا يشاركه
في الشجاعة لا يشاركه في

هذا وان شاركه في خلق اخر كالكرم فيقال ان فلانا عريض الصدر
وكل عريض الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع ه

فصل في التصور والتصديق

كل علم اما تصور لمعنى ما واما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق
مثل من تصور قول القائل ان الخلا موجود ولا يصدق به ومثل من تصور
معنى الانسان وليس له فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب
وكل تصور وتصديق فاما مكتسب ببحث ما واما واقع ابتداء والذي
يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الامور التي ذكرناها والذي
يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من الامور التي سنذكرها وللقياس
اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء متصورة وليس يذهب ذلك
الى غير نهاية حتى تكون تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب
من اجزاء اخرى هذا شانها الى غير النهاية ولكن الامور تنتهي الى مصدقات
بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة ه

في المحسوسات

المحسوسات هي امور اوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج ابيض او قولك

ان الشمس نيرة

في المجربات

المجربات هي امور اوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك انه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء لشيء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا في الذكر واذا تكرر ذلك منا في الذكر حدث لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان هذا الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى طبيعة لكان لا يكون في الاكثر من غير اختلاف حتى انه ان لم يوجد ذلك استندرت النفس الواقعة وطلبت سببا لما عرض من ان لم يوجد واذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا من شانها اذا شربت ان تسهل صاحبها

في المتواترات

المتواترات هي الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التي لا يصح في مثلها المواطاة لا على الصدق ولا على الكذب لغرض من الاغراض لضرورة تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها

في المقبولات

المقبولات آراء اوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول اما لامر

سماوي يختص به اولرأي وفكر قوي يتميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها عن ائمة الشرع

في الوهميات

الوهميات هي آراء اوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصرفوا عنه قسرا ان الكل ينتهي الى خلاء او يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود يجب ان يكون متحيزا في جهة وهذا المثال من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن ان يتوهم جسمان في مكان واحد وجسم في وقت واحد في مكانين فكذلك لا توجد ولا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن والباطل منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم ولذلك لا يتميز في بادي الامر عن الاوليات العقلية ومشابهتها الا انا اذا رجعنا الى شهادة الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه انه حصل في الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة ولم يعرف سياسة لكنه

شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات ثم تعرض على ذهنه شيا
وتشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا تشهد به فان لم يمكنه
الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة الانسان
بصادق بل كثير منها كاذبة انما الصادق فطرة القوة التي تسمى
عقلا واما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا وانما يكون هذا
الكذب في الامور التي ليست محسوسة الذات بل هي مبادي للمحسوسات
كالهيولى والصورة بل للعقل والباري تعالى او هي اعم من المحسوسات
كالوحدة والكثرة والتناهي والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان
العقل لما كان يبتدي من مقدمات يساعده عليها الوهم ولا
يناقض في شي منها ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتايج مضادة لمقتضى
فطرة الوهم اخذ الوهم حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق اللازم
نعلم ان هذه الفطرة فاسدة وان السبب فيها ان هذه جبلة قوة لا
تتصور شيا الا على نحو المحسوس وهذا مثل مساعدة الوهم العقل
في جميع المقدمات التي تنتج ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو
في مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشي بفطرة الوهم

قد يسال عن ما خبر به من الاحوال للمقدمات غير ذكر موادها وجهاتها فيقال ان الجهة والمادة من المعاني
الذاتية للمقدمات لا بما هي مقدمات لكن بما هي اقوال جازمة وقضايا فاما كونها ذايعات واوليات
ومظنونات وغير ذلك فانما هي لها بالعرض وذلك عند نسبتها الى الذهن في تصديقه بها او بما يلزم عنها
بما هي جزء قياس مخصوص ومن حق المعنى الذاتي ان يقدم على المعنى العرضي والعام على الخاص ٥

في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة مصدقة يتبعها
العقل بل هو آلة العقل في المحسوسات واما فطرتها في الامور التي ليست
بمحسوسة لتصرفها الى وجود المحسوس فهي فطرة كاذبة ٥

في الذايعات

واما الذايعات فهي مقدمات وآرا مشهورة محمودة اوجب التصديق بها اما
شهادة الكل مثل ان العدل جميل واما شهادة الاكثر واما شهادة
العلما او شهادة اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس
الذايعات من جهة ما هي هي مما يقع التصديق بها في الفطرة فان ما
كان من الذايعات ليس باولي عقلي ولا وهمي فانها غير فطرية بل مقررة عند
الانفس لان العادة تستمر عليها منذ الصبى وفي المواضعات الاتفاقية
وربما دعا اليها محبة التسليم والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شي
من الاخلاق الانسانية مثل الحيا والاستيناس او سنن قديمة بقيت ولم
تنسخ او الاستقرا الكثير او كون القول في نفسه ذا شرط دقيق بان
يكون حقا صرفا او باطلا صرفا فلا يفطن لذلك الشرط فيوخذ على الاطلاق
واذا اردت ان تعرف الفرق بين الذايع والفطري فاعرض قولك العدل جميل

والكذب سمح على الفطرة التي عرفتنا حالها قبل هذا الفصل وتكلف
الشك فيهما لوجد الشك متأتيا فيهما وغير متأت في ان الكل اعظم
من الجزء وهو حق اولي وفي ان الكل ينتهي عند شيء خارج خلاء او ملاء
وهو باطل وهمي والاوليات والوهميات ايضا ذائعة وربما عرض
من الاسباب ما يزيف الوهميات فاخرجها عن الذائعات واما
الذائعات المحمودة في بادي الراي غير المتعقب فهي آراء اذا عرضت
على الاذهان العامة غير المتفقهة او المتفقهة الغافلة عرضا بغتة
اذعنت له واذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب ان تنصر اخاك
ظالما او مظلوما وليس الشيء الواحد ذائعا في البادي بالقياس الى
كل سامع بل الى نفس نفس ۝

في المظنونات

والمظنونات هي آراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر امكان
نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون اليها اميل فان لم يخطر امكان
نقيضها بالبال وكان اذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن
ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد فان هو قيل له
مظنون فباشتراك الاسم فكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير

واجب او غير دائم الحقيقة وما كان من المعتقدات غير حق او غير واجب
القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره
بالبال لم يجب جحده ان جحد ويقبل وعاد شنعا او مشكوكا فيه
بحسب الشهرة فهو الذائع في البادي وبذلك ينفصل من المظنون ۝

في المتخيلات

والمتخيلات هي مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل ليخيل شيئا على انه
شيء آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه في الاكثر تنفير النفس عن شيء
او ترغيبها فيه وبالجملة قبض او بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة
تنفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة والجبن
بالاحتياط فيرغب فيه الطبع ۝

في الاوليات

الاوليات هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان من جهة قوته
العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها والمعنى
الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسائط على
سبيل الايجاب والسلب اذا احدث البسائط من المعاني اما بمعونة الحس
والخيال او بوجه آخر في الانسان ثم الفتها المفكرة الجامعة وجب

ان يصدق بها الذهن ابتداً بلا علة اخرى ومن غير ان يشعر ان هذا مما
استُفيد في الحال بل يظن الانسان انه دايما كان عالما به ومن غير
ان يكون الفطرة الوهمية تستدعي اليها ما بينا ومثال ذلك ان الكل
اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شي اخر نعم قد
يمكن ان يفيد الحس تصورا للكل وللاعظم وللجزء واما التصديق
بهذه القضية فهو جبلة وما كان من هذه الوهميات صادقة على ما
اوضحناه فهي في هذه الجملة

في البرهان

البرهان قياس مولف من يقينيات لانتاج يقيني والىقينيات اما الاوليات
وما يجري معها واما المجربات واما المحسوسات وقد فهمناها واما
الذايعات والمقبولات والمظنونات فخارجة عن هذه الجملة

في البرهان المطلق

هو برهان اللم وبرهان الان اما برهان اللم وهو الذي ليس انما يعطيك علة
اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى يكون فايدته
ان يعتقد ان القول لم يجب التصديق به بل يعطيك ايضا مع ذلك علة
اجتماع طرفي النتيجة في الوجود فيعلم ان الامر لم هو في نفسه كذلك فيكون

ان الفرق بين برهان اللم الاعلى الاطلاق وبين برهان الان
وان الشي الاوسط ليس علة للاكبر عن ذاته انما ذلك علة
لوجوده للاصغر هنا اذ هذا الاصغر وذاك

44
الحد الاوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لانه علة
للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا احالها شي قوى
الحرارة وكل شي احاله شي قوى الحرارة فهو محترق فهذه الخشبة
محترقة واما لا على الاطلاق بل علة لوجوده للاصغر مثل ان يكون الحد
الاوسط نوعا ما وله جنس او فصل او خاصة فيحمل ذلك عليه او لا
ويحمل بعينه (بسببه) على ما وضع تحته مثل قولنا كل متساوي الساقين
فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه مساوية لقايمتين

في برهان الان

واما برهان الان فهو الذي انما يعطيك علة اجتماع طرفي النتيجة عند الذهن
والتصديق فيعتقد ان القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الامر
في نفسه لم هو كذلك لان الحد الاوسط فيه ليس هو علة للاكبر
في ذاته بوجه ولكنه علة لوجود الاكبر في الاصغر وربما كان
معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذا قد احالها شي حار
فالاحتراق معلول لوجود الحد الاكبر في الاصغر وما كان هذا
فليسم دليلا

في مطلب هل

مطلب هل يتعرف الايجاب او السلب وبالجملة التصديق وهو اما مطلب
هل مطلقا كقولنا هل الله تعالى موجود وهل الخلا موجود وانما
يتعرف بهذا المطلب حال الشي في الوجود المطلق او العدم المطلق
واما مطلب هل مقيدا كقولنا هل الله تعالى خالق البشر وهل الجسم محدث
وانما يتعرف هل الشي موجود على حال ما او ليس مطلب ما يتعرف التصور
وهو اما بحسب الاسم كقول القايل ما الخلا ومعناه ما المراد باسم الخلا
وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده
وهذا يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق ٥

في مطلب لم

ومطلب لم يتعرف العلة لجواب هل وهو اما علة للتصديق فقط او علة
نفس الوجود ٥

في مطلب الاي

واما مطلب الاي فهو بالقوة داخل في الهل المركب المقيد وانما يطلب
للتمييز اما بالصفات الذاتية واما بالخواص ٥ الامور التي يلتيم
منها امر البراهين فهي ثلثة موضوعات ومسايل ومقدمات
فهي المبادي والموضوعات يبرهن فيها والمسايل يبرهن عليها والمقدمات
يبرهن بها فلنتكلم اولا في المقدمات ٥

في مقدمات البراهين

المتعين وصح

مقدمات البراهين يكون صادقة يقينية دائمة ويسمى الى مقدمات اولية
مقولة على الكل كلية وقد يكون ضرورية الا على الامور التي هي في
الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية ويكون علل الوجود البحت فتكون
مناسبة ٥

في الحمل الذاتي

الحمل الذاتي يقال على وجهين فانه اما ان يكون المحمول ماخوذا في حد الموضوع
مثل الحيوان في حد الانسان واما ان يكون المحمول ماخوذا في حده الموضوع
او جنسه مثل الفطوسة التي يوخذ في حدها الانف والمثلث الذي يوخذ
في حده السطح وانما كان هذا ذاتيا لانه خاص بشي من موضوع الصناعة
التي الشي في جملته فهو يتبع الشي او موضوع صناعة من حيث هو هو
ولا يكون دخيلا عليه غريبا ٥

في المقدمة الاولية

المقدمة الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما من جهة ان التصديق
بها حاصل في اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني من جهة
ان الايجاب فيها او السلب لا يقال على ما هو اعم من الموضوع قولا كليا اما
الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه تساوي لقايمتين فان هذا لا
يحمل على ما هو اعم من المثلث حملا كليا وهو الشكل واما ما هو اخص

المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل

ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين فاذا ابطل المثلث لم يبق لما هو اعم

من المثلث كالشكل هذا المعنى واذا ما بقي المثلث محمولا على شي وجد

هذا المعنى عند ذلك الشي وان بقي له ما هو اعم من المثلث مثلا اذ ليس

لحمل على كليته ما هو اعم من المثلث والاولى بعد يكون اعم في الجنس وقد

يكون مساويا ولا يكون اخص

في المقول على الكل

المقول على الكل هاهنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى

المقول على الكل هاهنا هو ان يقال على كل واحد في كل زمان ما دام

موصوفا بما وضع معه لان كليات البرهان ضرورية لا يسير والكلية

هاهنا ان يزيد شريطة فانه يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد في

كل زمان ومع ذلك يكون قولا اوليا وتخصيصه الموضوع في الوجود لا يمنع

كلية الحكم اذا كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن ان يحمل الكثيرين

وان عاق عايق غير معناه كالشمس لا لزيد والضروري هاهنا غير

الضروري الذي كان في كتاب القياس فانه هاهنا يعني بالضروري ما

كان المحمول دائما لما وضع موضوعا وان كان لا ما دام موجودا ابدا بل ما

دام موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر

لا ما دام ذاته موجودا ابدا

الفرق بين المقول على الكل هاهنا والكلي ان الكلي في كتاب البرهان يحتاج ان يكون اوليا كالحيوان للانسان والمقول على الكل قد يكون غير اولي كالجسم او الجوهر للانسان

كان صح

دام ابيض

في المناسب

المناسب هو ان لا يكون المقدمات بينة من علم غريب كمن يستعمل مثلا 46

مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه او من علم

يناسبه لان المحمولات يجب ان يكون ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم

بعينه او من علم يشاركه في موضوعه بنوع ما على ما نوضح ولان

المقدمات البرهانية علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه

ما فلهذا اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا ابطا من

المزاوي لان الدائرة اوسع الاشكال لم يكن برهن من الطب

في الموضوعات

واما الموضوعات فهي الامور التي توضع في العلوم ويطلب اعراضها

الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم

من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد

للعلم الالهي ولكل منها اعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم

للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة

والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام

والنقصان والحدوث والقدم وما اشبههما للموجود وقد يكون الموضوع
واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد تكون امورا كثيرة متجانسة او
متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة ٥

اي مسايل كل واحد منها موضوعه عرض ذاتي له مثل قولنا كل مقدار

في المسايل البرهانية

واما المسايل البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم المشكوك فيها المطلوب
برهانها وموضوعاتها اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل
مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان واما
نوع من موضوعه مثل ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما
نوع مع عرض كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذى
واما عرض ذاتي له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذى واما المحمول
فلا يجوز ان يكون للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع
لان وجود هذا الموضوع بين بنفسه اللهم الا في حالين احدهما ان
يكون الموضوع متخيلا بعد وانما يعرف بامور خارجة عنه او بالاسم
فقط وذاته لم يتحقق بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر ام لا لانا
انما نكون حينئذ قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما ولم نعرف بعد ذاتها

47 فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك
والمدرك مثل الابيض للثلج والمطلوب جنس المعروض له وهو غير مقوم
لماهية ذلك العارض يقوم المحمولات الذاتية والحالة الثانية ان يكون
البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة اعني الان واللم معا بل العلة
وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان الانسان جوهر ويكون الجوهر ليس
له اوليا فنريد ان نعلم العلة فنقول لانه جسم ولكن الذاتي بالمعنى
الثاني هو المطلوب في المسايل البرهانية واما في المقدمات فلا يجوز
ان يتفق المقدمتان في الحمل الذاتي بقياس المعنى الاول حتى يكونا معا
ذاتيتين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك المعنى
وقد بينا ان هذا غير مطلوب الا في الحالين المذكورين ويجوز ان يكون المقدمتان
جميعا ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز ان يكون الصغرى ذاتية بالمعنى الاول
والكبرى بالمعنى الثاني وبالعكس

في الاصول التي تعلم اولا قبل البراهين

الاصول التي تعلم اولا قبل البراهين ثلثة حدود واوضاع ومقدمات
فالحدود تفيد تصور ما لا يكون بين التصور من موضوعات الصناعة
ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لا جزء له والخط طول لا

عرض له ومثاله ان المثلث شكل يحيط به ثلاثة وليس يفيد بصدقها البتة
ولا فيهما ايجاب ولا سلب واما الاوضاع فهي المقدمات التي ليست بينة
في نفسها ولكن المتعلم يراود على تسليمها وبيانها اما في علم اخر واما
بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما نقول في اوايل الهندسة ان لنا ان
نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا ان نعمل دايرة على كل نقطة
وبقدر كل بعد يتفق مثل ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم وكانت
الزاويتان اللتان في جهة واحدة اقل من قايمتين فان الخطين يلتقيان
من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير ان يكون
في نفسه عناد سمي اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه
مسامحا وفي نفسه له عناد تسمى مصادره واما المقدمات فمثل ان
المقادير المساويه لمقدار واحد فمنها خاصيه بالعلم مثل قولنا
ان كل مقدار اما مشارك واما مباين ومنها عاميه مثل كل شي يصدق
عليه اما الايجاب واما السلب والعاميات تخصص في العلوم فلا يقال
في الهندسة ان كل شي اما مساو واما غير مساو بل كل مقدار وربما
خصص في الحالين جميعا كقولهم كل مقدار اما منطق واما اصم ٥

مساويه صح

48

في موضوعات العلوم

العلوم اما متناسبه واما متباينه والمتباينه هي التي موضوعاتها لا
تشترك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبه
اما متساويه في المرتبه واما بعضها في بعض واما بعضها تحت
بعض واما المتساويه في المرتبه فمثل العدد والهندسه فان
موضوعيهما متجانسان لان المقدار والعدد نوعا للكم ومثل العلم
الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعيهما شي واحد وهو جرم العالم
ولكن النظرين يختلفان فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن ويمتزج
ويفترق وما اشبه ذلك وعلم النجوم اكثره في الكيف وذلك ينظر من
جهة ما يتكمم هو وعوارضه ولذلك كثيرا ما يشتركان في المسايل
لكن احدهما يعطي برهان اللم والاخر يعطي برهان الان واحدهما يعطي برهانا
عن علة فاعلية والاخر عن علة صورية واما المختلفه في المرتبه
وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسه لان المخروطات تنظر
في نوع من موضوع الهندسه واما المختلفه في المرتبه وبعضها تحت
بعض فلا يخلو اما ان يكون العالي ليس موضوعه بالحقيقة جنسا للموضوع

يعني بالعلم الطبيعي الذي ينظر في الطبيعي من الاجسام من حيث لها
ماهية ذاتية ... ان ...
الحكم ... الذات لا بالعرض

اما قوله عن علة صورية
يريد به ان صاحب علم
الهيئه انما يبرهن على ما
يبرهن عليه مما ادركه
من صورة الفلك ولا يعطي
ذلك العله في الجواب
بلم كما يفعل الطبيعي ٥

السافل بل هو كالجنس لعمومه وان كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان
على نحو عموم الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه كالمخروطات
من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الاولى التي موضوعها
الموجود المطلق بما هو موجود مطلق واما ان يكون الموضوع العالي
جنسا للموضوع الاسفل ولكن لم يوجد الاسفل من جهة ما هو نوع
الاعلى مطلقا بل قرن به عرض ما واخذ مع ذلك العرض موضوعا
ونظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر
في الاكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لان
موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بحدقة قد
بعدت في مشف فاتصلت باطراف جسم وربما كان الموضوع من
علم والعرض من علم اخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك
العرض الذي هو له غريب والموضوع آخر ذاتي مثل الموسيقى الذي موضوعه
النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث الموسيقى عن النغم من
جهة ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع اخر اعني المناسبة
العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي ٥

في تعاون العلوم

تعاون العلوم هو ان يوخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم اخر فالعلم 49
الذي فيه المسئلة معين للعلم الذي فيه المقدمة وهذا على وجوه
ثلثة احدها ان يكون احد العلمين تحت الاخر ويستفيد العلم السافل
مباديه من العالي مثل الموسيقى من علم العدد والطب من الطبيعي والعلوم
كلها من الفلسفة الاولى واما ان يكون العلمان متشاركين في
الموضوع كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فاحدهما ينظر في جوهر
الموضوع كالطبيعي والاخر في عوارضه كالنجومي فان الناظر في
جوهر الموضوع يفيد الاخر المبادي مثل استفادة المنجم من الطبيعي
ان الحركة الفلكية يجب ان تكون مستوية واما ان يكون العلمان
مشاركين في الجنس واحدهما ينظر في نوع ابسط كالحساب والاخر
في نوع اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط يفيد الاخر
مبادي كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة اقليدس ٥

في نقل البرهان

نقل البرهان قد يقال لاخذ المبدا على نحو ما ذكرنا وقد يقال كما يبرهن

على المخروط البصري في المناظر ببرهان هندسي لوجرد المخروط
عن الاضافه الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك
لان الحد الاوسط يكون من العلم الاخر والحد الاصغر من ذلك
العلم

في اشتراك العلوم في المسايل

اشتراك العلوم في المسايل قد يقع تارة على ما قلناه وتارة يقع
بين علم عالٍ وبين علم سافلٍ وكل واحد منهما يعطي برهان لم
مثل ان يكون بعض العلل في العلم العالي مثل العلل المفارقه
للاجسام الطبيعيه وبعضها في العلم السافل مثل العلل المقارنه
لها كالهيولى والصوره فاذا اعطي البرهان من العلل المقارنه كان
من العلم السافل وان اعطي من العلل المفارقه كان من العلم
العالي

فصل في انه ليس على الفاسدات برهان

البرهان يعطي اليقين الدايم وليس في شي من الفاسدات عقد دايم
لان المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات لا تكون دايمه
الصدق فلا يكون برهانيه ويتبين انه لا برهان عليها ولا حد فانا
سنوضح ان البرهان والحد متشاركان في الاجزاء فما لا برهان عليه

مثال ذلك
ان يقال لم صار الانسان
يموت فيقال لان الحلمه
الالهيه اوجبت الهيولى
تعاقب الصور ومفارقه
الاولى بسبب الحلول الاخرى
لما ضد كل واحد منهما اخطه

فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض غير المقومه واما
المقومات فمشتركه لها الاشيا الثلثه التي عليها مبنى البراهين
اولها الموضوعات فيجب ان يعطى حدودها وماتيتها ان كانت
خفيه الحدود كالنقطه والوحده ويسلم وجودها تسليم مقدمه
هي مبدا او موضوع او مصادره واما المطلوبات وهي العوارض
الذاتيه فان كانت خفيه الحدود اعطي حدودها مثل الاصم والمنطق
وما اشبه ذلك واما وجودها للموضوعات فيوخر الى مرتبته في
البيان البرهاني واما المبادي فيجب ان يسلم تسليما ويوضع وضعا
من جمله الهله

في اختلاف برهان الان واللم

اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن على وجهين احدهما ان
يكون احد القياسين قد اعطي علة بعيدة وقد بقي بعدها حد بلم فيكون
اعطا اللم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب الموجب كمن يضع
بضع العله في جواب من يسال ان الحايط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان
لانه ليس يذكر ربه وهو الجواب الصواب فان وجود الريه عله
معاكسه للتنفس وسلبها يسلب التنفس والوجه الثاني ان يكون احد

القياسين فيه علة دون الاخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب
الثابتة بعيدة جدا ثم يقول ان المتحيرات قريبة وكل قريب جدا
فانه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع واما الممكنات الاكثرية فلعلها لا
تخلو عن علل اكثرية اذا جعلت حدودا وسطى اوقعت علما وظنا
مكتسبا غالبا اما العلم فبان الشيء اكثري وذلك يقين واما
الظن فانها تكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية يوقع كونه
وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة
ومتانة البخار والاكثريات ففيهما ضرورة ما من وجه فلذلك
تتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك في الكتب
المفصلة واما الاتفاقيات فقد يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية
وانها داخلة في جملة الامكان ولا برهان عليها من وجه ان يكون او
لا يكون البتة والا لترجح ذلك الطرف وصار اكثريا

في الحد

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لا بد حينئذ
من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان وذلك
الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما وخاصة فاما الحد

الاخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر
ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب
بوجه اخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد وعلى انه لا يجوز
ان يكون لشيء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة
غير حد فكيف صار ما ليس بحد اعرف وجودا للمحدود من الامر
الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به وايضا فهل يكون الحد انما
حمل في الكبرى على الوسط على انه محمول مطلق او حمل على انه حد
له فان حمل على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول على
الاصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن الى ذلك القياس
حاجة فانا قد بينا ان حمل الحد واجزائه على المحدود مما لا يحتاج
فيه الى برهان وان حمل على انه حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد
النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو بعينه حد
الضحاك الا ان يقول قايل انه حمل على الاوسط بانه حد لموضوعه
اي لما هو موضوع الاوسط فهذا حده فان هذا ايضا كاذب فان
الباكي والخجل وساير الخواص والفصول المساوية لها يحمل عليها الخاصة

ولبس حد النوع حدا لها فان قيل انه حمل على الاوسط على انه حد ما
هو موضوع للاوسط وضعا حقيقيا وضع النوع لخواصه فيكون
قد اخذ المطلوب في بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج
الى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة تضع اقساما ولا
تحمل من الاقسام شيا بعينه الا ان يوضع وضعا من غير ان يكون للقسمة
فيه مدخل واما استثنا بعض قسمي القسمة ليبقى القسم الداخل في الحد فهو
اثبات الشي بما هو مثله او اخفى منه فانك اذا قلت لكن ليس الانسان غير
ناطق فهو اذا ناطق لم تكن اخذت في الاستثناء شيا اعرف من النتيجة
وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد
ولا ايضا حد احد الضدين اولى بذلك من حد الضد الاخر فان الاستقرا
لا يفيد علما كليا فكيف يفيد الحد ولانك ان استقريت ان الحد
حد لكل شخص حتى تجعله حدا للنوع فقد كذبت وان قلت ان
الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس توجب هذا ان يكون
حدا للنوع وان قلت ان الحد حد النوع كل واحد من تلك الاشخاص
فقد صادرت على المطلوب الاول فلم يبق الا الاستقرا وجه ه

في اكتساب الحد

لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بان نعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم فينظر
من اي جنس هي من العشرة التي سنذكرها ونأخذ جميع المحمولات المقومة
لها التي في ذلك الجنس او في الشي الذي يقوم لها ذلك الجنس فنجمع العدة
منها بعد ان نعرف ايها اول ولايها مثل الجسم فانه اول للحيوان ثم النطق
وايضا مثل الجسم فانه اولا للحيوان ثم الناطق ونتحرى ان لا يكون
في المجموع شي مكرر ونحن لا نشعر كما تقول جسم ذو نفس حساس
ثم نقول مع هذا حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة بالتفصيل والحد
وتارة بالاجمال والحد والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات
ووجدنا منها شيا مساويا للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد
اما احد الوجهين فالمساواة في الحمل اعني ان يكون كلما حمل
عليه منها هذا الحمل فانه ذاك وكلما هو ذاك فيحمل عليه هذا
الحمل والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون دالا على كمال
حقيقة ذاته لا يشذ منها عنه شي فان كثيرا ما يميز الذات
يكون قد اخل ببعض الاجناس او بعض الفصول فيكون مساويا

انما يصح لنا هذا من جهة الجنس او لا فانه يحتو عندنا من اي الاجناس هو ذلك الشخص من حيث نجد فيه المعنى الجنسي وسائر المعاني الفصلية التي نعلم انها ذاتية
ارتفع وجود ذلك الشخص بفعلمنا وجوب هذا الامر في كل مساو له في النوع فاقتصصنا من المحسوس المعقول ومن الجزئي الكلي ولم يكن هذا على وجه الاستقرا اذ
كان الاستقرا انما يكون لسائر اشخاص النوع ليصح نقل الحكم منها اليه ولكن لما راينا هذه المعاني في الشخص الواحد حكمنا بموجب الفطرة العقلية انه لا يصح قوام
مثل هذا الانسان الا بحملها فاوجبناها لكل انسان ه

ولا تحمل ح

في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك في حد الانسان انه جسم
ناطق مائت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص لان الجنس
القريب غير موضوع فيه وقولك في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
حساس من غير ان يقول ومتحرك بالارادة فان هذا مساو في الحمل ناقص
في المعنى ولا يلتفت في الحد الى ان يكون وجيزا بل لا يتم الحد حدا بان
يميز على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه او بحده ان
لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده
بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفا وكانت بواحد منها كفاية في
التمييز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد
عنوان الذات وبيان له فيجب ان يقوم للحد في النفس صورة معقولة
مساوية للصورة المحدودة (الموجودة صح) بتمامها فحينئذ يعرض ان يتميز ايضا
المحدود والحكماء لا يطلبون في الحدود التمييز وان لحقها التمييز
بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته ولذلك لا حد بالحقيقة
لما لا وجود له وانما ذلك قول يشرح الاسم ولذلك ما حد الفيلسوف
الحد بانه قول دال على الماهية ولم يقل قولا وجيزا مميزا كما هو عادة

المحدثين ان يقولوا ولهذا ما ذم تحديد من اخذ في تحديده العنصر وحده
فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب بانه غليان دم القلب او الصورة
فقط كالجدليين في تحديدهم الغضب بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم
يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال الماهية بل قد امر بان يحد من كليهما
مجموعين وان لم يخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى هذا يجب ان يقتنص
الحدود للانواع واما الاجناس فان يؤخذ الفصول التي تخص الانواع
وتحذف فما بقي ان كان اسما مفردا فصل باعتبار المحمولات وان كان
مؤلفا فهو المطلوب والقسمة ايضا معينة في الحد اذا كانت بالذاتيات
فكانت القسمة للاعم قسمة من طريق ما هو هو فان قسمة الحيوان الى
ذي رجلين وكثير الارجل ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان بل
من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه
حيوانا فان الحيوان لا يكفي لهذا الاستعداد او لا ما لم تصلح لحصول طبيعة
لها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة
البتة فاذا فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان تراعي شرطا ثالثا
وهو ان لا تقف في الوسط بل تقسم وتقسم حتى تنتهي الى الذاتيات التي اذا

تسميتها وقعت عرضيات او اشخاص فان القسمة من الجواهر اذا
انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعد ذلك
اما ان ينقسم الشي الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب والامي
والمحترف والغاصب ه

في الاجناس العشرة

واما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجود
ذاته ليس في موضوع اي في محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل
لا مقوم له ومنها الكم وهو الشي الذي يقبل لذاته المساواه واللا
مساواه والتجزي وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزايه
بالقوة حد مشترك يلاقي عنده ويتحد به كالنقطة للخط واما
ان يكون منفصلا لا يوجد لاجزايه ذلك لا بالقوة ولا بالفعل
كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو
الوضع هو الذي يوجد لاجزايه اتصال وثبات وامكان ان يشار
الى كل واحد منها انه اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل القسمة
في جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل في جهتين متقاطعتين

على قوايم وهو السطح ومنه ما يقبل في ثلث جهات قايم بعضها على بعض
وهو الجسم والمكان ايضا ذو وضع لانه السطح الباطن من الحاوي واما
الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس له وضع اذ لا يوجد اجزاوه معا
وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف هو الآن
واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشر الاضافة
وهو المعنى الذي وجوده بالقياس الى شي اخر وليس له وجود غيره
مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب فانه له وجود يخصه كالانسانية
واما الكيف فهو كل هيئة قارة في جسم لا توجب اعتبار وجودها
فيه نسبة للجسم الى خارج ولا نسبة واقعة في اجزايه ولا بالجملة
اعتبارا به يكون ذا اجزاء مثل البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا
بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية
بالعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به اما ان يكون محسوسا
ينفعل عنه الحواس فهو يوجد بانفعال الممتزجات فالراسخ منه مثل
صفرة الذهب وحلاوة العسل يسمى كيفيات انفعاليات وسريع
الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى كيفية بل انفعالات

لسرعة استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون
محسوسة وهذا فاما ان يكون استعدادات انما يتصور في النفس
بالقياس الى كمالات فان كان استعدادا للمقاومة واباء الانفعال
سمي قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة وان كان استعدادا
لسرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية
واللين واما ان تكون في انفسها كمالات لا يتصور انها استعدادات
لكمالات اخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها
ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمي
حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية
فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا ومن جملة
العشرة الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون
زيد في السوق ومتى وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل
كون هذا الامر امس وهو والوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه
بعضها الى بعض نسبة في الانحراف والموازاة والجهات واجزاء المكان
ان كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعقولين غير الوضع الموضع خ

المذكور في باب الكم والملك ولسنا نحصله ونسبة ان يكون كون الجوهر 55
في جوهر آخر يشمله وينتقل بانتقاله مثل التملس والتسلح والتنعل
وهو نسبة الجوهر الى امر موجود منه في غيره غير قار الذات
بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد والانفعال وهو نسبة
الجوهر الى حالة فيه بهذه الصفة مثل التقطيع والتسخن ٥

فصل انا انما لا نطلب العلة بلم الا بعد مطلب هل
ذلك لا نطلب الحقيقة بما الا بعد هل وعن كل واحد منهما جواب
لكن الحقيقي من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية وايضا فان
العلة الذاتية مقومة للشيء فهي اذا داخلة في الحد وفي جواب
ما هو فيتفق اذا التداخل في الجوابين مثاله لم انكسف القمر
فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس الارض فانمحى نوره ثم نقول
ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن
هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا
في البرهان بل حدين اي لا يكون جزءا من مقدمة البرهان بل
جزئين فالذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا وهو الحد

في جواب لم خ

الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي يحمل في البرهان
ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك تقول في البرهان ان القمر قد
توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضي من الشمس يتوسط
بينهما الارض ينمحي نوره [ضوءه] فيلزم ان القمر ينمحي ضوءه ثم تقول [ما انمحا] وضوءه
منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا حملت التوسط ثم الانمحا
وفي الحد التام تورد اولا الانمحا ثم التوسط لانك تقول ان انكساف
القمر هو انمحا ضوءه لتوسط الارض بينه وبين الشمس فان جعلت ذلك
واحدا من توسط الارض وانمحا الضوء حدا اذا اتفق ان كان مميزا
وكان حدا تاما وان لم يكن تاما سمي الذي يكون منهما الحد
الاوسط في القياس حدا هو مبدا برهان كما تقول في مثال اخر
ان الرعد صوت انطفا النار في الغمام او الغضب شهوة الانتقام
وسمي الذي يكون منهما حد الاكبر حدا هو نتيجة برهان كقولك ان
الكسوف انمحا ضوء القمر والغضب غليان دم القلب وهذا انما يتفق
اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر فان اقتصر على
العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدا برهان وان اقتصر على

المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام مجموعهما 56
مع الجنس والحد يقال بالتشكيك على خمسة اشيا فمن ذلك الحد
الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر به وجود الشي فان كان وجود الشي
مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح الاسم كتحديد المثلث المتساوي
الاضلاع في افتتاح كتاب اقليدس فاذا صح للشي وجود علم حينئذ
ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب الذات
فمنه ما هو نتيجة البرهان ومنه ما هو مبدا برهان ومنه ما هو
حد تام مجتمع منهما ومنه ما هو حد لامور لا علل لها ولا اسباب او
اسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة
والوحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها الا بحسب الاسم فقط
ولا مبدا برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما ويقال علة للفاعل
ومبدا الحركة مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال علة للمادة وما
يحتاج ان يكون حتى يقبل ماهية الشي مثل الخشب ودم الطمث ويقال
علة للصورة في كل شي مكون فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة

لم يكون الشيء ويقال علة للغاية والشيء الذي نحوه ولاجله الشيء مثل
الكن للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة كالعفونة للحمى واما
واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل واما خاصة كالبناء
للبيت واما عامة كالصانع له واما بالذات مثل السقمونيا يسخن بذاته يبرد ح
واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يسخن او شرب الماء البارد يسخن لانه
يجمع المسخن وانما يجب ان يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة
القريبة التي بالفعل حتى ينقطع سؤال اللم والا فهو بعد ثابت والعلل
الاربع قد تقع حدودا وسطى في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها
اعراض ذاتية واما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب عن وضعهما
وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك ما يدل على صيرورتهما علة
بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون عن الحرارة الغريزية التي في الابدان
بالقوة المبردة التي فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وكذلك نجد
في كثير من المواد ولكن كثير من الامور الطبيعية يلزم عن اقتران
موادها بفواعلها ان يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وكثير

يجب ان يوجد صح

منها لا يوجد ما دونها على الطباع بل يجب الا يوجد الكاين كنطفة
الانسان وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة لا يمنع ان يكون
لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمتنع اذا استعمال الغاية في براهينها
وفي براهين ما لم يكن هكذا من الكائنات غير الطبيعية لا مانع البتة عن
عن استعمال الغاية بل لا بد منها حيث يكون المعلول انما يجب باجتماع
الفاعل والقابل معا فان الواحد منهما لا يكفي حدا اوسط ما لم يجتمعا
مثلا لم كانت الاسنان الطواحن عريضة فنقول ـــــ لان المادة
كانت تامة الاستعداد لذلك الفاعل التام القوة وقد يلاقيا فنقول ـــــ
ايضا الاضراس اريد منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعرض واما
الصورة المادية فلا يحتاج الى الشرط في ادخاله حدا اوسط وكان
الغاية في اكثر الامر يفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع في الشيء
علل فوق واحدة وحتى الاربع كلها وقد يكون لبعض الاشيا بعض العلل
دون بعض فلذلك لا يدخل في حدود التعليمات ولا براهينها علة مادية
فقد قلنا في العلل ودخولها في البراهين واما دخولها في الحدود

ان صح

فلما اوضحنا من العلل الذاتيه مقومه واذا كان للشي عله مساويه او اعم وكانت ذاتيه فدخولها ظاهر واما العلل التي هي اخص من الشي مثل ان للحمى علل الا كالعفونه وكالحركه العنيفه للروح او اشتعال من غير عفونه والصوت ايضا انطفا نار وانكسار ممتمه وقرع بعصا وما اشبهه فليس شي منها يدخل في الحد ويدخل في البرهان واما في الحد فيطلب الشي الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو العله التي تدخل في الحدود واما العلل الخاصيه فلحدود انواع الشي مثل انطفا النار لحد الرعد لا الصوت المطلق وقد تحد الشي بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتيه كمن تحد القدوم بانه آله صناعيه من حديد شكلها كذي ليقطع بها الخشب نحتا فالآله جنس والصناعه تدل على المبدا الفاعل والشكل على الصوره والنحت على الغايه والحديد على الماده وفي هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات ه

فصل ان في الكاينات امورا بعضها علل للبعض في الدور وكذلك القياسات التي يكون منها تدور دورا مثل انه لم

كانت السحاب فقيل لانه كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لان الارض 58
كانت نديه ففعل فيها الحر فقيل لم كانت الارض نديه فقيل لانه كان مطر فقيل لم كان مطر فقيل لانه كان سحاب فيتبح من هذا انه كان سحاب لانه كان سحاب ومن اوساطه انه كان سحاب وان كانت هناك وسايط اخر ولكن لا فرق في البرهان الدوري بين ان يكون حد قد وقع مكررا او بين طرفي تكراره بلا واسطه صح او قد وقع مكررا وبين طرفي تكراره وسايط ولكن المثال الذي اوردناه ليس في الحقيقه دورا لان السحاب الواقع جدا اكبر والسحاب الواقع جدا اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما جعل القياس دورا لان الدوري هو ان يوخذ الشي في بيان نفسه لا ان يوخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره بالذات ه

فصل في العلل التي هي اخص ويكون حدودا وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهوا بالبرد او عن انعقاد البخار والزلزله عن حدوث ريح او عن انحطاط اعالي وهدة او اندفاع سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان ناري والحمى عن عفونه

وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصية
معنى عام يكون محمولا عليها فيكون لذلك اقرب من المعلول ويكون علته
المساوية له وقد لا يجتمع لانه يذهب الامر في ذلك الى غير نهاية ولكن
لا نقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن
حينئذ ان يوجد علة مساوية للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصية
لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر ما هو اعم منها ومساو للاكبر فلا يمكن
ان تجعل حدودا وسطى الا لموضوعات لها اخص ايضا من الاكبر فلا
يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده الاصغر الاخص — للاصغر
فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى
اصحاب العفن ولذلك النوع ليس علة لوجود الجنس مطلقا بل لما هو
تحت النوع من شخص صح او نوع دونه واما ما كان يوجد له معنى عام فان
حمل الاكبر على الحدود الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط
العام مثل ان هذه الشجرة يتناثر ورقها وهي تينة واخرى وهي خروع واخرى
وهي كرم وتكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانفشاشها

59 ولكن ليس لهذه الوسائط الخاصية التي هي تينة وخروع وكرم اولا ولكن
لعراض الورق والتينة والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة واما
انها تجمد رطوبتها او ينفش رطوبتها فليس لانها تينة وخروع وكرم
بلا واسطة بل لانها عريضة الورق وهي تتناثر ورقها لا لانها تلك ولا
لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة او جمودها فقد بان ان ينعكس
الحد الاوسط للعلة على الاكبر المعلول وان لا ينعكس

فصل الظن الحق هو شي انه كذا ويمكن ان لا يكون — رأي في شي صح
كذا والعلم اعتقاد بان الشي كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا وبواسطة
توجبه والشي كذلك وقد يقال لتصور الماهية بتحديد والعقل — توجب ان الشي كذلك صح
اعتقاد بان الشي كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة
كاعتقاد المبادي الاول للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديد
ما كتصور المبادي الاول للحدود والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم
والذكا قوة استعداد للحدس والحدس حركة الى اصابة الحد الاوسط اذا
وضع المطلوب او اصابة الحد الاكبر اذا اصيب الاوسط وبالجملة سرعة

الشخصية صح
معه

استدلال من معلوم إلى مجهول كمن يرى تشكل استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فيحدس أنه يستنير من الشمس.

الحس إنما يدرك الجزئيات الحسية والذكر والخيال يحفظان ما يؤديه الحس على شخصيته أما الخيال فيحفظ الصورة وأما الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ منه وإذا تكرر الحس كان ذكرا وإذا تكرر الذكر صار تجربة وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكلام والقوة العقلية تنال الكليات مجردة والحس والخيال والذكر تنال الجزئيات فإن الحس لا ينال الإنسان المقول على كثيرين وكذلك الخيال فإنك أي صورة أحضرتها في التخيل أو في الحس الإنساني لم يمكنك أن تشرك فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لأن ما يرتسم في الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والأين والوضع غير ضرورية في الإنسانية ولا مساوية لها والكليات والتصديقات والتصورات الواقعة فيهما غير مدرك فيهما بالحس ولا ولا بالتخيل ولا أيضا علتهما إلا حدسا أو تجربة لكنهما معاونان للعقل أما من جهة التصور فلأن الحس يعرض على الخيال أمورا مختلطة والخيال

على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجريد ويأخذ كل واحد من المعاني مفردا فيرتب الأخص والأعم والذاتي والعرضي فترتسم حينئذ في العقل المعاني الأولى بالتصور ثم يركب منها الحدود وأما من جهة التصديق فقد يعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء إما على سبيل الاحتجاج وإما على سبيل التنبيه كمن يستقري له جزئيات أمور أحكاما مما بينه الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض بأن يعين أولا في إعطاء المتصورات ثم المتصورات تأتلف بإيجاب وسلب فيلوح للعقل ما يجب أن يصدق به بذاته ويلوح له بالقياس فيما يجب أن يكتسب التصديق به.

فصل

وههنا مواضع يجب أن يراعى في الحدود حتى لا يقع بإغفالها سهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك هو أيضا مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطأ في الجنس أن يوضع الفصل مكانه كقول القائل إن العشق إفراط

المحبه وانما هو المحبه المفرطه ومن ذلك ان توضع المادة مكان
الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه والسيف انه حديد يقطع
به فان هذين قد اخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك ان يوخذ
الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق ومن ذلك
اخذهم الجزء مكان الجنس للكل كقولهم ان العشره خمسه وخمسه
واورد في التعليم الاول لهذا مثال اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو
نفس ففي حقيقة ذلك خطا دقيق ومن ذلك ان توضع الملكه مكان القوه
المتقدمه خ
والقوه مكان الملكه وذلك في الاجناس المقومه في اجزاء الحدود
كقولهم ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانيه اذ الفاجر
يقوى ايضا ولا يفعل فقد وضع اذا القوه مكان الملكه لاشتباه الملكه
بالقوه لان الملكه قوه ثابته وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من
شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع
الملكه مكان القوه لان القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا يكون
طباعه هكذى ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا او مشتبها كقول القايل

ان الفهم موافقه وان النفس عدد ومن ذلك ان يضع شيا من اللوازم مكان
الاجناس كالواحد والموجود ومن ذلك ان يضع النوع مكان الجنس كقولك
ان الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر واما من جهة الفصل
بان ياخذ اللوازم مكان الذاتيات وان ياخذ الجنس مكان الفصل
وان يحسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشي
والفصول اذا اشتدت ثبت الشي فقوي وان ياخذ الاعراض فصولا
للجواهر وان ياخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير
المضاف لا ما اليه الاضافه واما القوانين المشتركه فمثل ان يعرف
الشي بما هو اقوى منه كمن حد النار بانها جسم شبيه بالنفس والنفس
اخفى من النار ومثل ان يحد الشي بما هو مساويه في المعرفه او متاخر عنه
في المعرفه مثال المساوي له في المعرفه قولهم العدد كثره من الاحاد
والعدد والكثره شي واحد وهذا قد اخذ نفس الشي في حده ومن هذا
الباب ان ياخذ الضد في حد الضد كقولهم للزوج عدد يزيد على الفرد
بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا

لحبا زه

اخذ المضاف في حد المضاف اليه كما فعل فرفوريوس اذ حسب انه ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه ذلك من السهو وما عن الاضطرار الى ذلك من المندوحة وما في تفهم حقيقة الحد الذي استعمل على الوجه الواجب من البعد عن الاعتراض ما اورده من الشبهه واما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلابد من ان ياخذ الموجب والملكه في حديهما من غير عكس واما الذي ياخذ المتاخر في حد الشي فكقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بطلوع الشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك كتحديد المشهور للكميه بانها قابله للمساواه وغير المساواه والكيفيه بانها قابله للمشابهه وغير المشابهه فهذا وما اشبهه من المعاني الصارفه عن الاصابه في الحدود

فصل في ابانه المواضع المغلطه للباحث

نقول ان افعال السوفسطائيه اما في القياس المطلوب به انتاج الشي واما في اشيا خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزا به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغه واستعمال ما لا مدخل

له في المطلوب وما جرى مجرى ذلك وهو عشره ولا حاجه بنا الى ذكرها واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج الشي فانا نذكرها ه

المغلطات في القياس

ان هذه المغلطات اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما ان يقع في صورة القياس واما ان يقع في مادته واما ان يكون غلطا واما ان يكون مغالطه ونحن نعلم انه اذا ترتبت الاقاويل القياسيه ترتيبا على شكل من الاشكال وكان هناك اجزا اولى متمايزه اعني الحدود واجزا ثواني متمايزه اعني المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقه وغير النتيجه واعرف منها ان ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذا القول الذي لا يلزم عنه الحق اعني القياس السوفسطائي اما ان لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون هناك الاجزا الاولى والاجزا الثواني متمايزه واما ان لا تكون المقدمات صادقه واما ان لا يكون غير المطلوب واما ان لا يكون اعرف منه فاما الاول فهو ان لا يكون البته من اقوال جازمه او يكون جازم واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحده الا انها عديمه الاشتراك اللايق وذلك على وجهين اما ان يكون

عدمهما للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط
ولها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ
تفهم منه معان فوق واحد فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه
واذا كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على
عدة معان ليس بعضها احق بها من بعض كالعين الواقع على الماء واله البصر
والدينار ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشي وضده
كالجلل والناهل واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة
الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف على مخالفتها كالنطق الواقع
على الانسان والفلك والملك والحي الواقع على الاله والانسان والنبات
وكل ما له بدو حركة من جوهره واما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة
معان عدة ولكن وقوعه على احدها اقدم على ان المتاخر يسمى به على الحقيقة
كلفظة المنافق والكافر والفاسق ولفظة الصوم والصلاه واما لفظا
مستعارا وهو الذي اخذ الشي من غيره من غير ان ينقل في اللغة فيجعل
اسما له على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القايل ان

الارض ام البشر واما لفظا مجازا وهو الذي يطلق في الظاهر على الشي
والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القايل سل القرية اي اهلها
وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراكه هذه الاحوال في جوهره بل
في صيغته واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر
والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان الهيولى الاولى
تستحق ان يقال لها انها تنفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فعل
واما الذي يكون بحسب التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق الى
اشيا مختلفة كقول القايل كل ما علمه الحكيم فهو كما علم فان فهو هاهنا
ينعطف على كلما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون لتغيير الترتيب
الواجب ويكون لمواضع الوقف والابتدا وقد يكون لاشتباه حروف النسق
انفسها ودلالتها على معان عدة في النسق ولهذا قد يصدق الشي مجتمعا
فيظن انه قد يصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد معا اذ هي ثلثة
واثنان لا ان الخمسة زوج والخمسة ايضا فرد والسبب فيه اشتباه دلالة
الواو فانه يدل على جميع الاجزا وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشي

والمطلق به على الحق

متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلا في
الطب وزيد بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب
بصير اوهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصير في الطب بحسب
هذا اللفظ وبين انفراده بصفة زيد واما السبب الثاني وهو عدم التمايز
في اجزاء القول القياسي فانه لا يتبين فيما يكون الاجزاء الاولى فيه بسائط
بل فيما يكون فيه الفاظ مركبة ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون اجزاء المحمول
والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق واما ان لا
يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شي هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول
او شي من الموضوع مثال المتمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل
من المحمول فيوهم انه من صح
كلما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو اذا حجر
ومثال غير المتمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان
يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من
المحمول او من الموضوع فلا يبعد ان ينتج من هذا وامثاله مغالطات يصعب
حلها وقد يعرض هذه المغالطة في جميع انحاء التركيب المتشابهة واما

الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما
يذعن بسبب ما ولا ان له نسبة الى الصدق في حال ومن يبلغ الى ان يصدق
باي شي اتفق بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذا ذلك
السبب اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ فيظهر بما سنذكره
وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم
ومثل اشتراك لفظتين في معنى وافتراقهما في معنى معتبر في اللفظ فانه
اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحد
اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة
فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم السلافة زيادة معنى
واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو
الذي لا يصدق الحكم فيه على شي من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا
في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق
على شي من الموضوع فيه او في وقت او في حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي
ان يكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا

او اتفاقًا في عرضٍ او اتفاقًا في مساواة النسبة وانت تعلم انه قد يكون
شركة غاية فيما سوى الجنس والفصل فانه قد يكون المشترك فيه
عارضًا كليًّا للموضوعين وقد يكون كليًّا لاحدهما وفي بعض الاخر
وقد يكون في بعض كلٍّ منهما والذي يصدق لا في الكل فاما ان يكون
في بعض الموضوع فقط او يكون لكل واحدٍ من الموضوع ولكن في وقتٍ — في كل حين
دون وقتٍ او يكون في كل وقتٍ ولكن بشريطة لا على الاطلاق او يكون
على الاطلاق ولكن لا بشريطة وتلك الشريطة اما تاليف في القول او
شيء غير التاليف في القول فان لم يكن تاليفًا فيه فاما ان يكون افرادًا فيه
واما غير افرادٍ فيه وان كان ايضًا عارضًا لبعض الموضوع فاما طبيعي
واما اتفاقي وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق ان راى شيئا
اصفر وكان مرًّا اعني المرة ثم اتفق ان راى شيئا اصفر غيره ظن انه
مرور بما كان حلوًا كالعسل وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة
ظن ان كل شيء الاصفر مرة اذا كانت المرة شيئا له صفرا واما الذي يكون
من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة

على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف وقد
اشير الى ذلك فيما قد سلف واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست
باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تتاخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها
سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك فيما سلف ويحتج من جملة هذا
ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظي واما معنوي واللفظي اما
اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته وشكله او بحسب
هيئته او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظٍ مفردٍ او لاجل
صادق مركب قد فصل فظن صادقًا او لاجل صادق مفارق وقد
ركب فظن صادقًا واما لاشتباه البنا والاعراب والشكل والاعجام واما
المعنوي فاما ان يكون اما بالعرض واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض
في الحمل واما العقم القرينة واما لايهام عكس اللوازم واما المصادرة على
المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة واما الجمع المسائل في
مسئلة فلا تتميز المطلوب واحدًا بعينه قد اقتصرنا لك من علم المنطق
على هذا القدر وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهاني

والحد الحقيقي وطريق التحرز من الخطاء وهو ما عرفناك من المواضع التي تغلط
فيها في المقاييس والحدود ولم نطوّل المنطق بذكر الامور الخارجة عن
هذين الغرضين وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل المواضع الجدليّة
والاتها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابيّة وموادّها وكيفية التصرف
فيها ومثل الاقاويل الشعريّة وموادها واعراضها فان احببت ان تطّلع
على ذلك فاطلبه من كتابنا الذي يسمى بالشفاء

تمّ المنطق من كتاب النجاه

والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الطبيعيات

نريد ان نختصر جوامع العلم الطبيعي والعلم الطبيعي صناعة نظرية
وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات او الوهميات
فيه ينظر ذلك العلم في لواحقه فللعلم الطبيعي موضوع فيه ينظر
وفي لواحقه وموضوعه الاجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير
وبما هي موصوفة بانحاء الحركات والسكونات وبعض موضوعات
العلوم لها مبادي واوايل بها توجد وموضوع العلم الطبيعي من تلك
الجملة فاذا الموضوع هذا العلم مبادي هي علل في وجوده وللعلوم ايضا
خ وجوده
مبادي واوايل من جهة ما يبرهن عليها وهي المقدمات التي يبرهن ذلك
العلم ولا يبرهن فيه اما لبيانها واما لعلوها عن ان يبرهن في ذلك
العلم بل انما يبرهن في علم اخر والعلم الطبيعي من تلك الجملة وليس ولا
على واحد من اصحاب العلوم الجزئية اثبات مبادي علمه ولا اثبات صحة
المقدمات التي بها يبرهن ذلك العلم بل بيان مبادي العلوم الجزئية

على صاحب العلم الكلي وهو العلم الالهي والعلم الناظر فيما بعد الطبيعة
وموضوعه الموجود المطلق والمطلوب فيه المبادي العامة واللواحق
العامة فلنضع المبادي الكلية للعلم الطبيعي الذي هو واحد من العلوم
الجزئية وضعا في المبادي التي يتقلدها الطبيعي
ويبرهن عليها الذي ينظر في العلم الالهي

نقول ان الاجسام الطبيعية مركبة من مادة اي محل وصورة
هي فيه حالة ونسبة المادة الى الصورة نسبة النحاس الى التمثال والعام
لها كلها من الصور الاقطار الثلاثة اذ كل واحد من الاجسام يمكن
ان يفرض فيه امتدادا اولا وامتدادا ثانيا مقاطعا له على زاوية قائمة
وامتدادا ثالثا مقاطعا للامتدادين على زاوية قائمة والزاوية القائمة
هي التي تحدث من تقاطع بعد قائم على بعد ليس ميله الى احدى الجهتين
اكثر من ميله الى الاخرى فهذا معنى كون الجسم ذا اقطار ثلاثة وان
كان في نفسه شيئا واحدا والاقطار التي تكون في الجسم لا تقوم في غير
تلك المادة الموضوعة لها بطباعها والمادة ايضا لا تعرى عن البعد

الذي فيه فرض هذه الاقطار وبذلك المادة لا يوخذ في حدها الا هذا
البعد ولا هذه الاقطار على انه جزء من وجودها بل هي خارجة عن
ذات المادة وان كانت حالة فيها مقارنة لها وليس للمادة بذاتها
مقدار وقطر واذ ليس لها ذلك بذاتها بل هي مستعدة لقبوله فلا عجب
ان يكون مادة واحدة تقبل حجما وما فوقه وما دونه وتنتقل من حجم الى اخره
حجم وهذا جائز في الوجود وفي مادة الجسم الطبيعي صور غير الصور
الجسمية فلها صور مناسبة لباب الكيف ولباب الاين ولغير ذلك
واذا كان الامر على هذا فللاجسام الطبيعية اذا اخذت على الاطلاق
من المبادي المقارنة مبدآن فقط احدهما المادة والاخر الصورة ولواحق
الاجسام الطبيعية هي الاعراض العارضة من المقولات التسع وفرق
بين الصور وبين الاعراض فان الصور تحل مادة غير متقومة الذات على
طبيعة نوعها والاعراض تحل الجسم الطبيعي الذي تقوم بالمادة والصورة
وحصل نوعه والاعراض بعد المادة بالطبع والصورة قبل المادة
بالعلية والمادة والصورة قبل العرض بالطبع والعلية والمبدا المفارق

للطبيعيات ليس هو سبب للطبيعيات فقط بل ولمبدايها المذكورين وهو
تستتم المادة بالصورة وتستتم بهما الاجسام الطبيعية فاذ هو
مفارق بالذات للطبيعيات فليس للطبيعي بحث عن احواله كما له بحث عن
كثير من احوال المبداين المقارنين وللاجسام الطبيعية عن المبدا المفارق
استكمالان استكمال لذواتها واستكمال لكمالاتها وكمالاتها اما كمالات اول اذا ارتفعت
بطل ما هي له كمالات واما كمالات ثانية لا يودي ارتفاعها الى بطلان الاشيا
التي هي كمالاتها بل يودي الى ارتفاع صلاح حالاتها والمبدا المفارق تستبقي
هذه الكمالات الثانية لا بذاته بل بتوسط وضع قوى في الاجسام هي
كمالات اول هي مباد عنها تصدر هذه الكمالات الثانية ومن الكمالات الثانية
للاجسام الطبيعية افعالها وبهذه القوى تحصل ايضا افعالها وليس شي
من الاجسام الموجودة يتحرك او يسكن بنفسه او يتشكل او يفعل شيا
غير ذلك وليس له ذلك عن جسم اخر او قوة فايضة عن جسم الا وفيه قوة
من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكلما يصدر عنه من الافعال
وهذه القوى التي قد عرفت في الاجسام على اقسام ثلثة فمنها قوى سارية

في الأجسام تحفظ عليها كمالاتها من أشكالها ومواضعها الطبيعية
وأفاعيلها وإذا زالت عن مواضعها الطبيعية وأشكالها وأحوالها
أعادتها إليها وثبتتها لها مانعة عن من الحالة الغير الملائمة إياها بلا
معرفة وروية وقصد اختياري بل بتسخير وهذه القوة تسمى طبيعية
وهي مبدأ بالذات لحركتها بالذات وسكوناتها بالذات ولسائر كمالاتها
التي لها بذاتها وهي وليس شيء من الأجسام الطبيعية بخال عن هذه
القوة والنوع الثاني قوى تفعل في الأجسام أفعالها من تحريك أو
تسكين وحفظ نوع من الكمالات بالآلات ووجوه مختلفة فبعضها
يفعل ذلك دائما من غير اختيار ولا معرفة فيكون نفسا نباتية ولبعضها
القدرة على الفعل وتركه وإدراك الملائم والمنافي فيكون نفسا
حيوانية ولبعضها الإحاطة بحقائق الموجودات على سبيل الفكر
والبحث فيكون نفسا إنسانية والنفس بالجملة كمال أول لجسم طبيعي آلي
ذي حياة بالقوة وللنوع الثالث قوى تفعل مثل هذا الفعل لا بالآلات
ولا بأنحاء متفرقة بل بإرادة متجهة إلى سنة واحدة لا تتعداها

عليها خ

بتوسط الآلات خ

القدرة على صح

وفلكية صح

وتسمى نفوسا ملكية وهذه القوى المذكورة أيضا هي صور في الأجسام
الطبيعية والصور التي في المادة منها صور ليس من شأنها أن تخلو
منها موادها ومنها صور من شأنها أن تخلو عنها موادها وهذه
إذا زالت منها واحدة وجب أن تخلفها غيرها إذ قيل إن هذه المادة
لا تعرى عن الصورة فحينئذ يكون كونا للذي الثانية صورته وفسادا
للذي كانت الأولى صورته ومثل هذا التبدل في الأعراض ليس بكون وفساد
بل هو استحالة أو نمو أو نقلة أو غير ذلك وكل ما كان بعد أن لم يكن فلا
بد له من مادة موضوعة يوجد فيها أو عنها أو معها وهذا في الكائنات
الطبيعية محسوس مشاهد ولا بد له من عدم يتقدمه لأن ما لم
يتقدمه عدم فهو أزلي فلا بد من صورة له حصلت في المادة في الحال
وإلا فالمادة كما كانت ولا كون فإذا المبادئ المقارنة للطبيعيات
الكائنة ثلاث صورة ومادة وعدم وكون العدم مبدأ هو لأنه لا بد
منه للكائن من حيث هو كائن وله عن الكائن بد وهو مبدأ بالعرض
لأن بارتفاعه يكون الكائن لا بوجوده وقسط الصورة في الوجود

او فر من قسط المادة لانها علتها المعطيه لها الوجود ويليها الهيولى
ووجودها بالصوره واما العدم فليس بذات موجوده على الاطلاق
ولا معدومه على الاطلاق بل هو ارتفاع الذات الوجوديه بالقوه وليس
اي عدم اتفق مبدا للكاين بل العدم المقارن لقوه كونه اي لامكان كونه
ولهذا ليس العدم الذي في الصوفه مبدا الكون السيف البته بل العدم الذي
في الحديد فانه لا تتاتى ان يكون سيف من صوفه وتتاتى عن الحديد والماده
اذا كان فيها هذا العدم فهي هيولى واذا كانت فيها الصوره فهي
موضوع فكانها هيولى للصوره المعدومه التي بالقوه وموضوع للصوره
الموجوده التي بالفعل وللاشيا الكاينه سببان خارجان ايضا ما الذات عن الذات صح
وهما الفاعل والغايه والغايه هو الذي لاجله يوجد وقوم يعدون
الالات من جمله الاسباب والمثل ايضا وليستا هما في الاشيا الطبيعيه
بالنحو الذي يدعيه القوم وجميع الاشيا الطبيعيه تنساق في الكون
الى غايه وحد وليس يكون شي منها جزافا ولا اتفاقا الا في الندره بل
لها ترتيب حكمي وليس فيها شي معطل لا فايده فيه وليس يكون عن المبدا

المفارق
الاول المباين فيها فعل قسري ولا اختلاف لما توجبه القوه المجبوله فيها
منه الا على سبيل التاني والتولد فهذه هي الاصول الموضوعه الكليه
في علم الطبيعيين وتتكفل بتصحيح ما ينبغي ان يصحح منها العلم الالهي ٥

فصل في التجزي وعدم التجزي

وللناس في الاجسام الطبيعيه من جهه تجزيها اقاويل كثيره فقايل
ان الاجسام الطبيعيه تتجزى بالفعل والقوه تجزيا متناهيا وهي مركبه
من اجزاء لا تتجزى اليها تنتهي القسمه وقايل ان الاجسام الطبيعيه لها
اجزاء غير متناهيه وكلها موجوده فيها بالفعل وقايل ان الاجسام
الطبيعيه منها اجسام مركبه من اجسام اما متشابهه الصور
كالسرير واما مختلفتها كالبدن للحيوان ومنها اجسام مفرده والاجسام
المركبه لها اجزا موجوده بالفعل متناهيه وهي تلك الاجسام المفرده
التي منها ركبت واما الاجسام المفرده فليس لها في الحال جزء بالفعل
وفي قوتها ان تتجزا اجزاء غير متناهيه كل واحد منها اصغر من الاخر
وليس ينتهي تقسيمها البته الى جزء لا يتجزا وما وجد في كل الجسمين
من الاجزا فهو متناه والتجزي اما بتفريق الاتصال واما باختصاص

العرض بعض منه بمسيره حلولا إما عرض غير مضاف كالبياض وإما
عرض مضاف كالمماسة والموازاة وإما بالتوهم وإذا لم يكن أحد هذه
الثلثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل والرأيان الأولان باطلان
فأما رأي الذين أثبتوا للأجسام أجزاء متناهية منها تركبت ويوجد
كل واحد منها غير متجز فبطلانه بما أقول وهو أن كل جزء مس
جزءا فقد شغله بالمس وكل ما شغل شيئا بالمس فإما أن لا يدع فراغا
عن شغله بجهة أو يدع فكل جزء مس جزءا فإما أن يدع فراغا
عن شغله أو لا يدع لكن إن كان يتأتى أن يماسه آخر غير مماس للأول
فقد ترك فقد ترك فراغا عن شغله وقد يتأتى أن يماسه آخر غير
مماس للأول فقد ترك إذا فراغا عن شغله وكل ما كان كذلك فممسوسه
متجزي الذات فإذا كل جزء مس جزءا بهذه الصفة فممسوسه
متجزي الذات فإذا كل ما لا يتجزى لا يتماس إلا على سبيل التداخل
وكل ما لا يتماس إلا على التداخل فلا يتأتى أن يتركب منه شيء أعظم
منه بل لا يتأتى أن يتركب منه جسم فإذا الأجزاء غير المتجزية لا يتأتى

أن يتركب عنها مقدار ولا جسم وأيضا لنفرض جزءين غير متجزيين
وضعا على جزءين متجزيين وبينهما جزء غير متجز إن أمكن فنقول غير صح
كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة وليس ولا واحد منهما
غير قابل للحركة ولا يمنع أحدهما الآخر عن الحركة إلا على سبيل
التصادم والتمانع وليس بينهما تفاوت في القوى يتباعدان به وإذا لم
يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منهما مانعا للآخر عن الحركة
إليه حتى يتصادما وكل ما كان كذلك فليس بمحال أن يتحركا معا
حتى يتصادما والجزءان المفروضان فرضا كذلك فليس إذا بمحال أن
يتحركا حتى يلتقيا متصادمين ولنفرض أنهما تحركا وتصادما فإما
أن يلتقيا على الجزء الأوسط وإما أن يلتقيا على أحد الطرفين ولا
يجوز أن يلتقيا على أحد الطرفين لأنه إن التقيا عند أحد الطرفين
فيكون أحدهما لم يتحرك فإذا يلتقيان على الجزء الأوسط فإذا يصير
الأوسط متجزيا لأن كل واحد منهما يكون قد قطع بعضه وقد قيل
أنه غير متجز وهذا خلف ولا يبعد أن يسن عن هذا أن الجزءين المتحركين

والثابتين متحركان ايضا وذلك ايضا خلف وعلى هذا براهين كثيرة من
جهات اخرى ومن جهة تركيب المربعات منها المساواة الاقطار والاضلاع
والمسامتات فانه من المعلوم ان كل شي له سمت مع شي اخر وان كان
بواسطة بالة كما للشمس مع الحد المشترك بينه وبين الظل بوساطة
ذي الظل فانه اذا تحرك زال سمته وكانت مسامتة شي اخر فيجب لم يكن
اذا تحركت الشمس جزا ان يكون قد زال سمتها من قبل ذلك جزا فيجب
ان يكون ما تسامته الشمس دائرا على جسم صغير مساويا للمدار الشمس
ولم يكن اعظم وان يكون حركة الظل مثل حركة الشمس وان وضع
ما يزول بالشمس مع حركة جزء واحد اقل من جزء فقد انقسم واما
مناقضة الراي الثاني فهو ان ذلك يمنع الحركة اذ من المحال ان يقطع
المتحرك مسافة ذات اجزاء الا وقد يعدي انصافه وسائر اجزائه فلنفرض
متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية
فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير نهاية بالفعل وان كان
لذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين انصافا غير متناهية

72 في انصاف غير متناهية لكن التالي محال فالمقدم محال واذا كانت المسافة
متناهية الاجزاء علم منه ان الاجسام متناهية الاجزاء وهاهنا براهين
اخر منها انه لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا كانت كثرة
موجودة بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد بالفعل غير
متجزي بالفعل فاذا الجسم ذي الكثرة اجزاء اولى غير متجزية فاذا
اخذ منها متناهية امكن ان يركب واذا امكن ان يركب لم يخل اما ان لا
يزداد حجما على الواحد فيكون كذلك حال الجميع غير المتناهي واما
ان يزداد حجما على الواحد فيمكن حينئذ ان يحدث عنها جسم كان
جسما من اجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل جسم مركبا من اجزاء
غير متناهية فاذا ليس وجود الجسم المفرد هو من اجزاء فيه متناهية
بالفعل غير متجزية ولا من اجزاء فيه غير متناهية فاذا ليس الجسم
المفرد بالفعل جزء وظاهر انه يحتمل التجزي فاذا اما ان ينتهي في
التجزي في الاخر ويكون مركبا من اجزاء لا تتجزا لكن التالي كذب فالمقدم الى ما لا يتجزى صح
كذب واما ان لا ينتهي في التجزي البتة وذلك هو المطلوب والباقي ٥

مباحث عوارض الاجسام من الحركة والسكون والزمان والمكان وغيرها

المقالة الثانية من الطبيعيات

في لواحق الاجسام الطبيعية اعني الحركة والسكون والزمان والمكان والخلا والتناهي واللاتناهي والتماس والالتحام والاتصال والتالي

الحركة يقال على تبدل حال قارة في الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شي والوصول بها اليه وهو بالقوة او بالفعل فيجب من هذا ان يكون الحركة مفارقة لحال لا محالة ويجب ان يكون تلك الحال يقبل النقص والتزيد لان ما خرج عنه يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شي فهو باق ما لم ينقض الخروج عنه اليه جملة والا فالخروج عنه يكون دفعة وكل ما كان كذلك فاما ان يتشابه الحال فيه في اي وقت من الخروج عنه فرض او لا يتشابه لكن لا يجوز ان يتشابه لانه لو تشابه لما كان عنه خروج البتة فاذا كل ما خرج عنه يسيرا يسيرا فهو باق غير متشابه الحال في نفسه عند الخروج عنه وما كان كذلك فهو قابل للنقص والتزيد مثل البياض والسواد والحرارة والبرودة والطول والقصر والبعد والقرب وكبر الحجم وصغره ولذلك قيل ان الحركة

هي فعل وكمال اول للشي الذي بالقوة من جهة المعنى الذي هو له بالقوة فان الجسم الذي هو في مكان ما بالفعل وفي مكان اخر بالقوة ما دام في المكان الاول ساكنا فهو بالقوة متحرك وبالقوة واصل واذا تحرك حصل فيه كمال وفعل اول ثم يتوصل الى كمال وفعل ثان هو الوصول لكنه ما دام له هذا الكمال فهو بعد بالقوة في المعنى الذي هو بالحركة وهو الوصول فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة فان الحركة له من حيث هو بالقوة في مكان يقصده لا من جهة ما هو بالفعل انسان او نحاس فاذا كان كذلك فالحركة وجودها في زمان بين القوة المحضة والفعل المحض فليست من الامور التي تحصل بالفعل حصولا قارا مستكملا وقد ظهر ان كل حركة ففي امر يقبل النقص والتزيد وليس شي من الجواهر كذلك فاذا لا شي من الحركات في الجوهر فاذا كون الجواهر وفسادها ليس بحركة بل هو امر يكون دفعة وأما الكمية فلانها تقبل النقص والتزيد فتخليق ان يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف

العرض بالحركة

فهي من صح

الذي لا يزول فيه اتصال الجسم فانهما من جملة ما يتزايد بهما الجسم
او يتناقص هذه الجملة عندنا اعني جملة الحركة في الكمية وقد
توجد الحركة في الكيفيات فيما يقبل النقص والاشتداد كالتبيض
والتسود واما في المضاف فان المضاف ابدا عارض لمقولة من
البواقي وتابع لها في قبول النقص والتزيد فاذا اضيفت اليه
حركة فتلك بالحقيقة لتلك المقولة واما الاين فان وجود الحركة
فيه ظاهر جدا واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة
فكيف يكون فيه الحركة فان كل حركة فانما يكون في متى فلو
كان فيه حركة لكان لمتى متى اخر وهذا خلف واما الوضع فان
فيه حركة على راينا خاصة كحركة الجسم المستدير على نفسه
فانه لو توهم المكان المطيف بالمطاف به معدوما لما امتنع كونه
متحركا فاذا ليس المتحرك بالاستدارة على نفسه متحركا الحركة
التي يكون في المكان وظاهر انه ليس بمتحرك في شي اخر غير المكان
او الوضع فليس اذا متحركا الا في الوضع ولا تتعجبن من قولنا انه

والمتحرك الحركة التي
يكون في المكان لو
توهم المكان المطيف
به معدوما لا امتنع
كونه متحركا صح

لو توهم المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا فان لهذا من الموجودات
مثالا وهو الجرم الاقصى واكثر الناس لا يرون انه وراءه جسم يطيف
به وذلك هو الحق ولا يعوقهم ذلك عن توهمه متحركا فكيف وهو
متحرك ابدا ولان الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه اذا فرض في
مكان فاما ان يباين كليته كلية المكان او يلزم كليته المكان
ويباين اجزاؤه اجزاء مكانه لكن ليس يتحرك كليته عن المكان لان
كليته لا تباين المكان وما لم يباين مكانه فليس بمتحرك في المكان
فاذا كليته يلزم المكان ويباين اجزاؤه اجزاء المكان وكل جسم
باين اجزاؤه اجزاء مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه
وكل ما اختلف نسب اجزائه الى اجزاء مكانه فقد تبدل وضعه
فهذا الجسم قد تبدل وضعه بحركته المستديرة وليس هاهنا
تبدل حال عن (غيره صح) هذا فليس هاهنا تبدل غير الوضع والوضع يقبل
النقص والاشتداد مثل الانتصاب والانتكاس واما الملك فان تبدل
الحال فيه يكون اولا في الاين فاذا لا حركة فيه بالذات بل بالعرض

واما قوله ان يفعل فلقايل ان يقول انه قد يمتنع ان ينسلخ الشي عن
اتصافه بالفعل يسيرا يسيرا الا من جهة تنقص قبول الموضوع لتمام
الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته ولكن ذلك اما لان القوة
ان كان فعله بالطبع جعلت تحور يسيرا يسيرا واما لان العزيمة
ان كان فعله بالارادة جعلت تنفسخ يسيرا يسيرا واما لان الالة
والاداة ان كان فعله بهما جميعا جعلت تكل تحور يسيرا او في جميع
ذلك يكون بتبدل الحال اولا في القوة او العزيمة او الالة وتتبعه في الفعل
واذا كان ذلك كذلك كانت الحركة في قوة الفاعل او عزيمته او الالة
اولا وفي الفعل بالعرض ليس فيه بالذات على ان الحركة ان كانت خروجا
عن هيئة فهي عن هيئة قارة وليس شي من الانفعال كذلك فاذا الحركة
بالذات الا في الكم والكيف والاين والوضع فالحركة هي ما تتصور من
حال الجسم لخروجه عن هيئة قارة يسيرا يسيرا وهو خروج عن القوة
الى الفعل ممتدا لا دفعة بل الحركة كون الشي بحيث لا يجوز ان يكون
على ما هو عليه من اينه وكميته وكيفيته ووضعه قبل ذلك ولا بعده

والسكون هو عدم هذه الصورة فيما من شانه ان يوجد فيه ومثل
هذا العدم يصح مطلقا ان يعطى رسما من الوجود لان ما هو بالاطلاق
ليس بموجود مطلقا فلا يتاتى ان يكون له وجود في شي اخر البتة والجسم
الذي ليس فيه حركة وهو بالقوة متحرك لو لم يكن له هذا الوصف الذي
يصير به الجسم متميزا عن غيره بخاصية يكون له لكان له لذاته ولو كان
له لذاته لما باينه ولانه يباينه اذ يتحرك فاذا هذا الوصف له بمعنى
ما فاذا هذا العدم له معنى ما فاذا العدم للحركة فيما من شانه ان يتحرك
مفهوم في ذاته غير نفس ذاته اي الجسم وانما العدم الذي لا يحتاج
فيه الشي في ان يوصف به الى غير ذاته وهو ما لا ينضاف الى وجوده
وامكانه كعدم القرنين في الانسان وهو السلب في العقد والقول واما
عدم المشي فيه فهو حالة مقابلة للمشي توجد عند ارتفاع علة المشي
وجودا اما بنحو من الانحاء وله علة بنحو وهو بعينه علة الوجود ولكن
عند ارتفاعه فانه اذا حضر فعل الوجود واذا غاب فعل ذلك
العدم وهو علة بالعرض لذلك العدم فالعدم اذا معلول بالعرض

فهو اذا انما يصح ان يوضع موجودًا بالعرض وهذا العدم ليس هو لا شيء على
الاطلاق بل لا شيئية شيء ما في شيء ما معين بحال ما معينة وهو كونه بالقوة ه لا شيئية صح

فصل في ان كل متحرك علة محركة غيره

نقول ان كل حركة توجد في الجسم فانما توجد لعلة محركة لانه لو كان الجسم
يتحرك بذاته ويوجد فيه الحركة بما هو جسم فاما ان يكون لانه جسم فقط
واما ان يكون لانه جسم ما فان كان لانه جسم فقط كان كل جسم متحركًا
وان كان لانه جسم ما فيكون علة الحركة الخاصية التي لتلك الجسمية وتلك
الخاصية معنى زائد على هيولى الجسمية وصورة الجسمية وهو لقوة او
صورة اخرى غير ذلك فيكون الجسم يحصل فيه الحركة عن وجود تلك الخاصية
فيه فيكون مبدأ الحركة تلك الخاصية ومبدأ قبول الحركة هو الجسم لا محالة
وايضًا كل حركة يفرض موجودة في الشيء منسوبة الى قطعة مسافة او
كيفية او غير ذلك فانها في الحال يتقدم من حيث هي لذلك وجود
الحركة في الشيء انما يتحصل بان يكون لذلك وليس شيء مما يوجد للشيء بذاته
يتقدم عنه او يعدم عنه ما يتعلق بكونه فاذا ليس شيء من الحركات

76 يوجد للشيء بذاته فاذا كل حركة فلها علة محركة وهذه العلة المحركة
ينبغي ان يضاف اليها التحريك وحدها ولا يجوز ان يقال ان الجسم يحرك
نفسه بها لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكان بنفسه يتحرك عن نفسه
فيصير محركًا ومتحركًا بحركة واحدة ولو كان كذلك لكان شيء واحد
فاعلًا ومفعولًا [بموضوعًا صح] لفعل واحد وهذا محال على ما وضعنا في المبادي
والمقدمات فاذا الفعل مضاف الى العلة وحدها وهذه العلة المحركة
اما ان يكون موجودة في الجسم ويسمى متحركًا بذاته واما ان لا يكون موجودة
في الجسم بل خارجة عنه فيسمى متحركًا لا بذاته والمتحرك بذاته اما ان يكون
العلة الموجودة فيه يصح عنها ان يكون يحرك تارة وان لا يحرك اخرى فيسمى
متحركًا بالاختيار واما ان لا يصح عنها ان لا يحرك فيسمى متحركًا بالطبع والمتحرك
بالطبع اما ان يكون بالتسخير يحركه علته بلا ارادة ويسمى متحركًا بالطبيعة
واما ان يكون بارادة وقصد ويسمى محركًا بالنفس الملكية ه

فصل في انه لا يجوز ان يتحرك الشيء بالطبيعة وهو على حالته الطبيعية
وفي انه ليس شيء من الحركات الطبيعية ملائمًا بذاتها لذاتها ه

كل ما اقتضاه طبيعة الشي لذاته لذاته فليس يمكن ان يفارقه الا
والطبيعة قد فسدت وكل جزء من الحركة يفرض للحركة
بانقسام زمان او مسافة فقد يمكن ان يفارق والطبيعة لم تبطل وكل
حركة تتعين في الجسم فانها يمكن ان يفارق والطبيعة لم تبطل فليس
شي من الحركة تقتضيه طبيعة الشي المتحرك فاذا ان وجدت
الطبيعة مقتضية للحركة فانها ليست على حالتها الطبيعية وانما
يتحرك لتعود الى الحالة الطبيعية وتبلغها فاذا بلغتها ارتفع الموجب
للحركة فامتنع ان يتحرك فيكون مقدار الحركة على مقدار البعد من الحالة
الطبيعية الملائمة التي فورقت بالقسر وكل حركة بالطبيعة فهي
هرب بالطبع عن حالة وكل ما كان كذلك فهو عن حالة غير
ملائمة فاذا كل حركة بالطبيعة فعن حالة غير ملائمة وهذه
الحركة ينبغي ان يكون مستقيمة ان كانت في المكان لان هذه الحركة لميل
طبيعي وكل ميل طبيعي فعلى اقرب مسافة وكل ما كان على اقرب
مسافة فهو على خط مستقيم فاذا الحركة المكانية المستديرة كالتي

يكون على مركز خارج عنها ليست عن الطبيعة ولذلك الحركة الوضعية
وكيف يكون الحركة الوضعية بالطبيعة وقد ثبت ان كل حركة بالطبيعة
فانها هرب من الطبيعة عن حال غير طبيعية والطبيعة لا تفعل
بالاختيار بل انما تفعل افاعيلها بالتسخير والطبع فلا تستمر حركاتها
وافاعيلها فلنضع الحركة الوضعية بالطبيعة فيكون الهرب الطبيعي
عن الوضع غير الطبيعي وكل ما كان للهرب الطبيعي عن شي غير طبيعي
فانه لا يكون فيه قصد طبيعي بالعود الى ما فارقه بالهرب فاذا الحركة
المستديرة الوضعية الطبيعية لا يكون فيها قصد طبيعي بالعود
الى ما فارقه وهذا كذب والذي اوجبه وضعنا الحركة الوضعية
طبيعية فهي اذا غير طبيعية فهي اذا عن اختيار وارادة وبهذا تبرهن
ايضا على الحركة المكانية المستديرة انها ليست طبيعية فتبين ان كل
حركة مستديرة ليست عن قاسر فمبداها نفسي اي قوة محركة بالاختيار
والارادة ٥ فصل في انه لا يمكن ان يكون حركة مكانية غير متجزية
على ما يراه القايلون بجزء غير متجزي ولا في غاية السرعة ولا في غاية البطو

ان امكن وجود حركة غير متجزية امكن وجود مسافة غير متجزية ووجود
مسافة مركبة من اجزاء لا تتجزى والتالي محال كما تبين فالمقدم محال
واذا كانت الحركة مطابقة للمسافة والمسافة تتجزى الى غير النهاية .
فالحركة لا تنتهي في التجزية فنقول ان الحركة ان كانت مؤلفة من
حركات لا تتجزى لم يجز ان تكون حركة اسرع من حركة وابطا من
حركة الا والاسرع اقل سكنات والابطا اكثر سكنات والا فليقطع
جرم ما في وقت ما بحركة غير متجزية مسافة ما فتلك المسافة ان كانت
متجزية فالحركة عليها متجزية وقد فرضت غير متجزية وان كانت غير
متجزية فالابطا يقطع في ذلك الزمان اما مثلها واما اكثر منها واما
اقل منها فان قطع مثلها فليس بابطا وان قطع اكثر فهو اسرع وان
قطع اقل تجزت المسافة وهذا كله خلف لكن من الظاهر ان الحركة
تكون من حركة وابطا الا بسبب السكنات فنحن نعلم ان السهم في نفوذه اسرع صح
والطائر في طيرانه ان كانت حركته مركبة من حركات لا تتجزى وهي
وهي في انفسهما لا اسرع منها لم يخل اما ان يكون مركبة منها بلا تخلل

سكنات او يكون بتخلل سكنات قليلة جدا بالقياس الى الحركات فان كان 78
لا يتخلل السكنات فيجب ان يكون حركة السهم والطائر مساوية لحركة
الشمس المشرقية او اسرع منها او اسرع منهما وهذا محال وان كان يتخلل
السكنات وهي اقل من الحركات يجب ان يكون فضل حركة الشمس عليها
اقل من الضعف لكن ليس بينهما نسبة يعتد بها فاذا ليس حركات لا
تتجزا ولا في غاية السرعة والابطا بسبب تخلل السكنات بل قد
يكونان في نفس الحركة وهي متصلة لشدتها وضعفها ..

في الحركة الواحدة

الحركة قد تكون واحدة بالجنس وقد
تكون واحدة بالنوع وقد تكون واحدة بالشخص والحركة الواحدة في الجنس
هي التي تقع في مقولة واحدة او في جنس واحد من الاجناس التي تحت
تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما واحد بالجنس اي في الكم ومثل التسخن
الشخص والتبيض فانهما واحد بالجنس اي في الكيف والتسخين والتبريد
واحد بالجنس الاقرب لانه في الكيفية الانفعالية والحركة الواحدة لانهما خ
في النوع هي التي ان كانت ذات جهة مفروضة كانت في نوع واحد وعن

جهةٍ واحدة والى جهةٍ واحدة وفي زمانٍ مساوٍ ومثل بسط ما تنتشر وتنحنى
ما تنحنى ولذلك الصعود للصعود والتسفل للتسفل وتقال الحركة واحدة
بالشخص التي يكون مع ذلك كله عن متحركٍ واحدٍ بالشخص في زمانٍ واحدٍ
ويكون وحدة هذه الحركة الشخصية هي بوجود الاتصال فيها والحركات
المتفقة في النوع لا تتضاد وهذا بيّن في نفسه ٥ في تطابق الحركات

بنفسه

الحركات المتطابقة نعني بها التي يكون يجوز ان يقال لبعضها اسرع من بعضٍ
او ابطا او مساوٍ له في السرعة ولما كان الاسرع هو الذي يقطع شيئا
مساويا لما يقطعه الاخر في زمانٍ اقصر او الذي يقطع في زمانٍ مساوٍ
ازيد مما يقطعه الاخر والمساوي في السرعة هو الذي يقطع في مثل
الزمان مثل ما قطع الشي فيجب ان يكون الاشيا التي فيها الحركة من شانها
ان يقال لها بعضها مساوٍ لبعضٍ وازيد وانقص له مطلقا مثل خط لخطٍ
وارتفاع لارتفاع وبياض لبياضٍ واما غير مطلق وذلك الذي هو غير
مطلق على وجهين اما ان يكون في القوة مطلقا مثل المثلث للمربع فان في قوة
بعض المثلثات ان يقطع سطحه اجزاء ثم يهندم منها مربع واما في القوة

79

بحسب الوهم مثل القوس للمستقيم فانه لا يجوز ان يكون قوس مساويا للمستقيم
البتة بالفعل اذ المساوي هو الذي ينطبق على الشي فلا يفضل عليه ولكنه
في القوة الوهمية قد يتوهم مساويا له لانه يمكن ان يتوهم المستدير مستقيما
والمستقيم مستديرا هذا خلف واما ان يكون لا بالقوة ولا بالفعل ولكن
لحمل نسبة شي الى شي اما مثل نسبته مثل بياض وسوادٍ وكل واحدٍ منهما
في الغاية او شدة كل واحدٍ منهما الزايدة على المتوسطة مناسبة لشدة
الاخر او كان بعد شدته ونقصه من احد الطرفين كبعد الاخر عن مقابله
فالحركات المتطابقة بالحقيقة هي التي بالقسم الاول وهي التي نوع ما فيه
الحركة منهما جميعا واحد ثم القسم الثاني واما القسم الثالث والرابع فمجازيان
وابعدهما الرابع ٥

في تضاد الحركات

فنقول اولا ان الضدين هما اللذين موضوعهما واحد وهما ذاتان يستحيل
ان يجتمعا فيه ولا يستحيل ان يتعاقبا عليه وبينهما غاية الخلاف وبعد ذلك
فنقول ان تضاد المتحركات لا يوجب بين الحركات تضاد وليس تضاد الحركات
هو ان المتحركين متضادان فانه قد يتحرك اشيا متضادة حركة واحدة بالنوع

ثم قد يتحرك حار وبارد حركة واحدة بالنوع ولو كان تضاد الحركات لأنها
عن متحركات متضادة لما كان ولا شيء من الاضداد يتحرك حركة واحدة فاذا
تضاد المتحركين ليس هو الموجب لتضاد الحركتين وايضا لو كان تضاد الحركتين
لأجل تضاد المتحركين بان يكون حقيقة تضادهما هو تضاد المتحركين
لكان كل حركتين متضادتين عن ضدين وذلك كذب لأن بعض الاشيا
يوجد هو هو بعينه متحركا حركتين متضادتين لوجود حد التضاد
لهما وذلك لشيء واحد يبيض مرة ويسود اخرى ويعلو تارة ويسفل اخرى
فليس اذا تتعلق حقيقة التضاد في الحركات المتضادة بتضاد المتحركات
ولا ايضا بالزمان لأن الحركات كلها تتفق في نوع الزمان فاذا قلنا ليس
شيء من زماني حركتين مختلفتين وكل ما يتضاد به الحركتان مختلف
لزم ان الزمان لا يتضاد به الحركات فمن ان الزمان لا يتضاد به الحركات
فبين ان الزمان لا يوجب البتة تضادا في الحركات ولا يكون به التضاد في
الحركات ولا ايضا تضاد الحركات هو لتضاد ما فيه يتحرك لأنه قد
يوجد حركتان متضادتان يسلكان مسافة واحدة او طريقا واحدا بين

80 كيفيتين متضادتين ان تضاد الحركات هو تضاد الاطراف وبالجهات اذ
كانت الحركات انما تختلف اما في جهاتها واما في هيئة ما فيه يتحرك واما
في المحرك لها والمتحرك بها والزمان فاذا ثبت هذا فنقول ان الحركة المستقيمة
لا تضاد الحركة المستديرة المكانية لأنهما لا يتضادان في الجهات
وكل حركتين متضادتين متضادتا الجهات وانما قلنا ان الحركات المستقيمة
لا تضاد المستديرة في الجهات لأن المستديرة لا جهة فيها بالفعل لأنها
لا نهاية لها بالفعل لأنها متصلة واحدة ثم اذا فرض جهتان وطرفان
مشتركان للمستقيم والمستدير كان توجه المستدير اليهما معا بالسواء
وكل ما فرض جهتان متضادتان للضدين امتنع ان يكون توجه احدهما
اليهما بالسواء فنقول انه لا تضاد فيما بين الحركات المستديرة لأنها
لا تختلف في النهايات والاطراف وكل حركتين متضادتين مختلفتان في النهايات
بل متضادتين ولكن قد يمكن ان يتوهم خلاف ما اخذ منها تضادا وذلك
غير حق لأنه اذا فرض في المدار ما خذا جهتين مختلفين كان معناه ان
احدى الجهتين هي من نقطة الى اخرى والاخرى من الاخرى الى الاولى

ولكن اينهما اخذ الاتجاه في الحركة عليه من نقطة الى اخرى فان ذلك
الاتجاه في الحركة في باقي المدار يفعل خلاف ما فعل في الاول فالحركتان
اللتان يفعلان احدهما في مدار ما اتجاهها من نقطة الى اخرى ويفعل
الاخرى في ذلك المدار اتجاهها من النقطة الاخرى الى الاولى فان كل
واحد منهما يفعل بعد ذلك في ذلك الاتجاه بعينه ما فعلت الاخرى
لكن يقع فعل كل واحد منهما المشابه لفعل الاخرى في جزئين
مختلفين من المدار فكل واحد منهما مشابه فعله فعل الاخر ولكن
يختلفان باختلاف جزئي المدار واختلاف جزئي المدار ليس اختلافا
الا بالعدد فقط وكل اختلاف يوجب التضاد فليس هو اختلافا
نرن بالعدد فقط فاذا اختلاف جزئي المدار ليس اختلافا يوجب
التضاد فليس هاهنا الا هذا الاختلاف فليس اذا اختلاف
هذه الجهات موجبا للتضاد فاذا ان امكن ان يتضاد الحركتان
المكانيتان فهما المستقيمتان وبين انهما الاخذتان في خط واحد
المختلفتان في المبدائين والجهتين فضد الهابطة الصاعدة وضد

المدار خ

المتيامنة المتياسرة وهذا التضاد غير متعلق بنفس الطرفين بان
يتعينا بل بجهتيهما ولو كان تعين الطرفين يوجبه لما كان يتضاد
الا عند موافاة النقط العاسه ولو كان لذلك لما كان التضاد
الا عند انتهاء الحركات ولو كان لذلك لما كان بين الحركات الموجودة
تضاد ولكن بين الحركات الموجودة تضاد موجود كما سنبين فاذا
ليس التضاد بينهما للوصول الى النهايات المتضادة بل للاتجاه
اليهما واما بيان ان الحركات الموجودة تضادا موجودا فلانه قد
توجد حركتان لا تجتمعان معا وهما مستقيمتين وبينا ان يتعاقبا
على الموضوع وكلاهما ذاتان ثم قد يوجد فيهما ما يخالف خلافا
لا يمكن ان يكون بين حركتين خلاف فوقه وهما المتخالفان في الاتجاه
الى ضدين وعن ضدين ومنهما ما يخالف خلافا ليس بالغاية ومنهما
المتخالفتان في الاتجاه لا على ذلك الوجه وكل سيبين على الصفة
الاولى متضادان فاذا في الحركات المستقيمة تضاد وهذا برهان
يدل على الحد ايضا ولنختم هاهنا القول في الحركات المتضادة ولنقل

في جهـ

ما مثلناه في الحركات المستقيمة الى غير نهاية

في التقابل بين الحركة والسكون

قد بيّنا انّا نعني بالسكون عدم الحركة فيما من شأنه ان يتحرك فيكون التقابل
بينهما اعني الحركة والسكون تقابل العدم والملكة فيكون السكون المطلق
مقابلاً للحركة المطلقة والسكون المعين مقابلاً للحركة المعينة وقد
قالوا ان السكون في المكان المعين عدم الحركة فيه للشيء الذي يتأتى
ان يتحرك بان يفارق ذلك السكون وليس عدم اية حركة اتفقت بسكون
فانه لو كان عدم اي حركة اتفقت سكوناً لكان ايضاً عدم حركة
نتوهم للجسم في مكان خارج سكوناً حتى لو كان متحركاً لا في ذلك
المكان لكان ساكناً فاذاً ليس اي عدم اتفق هو السكون بل
العدم المقابل وهو السكون في المكان يتأتى فيه الحركة والحركة
في المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة للمكان فبالحركة
عنه لا بالحركة اليه بل ربما كان هذا السكون استكمالاً لها وفي هذا
كلام يليق بالمبسوطات

القول في الزمان

الذي صح

كل حركة يفرض في مسافة على مقدار من السرعة واخرى معها على
مقدارها من السرعة وابتدأتا معاً فانهما يقطعان المسافة معاً
وان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الآخر ولكن تركا معاً وان احدهما يقطع
دون ما قطع الاول وان ابتدأ معه بطيء واتفقا في الاخذ والترك وجد
البطيء قد قطع اقل والسريع قد قطع اكثر واذا كان ذلك كذلك
كان بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة
بسرعة معينة ببطء معين وبين اخذ السريع الثاني وتركه امكان
اقل من ذلك بتلك السرعة المعينة يكون هذا الامكان يطابق جزءاً
من الاول ولم يطابق الاجزاء مستقصياً وكان من شأن هذا الامكان التقضي
لانه لو ثبتت الحركات بحال واحدة لكان يقطع المتفقات في السرعة
اي وقت ابتدأت وتركت مسافة واحدة بعينها ولما كان امكان اقل
من امكان واذا كان ذلك كذلك وجد في هذا الامكان زيادة ونقصان
يتعينان واذا كان ذلك كذلك كان هذا الامكان ذا مقدار يطابق
الحركة وفيه تقع الحركة باجزائها التي لها من المسافة فاذاً هذا مقدار

واقل منها صح

تقطع

للحركات مطابق لها وكل ما طابق الحركات فهو متصل ومنقضي
الاتصال متجدده فاذا هذا المقدار مدة اي متصل على سبيل التقضي
وهذا المقدار وجوده في مادة لانه يوجد منه جزء بعد جزء
وكل ما كان كذلك فكل جزء يفرض منه حادث وكل حادث
ففي مادة كما قيل في المبادي او عن مادة وليس هذا عن مادة لان
مجموع المادة والصورة لا يحدثان حدوثا اوليا بل للهيئة والصورة
فهو اذا مقدار في مادة وكل مقدار يوجد في مادة وموضوع
فاما ان يكون مقدارا للمادة او لهيئة فيها ولكن ليس هذا المقدار
للمادة لانه لو كان مقدارا للمادة بذاتها لكان بزيادته زيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كلما هو اسرع اكبر واعظم والتالي
باطل فالمقدم باطل فاذا هو مقدار للهيئة وكل هيئة اما
قارة واما غير قارة فهذا اذا اما مقدار هيئة قارة او هيئة
غير قارة لكن ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة نفرض
لها مقدار فاما ان يكون مع تمام مقدارها في المادة او لا يكون ولكن

83 ليست تكون هذه الهيئة مع تمام مقدارها في المادة لان كل هيئة
هذه فانه يظهر في المادة زيادة بزيادتها ونقصان بنقصانها
وليس كذلك وايضا ليست لا يكون بتمام مقدارها في المادة لانها
تبقى مع الزيادة خارجة عن المادة وليس شيء من هيئات المواد
كذلك وهذا محال فاذا ليس هذا المقدار مقدار هيئة قارة فهو اذا
مقدار هيئة غير قارة وهو الحركة ولهذا لا يظهر تصور الزمان الا
الا مع الحركة ومتى لم نحس بحركة لم نحس بزمان مثل ما قيل في
اصحاب الكهف وهذا المقدار غير مقدار الجسم لما قيل وغير مقدار
المسافة لانه لو كان مقدار المسافة لكان سلوكه وسلوك هذا
المقدار واحدا ولو كان كذلك لكانت الحركات المتفقة في زمان [مسافة] واحدة
واحدة بعينها في السرعة والبطوء ولم تكن الحركات المختلفة في
السرعة والبطوء تقطع في هذا المقدار مسافات مختلفة كما قيل
وليس هو نفس السرعة والبطوء لانه قد يتساوى سريعان
وبطيئان في السرعة والبطوء ويختلفان في هذا المقدار كما نعلم فاذا

عن هذه

هو مقدار خارج عن هذه وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة
اصلاً لم ينازع في ان موجدها كان يقدر ان يخلق حركة او حركات
قبل الاولى تنتهي مع بداية الاولى ولها مقدار وانه لم يمكن ان يخلق
معها مطابقاً لها في البدو والمنتهى ما هو اعظم منها مع امكان
خلق ما هو اعظم وتنتهي معها بلا شريطة واذا كان كذلك
عرف امكان وقوع حركتين مختلفتين في العدم فكان هناك امداناً
فلا يخلو اما ان يكونا معاً او لاحدهما تقدم لكن ليس معاً لانهما لو
كانا معاً لكانت الحركتان الصغرى والعظمى يمكن ان يقعا معاً وذلك
محال فاذاً احدهما يكون قد يتقدم والاخر قد لحقه فطابق بعضاً
منها وكل شيئين هذه صورتهما فبينهما مقدار فاذاً الامكان
المقدر ومقداره واحد موجود عند عدم الاشياء كلها وهما
مما قيل من الاشياء التي في موضوع وعند وجود الحركة فيه وكل
ما كان كذلك وجد مع وجود الموضوع والحركة وقد
فرضنا معدوماً ومن هذا خلف فاذاً الزمان ليس محدثاً حدوثاً

زمانياً بل حدوث ابداع لا يتقدمه محدثه بالزمان والمدة بل بالذات ولو 84
كان له مبدأ زماني لكان حدوثه بعد ما لم يكن اي بعد زمان متقدم
وكان بعد القبل غير موجود معه فكان بعد قبل وقبل بعد فكان
له قبل غير ذات الموجود عند وجوده وكل ما كان كذلك فليس هو
اول قبل وكل ما ليس اول قبل فليس مبدأ للزمان كله فالزمان مبدع
اي يتقدمه باريه فقط ومعنى المحدث الزماني انه لم يكن ثم كان
ومعنى لم يكن اي كان حال هو فيه معدوم وذلك الحال المرّ قد وجد
وتقضى فانه ان كان معنى لم يكن عدماً لا في وقت معين ماض بل عدم
بالقياس الى لا وجود فان القديم ايضاً ليس هو موجوداً في اللاوجود
بل هو في كثير من الموجودات غير موجود مثل انه غير موجود في
الحركة وفي الاستحالة وفي التغير وليس انه غير موجود في شيء وانه غير
موجود شيء واحد كما انه ليس معنى انه ليس في شيء وانه ليس شيئاً واحداً
فاذن الزمان غير محدث حدوثاً زمانياً والحركة كذلك وسيتبين
انه ليس كل حركة كذلك بل المستديرة فقط وضعية كانت او مكانية

فاذن هويته هذا المقدار الذي للحركة التي بها الحركة مستديرة وبها
تعلقهما الذاتي ولو كان تعلقها الذاتي الذي بالهيئة الغير القارة في المادة كما
تبين انما هو بما كان هيئة غير قارة وكان غير المستديرة لعدمت
في زمان وذلك كما بان محال فاذن الزمان مقدار الحركة المستديرة من
جهة المتقدم والمتاخر لا من جهة المسافة والحركة متصلة فالزمان
متصل لانه مطابق المتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل فاذن
الزمان مقدار الحركة تمتنا ان ينقسم بالتوهم لان كل متصل كذلك فاذا
قسم ثبت له في التوهم نهايات ونحن نسميها آنات وكما انه قد يمكن
ان يقدر هناك قارة في المادة ليس العدد بمقدار واحد فان كذلك
قد يمكن ان يقدر هناك غير قارة ليس العدد بمقدار واحد غير قار
اعني بزمان واحد فيكون ذلك الزمان اول لشيء منها وثاني لها في تقدرها
نهايتها بالمطابقة ويكون لتلك الحركة علة لتقدير سائر الحركات وليس
كلما وجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع المدة الواحدة
ولسنا فيها بل الشيء الموجود في الزمان اما اولا فاقسامه وهو الماضي

[margin note, uncertain reading: ويكون كلاهما عليها ويتقدمها / ولسنا بشيء من الحركات]

والمستقبل واطرافه وهو الآنات واما ثانيا فالحركات واما ثالثا
فالمتحركات فان المتحركات في الحركة والحركة في الزمان فيكون المتحركات
بوجه ما في الزمان وكون الآن فيه ككون الواحد في العدد وكون
الماضي والمستقبل فيه ككون اقسام العدد في العدد وكون المتحركات
فيه ككون المعدودات في العدد فاما هو خارج عن هذه الجملة فليس في
زمان بل اذا قوبل مع الزمان فاعتبر به فكان له ثبات مطابق لثبات
الزمان وما فيه سميت تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهرا له فيكون
الدهر محيطا بالزمان وكما ان كل متصل من المقادير الموجودة قد يفصل
فيقع عليه العدد فلا عجب لو فصل الزمان بالتوهم فجعل اياما
وساعات بل سنين وشهورا فذلك انما يراد المتوهم واما باعتبار
مطابقة عدد الحركات له ه

في المكان

يقال مكان لشيء يكون فيه الجسم فيكون محيطا به ويقال مكان لشيء يعتمد
عليه الجسم فيستقر عليه والمكان الذي يتكلم عليه الطبيعيون هو
الاول وهو حاو للمتمكن مفارق له عند الحركة مساو له لانهم يقولون

لا يتاتى ان توجد جسمان في مكان واحد فاذا كان كذلك فينبغي ان يكون
خارجا عن ذات المتمكن لان كل شي يكون في ذات المتحرك فلا يفارقه
المتحرك عند الحركة وقد قيل ان كل مكان مباين للمتحرك عند الحركة
فاذن ليس المكان شيء في المتمكن وكل هيولى وكل صورة فهو في المتمكن
فليس اذن المكان هيولى ولا صورة ولا الابعاد التي يدعا انها مجردة عن
المادة قايمة بمكان الجسم المتمكن لا مع امتناع خلوها كما يراه بعضهم
ولا مع جواز خلوها كما يظنه مثبتوا الخلا واقول اولا انه ان فرض
خلا حال فليس هو لا شيا محضا بل هو ذات وكم وجوهر لان كل
خلا حال يعرض فقد يوجد خلا اخر اقل منه واكثر ويوجد متحيزا في ذاته
والمعدوم واللاشي ليس يوجد هكذا فليس الخلا لا شي وايضا كلما كان
كذلك فهو كم فالخلا كم وكل كم فاما منفصل واما متصل
والخلا ليس بمنفصل لان كل منفصل فاما ان يكون الانفصال عرضا له
او يكون لذاته منفصلا وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل بالطبع
وان كان منفصلا لذاته فهو عديم الحد المشترك بين اجزايه وكلما

كان كذلك فكل واحد من اجزايه لا ينقسم وكل ما كان كذلك
فليس يمكن ان يقبل في ذاته متصل الاجزا فاذن الخلا ليس بمنفصل الذات
فهو اذن متصل الذات وكيف وقد يفرض مطابقا للملا في مقداره وكل
ما كان كذلك فهو مطابق للمتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل
فالخلا اذن متصل وايضا الخلا ثابت الذات متصل الاجزا متحيزا في
جهات وكل ما كان كذلك فهو كم ذو وضع فالخلا كم ذو وضع
وايضا الخلا يوجد فيه خاصية البعد وقبول الانقسام الوهمي من اي
جانب واي امتداد كان في الجهات وكل ما كان كذلك فهو ذو ابعاد
ثلث وذو وضع وكانه جسم تعليمي مفارق للمادة ونقول ان كون الخلا
كما ذو وضع وابعاد ثلثا اما ان يكون لذاته او لشي الخلا حل فيه او لشي هو
حل في الخلا وهو مقدار موضوعه الخلا ولا يجوز ان يكون لشي حل فيه الخلا
لانه يكون ذا مقدار غير الخلا وكل ما كان كذلك فهو ملا فذلك الشي ملا
فيكون الخلا حل في الملا وهذا باطل محال لانه يلزم ان يكون الخلا ملا
ولا ايضا لشي حل في الخلا بقدره ويكون ذلك المقدار في محل لا يفارقه ويكون

فالخلا ذو ابعاد ثلث صح

مجموعهما جسما ويكون الخلا مادة ويكون الخلا جزءا من حقيقة الملا وهذا
وهذا كله محال وايضا الخلا حينئذ اما ان يكون هو الموضوع لذلك المقدار
او يكون الموضوع والمقدار جزئين من الخلا فان كان الخلا موضوعا لذلك — خ فاذا رفع المقدار
المقدار او يكون الموضوع والمقدار في التوهم كان الخلا وحده بلا مقدار — في التوهم
ولا امكان مطابقة الاجسام فيكون حينئذ الخلا وحده ليس خلا وحده
وان بقي مقدارا في نفسه فهو مقدار بنفسه لا لمقدار حله وان كان
الخلا مجموع مادة ومقدار فالخلا جسم وملا وهذا محال فتبين انه يجب
ان يكون الخلا ان كان موجودا ومقدارا ان يكون مقداره لذاته وكل
ما مقداره لذاته لا يخلو في نفسه اما ان يكون متصلا لذاته او متصلا
لهيئة جعلته متصلا ولكن ليس متصلا لهيئة جعلته متصلا لان ما
كان كذلك فكميته بغيره وليس شيء مما هو مقدار بذاته كذلك فاذن — كميته بغيره فاذن ليس شيء مما هو مقدار
كلما هو مقدار بذاته فهو متصل بذاته وكل متصل بذاته فانه لا ينفصل — بذاته صح
ما دام ذاته موجودا فاذن اذا وجد انفصال فاما ان يكون الانفصال — كل مقدار بذاته فانه لا ينفصل ما دام ذاته
حل فيه وذلك محال او يكون حل في مادة قارنته وعدم ذاته عند حلوله — موجودا فاذن صح

87 فيه وهو الباقي ولذلك نقول في السطح والخط والجسم الذي من الكم وكل
ما كان معه مادة يعرض له الانفصال بعد وجود الاتصال فيه فهو
مقدار في مادة فاذن حيث وجد انفصال فهناك مادة فالخلا ان وجد
فيه انفصال فله مادة فهو اذن جسم طبيعي وان فرض ان الخلا يعدم
عند ورود الانفصال عليه فعلى ما ذا ورد الانفصال لان الشيء لا يرد
المعدوم ولا يرده المعدوم ولا يعارض هذا بالمقدار الجسماني وانه
ينفصل لانه ليس في موضعه ان ذلك الانفصال اعدام لذلك المقدار
وافهم خ — وانه حل محله وكان مقابلا له وايضا عرض للمادة ونقول الان ان الخلا
ليس له مادة وكل قابل للانفصال فله مادة فاذن الخلا لا ينفصل
ونقول ايضا من راس ان امتناع تداخل بعدين من جسمين بان يكون مثلا
مكعب ونفرض اخر مساويا له ثم يتداخلان وهما ثابتا الذات حتى يستغرق
كل واحد منهما الاخر من غير ان يفضل امر محال مشاهد اللهم الا ان يفرض
احدهما معدوما ويخلفه الاخر في حيزه فاما ان يكون امتناع التداخل
وانقابين المادتين من الجسمين او يكون بين البعدين او يكون بين البعد

مع كل واحد منهما صح

والمادة او تكون بين كل واحد منهما فاقول انه لا تمانع بين المادتين
لانهما ان تمانعتا فاما ان تمانعتا لذاتيهما او لاجل تمانع البعدين فان
كان لاجل البعدين فالبعدان مما يمتنعان عن التداخل بالطباع لا
المادتان فان تمانعتا لذاتيهما لا لاجل البعدين فذلك محال لانه قد
يتاتى ان يوجد جسم متصل هو واحد بالفعل وذو مادة واحدة بالفعل
ينفصل فيصير لا محالة ذا مادتين ثم يتصل فتصير المادتان واحدة
والا فهما اثنان مختصان بذاتين قابلتين واذا كان كذلك كان لكل واحد
منهما مقدار مفارق لمقدار الاخر منفصل الذات عنه فلن يكون
متصلا وقد فرض متصلا فاذن لا تصير المادتان واحدة بلا تمايز
في الوضع الا من جهة ابعادهما لا من جهة ذاتيهما وكل شيئين
اتحدا ولا تمايز بينهما في الوضع بل وضعهما واحد وملاقي ذاتيهما
بنفسيهما لا مقدار لهما فانه بنفسيهما لا يبقى لهما شيء غير متلاق فاذن
ما لم يكن لذلك مقدار يعرض يمنعه والمقدار هو المانع عن ذلك لا
المقدار
طبيعة المادة وانما حلا متنافي طبعهما فاذن المادتان بما هما مادتين

88 لا تمانعان عن الملاقاة بالاسر وانما نعني بامتناع التداخل لا الذي
بمعنى السلب بل الذي بمعنى العدول وهو وجوب الانحياز والتفرد
بالحيز وهذا المعنى غير مقول بالذات على ما ليس له في ذاته حيز فمن
المستحيل ان يقال ان المادتين تمتنع عليهما ان لا تتميزا بالحيز وليستا
تحيزان بذاتيهما وهذا النظر هو نظر في ذاتيهما فاذن التمانع عسى ان
يكون بين ذات المادة والبعد وهذا ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي
البعد وتتقدر به وتسري في كليته فهو اذن اما ان يمانع
بذاته مداخله البعد وقد قيل لا يمانع او يمانع بسبب البعد الذي
فيه فان مانع ببعده فبعده هو السبب فاذن ان مانع مانع بذاته
ولكن ذلك محال فاذن ليس التمانع بين الابعاد والمواد فبقي اذن ان
التمانع انما هو بين الابعاد وليس ذلك لاجل المادتين ولا لاجل
البعد والمادة فاذن ذلك لاجل طباع البعدين فاذن طباع الابعاد
تابى التداخل ويوجب المقاومة او التنحي عن وجوه المتدافعات فيها
ان قويت على الاندفاع فيهما ولان البعد اذا دخل بعدا غيره فاما ان

يكونا جميعا موجودين او يكونا كلاهما معدومين او يكون احدهما موجودا
والاخر معدوما فان كانا كلاهما موجودين فهما ازيد من الواحد وكل
ما هو ازيد من آخر وهو عظم فهو اعظم منه فمجموع البعدين المتداخلين
اعظم من الواحد وان كان البعد هو الامتداد فكيف يكون امتدادان في
امتداد واحد في جهة واحدة وبماذا يتمايزان حتى يكون احدهما
داخلا في الاخر مدخولا فيه وان عدما جميعا فليس اذن متداخله وان
وجد احدهما وعدم الاخر فليس ايضا متداخله ولا قابل ومقبول بل
اما المتمكن موجود لا في ابعاد الخلا واما الخلا موجودا ولا متمكن
فيه وكلا هذين محال لان المتمكن لا يعدمه التمكن ولا المكان يعدمه
التمكن فيبين من هذه الاصول ان الخلا لا حركة فيه لانه اذا تحرك فيه
شي فاما ان يداخل بعده بعده وقد قيل ان ذلك محال واما ان يتحرك
بان يفصله اذا مانعه بالنفوذ فيه وقد قيل ان ذلك محال ايضا فاذن
لا حركة في الخلا ولذلك لا سكون فيه واقول لا وجود للخلا ولا
لمقدار ليس في مادة لانه اما ان يكون متناهيا واما ان يكون غير متناه
لكنه لا وجود لمقدار غير متناه

وسيرد عليك استقصا بيانه من بعد وقد عنينا ان نوضح ذلك بمحاله
بيان فنقول ــــ لتكن حركة مستديرة في خلاء غير متناه ان
امكن ان يكون خلا غير متناه وليكن الجسم المتحرك مثل كرة ا ب ج د
المتحركة على مركز ه ولنتوهم في الخلاء الغير المتناهي خط ط ح وليكن
ه ج من المركز الى جهة لا يلاقي خط ط ح من جهة ج وان اخرج بغير
نهاية لكن الكرة اذا دارت صار الخط بحيث يقاطعه ويجري
عليه وينفصل عنه ويكون الالتقا والانفصال بالمسامتة
نقطتان لا محالة فليكونا ك و ل لكن نقطة م تسامتها
قبل نقطة ك ونقطة ك اول نقطة تسامت هذا



خلف لكن الحركة المستديرة موجودة فالخلا ليس بلا نهاية
فالخلا ان وجد فان مقداره متناهيا وكل مقدار متناه فهو مشكل
فاذن الخلا مشكل ويكون شكله له ان وجد اما بما هو مقدار او لسبب
اخر لكن لا يجوز ان يكون [يوجد] شكل المقدار بما هو مقدار والا لكان
كل مقدارين على شكل واحد واي مقدارين كانا فاذن لسبب ما

بشكل وذلك السبب اما قوة فيه طبيعية او قوة قهرية عن خارج
فان كانت قوة طبيعية فاما ان يكون طباع المقدار يقتضي ان يكون له
مثل تلك القوة او لا يقتضي فان كان يقتضي فكل مقدار شكله واحد
فاذن تلك القوة ليس يقتضيها ذاته وكل ما كان كذلك امكن ان يرتفع
عن الشي تلك القوة فامكن ان يرتفع عن المقدار المفارق اعني عن الخلا
فيترك ذلك الشكل ولكن لا يتاتى ان يبقى بلا شكل فاذن ياخذ شكلا
آخر لا محاله فيكون قد تبدد واندفع عن جهة الى اخرى فكل ما كان
كذلك فهو قابل للانفصال وقد قيل ليس كذلك فاذن الخلا ليس شكله
بقوة طبيعية فيه فهو اذن عن خارج فهو ايضا قابل للتبديد والتقطيع
وقد قيل ليس هذا خلف فاذن ليس له شكل اصلا وقد قيل ان له شكلا
ضرورة وهذا خلف والذي اوجبه وضعنا وجود الخلا فاذن الخلا
غير موجود اصلا وهو كاسمه كما قال المعلم الاول فلنرجع الان
ونقول قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى الشي ولا صورته
وانه لا خلا البتة فاذن المكان شي غير ذلك وهو شي فيه الجسم

فاما ان يكون على سبيل التداخل واما ان يكون على سبيل الاحاطة
وقد اتضح فيما تقدم امتناع التداخل فاذن قول من قال ان المكان هو
الابعاد التي بين غايات الجسم المحيط قول كاذب جدا وانه ليس بين
الغايات شي غير ابعاد المتمكن فاذن ذلك على سبيل الاحاطة وقد
قيل ان المكان مساو فاما ان يكون مساويا للجسم المتمكن وهو نهايته
الحاوي المماسة لنهاية المحوي وهذا هو المكان الحقيقي فاما المكان
غير الحقيقي فهو الجسم المحيط ولكن هذا غاية حد لا منافي المكان ٥

فصل في النهاية واللانهاية

اقول انه لا يتاتى ان يكون كم متصل موجود الذات ذو وضع غير
متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه واعني
بمرتب الذات ان يكون بعضه اقدم بالطبع من بعض في ذاته ولنبرهن
انه لا يتاتى ان يوجد مقدار ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون
غير متناه من الاطراف كلها او غير متناه من طرف فان كان غير متناه
من طرف امكن ان نفصل منه من الطرف المتناهي جزءا بالتوهم فنوحد

ذلك المقدار مع ذلك الجزء شيئا على حدة وبانفراده شيئا على حدة
ثم يطبق بين الطرفين المتناهيين في التوهم فلا يخلوا اما ان يكونا
بحيث يمتدان معا متطابقين في الامتداد فيكون الزايد والناقص
متساويين وهذا محال واما ان لا يمتد بل يقصر عنه فيكون متناهيا
والفصل ايضا كان متناهيا فيكون المجموع متناهيا فالاصل متناه
واما اذا كان غير متناه من جميع الاطراف فلا يبعد ان يفرض فيه
مقطع يتلاقى عليه الاجزا ويكون طرفا ونهاية ويكون الكلام في الاجزا
او الجزئين كالكلام في الاول وبهذا تبين ان العدد المرتب
الذات الموجود بالفعل متناه وان ما لا يتناهى بهذا الوجه هو الذي
اذا وجد ففرض انه يحتمل زيادة ونقصانا وجب ان يلزم ذلك محال
واما اذا كانت اجزا لا يتناهى وليست معا وكانت في الماضي
والمستقبل فغير ممتنع وجودها واحدا قبل آخر وبعده لا معا
او كانت ذات عدد غير مترتب في الوضع ولا في الطبع فلا مانع عن
وجوده معا ولا برهان على امتناعه بل على وجوده برهان اما من القسم

الاول فان الزمان قد تبين انه لذلك والحركة لذلك واما من القسم
الثاني فيتبين لنا ضرب من الملايكة والشياطين لا نهاية لها في العدد
كما سيلوح لك الحال فيه وجميع هذا يحتمل الزيادة عليه ولا يفسد
احتماله اياها جواز الانطباق لان ما لا يترتب له في الوضع او
الطبع فلن يحتمل الانطباق وما لا وجود له معا ففيه ابعد
واما الشبل التي يسلكها الناس في نفي اللانهاية في الماضي فكلها
اما من ذايعات محموده واما من مقدمات سوفسطائية وليس شي
منها ببرهان والاسباب التي يمنع فيها وجود الغير متناهي بالفعل
فليس يمنع فيها من جميع الوجوه فانا نقول ان العدد لا يتناهي
والحركات لا يتناهى بل لها ضرب من الوجود وهو الوجود بالقوه
لا القوه التي تخرج الى الفعل بل القوه بمعنى ان الاعداد يتاتى ان
تتزايد ولا يقف عند نهاية اخيره ليس وراها مزداد ولنزد هذا
بيانا فنقول انه يقال ان غير المتناهي موجود بالقوه او بالفعل اما
في الوجود واما في التناهي والذي بحسب الوجود اما ان يعتبر

كليته او يعتبر كل واحد واحد من اجزائه بتة كليته لا بالقوة ولا بالفعل
موجود واما كل واحد من اجزائه فاما ان يعني ان كل واحد منها
يوصف بانه بالقوة وقتا ما او كل وقت وان الكلية توصف بان لها
دائما بعضا موجودا بالقوة وان كل واحد من المعدودين منه
بحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل واحد منه بالفعل
بل لا شيء منه بالفعل فان عني ان كل واحد منه يوصف بانه
موجود بالقوة وقتا ما وليس يصح ذلك بالفعل فهو قول صحيح
واما ان كل واحد منه يوصف بانه بالقوة كل وقت فهو ظاهر
البطلان واما ان الكلية له قد يكون منها دائما شيء بالقوة فهذا
يصح من جهة ويبطل من جهة اما من جهة بطلانه فلانه لا
كلية له واما من جهة صحته فلان الطبيعة المعقولة التي يعرض
لها احاد يحمل عليه يصح ان يقال ان مما يحمل عليها تلك الطبيعة
دائما شيء موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده
منه شيء واما القسم الآخر فهو واضح الصحة فهذا من جهة الوجود

يعني ان كل واحد من اجزائه بالقوة وقتا ما

91 واما من جهة التناهي فانه قد يصح ان يقال للاشياء التي في طريق التكون
انها متناهية بالفعل لا بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها ولكن بحسب
نهاية ما بعدها شيء فانها ليست بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها
متناهية بالفعل ولا بالقوة ويصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل
دائما الا انها قد حصل لها كل واحد من اجزاء لا نهاية لها ولكن من جهة
انها دائما تسلب عنها التناهي الى النهاية الاخيرة ويصح ان يقال
لها انها متناهية بالقوة دائما لا بحسب النهاية الاخيرة ولكن بحسب
النهايات الاخرى التي في القوة بعد النهاية الحاصلة فانها دائما
توصف انها بالقوة يتناهى الى نهاية ما فيكون بالقوة دائما بالقياس
الى ما لم يوجد من النهايات وبالفعل دائما بالقياس الى ما وجد ولا بالقوة
ولا بالفعل بالقياس الى نهاية تفرض اخيرة وما لا نهاية له لا يوجد
لا بالقوة ولا بالفعل اي لا يكون اشياء عددها او مقدارها بحيث اي
شيء اخذت منه بقي غيره منه موجودا بكليته وما لا نهاية له
موجودا بالفعل دائما اي من جهة انه لا يتناهى الى نهاية ما وليس

لا نهاية اخيرة فانه دائما يوصف الموجود منه بانه ليس متناهيا
بعد الى نهاية اخرى او الى النهاية التي لا نهاية بعدها وما لا نهاية
له موجود بالقوة دائما اي من طبيعته دائما شيء هو في القوة هذا في
المستقبل واما وجودها في الماضي فبانه لم يكن في الماضي لها بدو
وانها كانت واحدة بعد واحدة مذ كانت ولو اخذت تحسبها من
الان لم يقف الحساب عند حد فهذا هو غاية القول في التناهي واللا
تناهي اللاحقان بكميات الاجسام وقد يمكن ان يستعان بما اوردناه
في ابطال الخلا الغير متناهي على امتناع الملا الغير متناهي وباشيا
اخرى كثيرة لكن هذا في هذا الموضع كاف واما صورها غير مقاديرها
فيسوغ ان يقال فيها قولا اخر فنقول ليس شيء من الصور الجسمانية
غير المقادير بكم بذاتها وكل متناه ولا متناه فانما يقال بالذات على ما
هو كم بالذات فاذن ليس يقال ولا على شيء منها متناه ولا متناه بالذات
ولكنه قد يقال الان بوجه من الوجوه على بعض صور الاجسام لاجل
نسبة لها الى ما هو كم بذاته فانه يقال قوة متناهية وغير متناهية

لا ان القوة ذات كمية في نفسها البتة لكن لان القوة تختلف في الزيادة
والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل عنها او الى عدة ما يظهر
عنها او الى مدة بقاء الفعل منها وبينهما فرقان بعيد فان جل ما يكون
زايدا بنوع الشدة يكون ناقصا بنوع المدة حتى يفعل مثل فعل
الاضعف في مدة انقص فان اي قوة حركت اشد فان مدة حركتها
اقصر وذلك لان المحرك اذا كان اشد قوة بلغ النهاية الموجودة او المفروضة
في اسرع مدة وربما كان الشيء الذي يتفاوت فيه القوى بحسب المدة لا يقبل
الزيادة والنقصان فان تسكين التثقيل في الجو يختلف فيه القوى في الابقا
الزماني لا يقبل الزيادة والنقصان اللهم الا ان يسمى القوة التي يقوى على
مدة اطول اشد ويكون الاشد فيكون الاشد هاهنا باشتراك ال
الاسم اذ كان معنى الاشد في الاول هو ان يفعل ما يفعله اما اشد
واما اسرع اي اقصر مدة وفي الثاني ليس هذا بل الذي يقوى على
فعل اطول مدة فاما الذي يتفاوت فيه القوى بحسب العدة فهو
غيرهما جميعا لان اعتبار المدة هو في ثبات واحد وليس اعتبار

العدة هو في ثبات واحد لان الاكثر ما يعتبر فيه اللاتناهي في العدة
بلا شيء وليس شيء مما بلا شيء ثابت بعينه واما الفرق بين اللاتناهي
في العدة والشدة فذلك ظاهر لا يحتاج الى ابانته فنقول انه
لا يمكن ان يقال قوة غير متناهية بحسب اعتبار الشدة و ذلك
لان كلما يظهر من الاحوال القابلة لهذا فليس يخلو من وجهين
اما ان يقبل الزيادة على ما ظهر او لا يقبل فان كان لا يقبل فهو النهاية
في الشدة وكل نهاية في الشدة ففي متناهي الشدة وان كان يقبل وهو
الباقي فهو متناه عليه زيادة في ما حذه وقد فرض غير متناه هذا
خلف واقول لا يمكن ان يكون القوة الغير متناهية في اعطاء
المدة قابلة للتجزي بوجه من الوجوه ولا بالفرض لان كل قوة تجزأت
فان كل واحد من اجزائها يقوى على شيء والجملة يقوى على مجموع
تلك الاشيا واذا كان كذلك كان كل جزء اضعف واقل مقويا
عليه من الجملة فاذن لا يخلو اما ان يكون كل واحد من اجزاء هذه
الجملة يقوى على جملة غير متناهية مما يقوى عليه الجملة من وقت

فاذا ان كان لا يقبل فهو في متناهي الشدة صح

معين وهذا محال لان مقوى الجملة يكون ازيد منه ولا يتأتى الزيادة على 93
غير المتناهي المتسق النظام الا على الطرف الذي يتناهى اليه او يكون
الاجزاء بعضها يقوى على متناه وبعضها على غير متناه ويكون القول
فيها كالقول في الاول وذلك ايضا محال فاذن يكون كل واحد من
اجزاء الجملة يقوى على متناه ويكون الجملة ايضا يقوى على متناه ولذلك
تبين انه لا يمكن ان يكون قوة على عدة غير متناهية احتمال الحركي
فان تلك العدة لا تخلو اما ان يكون كل واحد منها ليس من شانه ان
يقبل الاقل والاكثر مثل تعقلنا ان اثنين واثنين اربعة او يكون قد
يقبل مثل كل واحد من عدد الحركات فان الحركة قد يكون اسرع وابطا
فاذا كان الكل يقوى على عدة غير متناهية من اشيا لا يقبل الاقل
والاكثر وبعض الكل اما ان يقوى على شيء من ذلك او لا يقوى البتة فان
لم يقو لم يكن بعض القوة قوة هذا خلف وان قوي فاما ان يقوى على
احاد مثل احاد ما يقوى عليه الكل وهي بعينها غير متناهية او
احاد كذلك وهي متناهية او احاد كل واحد منها اقل من احاد الكل

وغير متناهية او احاد كل واحد منها اقل من احاد الكل وهي متناهية
والقسم الاول محال لان البعض يكون مساويا للكل فيما يقوى عليه
اذا فرض عن ابتداء محدود والقسم الثاني يلزم منه ان يكون الابعاض
يقوى على متناهيات فالجملة ايضا يقوى على متناه والقسمان الباقيان
يوجبان ان يكون كل واحد مما يقوى عليه يقبل الاقل والازيد وقد
قيل انه لا يقبل فتبين ان القوة المذكورة لا يقبل التجزي وذلك اذا كانت
الاحاد يقبل الاقل والاكثر في الحركة وعودات حركات الفلك وذلك
لان الكل يجوز ان يخالف الجزء في ان الكل يقوى على ان يحرك جسما ما والجزء
لا يقوى عليه البتة فانه ليس اذا حرك جماعة فعلا ما مسافة ما في
زمان ما فالاقل منهم يحركونه لا محالة في ذلك الزمان في اقل من تلك
المسافة بل ربما لا يحرك هذا ويجوز ان يخالفه في ان كلاهما يقوى على تحريك
شي واحد لكن الكل يحرك اسرع واما القسم الاول فان البعض من القوة
وان لم يقو على ان يحرك ذلك المقدار الذي يحركه الكل فقد يقوى على
ان يحرك مقدارا اقل منه ثم الكل يمكنه ان يحرك ذلك المقدار الذي

يحركه الجزء حركات اسرع كانت في مثل الزمان الذي يحرك فيه الجزء
تحريكا اكثر عددا فيرجع حينئذ الخلف الذي ذكرناه ويكون العدد
المبتدا من وقت معين ان يصدر عن الجزء حركات في اقل منه لو صدر عن
الكل اذ هو ابطا فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداهما واحد
فاذن يجب ان ينقص المقوي عليه لا من جهة المبتدا وما نقص من
جهة فهو متناه منها فالذي يصدر عن الجزء متناه من الجهات
ويلزم ما ذكر وتبين من بيان هذا استحالة القسم الثاني وهو ان
يشتركا في الفعل ويكون الخلاف في الاشد والاضعف فكل قوة
في جسم فانها تحتمل التجزي بحافظة لطبيعتها لان ما يبطله التجزي
هو اما شكل واما عدد وليس شي منهما بقوة فاذن ليس شي من
القوى الغير متناهية موجودا في الجسم ولا قوة جسمانية غير
متناهية فاذن القوة التي تحرك الحركة الاولية المستديرة لا نهاية
لها وليست بقوة جسمانية بل محرك الحركة الاولية غير جسم
ومفارق لكل جسم ٥

فصل في الجهات

اقول انه ان كان خلاء فقط او ابعاد مفروضة او جسم واحد فقط غير
متناه فلا يمكن ان يكون الجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا
يكون فوق واسفل ويمين ويسار وخلف وقدام واقول اولا انه لا
يمكن ان يكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية لان كل جهة موجودة
فاليها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى وذاتها
حينئذ لا تخلو اما ان يكون متجزية او غير متجزية فان كان ذاتها متجزية
وجب ان لا يكون كليتها جهة بل يكون الجهة منها الجزء الابعد من
اجزائها عن المشير وبالجملة يكون لها امتداد في جهة لا يكون بنفسها
جهة فيجب ان يكون ذاتها غير متجزية لا محالة واذا كان ذاتها غير متجزية
وكانت موجودة ذات وضع كانت لا محالة حدا او غاية فكان ما
وراها ليس منها فيكون كل جهة لها حد ضرورة لا يتجاوز وتكون
الجهة باقية فاذن الجهات كلها محدودة باطراف ولو فرضنا خلاء
غير متناه او جسما غير متناه لم يكن له او فيه بالطبع حد فلم يكن فيه

بالطبع جهة ولا ايضا اذا اتفق ان يعرض فيه حدود لما امكن ان يكون
مختلفة بالطبع فيكون مثلا واحد فوقا والاخر سفلا لان كل طرف
وحد يعرض فيه فانه لا يخالف الاخر الا بالعدد لان كلها حدود
واطراف تعرض في طبيعة واحدة وليس واحد منها اخص بشيء يكون
لاجله اولى من غيره بالسفلية فاقول ان الجسم الواحد المتناهي لا يجوز
ان يعرض الجهات المتقابلة فيه على ان حدودها في سطحه او على ان
حدودها في عمقه ولم يجز ان يكون حدودها في سطحه لان حدودها التي
يكون في سطحه لا يخلو اما ان يكون سطحها كريا او يكون سطحها
مضلعا فان كان سطحها كريا لم يكن النقط المفروضة فيه متخالفة
بالنوع ولا كانت هذه النقط اولى بان يكون فوقا من اخرى بان يكون
سفلا ولذلك يمنا وشمالا واما ان كان سطحها مضلعا فليس ذلك
على ما يسه بعد بطبعي له فانا سنوضح ان الجسم البسيط شكله
الطبعي كري والجهات لا يلزم الامور الخارجة عن الطبع ومع ذلك
فانه ان كانت الجهات تختلف بحسب تقابل اضلاع السطح او بحسب تقابل

السطوح فالكلام في ان الجهات تكون مختلفة بالعدد لا بالنوع ما ثبت
فان قال قايل ان الذي على البسيط يخالف الذي على الخط او الذي على الخط
يخالف الذي على النقطة فيكون قد قال ما لا يصغى اليه ولا يقع بسببه
بين الجهات غاية الخلاف الذي هو واقع في مثل العلو والسفل وكذلك
الحال ان فرضت الحدود في عمقه وجب ذلك بعينه الا ان يجعل السطح
نفسه حدا وحينئذ يجب ان يجعل الحد الاخر ما يرتسم بازاء السطح ضرورة
الى نقطة انتهت بالفرض في العمق وان يكون مع ذلك في غاية البعد
عنه وهذا هو المركز لا غير خصوصا ان جعل الجسم على الشكل الطبيعي
الذي يخصه وهو الاستدارة وليس يمكن ان يفرض في الوجود جسم
واحد وان يكون فيه من الجهات غير جهتي المركز والمحيط واما ان
كانت الاجسام ليس فان كانت متفقة في النوع فليس يجوز ان يكون الحدود
المفروضة عليها بحيث يوجد فيها حدود الجهات المتضادة وذلك
ظاهر وان كانت مختلفة فليس يمكن ان يكون علة اختلاف الجهات
هو اختلافهما في النوع وذلك لان هذا يوجب ان يكون عدد الجهات

 على حسب عدد الاجسام المختلفة بالنوع فان جعل العلة في ذلك
لا الاختلاف المطلق ولكن اختلافها بعينه فلا تخلو اما ان يكون
ذلك الاختلاف مقتصرا على اختلاف تلك الطبيعتين او يكون مع ذلك
مشتملا على اختلاف الوضعين والاقتصار على اختلاف طبيعتين
باعيانها لا يجوز ان يكون علة لتضاد الجهات لان احدى الجسمين اذا
تعينت تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم
زايلا عن حدها واذا كان الشرط مخالفا في تينك الطبيعتين
دون الوضعين كانت الجهتان الاثنتان متضادتين كيف كان وضع
احديهما من الاخرى وبعده منها وكانت الجهة تنتقل بانتقال احد
الجسمين وليس الامر كذلك بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت
الاخرى في حدها وبعدها ولم تنتقل البتة فبقي انه يجب ان يكون
في جملة الشرط وضع ما محدود وبعد مقدر وليس يمكن ان يكون
هذا ايضا الا على سبيل المركز والمحيط وذلك لان احد الجرمين
اذا فرض له وضع وفرض الاخر بجانب منه غير محيط به لم يكن

اختصاصه بذلك الجانب بعينه بالعدد اختصاصاً الطبيعة لان
طبيعته لا تخلو اما ان يكون يطلب ذلك الجانب بعينه او يطلب اي
جانب يكون بعده من الآخر ذلك البعد ونوعه منه ذلك النوع فان
كانت طبيعته تختص بذلك الجانب وتباين سائر ما يشاركه في النوع
فيكون هذه الجهة مباينة لسائر الجوانب والجهات بذاتها لا من جهة
هذا الجسم لانه لو كان من جهة هذا الجسم لكان حيث يكون حاله بحاله
مع هذا الموضع بعينه وقد فرضنا هذه الجهة متحددة به هذا
خلف فان كان طبعه ليس بمقتضٍ للاختصاص بذلك الجانب منه
كيفما اتفق بل اي بعد كان من الجسم الاول مساوياً للبعد الاول فان
كان الجسم الاول محيطاً كان هذا محاطاً ومكانه محاط ذلك الجرم وعلى
قياس المركز واعني بالمركز لا النقطة بعينها بل كل محاط وان كان
غير محيط فالبعد المساوي منه كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط
بذلك الجسم اذ بينا ان ذلك لا يتحدد بالخلاء وقد فرض هذا غير محيط
وعلم ان اختصاصه بذلك من جملة ما له ان يحصل فيه اذ ليس عن

طبيعته فهو عن سبب خارج فهو جائز المفارقة لذلك الموضع بعينه
وهو يطلبه بالطبع فهو حاصل منتهٍ من قبل حصول هذا الجسم فيه وقبل
ان الجسم بسبب تحدده هذا خلف فهذا غير محدد ذلك البعد وقد
فرض محدداً هذا محال فقد بان وصح انه لا يمكن ان يحدد الجهات
الا على سبيل المحيط والمحاط فاذا كان كذلك كان التضاد فيها
وهي غاية البعد بينهما على سبيل المركز والمحيط فان كان الجسم المحدد
محيطاً كفى لتحديد الطرفين لان الاحاطة تثبت المركز وتثبت غاية البعد
منه وغاية القرب منه من غير حاجة الى جسم آخر واما ان فرض محاطاً
لم يتحدد به وحده الجهات لان القرب متحدد به واما البعد منه فليس
يتحدد به بل يتحدد لا محالة بجسم آخر اذ كان لا يجوز ان يتحدد في الخلاء
ولا بد على كل حال من وجود جسم محدد للجهات بالاحاطة فيكون
ذلك الجسم دائماً في تحديد الجهتين جميعاً من غير حاجة الى المحاط
ويجب ان يكون الاجسام المستقيمة الحركة لا يتأخر عنها وجود الجهات
لامكنتها وحركاتها بل يكون الجهات قد حصلت لحركاتها فيجب ان يكون

الجسم الذي تتحدد الجهات اليه جسما متقدما للاجسام المستقيمة
الحركة ويكون احد الجهات بالطبع غاية القرب منه ويقابله غاية
البعد منه وان لا يكون الجهات المفترضة في الطبع غير جهتي المحيط
والمركز وهما جهتي الفوق والسفل وساير الجهات لا يكون واجبة في
الاجسام بما هي اجسام بل بما هي حيوانات فتتميز فيها جهات القدام
الذي اليه الحركات الاختيارية واليمين الذي منه مبدا القوة والفوق
اما بقياس فوق العالم واما الذي اليه اول حركة النشوء ومقابلاتها
الخلف واليسار والسفل والفوق محدودان بطرف البعد الذي — والسفل صح
الاولى ان يسمى طولا واليمين واليسار لذلك بما الاولى ان يسمى عرضا
والقدام والخلف لذلك بما الاولى ان يسمى عمقا ه

المقالة الثالثة في الامور
الطبيعية وغير الطبيعية للاجسام

الاجسام منها بسيطة ومنها مركبة فاما المركبة فبينة بالمشاهدة
والبسيطة بينة بتوسط المركبة لان كل مركب فانما تركب عن بسايط

وللاجسام كلها احياز ضرورية وهي التي تتباين بها الاجسام في الجهات 98
باوضاعها ولبعضها امكنة وهي الاجسام التي تحيط بها اجسام اخر
واقول ان لكل جسم حيزا ومكانا طبيعيا لانه اما ان يكون كل مكان
له طبيعيا او يكون كل مكان له منافيا للطبيعة او يكون كل مكان له لا
طبيعيا ولا منافيا للطبيعة واعني هاهنا بالمكان الحيز والمكان
جميعا او يكون بعض الامكنة له بحال وبعضها بخلافه ولا يمكن ان
يكون كل مكان له طبيعيا فانه يلزم منه ان يكون مفارقة كل مكان
له خارجا عن طبعه وايضا التوجه نحو كل مكان يتوجهها نحو ملايم
بالطبع وليس شي مما هو يتوجه نحو الملايم خارجا عن طبعه وهذا
خلف وايضا فان الاحياز غير متفقة في استحقاق ان يكون فيها اجرام
فان منها علوا ومنها سفلا ويوجد في المشاهدة اجسام تتحرك
الى السفل واجسام تتحرك الى علو فاذن الجسم اذا استدعى مكانا
من الامكنة فليس ذلك بما هو جسم اذ الاجسام تتفق في الجسمية
وتختلف في استحقاق الامكنة فاذن انما تستدعيها بقوة فيها والقوة

التي فيها اما قوة ذات اختيار واذا رفعت لم يبطل وجود الجسم ولا يبطل
استدعا المكان واما قوة طبيعية فاذن استدعا المكان موجود لكل
جسم وان لم يكن هناك قوة اختيارية وان كان هناك قوة اختيارية فليس
ذلك عنها بل عن قوة طبيعية اذ الجسم اذا استحق ان يكون في مكان
معين استحق ما دام على نوعه وان اختلفت اعراضه من ارادته
وهذه القوة الطبيعية ان كانت واحدة فيه فمقتضاها الذاتي لها
واحد من الامكنة لا كل مكان وان كانتا اثنتين متسنا وتنبز واختلف
اقتضاؤهما للمكان لم يحصل الجسم في مكان واحد منهما والا فهو
الغالب فان كان ولا بد فانما يحصل في المكان الوسط بين مكانيهما
لتشابه تجاذب القوتين وهو ايضا واحد وان كانتا اثنتين متفاوتتين
فحصوله بالطبع في مكان الاغلب وهو ايضا واحد ~~وان كانتا اثنتين~~
وتبين من هذا القول ان المكان الطبيعي ان كان فهو واحد فاذن لا يمكن
ان يكون كل مكان طبيعيا له ولا ايضا يمكن ان يكون كل مكان
خارجا عن الطبع منافيا له فان هذا الجسم لا يسكن البتة بالطبع

99 وكيف يسكن وكل مكان منافٍ لطبعه والسكون بالطبع في المكان
الطبيعي وهذا الجسم لا يتحرك البتة بالطبع وكيف يتحرك فان الحركة
بالطبع تختص بجهة مطلوبة بالطبع واذا تحرك اليها وحصل في حيزها
اما ان يقف في اخر تلك الحركة اذا انتهت المسافة ولا بد من انتهائها
فيكون ذلك المكان طبيعيا له او يعود بالطبع الى جهة اخرى فيكون
تلك الجهة تختص بالطبع وقد كان غير ما يختص بالطبع هذا خلف — غيرها خ
فاذن هذا الجسم لا يتحرك بالطبع ولا يسكن وهذا خلف محال فاذن
ليس كل مكان منافيا له ولا ايضا يمكن ان يكون كل مكان لا طبيعيا
ولا منافيا لانا اذا اعتبرنا الجسم على حالته الطبيعية وقد ارتفع
عنها القواسر والعوارض التي تعرض من خارج بل تركناه وهو جسم
فقط فحسب لا بد من حيز يختص به ويتحيز اليه لا عن قاسر بل
عن نفسه فيكون على كل حال الجسم متحيز في تلك الحالة الى ذلك
الحيز بالطبع وكل ما كان كذلك فهو حيز طبيعي فتبين من هذا
ان كل جسم فله مكان طبيعي واحد بعينه ونقول الان

ان لكل جسم شكلا طبيعيا وذلك بين من ان كل جسم متناه وكل متناه
يحيط به حد او حدود وكل ما يحيط به حد او حدود فهو مشكل
وكل جسم مشكل وكل شكل اما طبعي واما قسري فاذا ارتفعت
القسريات في التوهم بقي الطبعي وهو البسيط كري لان فعل الطبيعة
في مادة واحدة فعلا متشابه اذ ليس يفعل الا فعلا واحدا ولا يمكن
ان يفعل في جزء زاوية وفي الآخر خطا مستقيما او منحنيا فينبغي اذن
ان يتشابه جميع الاجزا فيكون الشكل حينئذ كريا   واما المركبات
فقد يكون اشكالها الطبيعية غير كرية واقول ان الامكنة الاول للاجسام
البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تتركب من اجزا متساوية
القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة
فلا يكون لها بالطبع شي من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان
غير تلك الامكنة لان الاجزا كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج
عن طبعها اذ ليس مكان شي منها والكل جملة الاجزا وليس لجملة الاجزا
مكان خارج عن امكنة الاجزا الا متنافيا وان لم تكن متساوية القوى

فالمكان الطبعي هو المكان الغالب   واما اذا كان الجسم المركب من اسطقسين ١٥٥
فقط فيمكن ان يكون المركب فيهما من قوى متساوية لانها اذا كان
مكانا بسيطيهما متماسين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما
ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البتة
فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك
المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط
ذلك الحيز فيه غالبة ومحال ان لا يتحرك ولا يسكن فاذن لا تتركب من
بسايط فوق اثنين متساوية القوى شي ولهذا زيادة تلخيص مكانه
الكتب المبسوطة ٥   واقول ان الاجسام تماس اجسام
لا يمتنع عليها الاتصال فاذن ان كانت الاجسام لا تتصل فلعله ان
صورهما صور تمانع ان يتحد ويكون بينهما منافرة في الطبايع فاذن الاجسام
البسيطة المتشابهة الصور ليس يمتنع عليها الاتصال او الانفصال
بحسب مقتضى طبايعها واذا فرض متصلة او منفصلة تحيزت الى
حيز واحد وصار مكانها واحدا واذا افترقت وقوتها تملك القوة

بعينها فمكانها ذلك المكان بعينه الذي صارت اليه في حال الاتصال
والانفصال اذ قلنا انه لا يمكن ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان
فاذن الاجسام المتشابهة الصور (والقوى) حيزها الطبيعي واحد وجهتها
الطبيعية واحدة فبين من هذا انه لا يكون ارضان في وسطين من عالمين
وناران في افقين محيطين من عالمين فانه ليس توجد ارض بالطبع الا في
عالم واحد فكذلك النار وسائر الاجرام واذا كانت الامكنة الاولى
للاجسام البسيطة وكانت امكنة البسيطة اذا اسمت فهناك يسمى
امكنة الاجسام كلها وكانت البسيطة اذا اسمت على مقتضى طباعها
واشكالها الطبيعية كانت مستديرة اذ الشكل الطبيعي البسيط
مستدير فيجب ان يكون الكل كرة واحدة ثم ان وجد عالم اخر كان ايضا
مستديرا فيجب ان يكون الكل ووقع بينهما الخلا ضرورة فيكون فرض
الممكن وهو كون الاجسام على مقتضى طباعها قد لزم منه محال وهو
وجود الخلا ومحال ان يلزم ممكنا محال فتبين من هذا انه لا يمكن ان يكون
عالم اخر غير هذا العالم بل العالم واحد ولانا لسنا في افقه لانا لحين

في حيز الاجسام التي من شانها ان يتحرك بالاستقامة فواجب ان
يكون افق العالم حيث الجسم الذي ليس من شانه ان يتحرك على الاستقامة
بل الجسم الذي بالقياس اليه يكون جهات الحركات المستقيمة وهذا
الجسم يجب ان يكون بسيطا لانه لو كان مركبا كانت له اجزاء منها ركب وكانت
قابلة للحركة الى الاجتماع والانفصال وذلك في الاستقامة وكان ايضا
قد تقررت الجهات قبله للبسائط وهذا كله محال واذا كان بسيطا كانت
اجزاؤه متشابهة واجزاء ما يلاقيه واجزاء مكانه كذلك فلم يكن بعض الاوضاع
اولى به من بعضها ولم يجب ان يكون شي منها له طبيعيا فانه لا يخلو
اما ان يختص جزء من المتمكن بذلك الجزء بعينه من المكان لطبيعته
فقط او لطبيعته وعارض يخصص مثل اختصاص هذا الجزء من الارض
بهذا الجزء من المكان لانه حدث هناك فاوجبت طبيعته الاختصاص به
لامتناع حركته عن الحيز الطبيعي او لانه كان وقع خارجا عن حيزه
وقوعا محاذيا به هذا الجزء من المكان فاستقل اليه بعينه لانه كان اقرب
منه بالجملة اي عارض كان يخصص هذا الجزء بعينه من جملة فيه

فهذان هما قسما وجه حصول الجزء في جزء من مكانه الطبيعي والقسم
الاول باطل لانه لو كان لطبيعته وحدها ما اختص بهذا الجزء
من المكان بعينه فما يشاركه في طبعه يشاركه في هذا المعنى والقسم
الثاني كذب اذ قد بان ان هذا الجسم متقدم على الاجسام الكائنة
الفاسدة وانه لا يفارق مكانه الطبيعي حتى يعود اليه وعلى انه ان
كان هذا الجسم من شانه ان يكون على هذا الوضع لعلة عارضة وان
لا يكون عليه لولا العلة فقد حصل مطلوبنا ومطلوبنا هاهنا هو
هذا وهو انه لا يجب ضرورة ان يكون هذا الجسم على هذا الوضع ولا ايضا
هذا بممتنع فهو امر ممكن غير ضروري والممكن اذا فرض موجودا
لم يعرض منه محال وليس من المحال ان لا يكون على هذا الوضع ففي
طباعه ان يزول عن هذا الوضع او لا بزال القوه فنقول
انما كان في طباعه هذا فيجب ان يكون بالضرورة فيه مبدا حركة ما مستديرة
ونقدم لذلك مقدمة وهو ان كل جسم لا ميل له في طبعه فانه لا يقبل
الحركة عن سبب من خارج وذلك انه اذا كان في الجسم ميل الى جهة

وتحرك الى خلافها فكلما كانت القوة المميلة التي للجسم في ذاته اشد
كان قبوله للحركة الخارجة ابطا وكلما كانت اضعف كان القبول اشد
والتحرك اسرع ويكون نسبة السرعة الى البطؤ لنسبة قلة الميل الذي في ذاته
الى كثرته حتى لو توهم الميل ينتقص دائما كانت السرعة تزداد دائما
ما دام لم يكن ميل البتة وتحرك عن سبب لم يكن بد من ان يتحرك في زمان
ويكون لذلك الزمان الى زمان المتحرك عن تلك القوة وقد فرض له ميل ما نسبة
ما لان لكل زمان الى كل زمان نسبة ما فاذا فرضنا في التوهم ميلا نسبته
الى الميل المفروض اولا في الشدة والضعف نسبة الزمانين ويتحرك
ذي الميل والذي لا ميل له في زمان واحد فيكون الذي فيه عايق يقاوم
القوة المحركة ويكسر فعلها على نسبة شدته وضعفه كالذي لا عايق
فيه بل يكون ما لو فرض فيه ميل هو اضعف ميلا من الميل المفروض ثانيا
فقبل التحرك اشد من الذي لا ميل له هذا خلف فانه لا يجوز ان يكون
المتحرك العادم للميل يتحرك عن قوة محركة حركة يكون حركته لو كان له
ميل بوجه من الوجوه فقد بان وصح ان كل قابل لحركة ففيه مبدا ميل

الى جهته بالطبع واذ هذا الجسم قابل تحريك وفيه مبدأ ميل وليس الى
الاستقامة فهو الى الاستدارة فهو بالطبع متحرك على الاستدارة ونقول
ايضا اذا اثبتت حركة مبدعة ليس لها ابتداء زماني وليس يمكن ان يكون ثانيتها
بالنوع لان ثانيها ان كان يتعاقب في الآحاد لم يمتنع ان لا يلحق منحصر مما
محدودها ويمتنع ان يخرج مثل هذه الحركة فاذن تلك الحركة واحدة
بالعدد ولا يمكن ان يكون مستقيمة لان كل حركة مستقيمة تاخذ
في مسافة مستقيمة او غير مستقيمة فلها طرف يقطع بالفعل واذا
بلغته القوة المحركة تلك الغاية في الحركة فذلك تاثيرها بل يكون هي قوة
واحدة مميلة اليه فتكون تلك الامالة والايصال اليه لتلك القوة فوصل صح
التي هي ميل او مبدأ ميل فان كل حركة يكون بميل وتلك القوة
كما توصل يكون موصوفة بانها فعلت الايصال ويكون موجودة لا
بحالة وان كانت لا تسمى عند ذلك ميلا او مبدأ ميل فان كل ما يأثر
يحصل ثم موجبه حاصل معه وما دام موجودا ولم يحدث ميل
آخر فانها يكون موصلة فقط ويكون الجسم المتحرك بها ساكنا فاذا

ابتدأت حركة اخرى يجب ان يحدث ميل آخر وان يبطل هذا ضرورة 103
والميل من جملة ما يحدث في آن فيحدث في آن لا يكون فيه الميل الآخر
موجودا موصلا وان كان بينهما زمان كان سكونا وان كان لا زمان
تتالى آنان وهذا محال وان كان ايضا مما لا يجوز ان يكون وهو
ان يحدث الميل الثاني في زمان ما الى ان لا يحدث لا يكون سبب التحريك
فلا يكون حركة فاذن يجب ان ينتهي مثل هذه الحركة الى سكون فاذن كل
حركة مستقيمة يعقبها سكون وكذلك كل حركة في مسافة ذات
نهاية معينة ولا يتصل حركتان على الزاوية فاذن ليس شيء من الحركات
المستقيمة ولا المركبة تلك الحركة المبدعة فاذن تلك المبدعة هي
المستديرة والجسم واحد بالعدد فاذن هذا الجسم مبدع فمن الاجسام
اجسام مبدعة ومنها اجسام يقبل الكون والفساد بعدهما وهذا
مشهور ظاهر فينبغي ان يكون احياز الاجسام الاولة المبدعة متجاورة
واحياز الكائنة الفاسدة متجاورة وذلك لان الاجسام اذا كان
استحقاقها الخاص بعض امكنتها بصورتها وطبايعها فاذا اثنا تشبه صورهما

ليس على انصار الامر فيحدث بعد زمان وان كان بعد تتالى آن صح

تجاورت امكنتها واذا تفرقت تباعدت امكنتها فاذن ينبغي ان
يكون احدى كلتى الجزئين لما ذكرنا من جملة العالم وكليته مطيفة
بالاخرى ويكون مشتملة على الاجزاء السماوية الاجسام التي يتبعها
في العدد وقد يمكن ان يكون جسم واحد بسيط كرى فيه جسمان
مختلفان في الثقل كما ان الارض والقمر في فلك القمر ولكن لا يمكن ان
يكون هذا الجسم مبدعا وكلى الجسمين فاسدين لان الاجزاء
الفاسدات جملة لا يحللها مبدع كما يتبين فيمكن ان يكون كلاهما مبدعين
ولذلك لا يمكن ان يكون المحيط فاسدا وكلى المحاطين بالطبع ابدا عيان
ولا ايضا احدهما وحده ابداعي والقوة المحركة الحركة الابداعية
غير متناهية فليست اذن الجسم فهي اذن مباينة فهي اذن الحركة
بتوسط قوة جسمانية كما قيل في المبادي والحركة متشددين فهي
اذن الحركة بتوسط قوة جسمانية ومن نفس واذن لتلك النفس تاثير
في الحركة من جهة قبول طبيعي من تلك القوة المفارقة وتلك طاعة
وشوق اقتدى في طبع تلك النفس كطاعة قوة الحديد

لقوة المغناطيس فهو اختيار وارادة لازمة للجوهر واما
الاجسام التي يتكون منها الكائنات المركبة فانها اذا اجتمعت
اتحدت بالالتحام وليس ذلك لها بما هي اجسام والا فكل جسمين
التقيا التحما فاذن تلك بقوى يفعل بها بعضها في بعض وينفعل
بها بعضها عن بعض وينبغي ان يكون تلك الاجسام في حيزنا هذا
لان العالم واحد وحيز الفاسدات واحد وفي هذا الحيز
فاسدات فهو هو وهذه الطبايع الموجبة لها فهذه هي اما (ومي بها)
ان يكون هي صور الاجسام او لازمة لصورها فلا تشترك
في سائر الكميات فاذن القوى التي تتباين بها الاجسام البسيطة
التي يتركب منها هذه المركبة هي من الكيفيات الملموسة وجميع
الكيفيات الملموسة اذا عدت ترجع الى الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وهذا سهل الوضوح عند التامل فان الغلظ واللين
واللزج والهاش وغير ذلك ترجع الى الرطوبة واليبوسة والفاتر
هو بين الحار والبارد وليس شيء من الكيفيات الملموسة الاولى

الاجسام تشترك [illegible]

بفعل بعضها في بعض بالتغير الصادر عنه تغير الاجسام ا لا
الحرارة والبرودة وذلك لان القوة التي تغير الجسم فيما قلنا اما ان
تكون تغيره بالخلخلة والتحليل فيولم الحاس منه واما ان تغيره
بالتقبيض والتكثيف فيولم الحاس منه والاولى حرارة والثانية
برودة ولكن الاجسام يلزمها ضرورة مع هاتين القوتين قوتان
انفعاليتان لان كل جسم بسيط موضوع للمركب فانه منفعل
قابل للتشكيل والتقطيع ولذلك يمكن ان يترتب عنه شي فاما
ان يكون سهل القبول للتفريق والجمع والتشكيل والدفع فتكون
كيفيته تلك رطوبة واما ان يكون عسر القبول لذلك ويكون كيفيته
يبوسة وما كان سهل القبول فهو سهل الترك لان طباعه
يعرض للانفعال وما كان عسر القبول فهو ايضا عسر الترك
فتبين من هذا ان بسايط الاجسام المركبة تختلف وتتمايز بهذه
القوى الاربع ولا يمكن ان يكون الجسم شي منها عديما الواحدة
من القوتين الفاعلتين ومن القوتين المنفعلتين لان هذه الاجسام

من شانها ان تفترق وتجتمع والا لما اتصلت منها اجزا فحصلت 105
منها المركبات ومن شانها ان تختلف عليها الاشكال فتقبلها
وتحفظها والتفريق والجمع لا يتم الا بقوة مفرقة وقوة
جامعة والتشكيل وحفظه لا يتم الا بقوة سهلة القبول
واخرى عسرة الترك فاذن الاسطقسات اربع جسم حار يابس
واخر حار رطب واخر بارد رطب واخر بارد يابس ويجب ان
ينظر ويبحث عن هذه الكيفيات هل هي صور لهذه الاجسام وفصول
مقومة لها او هي لوازم ولواحق والحق ان هذه لوازم لصورها
وذلك لان هذه كما تظهر قد تشتد وتضعف بل قد تبطل عنها
بالفعل فيكون مثلا نارا اسخن من نار وما ابرد من ماء بل ما البس
بالفعل باردا ومع ذلك فان حقيقة النارية والمائية ثابتة وغير
قابلة للنقص والاشتداد فيجب اذن ان تكون هذه الكيفيات لوازم
وتوابع للصور المقومة وتلك الصور يلزمها بالطبع هذه الكيفيات
اي اذا تركت وطباعها ولم يمازجها من خارج ممازج ظهر منها في

اجرامها حرا او بردا او رطوبة او يبسا كما انها اذا تركت ولم يمنعها
مانع ظهر منها اما في المواضع الخارجة عن الطبع فميل وحركة
واما في مواضعها الطبيعية فسكون وليس يجب ان يكون صورة واحدة تحفظها
تسكن في مكان او تحريك اليه وباثر بكيف فاعل واستعداد بكيف
منفعل فمعنى قولنا انها باردة بالطبع اي لها قوة تبرد بذاتها
اذا لم يمنع الا انا اذا عدمنا للقوى اسما موضوعة اشتققنا لها
من افعالها اسما كقولنا قوة ناطقة للقوة التي تخص الانسان وهذه
القوى التي ذكرناها انما تفعل اولا في اجسامها هذه الاحوال ثم
بتوسطها تفعل في الاجسام الاخرى كما انها تحدث الحركة
في نفس جرمها ثم بتوسطها تحدث تحريك شيء آخر بالدفع وهذه
الاجسام اذ كان قد يمكن ان تفارق اجزاؤها كلياتها فيمكن ان
يكون لها حركة بسيطة طبيعية وذلك اذا فارقت كلياتها وسكون
طبيعي وذلك اذا واصلت كلياتها واما الجسم المتحرك بالاستدارة
فلا يمكن البتة ان يسكن بالطبع لان الحركة الدائمة لا تنقطع ولا ايضا

يمكن ان يتحرك بالاستقامة بالطبع لان هذا الجسم لا يمكن ان يفارق 106
موضعه الطبيعي بالكلية ولا بالاجزاء والا لم يكن المبدأ الاول في
تحديد الجهات ولا ايضا يحتمل الانفصال والانفكاك والا لاحتمل
الاندفاع الى جهات غير جهته وكان في طبعه مبدأ حركة مستقيمة كما
علمت فتبين من هذا ان الجسم السماوي لا يتحرك بغير الاستدارة ولا ايضا
يسكن البتة بوجه من الوجوه ولا يمكن اخذ للنفس المحركة له ما دامت
موجودة فيه قوة على ان لا يحرك لان هذا محال ولا قوة على
المحال فاذن هذا الجسم متحرك بالطبع وان لم يكن متحركا بالطبيعة
الساذجة بل بالنفس فهذا الجسم بسيط لا محالة كما قلنا لانه لو كان
مركبا من بسائط لكان غير ممتنع ان يعود الى ما عنه تركب بالافتراق
وقد بينا امتناع الافتراق فيه ولانه بسيط فهو كري الشكل ولا يمكن ان
يتحرك بالقسر بتغير شكله والا فهو قابل للدفع واجزاؤه لاختلاف الوضع
فهو قابل الافتراق وقد قيل ليس كذلك فاذن شكله واحد ه :.

المقالة الرابعة

في الاشارة الى الاجسام الاول واشباع القول في قوامها

قد ثبت ان في حيزنا هذا اجساما منها تتركب المركبات ولا محالة ان جسم
النار من جملتها وذلك لانه لا يوجد ابسط منه في الحرارة فهو جسم
غاية في الحرارة ويظن انه يابس ويأخذ المكان الى فوق فلا يخلو اما
ان يكون ذلك لانه حار فيكون مكان الحار فوق مكان البارد او يكون لانه
يابس فيكون مكان اليابس فوق مكان الرطب وهذا القسم يظهر استحالته
بالماء والارض فاذن القسم الاول صحيح فاذن ينبغي ان يليه من تحته
الجسم الحار الرطب ثم شاهدنا الماء البارد بالطبع رطبا ولا يوجد جسم
ابسط منه في البرودة والارض دونه في الحيز والارض اذن باردة اذ البارد
لا يعلو بالطبع الحار كما بينا والارض يابسة بلا شك فاذن الذي يعلو
الماء وهو الهواء حار رطب حتى يكون بينه وبين الماء مناسبة ما في طبيعته
فيكون يليه بمجاورته في المكان وكيف لا يكون الهواء رطبا وهو من اقبل
الاجسام لحد الرطب فبقي النار يابسة بالحقيقة كما هي في الظن

لكن النار حرها اشد من يبسها والارض يبسها اشد من برودتها والماء
برده اشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه لكان لقائل ان يقول انه جمد ويبس
ان لم يسله جسم حار الا ان يبس جموده بجمود الارض لان قبوله للتحلل
شديد جدا فهو ارطب من الارض والهوا رطوبته اشد من حرارته وينتهي
الى الاسطقسات عند النار ومعلوم انه لا يوجد اجسام ابسط
في هذه الطبايع والكثر من هذه الكيفيات من هذه فهي هي العناصر
وان كانت في الوجود ايضا قد خالطها غيرها الا انا لا نشك ان لها
في جوهرها شيئا هو الغالب في الخلط واياه نعني بالاسطقس ومعلوم
ان المركب جوهره مركب من جرم لطيف وجرم كثيف به يثبت وان الكثيف
منه يابس منعقد ومنه سيال واليابس الكثيف هو من جوهر الارض
والسيال هو من جوهر الماء واما اللطيف فمن البين انه لو كان بحيث يشتد
حره حتى لو انفرد لاحرق كان نارا او ان كان بحيث يلين حره حينئذ كان
هوا وان اللطيف المشتد حره موجود في العالم مثل الهوا العالي
الذي اي حار وصل اليه احرقه وحدثت الشهب وكيف لا يكون غاية

السخونه والحركه وقد جعل الهوا محرقا في الالات المعجه فكيف الحركه الدايمه
الفلكيه وتسمى المواضع الطبيعيه للاجسام القابله للكون والفساد
بسايطها ومركباتها اذ مكان المركب في حيز البسايط كما تقدم لانها
الكون عند النار ولا يمكن ان يوجد خارجا عنه جسم من طباع هذه
الاجرام ولا بالقسر ولا جسم مركب البته فتبين ان من حيز فلك القمر يبتدي
الحيز الكلي المشتمل على الاجسام الابداعيه ويوجد متحركه على الدور فاذن
من الارض الى فلك القمر حيز الاجسام القابله للكون والفساد ومن فلك
القمر الى اخر العالم حيز الابداعيات الدايمه الحركه ولا حيز خارج الحيزين
وتبين من الاصول التي سلفت ان الفلك خارج عن الطباع الاربع وانه ليس
بخفيف ولا ثقيل بوجه وانه حي ذو نفس وليس لقايل ان يقول ان من الممكن
ان يكون جسم قابل للكون والفساد وليس باسطقس فان الجسم القابل للكون
والفساد خالع لصورته لعله لا محاله معتوره ملابس صوره اخرى
لامتناع خلو الهيولى عن الصور كما قيل في المبادي وهذه الصور الاخرى
ليس من شانها ان تلايم الاولى والا لما كان اختصاصها بالماده عقيب

ارتفاعها ولا محاله ان هذا الجسم اذا اختلط مع اخر فيه القوه 108
التي هي ضد قوته فسفا علت انه يحصل منها جسم مركب ويكون
هو اسطقس المركب وليس لقايل ايضا ان يقول ان الارض والما والهوا
والنار ان وجدت على هذه الطبايع التي اشرنا اليها ما الصحه فانها
غير بسيطه وكيف وكل واحد مما يتحرك الى احدى الاحياز
فانما يتحرك بغلبه واحد منها وكل واحد من المركبات اذا خلص
عن احيازه واحد منها رجع اليه وهذا يتبين بادنى تامل وربما
ظن ان هذه الاجسام لا تستحيل في كيفياتها بل الما انما يستحيل
لان الحراره الناريه تخالطه من خارج او لانها تكون كامنه فيه
فتظهر اما الوجه الاول فيظهر بطلانه ان هذه الاشيا تسخن
بالمحاكه والحركه ولا يكون هناك نار وردت من خارج فخالطته
والانسان يغضب فتسخن جميع اعضايه من غير نار وردت
عليه فخالطته واذا حك جسم جسما فليس يمكن ان يقال ان نارا
انفصلت من الحاك ودخلت في المحكوك ولا بالعكس لانه ليس ولا واحد

منهما يبرد بانفصالها فيسخن الاخر بانفصالها بنفوذها فيه بل
كلاهما يسخنان ظاهرا وباطنا واما الكمون فليس له معنى البتة
لان الجسم يوجد باردا في جميع اجزايه الظاهرة والباطنة ثم يسخن
في جميعها فلو كانت النار كامنة في جزء منه ثم ظهرت في جزء اخر
اذا كان الحر موجودا في ذلك الجزء ثم انتقل عنه وخلف في ذلك الجزء
مثل البرد الذي كان موجودا في الجزء المنتقل اليه وليس كذلك وكذلك
الصلب يلين واللين يصلب والعلة فيه هذه العلة اعني الاستحالة
لا الكمون ولا المخالطة لوارد من خارج وربما ظن ان هذه الاجسام
وان كانت اسطقسات فانها ليس من شانها ان يستحيل بعضها الى
بعض والحق خلاف هذا وقد يمكن ان يبين ذلك بوجوه شتى الا ان
اعتبار المشاهدات اولى بمثل هذا الموضع وذلك انا راينا الما العذب
انعقد حجرا جلدا في زمان غير محسوس وذلك الحجر جوهر ارضي لا
محالة انما انعقد به عن تمام الارضية اجتماع ما فيه وادنى رطوبة
يمكن ان يزال فيعود طلسا وان يترك الطلس حتى يعود رمادا وقد

او

يمكن للحيل ان تحلل الجسم الصلب ماء وان يدام عليه الحيلة حتى يصير
ماء زلالا وان طالت فيه كثافته ما يا فيه فلا يبعد على الايام ان تبطل
تلك الكثافة فقد راينا من حلل اجساما صلبة بمياه حادة وبحيل
اخرى واذا كان الامر على هذا فالمادة بين الما والجوهر الارضي مشتركة
وليس ولا واحد من الصورتين لها ملازمة بل يصح انتقالها من صورة الى
صورة اخرى ثم الهوا قد شاهدناه وهو هوا صحو يغلظ دفعة
فيستحيل اكثره او كله ماء وبردا وثلجا ويسقط على ما تحته ويصحى
كرة اخرى في غاية ما يكون الهوا الصحو ثم لا يلبث ساعة ان يغلظ دفعة
دفعة اخرى ويستحيل كذلك فيحدث الغيم لا عن بخار البتة يصعد
او يرد من موضع بل عن ضباب بمنزلة يتصل بوجه الارض وهذا في
قلل الجبال الباردة فربما ذلك يثبت على الدور فيجتمع في قليل مدة من
الثلج والبرد امر عظيم كله هوا قد استحال ما والعين تشاهده وتراه
لانه يكون بحيث البصر يحيط بجملته اذ المكان الفاعل لذلك التبريد
في الهوا قليل العرصة وانت قد تضع الجمد في كوز صفر فتجد في خارجه

حتى تجمع

ذا القطر
من الما المجتمع على سطحه كالمطر شبيها له قدر صالح ولا يمكن ان ينسب
ذلك الى الرشح لانه ربما كان في ذلك حيث لا يماسه الجمد وكان فوق مكانه
ثم لا يجد مثله اذا كان الما حارا او الكوز مملوا ثم قد يجتمع مثل ذلك
داخل الكوز حيث لا يماسه الجمد وكان فوق مكانه ثم لا يجد مثله اذا
كان الما حارا او الكوز مملوا وليس ذلك رشحا البته وقد يدفن القدح في جمد
محفور حفرا ممتدا ما عليه ويسد راسه فيجتمع فيه ما ابر وان وضع
في الما الحار الذي يغلي مده ويسد راسه لم يجتمع شي فاذا بطل ان يكون
على سبيل الترشح فلا يخلوا اما ان يكون على سبيل ان ما جاور القدح
او الكوز من الهوا قد استحال ماء وان المياه المبثوثة في الهواء انجذبت
الى مشاكلتها في البرودة وهذا القسم الثاني محال وذلك انه ليس في طبيعة
الما ان يتحرك الا على الاستقامة الى اسفل ولو كان يجوز ان يتحرك كيف اتفق
لكانت القطرة اذا اخلي عنها عند مستنقع ما عظيم كثير باردا وعند
مجمع جمد كثير ان يميل اليه بما سى جسمها المستقلة فاذ ليس على سبيل الرشح
ولا على سبيل الانجذاب بقي ان يكون على سبيل استحالة الهوا ماء فيكون

اذن المادة مشتركة فيستحيل الما ايضا عند التحيير هوا ثم الهوا قد 110
يستحيل عند التحريك الشديد محرقا وقد يعمل لذلك الات خافية
مع تحريك شديد على صورة المنافخ فيكون ذلك الهوا بحيث يشتعل
في الحشيش وغيره وليس النار الا هوا بهذه الصفة فلا يخلو هذا ايضا
اما ان يكون قد استحال نارا او يكون النار قد انجذبت الى حيث هناك
حركة وهذا يبطل بمثل ما بطل به انجذاب الما ثم نحن نشاهد الخشب
يشتعل
يمسه نار صغيرة فيحترق ثم ينفصل عنه على الاتصال بان يعد نار
وانه ليس شي من بين الاشتعال يثبت زمانا البتة بل ينفصل وينطفي
ويتبعه آخر وبعد ذلك فان الباقي في جمرة سوى النارية من ظاهرها
وباطنها ومن المستحيل ان يكون في ذلك الخشب من النار الكامنة ما له
ذلك القدر بل النار الباقية التي في الجمرة وحدها لو كانت كامنة في
خشبتها لكانت كثيرة فان من المعلوم انها بعد الانتشار اضعف منها
عند الاجتماع والكمون فكان يجب ان يكون في تكميمها اكثر تسخينا واشد
احراقا وكان قد يوجد في الخشب لا محالة اقل جزء مثل الجمر

واذ ليس للكمون وجه ولا ايضا يظن من لعله يظن ان بالابره وردت
من خارج فبقي ان يكون على سبيل الاستحاله فظهر اذن ان من شان هذه
العناصر ان يكون بعضها من بعض ويفسد بعضها الى بعض وانها ما
دامت تتغير في الكيفيات نفسها فهي مستحيله واذا تغيرت في صورها
فسد ما بطلت صورته وكان ما حدث صورته وانها اذا كانت انما تختص
بهذه الصوره باستعداد عرض لها مخصص فعلت من خارج تلك
الصوره على ما وصفنا في المبادي فاذا عرض لها الاستحاله في الكيف
واشتد ذلك حدث الاستعداد للصوره التي تناسبها ذلك الكيف وزال
الاستعداد الاول فحدثت الصوره الاخرى فبطلت الاولى وانما حدث
الصوره الاخرى لتخصص الاستعداد بها عند اشتداد الكيفيه التي
يناسبها لكن الصوره الاخرى يقع اليها الاستحاله دفعه والكيفيه يقع
دفعه اليها الاستحاله في زمان وانه ليس يمكن ان يتبع اشتداد الكيفيات
تغير الصوره التي هي عنها الا ان يكون تلك الكيفيه تجعل الماده اولى بتلك
الصوره لمناسبتها لها وذلك بان يزيد في استعدادها وبطلت الاولى وانما

حدثت الصوره الاخرى لها ويفسد الاستعداد الاول ثم يسبغ الاستعداد
الاستكمال من عند الجود الفايض على الكل الذي يلبس كل استعداد كامل
يحصل في طبيعه الاحسا من كماله ومن فاسد الظنون ظن من راى ان
النار يتحرك الى فوق بالقسر والارض يتحرك الى اسفل بالقسر وكيف والاعظم
يتحرك اسرع خصوصا ظن من يظن من هولاء ان هذا القسر ضغط وان
النار يعلوها الهوا والهوا يعلوها الما والما يعلوها الارض بسبب ضغط الكثيف
للطيف من فوق وكيف والاندفاع عن الضغط يكون خلاف جهه الضاغط
لا نحوه ويكون انضغاط الاعظم ابطا فتبين من هذا غلط من ظن راي
ان الاجسام كلها تهوي الى اسفل ولكن الاكثف يضغط الالطف وينبغي
ان نعلم ان هذه الاجسام تقبل التكاثف والتخلخل بان تصير جسم اصغر مما
كان من غير ينفصل جزء عنه او اكثر مما كان من غير يتصل جزء به وذلك تبين
من القاروره تمص وتكب على الما فيدخلها الما فاما ان يكون وقع الخلا وهو محال
واما ان يكون الجسم الكاين فيه قد تخلله القسر الحامل اياه على حلبه المكان
وذلك محال ثم لشفه برد الما او تكاثف بطبعه فرجع الى حجمه الطبيعي عند

زوال السبب المخلخل الماء خارجا عن طبعه وهذه الازقاق والاواني التي
تنصدع عند غليان ما فيها وتسخنه اما في طبعه واما من نار توقد عليه
لا تخلو اما ان يكون ذلك الانصداع لاجل حركة تعرض لما فيها مجانبة
قوية من تلقائها او الحركة تعرض لها من محرك دافع او من حركة لها من باب
التخلخل والانبساط لا تسعه مثله سطح الوعاء والقسم الاول محال لان تلك
الحركة اما ان تكون فيها الى جهة واحدة او الى الجهات كلها فان كانت الى
جهة واحدة فان نقل الاناء وحمله ربما كان اسهل من صدعه فيجب ان
تنقل الاناء وتحمله في اكثر الامر لا ان تصدعه وان كانت الى جهات
مختلفة فيجب من ذلك ان يكون طبيعة متشابهة يعرض فيها ان تتحرك
حركات بالطبع مختلفة وهذا محال وان كان انما يتحرك مثلا لدافع مثل ما
يظن ان النار يداخل الماء المغلي ويصير اكثر حجما فيصدع الاناء فلا يخلو
اما ان يدخل ثقبا خالية واما ان لا يدخل ثقبا خالية بل يحدث ثقبا
ومنافذ فيه ومحال ان يدخل ثقبا خالية فان الخلاء ممتنع وايضا اذا امتلأ
الثقب الخالية لم يجب ان يزداد حجم الجسم كله بل وجب ان يكون على ما هو عليه

112 واما القسم الثاني فلا يخلو اما ان يزيد في الحجم مع مماسته سطح الجسم
الذي فيه قبل النفوذ في ثقب يستحدثه فيه او بعد ان يثقب ويدخل
وكلا القسمين باطل اما مع المماسة فان نفس المماسة لا توجب زيادة
حجم الشيء نعم ربما كان المماس يدفع ويضغط فيعوقه الى جهة واحدة
مخالفة لجهة حركته ويضطره اليها ولا يجب من ذلك ان تتصدع ما
يحتوي على المدفوع بل يستقل على ما بينا انه كثيرا ما يعرض ذلك لا بسبب
نار واصابه من خارج بل لان المحوي يسخن من تلقاء نفسه ومحال ان يقال
ان الانصداع واقع بزيادة الحجم بسبب المخالطة من النافذ الثاقب
مقبول ان هذا القسم ايضا محال لانه لا يخلو اما ان يكون الزيادة في الحجم
ان للانصداع او يكون قد كان الحجم زاد قبله وكلا القسمين محال اما الاول
فلان كل نافذ فيه قد يوجد في القوة قبل كل ان يعرض ان اخر
كان فيه نافذا لان النفوذ مجاورة السطح بالجملة ويكون له مسافة ما
وتلك المسافة منقسمة وفي بعضها قد كان نافذا ايضا فقد كان الحجم زائدا
قبل ان صدع وهذا المحال لو جمعنا احدهما لان الاناء الذي ملأه شيء لا يسع

فيه ما الى اكثر منه حتى ينفعه الا ان يشقه والثاني لان الجسم اذا صار اكثر
كان يشق لانه اكبر فيجب ان يكون قد يشق قبل ان يشق اللحم الا ان يقال انه
دخل شي وخرج شي مثله فيكون الجسم لم يزدد الى وقت الشق ثم يرجع
المسله من راس في المدر الذي اذا دخل فيه شي لم يخرج مثله فقد بطل
ان يكون الحركه الصاعده من جهه حركه اسفاليه تعرض لما في الاناء
من تلقايه وبطل ان يكون لدفع يعرض من دافع وليس يجوز ان يكون الى
جهه واحده ويقل الاناء قبل ان يسعه فقد بقي انه انما يعرض لانبساط وانه
ينبسط فيشق بالدفع القوي والشديد فيكون قد ازداد حجمه حتى لا يبدل
حله جسم اخر اما وهو باق بعد على صورته في جليته واما لان بعض اجزايه
استحال الى صوره اخرى بعضي كالبخار واما وجميعه استحال الى مقدار
اكثر وينبغي ان تعلم ان هاهنا بروده وحراره تعرض من القوى الفلكيه
خارجه عن العنصريات والا فكيف يبرد الافيون اقوى مما يبرد الماء والارض
والجزء البارد فيه مغلوب بالتركيب مع الاضداد وكيف يفعل ضوء الشمس
في العيون العشى والسبات بادنى تسخين ما لا يفعله النار بتسخين يكون فوقه

او مساويه له بل هاهنا قوى يفيض من تلك الاجسام في هذه الاجسام
اذا ركبت فربما كانت مجانسه وان لم يكن هذه القوى موجوده في
تلك الاجرام او اشيا اخر غريبه تجري في افاضه ذلك مجراها وينبغي
ان تعلم ان الحراره من قوى البسايط اذا صادفت ماده مختلطه من
رطب ويابس حللت الرطب الذي فيه فازداد قبولا لحد الرطب حتى
اذا ما سه عنه ما لسخن اجتمع له اليابس وصلب فيحصل عنه في اول
الامرين فاذا الان ولا في البارد ذلك الجسم كثيفه فصار بكثيفه اشد
مما كان اولا اذا اليابس فيه الان اكثر مما كان ثم اذا افنت الرطوبه باسرها
بقي يابسا لا اجتماع له لان الاجتماع انما كان بالنداوه وقد يحرق وربما
سخنت الحراره من الشي ظاهره فبرد باطنه بالتعاقب الجاري بين
الطبايع المتضاده وليس معنى هذا التعاقب ان الحراره والبروده تنتقل
وتتحرك من جزء الى جزء ولا انها تشعر بضدها فتنهزم عنه بل اذا استولى
ضد على ظاهر الشي غصبت القوه المسخنه التي فيه او المبرده بعض
الماده المطيفه به المشتعله عنه ففي المنفعل اقل مما كان واذا اقل

المنفعل استند فيه الفعل وقوي وظهر ثم اذا سلمت المادة له كلها انتشر
السائر في الكل فضعف فاذا اتفق ان كان في شي واحد قوة مسخنة ومبردة
فايهما غلب على الظاهر قوي فعل ضده في الباطن الا ان يغلب بعض
جميع المادة ظاهرها وباطنها وقد يفعل الحقن ضد فعل التسخين مثلا ان
الحرارة اذا احتقن الجوهر المسخن في الباطن ضعفت الحرارة الباطنة وان
البرودة اذا حقنت الجوهر المسخن في الباطن قويت الحرارة الباطنة
فلهذا توجد الاجواف في الصيف ابرد والبرودة ربما خلخلت الشي
بالعرض فقوي الحرارة في جميع باطن الجسم بالاحتقان ثم استولى به
على البرودة وعلى المادة والبرودة تفعل في جميع ما قلناه ضد فعل
الحرارة فتصلب المركب من يابس ورطب ولا يمكن حينئذ ان يعرض ما قلنا
من تقوي الحرارة باطنا ويمكن ان لا يعرض فلا يزول التصلب البتة بل لا يزال
يشتد وهذه الكيفيات اذا اجتمعت في المركب فعل بعضها في بعض
يحصل في المركب مزاج يخالف الكيفيات البسائط فتكون البسائط فيه لا
على ما هي على حد البسائط المفردة عن التركيب بل يكون صورها الذاتية

114
محفوظة غير فاسدة لان قيادها الى اضدادها دفعة واضدادها
ايضا بسيطة وعناصر لا مركبات وكيف لا يكون فيه ثابتة والشي
المركب انما هو مركب عن اجزاء فيه مختلفة والا كان بسيطا ولا يقبل
الاشد والاضعف وانما كيفياتها ولواحقها فتكون قد توسطت
وانتقصت عما كانت عليه من حد الصرافة والسورة للبساطة ٥

المقالة الخامسة

في المركبات

ان العناصر الاربعة عندنا انها لا توجد كلها بتمامها صرفة خالصة
بل قد يكون فيها لا محالة اختلاط ويشبه ان يكون النار ابسطها في موضعها
ثم الارض اما النار فلان ما خالطها من جيرانها يستحيل اليها لقوتها
على الاحالة واما الارض فان نفوذ قوى ما يحيط بها كلها باسرها
كالقليل بل عسى ان يكون باطنها القريب من المركز يقرب من البساطة
ولكن ذلك دون بساطة النار لان نفوذ القوى الفلكية المسخنة في
الارض جابر و ذلك مما يحدث فيها احالة ما ومع ذلك فان الارض

لا تقوى على احالة كل ما خالطها من الجوهر الغريب الى الارضية قوة النار
على احالة ما خالطها ثم يشبه ان يكون العناصر طبقات الطبقة (والطبقة الثانية الطين صح)
السفلى هي الارض القريبة الى البساطة والطبقة الثالثة بعضها ما
وبعضها طين جففته الشمس وهو البر يحيط بالبر والبحر الهوا
البخاري الا انه ذو طبقتين احدهما يصاقب كرة الارض فيسخن من
شعاع الشمس المسخن للارض المسخنة لمجاورتها وبعضه يبعد عنه
فيستولى على الطبيعة التي في جوهر المائية وهو البرد ولهذا يكون
اعالي الجبال ومواضع انعقاد السحاب ابرد ثم فوق هاتين الطبقتين
طبقة الهوا الذي هو اقرب الى البساطة ثم فوقه طبقة الهوا الدخاني
وذلك لان الدخان ايبس واسرع حركة واشبه لنفسه بالنار فهو يعلوا
البخار والهوا ان لم يبرد في الوسط فينزل ندا فان لم يبرد علا فطفا
فوق الهوا الا انه كما اظن لا يكون محيطا ولا لابسا بل يستن او الاكثر
تحترق شهبا كما سنذكره بعد ثم فوق هذا كله الطبقة النارية
وجميع العناصر الاربعة بطبقاتها طوع الاجرام العالية الفلكية

والكائنات الفاسدات تتولد من تاثير تلك وطاعة هذه فالفلك وان
لم يكن حارا ولا باردا فانه قد ينبعث منه في الاجرام السفلية حرارة
وبرودة بقوى تفيض منها اليها ونشاهد هذا من احراق شعاعه
المنعكس عن المرايا فانه لو كان سبب الاحراق حرارة الشمس دون
شعاعها لكان كل ما هو اقرب الى العلو اسخن وقد يكون من طروح
الشعاع الى الشي فيحرق وفوقه لا يحرق بل يكون في غاية البرد
فاذن سبب الاسخان انعكاف الشعاع المسخن لما يلتقي به فيسخن الهوا (الشمسي صح)
وربما بلغ اسخانه ان يعد الهوا لقبول طبيعة النار ويخرجه عن
الاستعداد للصورة الهوائية فاذا وقعت القوى الفلكية في العناصر
تحريكها وخلطها حصل من اختلاطها مولدات شتى فمنها ان الفلك اذا
هيج باسخانه الحرارة تجزئ من الاجسام المائية ودخن من الاجسام
الارضية واثار شيئا بين الغبار والدخان من الاجسام المائية والارضية (البخار اصح)
ولان الما والارض يوجدان في اكثر الاحوال ممتزجين فليس يوجد بخار
بسيط ولا دخان الا نادرا وشذوذا وانما سمي التاثير باسم الاغلب

والبخار اقل مسافة صعود من الدخان لان الما اذا سخن كان حارا
رطبا والاجزا الارضية اذا سخنت ولطفت كانت حارة يابسة والحار
الرطب اقرب الى طبيعة الهوا والحار اليابس اقرب الى طبيعة النار واليبس
كانه يوجب زيادة في الحركة الى حيزه واذا كان البخار حارا رطبا لم يمكن
ان يجاوز حيز الحار الرطب بل يقصر عنه فاذن لا يتعدى صعوده حيز
الهوا بل اذا لقي منقطع تاثير الشعاع برد وكثف واما الدخان فانه
يتعدى حيز الهوا حتى يوافي تخوم النار هذا اذا تاتى ان يتخلصا من جرمي
الارض والما واما اذا احتبسا فاذا احدثت امور وكاينات اخر غير التي
تحدث عن المتخلص منهما فالدخان اذا وافى حيز النار اشتعل واذا اشتعل
فربما سعى فيه الاشتعال فرأى كان كوكبا يقذف به وربما لم يشتعل
بل احترق وثبت فيه الاحتراق فرئيت العلامات الهايلة الحمر والسود
وربما اشتعل وكان غليظا ممتدا فثبت فيه الاشتعال ووقف
تحت كوكب ودارت به النار الدايرة بدوران الفلك فكان ذنبا له وربما
كان عريضا فرأى كانه لحية لكوكب وربما حميت الادخنة من برد الهوا

للتعاقب المذكور فانضغطت مشتعلة فاما البخار الصاعد فمنه ما
يلطف ويرتفع جدا فيتراكم ويكثر مدته في اقصى الهوا عند منقطع
الشعاع فيبرد ويتكثف فيتقطر ويكون المتكاثف منه سحابا والقاطر
مطرا ومنه ما يقصر لثقله عن الارتفاع بل يبرد سريعا وينزل كما يوافيه
برد الليل قبل ان يتراكم سحابا وهذا هو الطل وربما جمد البخار المتراكم في
الاعالي اعني السحاب فنزل وكان ثلجا وربما جمد البخار الغير المتراكم في الاعالي
اعني مادة الطل وكان صقيعا وربما جمد البخار بعد ما استحال قطرات
ما فكان بردا وانما يكون جموده في الشتاء وقد فارق السحاب وفي الربيع
وهو داخل السحاب وذلك اذا سخن خارجه فبطنت البرودة الى داخله
فتكاثف داخله فاستحال ما واجمده شدة البرودة وربما تكاثف الهوا
نفسه لشدة البرد فاستحال سحابا واستحال مطرا ثم ربما وقع على
صقيل الظاهر من السحاب واجرامها صور النيرات واضواوها
كما يقع في المرايا والجدران الصقيلة فيرى ذلك على احوال مختلفة
بحسب اختلاف بعدها من النير وقربها وبعدها من الرائي ووضعها

ولدورتها واستوائها ورقتها وكثرتها وقلتها فترى هاله وقوس
وشموس وشهب والهاله تحدث من انعكاس البصر عن الرش المطيف بالنير
الى النير حيث يكون الغمام المتوسط لا يخفي النير فلان الزوايا يكون متساويه
تكون الاجزا المنعكس عنها الضوء متساويه البعد عن النير فيرى دايره
كانها مطيفه يجوز بها الخط الواصل بين النير وبين الناظر ولانها تودي
الضوء الى البصر يرى نيره ولان ما سواها لا يفعل ذلك يرى غير نيره فيتميز
دايره مضيه نيره وخصوصا وما في داخلها يبعد عنه البصر الى النير
ويرى عاليا على اجزا الرش يجعلها كانها غير موجوده وكان الغالب
هناك هو اشفاف وبين الناظر في الهاله والغمام بينهما وزوايا العكس
مطيفه بالنير ولذلك يرى دايره واما القوس فان الغمام يكون في خلاف
جهه النير وينعكس الزوايا عن الرش الى النير لا بين الناظر والنير بل
الناظر اقرب الى النير منه الى المراه ويقع الدايره التي هي المنطقه ابعد
من الناظر الى النير فان كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر
والنير على بسيط الافق وهو المحور فوجب ان يكون سطح الافق يقسم

المنطقه بنصفين فيرى القوس نصف دايره فان ارتفعت الشمس انخفض
الخط المذكور فصار الظاهر من المنطقه الموهومه اقل من نصف دايره
واما حصول الالوان على الجهه الشافيه فانه لم يتبين لي بعد والسحب
ربما تفرقت وذابت فصار ضبابا وربما اندفعت بعد التلطف الى اسفل
فصارت رياحا وربما هاجت الرياح لاندفاع بعضها من جانب الى جهه
وربما هاج لانبساط الهوا بالتحلل عند جهه واندفاعه الى اخرى واكثر
ما يهيج لبرد الدخان المتصاعد المجتمع الكثير ونزوله فلذلك كان مبادي
الرياح فوقانيه وربما عطفها منافاه الحركه الدوريه لكن يدفع الهوا
العالي وانعطفت رياحا والسموم ما كان من هذا محترقا وربما كان من
جهه ماده الشهب اذا احترقت وبرك رماديه وربما كان لمروره
بالارض الحاره وربما احتبست الابخره في داخل الارض فيميل الى جهه
فتبردها فيستحيل ماء فيتشعب مددا متتابعا فلا يسع الارض فيشق
فيصعد عيونا وربما لم يتدعها السحب به تكثف وتصبها وكثرت عن ان
تحلل وغلظت عن ان ينفذ في مجاري متحصفه وكانت مجاريها اشد

اسنتحصافا من مجاري اخرى فاجتمعت ولم يمكنها ان يثور خارجه فزلزلت
الارض واولى ما ان يزلزل الدخان الريحي وربما اشتدت الزلزله فخسفت
الارض وربما حدث بحركتها دوي كما يكون من تموج الهوا في الديار
وربما حدثت الزلزله من سقوط عوالي وهده من باطن الارض فيموج بها
الهوا المحتقن فيزلزل الارض وربما الزلزله بنوع عيون وهذه الابخره
اذا انبعث عيونا ابدت البخار نصب الانهار اليها ثم ارتفع من البطايح
والبحار والانهار وبطون الجبال خاصه ابخره اخرى ثم قطرت ثانيا
اليها فقامت بدلما تحلل على الدور ودايم وربما احتبست الابخره
في باطن الجبال فانعقدت وجمدت فحدث منها الجواهر المشفه التي لا
سطرق واكثرها يكون مختلطه بالمايبه وربما انعقدت لذلك على ظاهر
الارض لطبيعه الموضع والادخنه التي تحتبس داخل الارض فربما
اضطرم بشده حركتها او ما يتحلله من شقها الارض الى ان يتقد
ويخرج نارا وربما احتبست في باطن الجبال والكهوف فيتولد منها الجواهر
الغير قابله للذوب والادخنه ايضا تحتقن في البخار فتلح ما سها

لان الاشيا الارضيه ذات الحراره التي عملت فيها الحراره وما بلغت الاحاله
تكون مره فاذا خالطت المايبه ملحت وقد يتخذ من الرماد والقلى
وغيرهما ملح بان يطبخ في الما ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا او يترك
ملحا واما الجواهر البخاريه الدخانيه المركبه من مادتي الرطوبه
واليبوسه فمنها ما يتخلص من الارض فيكون منها الرياح فاذا تصعدت
فتميز البخار من الدخان انعقد البخار سحابا فبرد وتغلغل فيه الدخان
طلب النفوذ الى العلو فحصل في تغلغله فيه ضرب من الرعد وهو
صوت ريح عاصفه في سحاب لثيف وربما امتد ذلك التغلغل لكثره
وصول المواد ويكون اعلى السحاب اكثف لان البرد هناك اشد او يكون
هناك ريح مقاومه يعوقها عن النفوذ فيندفع الى اسفل وقد اشعلته
المحاله والحركه نارا فيشق السحاب شعله تجري يطفا فيسمع من ذلك
ضرب من الرعد واذا كان قويا شديدا غليظ الماده كان صاعقه
وربما وجد منفذا فسهل الانشقاق فخرج بلا رعد ولا اشتعال
فان كان المدد كثيرا او الماده كثيفه تولدت منه انواع الرياح السحابيه

وربما وقعت سحابة تحت التي يندفع منها الريح فيمنع الريح عن النفوذ
ويعكسها الى ورا وتدفعها المواد المندفعة فيتقلب من بين السحابين
مستديراً وربما اشتمل دورة على قطعة من السحاب يحمله في جملة حركته
فيرى كأن تنيناً يحار في الجو وربما اشتمل دورة على بخار مشتعل فيرى
نار تدور والزوابع العظام يكون من هذه واكثرها نازلة وقد يكون الزوابع
ايضا لالتقاء ريحين مختلفين قويتين مختلفتين فتستدير
ومن هذا ما لا يتخلص بل يحتبس في الارض فيحدث عنها بحسب اختلاف المواضع
والازمان والمواد جملة الجواهر القابلة للاذابة والطرق كالذهب والفضة
ويكون قبل ان يصلب زيبقاً ونفطاً وما يجري مجراها
ورطوبتها وبعصابتها الجمود التام وذلك لها لاستحالة بعض رطوبتها
دهناً فهذه حكاية كون ما يتكون بتصعيد القوى الفلكية المسخنة للاجسام
القابلة للتحليل وقد يتكون من هذه العناصر اكوان ايضا بسبب القوى
الفلكية اذا امتزجت العناصر امتزاجاً اكثر اعتدالاً اي اقرب الى الاعتدال
عن هذه المذكورة واولها النبات ويكون منها بذر يفرز جسماً حاملاً للقوة

لا يطرد معنى بين الاثقل والاخف يعرض شيئا

المولدة ومنها كائن من لقاء نفسه من غير بذر ولان النبات يغتذي
بذاته فله قوة غاذية ولان النبات ينمو بذاته فله قوة مولدة والقوة
المولدة غير الغاذية فان الفج من الثمار له القوة الغاذية دون
المولدة وكذلك له القوة المنمية دون المولدة والغاذية غير المنمية
الا ترى الهرم من الحيوان فان له الغاذية وليس له المنمية والغاذية
تفعل الغذاء وتورده بدل ما يتحلل والمربية تزيد في جوهر الاعضاء
الاصلية طولاً وعرضاً وعمقاً لا كيف اتفق على جهة تبلغ الى غاية
النشو والمولدة تعطي المادة صورة الشيء وتبين منه جزءاً ويخلفه
قوة من اذا وجدت المادة والموضع المتهيئين لقبول فعله يفعل
مثله ومعلوم فيما سلف ان جميع الافعال النباتية والحيوانية
والانسانية يكون من قوى زائدة على الجسمية الجرمية بل وعلى
طبيعة المزاج وبل النبات لحيوان وانما تحدث على تركيب من العناصر
مزاجه اقرب الى الاعتدال من الاول بن يستعد مزاجه لقبول
النفس الحيوانية بعد ان يستوفي درجة النفس النباتية وكل ما

امعن في الاعتدال ازداد قبولا لقوة نفسانية اخرى الطف من الاولى
والنفس كجنس واحد ينقسم بضرب من القسمة ثلثة احدها النباتية وهي
الكمال الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي والغذا
جسم من شانه ان يتشبه بطبيعة الجسم الذي قيل انه غذاؤه ويزيد
فيه مقدار ما يتحلل او اقل او اكثر والثاني النفس الحيوانية وهي الكمال
الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة
والثالث النفس الانسانية وهي الكمال الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما
يفعل الافعال الكائنة بالاختيار الفكري والاستنباط بالراي ومن
جهة ما يدرك الامور الكلية وللنفس النباتية قوى ثلث القوة الغاذية
وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصقه
به بدل ما يتحلل عنه والقوة المنمية وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي
فيه بالجسم المتشبه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا مناسبة
القدر الواجب ليبلغ به كماله من النشو والقوة المولدة وهي القوة
التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا هو شبيه بالقوة فيفعل فيه

باستمداد اجسام اخرى تتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصير 120
شبيها به بالفعل والنفس الحيوانية بالقسمة الاولى قوتان محركة
ومدركة والمحركة على قسمين اما محركة بانها باعثة واما محركة بانها
فاعلة والمحركة على انها باعثة هي القوة النزوعية الشوقية وهي
القوة التي اذا ارتسم في التخيل (الخيال) الذي سنذكره بعد صورة مطلوبة
او مهروب عنها حملت القوة التي نذكرها الى التحريك ولها شعبتان شعبة
تسمى قوة شهوانية وهي قوة تبعث على تحريك يقرب به من الاشيا
المتخيلة ضرورية او نافعة طلبا للذة وشعبة تسمى قوة غضبية
وهي قوة تبعث على تحريك يدفع به الشي المتخيل ضارا او مفسدا طلبا
للغلبة واما القوة المحركة على انها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب
والعضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات
الى خلاف جهة المبدا وترخيها او تمددها طولا والاوتار والرباطات
الى خلاف جهة المبدا واما القوة المدركة فتنقسم قسمين فان منها قوة
تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة من خارج هي الحواس

الحسنه ٥ ومنها البصر وهي قوه مرتبه في العصبه المجوفه تدرك صوره
ما سطع في الرطوبه الجليديه من اشباح الاجسام ذوات اللون
المتادية في الاجسام الشفافه بالفعل الي سطوح الاجسام الصقيله ٥
ومنها السمع وهي قوه مرتبه في العصب المتفرق في سطح
الصماخ تدرك صورة ما تتادي اليه تموج الهوي المنضغط بين قارع
ومقروع ومقاوم له انضغاطا بعنف يحدث منه تموج فاعل للصوت
تتادي الي الهوا المحصور الراكد في تجويف الصماخ وتموجه بشكل نفسه
وتماس امواجه تلك الحركة تلك العصبه فيسمع ٥ ومنها الشم وهي
قوه مرتبه في زايدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك
ما يودي اليها الهوا المستنشق من الرايحه المخالطه لبخار الريح والمنطبع
فيه بالاستحاله من جرم ذي رايحه ٥ ومنها الذوق وهي قوه مرتبه
في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم المتحلله من الاجرام
المماسه له المخالطه للرطوبه العذبه التي فيه فتحيله ومنها اللمس
وهي قوه منبثه في جلد البدن كله ولحمه وما ينبت فيه الاعصاب

يدرك ما يماسه ويوثر فيه بالمضاده ويغيره بالمزاج او الهيبه ويشبه
ان يكون هذه القوه لا نوعا بل جنسا لاربع قوى منبثه معا في الجلد
كله الواحده حاكمه في التضاد الذي بين الحار والبارد والثانيه حاكمه
في التضاد الذي بين اليابس والرطب والثالثه حاكمه في التضاد بين الصلب
واللين والرابعه حاكمه بين التضاد بين الخشن والاملس الا ان اجتماعها
معا في اله واحده توهم باتحادها في الذات والمحسوسات كلها تتادي
صورها الي الات الحس وينطبع فيها فتدركها القوه الحاسه وهذا
في الذوق واللمس والشم والسمع كالظاهر واما البصر فقد ظن به
خلاف هذا فان قوما ظنوا ان البصر قد يخرج منه شي فيلاقي المبصر
ويأخذ صورته من خارج ويكون ذلك ابصارا وفي اكثر الامر يسمون
ذلك الخارج شعاعا واما المحققون فيقولون ان البصر اذا كان
بينه وبين المبصر شاف بالفعل وهو جسم لا لون له فانه اذا كان
الضوء واقعا علي الجسم ذي اللون اعني الجسم الذي لا لون له متوسطا
بينه وبين البصر تادي شبح ذلك الجسم ذي اللون الواقع عليه الضو

الى الحدقة فادركه البصر وهذا التأدي شبيه بتأدي الالوان بتوسط
الضوء اذا انعكس الضوء من شيء آخر ذي لون فصبغ بلونه جسما آخر او
ان كان شبيها فرق بل هو شبيه لما يحمل على المرايا ومما يدل على بطلان
الرأي الأول ان ذلك الخارج اما ان يكون جسما او لا يكون جسما او لا يكون
جسما فان لم يكون جسما فمعنى الحركة والانفعال عليه باطل الا على المجاز
بان يكون في البصر قوة تحيل ما يلاقيه من الهواء وغيره الى كيفية ما
فيقال ان تلك الكيفية خرجت من البصر فليبدأ اولا ولنبين استحالة كون
هذا الخارج جسما وذلك لانه اما ان يخرج واتصاله ثابت قبلا في كرة
الثوابت فيكون قد خرج من البصر في صغره جسم مخروط عظمه هذا
العظم ويكون مع ذلك قد ضغط الهواء ودفعه والافلاك كلها ودفعها
او نفذ في خلاء وكلا الوجهين ظاهر البطلان او يكون قد انفصل وتشظى
وتفرق فيجب من ذلك ان يكون الحيوان يحس بشيء منفصل عنه متشظ
متفرق فيجب ان يحس بالمواضع التي يقع عليها ذلك الشعاع دون ما لا
يقع فيحس من الجسم تفاريق بعضه ويعوزه الغائب منه واما ان يكون هذا

الجسم يتصل ويتحد بالهواء والفلك حتى يصير جملة لعضو الحيوان فيكون
جملة ذلك حساسا وهذه الاحالة ايضا عجيبة ويجب اذا تزاحمت الابصار
ان يكون هذه الاحالة اقوى فيكون الواحد اذا اجتمع مع الجماعة
يكون اشد ابصارا منه اذا كان وحده فان الشعور اشد استحالة ٥
الى المعنى الذي هو بدأ ثم هذا الخارج لا محالة اما ان يكون بسيطا
واما ان يكون مركبا وعلى مزاج خاص وحركته لا تخلو اما ان يكون بالارادة
او يكون بالطبيعة ونحن نعلم ان ذلك ليس حركة ارادية اختيارية
وان جاز فتح البصر وتقليبها اراديا فيبقى ان يكون طبيعيا والطبيعي البسيط
يكون الى جهة لا الى جهات شتى وليس كذلك حال هذه الحركة
عندهم ثم ان كان المحسوس يرى من جهة قاعدته المماسة من المخروط
لا من جهة الزاوية فيجب ان يكون المحسوس البعيد يحس شكله وعظمه
كما يحس لونه اذا كان الحاس يلاقيه ويشتمل عليه واما اذا احس من
جهة الزاوية اعني الفصل المشترك بين البردية وبين المخروط المتوهم
فان كلما كان الشي ابعد كان الشي اصغر وكان الفصل المشترك

اصغر وكان الشبح المنطبع فيه اصغر فيرى اصغر وربما كانت الزوايا
بحيث تفوت الحس فلا يرى واما القسم الثاني وهو ان يكون الخارج لا جسما
بل عارضا او كيفية فيجب ان يكون كلما كان الناس اكثر ان يكون هذه الاحالة
والاستحالة اقوى ويعرض المحال الذي ذكرناه ثم يكون الهوا حينئذ اما
موديا واما حساسا بنفسه فان كان موديا غير حساس فالاحساس
كما نقوله هو عند الجليدية لا من خارج وان كان الحساس هو الهوا عرض اذا حصل ح
المحال الذي ذكرنا ايضا ووجب ان يكون ريح او اضطراب في الهواء ان
يضطرب في ابصارنا بتجدد الاستحالة وتجدد الحاس شيئا بعد شي
كما اذا احدى الانسان في هوا ساكن فانه حينئذ يضطرب عليه
الابصار للاشيا الدقيقة فاذن ليس الابصار لخروج شي منا الى
المحسوس فهو اذن ورود شي من المحسوس علينا واذ ليس ذلك جسمية
فهو اذن شبحه ولولا ان الحق هذا الراي لكان خلقة العين على طبقاتها
ورطوباتها وشكل كل واحد منها وهيئته معطلة واما القوى
المدركة من باطن فبعضها قوى يدرك صور المحسوسات وبعضها

قوى يدركه معاني المحسوسات ومن المدركات ما يدرك ويفعل
معا ومنها ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك ادراكا اوليا ومنها ما
يدرك ادراكا ثانيا والفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى ان الصورة
هي الشي الذي يدركه النفس الباطنة والحس الظاهر معا لكن الحس
يدركه اولا ويوديه الى النفس مثل ادراك الشاة لصورة الذيب اعني
شكله وهيئته ولونه فان نفس الشاة الباطنة يدركها ويدركها اولا
حسها الظاهر واما المعنى فهو الشي الذي تدركه النفس من المحسوس
من غير ان يدركه الحس الظاهر اولا مثل ادراك الشاة المعنى المضاد
في الذيب او المعنى الموجب لخوفها اياه وهربها عنه من غير ان يكون
الحس يدرك ذلك البتة والذي يدرك من الذيب اولا الحس ثم القوى
الباطنة فهو الصورة والذي تدركه القوى الباطنة دون الحس فهو
المعنى والفرق بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الفعل
ان افعال بعض القوى الباطنة ان يركب بعض الصور والمعاني المدركة
مع بعض ويفصله عن بعض فيكون ادراك وفعل ايضا فيما ادرك

واما الادراك لا مع الفعل فان يكون الصوره او المعنى مرتسم في الشي
فقط من غير ان يكون له ان يفعل فيه تصرفا البته والفرق بين الادراك
الاول والادراك الثاني ان الادراك الاول هو ان يكون حصول الصوره
على نحو ما من الحصول وقد وقع الشي من نفسه والادراك الثاني هو
ان يكون حصولها له من جهة شي آخر اداها اليها فمن القوى المدركه
الباطنه الحيوانيه قوة فنطاسيا والحس المشترك وهي قوة مرتبه
في التجويف الاول من الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعه في
الحواس الخمس متادية اليه ثم الخيال والمصوره وهي قوة مرتبه
ايضا في آخر التجويف المقدم من الدماغ تحفظ ما قبله الحس المشترك
من الحواس الجزئيه الخمسه وتبقى فيه بعد غيبة المحسوسات ه
واعلم ان القبول بقوة غير القوة التي بها الحفظ واعتبر ذلك في الماء
فان له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه ثم القوة التي تسمى
متخيله بالقياس الى النفس الحيوانيه ومفكره بالقياس الى النفس الانسانيه
وهي قوة مرتبه في التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة من شانها

ان تركب بعض ما في الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض بحسب 124
الاختيار ثم القوة الوهميه وهي قوة مرتبه في نهاية التجويف
الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الغير المحسوسه الموجوده في
المحسوسات الجزئيه والقوة الحاكمه بان الذئب مهروب منه وان الولد
معطوف عليه ثم القوة الحافظه الذاكره وهي قوة مرتبه في التجويف
المؤخر من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهميه من المعاني الغير
المحسوسه الموجوده في المحسوسات ونسبة القوة الحافظه الى
القوة الوهميه كنسبة القوة التي تسمى خيالا بالقياس الى الحس
ونسبة تلك القوة الى المعاني كنسبة هذه القوة الى الصور المحسوسه
فهذه قوى النفس الحيوانيه ومن الحيوان ما يكون له الحواس الخمس
كلها ومنه ما له بعضها دون بعض اما الذوق واللمس فضروري
ان يخلق في كل حيوان واللمس ضروري ان يوجد في كل حيوان ولكن
من الحيوان ما لا يشم ومنه ما لا يذوق ومنه ما لا يبصر ومنه ما لا يسمع
واما النفس الناطقه الانسانيه فتنقسم قواها ايضا الى قوة عامله

وقوة عاملة وكل واحد من القوتين تسمى عقلا باشتراك الاسم فالعاملة
قوة هي مبدأ حركة لبدن الانسان الى الافاعيل الجزئية الخاصة بالروية
على مقتضى آراء تخصها اصطلاحية ولها اعتبار بالقياس الى القوة
الحيوانية النزوعية واعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية المتخيلة
المتوهمة واعتبار بالقياس الى نفسها وقياسها الى القوة الحيوانية
النزوعية التي تحدث منها فيها هيئات تخص الانسان تتهيأ بها لسرعة
فعل وانفعال مثل الخجل والحيا والضحك والبكا وما اشبه ذلك
وقياسها الى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو ان تستعملها في استنباط
التدابير في الامور الكائنة والفاسدة واستنباط الصناعات الانسانية
وقياسها الى نفسها ان فيما بينها وبين العقل النظري تتولد الآرا
الذائعة المشهورة مثل ان الكذب قبيح والظلم قبيح وما اشبه ذلك
من المقدمات المحدودة الانفصال عن العقلية المحضة في كتب المنطق
وهذه القوة هي التي يجب ان تتسلط على ساير قوى البدن على حسب
ما توجبه احكام القوة الاخرى التي نذكرها حتى لا تنفعل البتة عنها

بل تنفعل هي عنه وتكون مقموعة دونه لئلا تحدث فيها عن البدن
هيئات انقيادية مستفادة من الامور الطبيعية وهي التي تسمى اخلاقا
رذيلة بل ان تكون غير منفعلة البتة وغير منقادة بل متسلطة فيكون
لها اخلاق فضيلة وقد يجوز ان تنسب الاخلاق الى القوى ايضا ولكن
البدنية صح
ان كانت هي الغالبة لها هيئة فعلية ولهذه هيئة انفعالية فيكون
شي واحد يحدث خلق في هذا وخلق في ذلك وان كانت هي المغلوبة
يكون لها هيئة انفعالية ولهذه هيئة فعلية غير غريبة او يكون
الخلق واحدا وله نسبتان وانما كانت الاخلاق عند التحقيق لهذه القوة
لان النفس الانسانية كما يظهر من بعد جوهر واحد وله نسبة
وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وله بحسب
كل جنبة قوة بها تنتظم العلاقة بينها وبين تلك الجنبة فهذه القوة
العملية هي القوة التي لها بالقياس الى الجنبة التي دونها وهو البدن
وسياسته واما القوة النظرية فهي القوة التي لها بالقياس الى الجنبة
التي فوقها لتنفعل وتستفيد منه وتقبل عنه وكأن النفس

منا وجهان وجه الى البدن ويجب ان يكون على هذا الوجه غير قابل
البتة اثرا من جنس مقتضى طبيعة البدن ووجه الى المبادي العالية
ويجب ان يكون هذا الوجه دايم القبول عما هناك والتاثر منه هذا
واما القوة النظرية فهي قوة من شانها ان تنطبع بالصور الكلية المجردة
عن المادة فان كانت مجردة بذاتها فذاك وان لم تكن فانها تصيرها
مجردة بتجريدها اياها حتى لا يبقى فيها من علايق المادة شي وسنوضح هذا
بعد وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصور نسب وذلك لان الشي
الذي من شانه ان يقبل شيا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل
والقوة تقال على ثلث معان بالتقديم والتاخير فيقال قوة للاستعداد
المطلق الذي لا يكون خرج منه ما الفعل شي ولا ايضا جعل بانه يخرج
وهذا كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا كان
لم يحصل للشي الا ما يمكنه به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة
كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على
الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا تم بالالة وحدث مع الالة ايضا

كمال الاستعداد بان يكون له ان يفعل متى شا بلا حاجة الى الاكتساب
ثم يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان لا
يكتسب والقوة الاولى تسمى قوة مطلقة وهيولانية والقوة الثانية
تسمى قوة ممكنة والقوة الثالثة تسمى ملكة وربما سميت الثانية
ملكة والثالثة كمال قوة والقوة النظرية اذن تارة تكون نسبتها الى الصور
المجردة التي ذكرناها نسبة ما بالقوة المطلقة حتى تكون هذه القوة
للنفس لم تقبل بعد شيا من الكمال الذي بحسبها وحينئذ تسمى عقلا
هيولانيا وهذه القوة التي تسمى عقلا هيولانيا موجودة لكل شخص
من النوع وانما سميت هيولانية تشبيها بالهيولى الاولى التي ليست
هي بذاتها ذات صورة من الصور وهي موضوعة لكل صورة وتارة
نسبة ما بالقوة الممكنة وهي ان تكون القوة الهيولانية قد حصل
فيها من الكمالات المعقولات الاولى التي يتوصل منها وبها الى المعقولات
الثانية اعني بالمعقولات الاولى المقدمات التي يقع بها التصديق
لا باكتساب ولا بان يشعر المصدق بها انه كان يجوز له ان يخلو

عن التصديق بها وقتا البتة مثل اعتقادنا ان الكل اعظم من الجزء وان
الاشيا المساوية لشي واحد متساوية فما دام انه حصل فيه من
العقل هذا القدر بعد فانه يسمى عقلا بالملكة ويجوز ان يسمى هذا عقلا
بالفعل بالقياس الى الاول لان تلك ليس لها ان تعقل شيا بالفعل واما
هذه فانها تعقل اذا اخذت تعمل بالفعل وتارة يكون نسبته ما بالقوة
الحالية وهو ان يكون حصل فيها ايضا الصور المعقولة المكتسبة بعد
المعقولية الاولية الا انه ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها
عنده مخزونة فمتى شا طالع تلك الصورة بالفعل فعقلها وعقل
انه عقلها وسمي عقلا بالفعل لانه يعقل متى شا بلا تكلف
اكتساب وان كان يجوز ان يسمى عقلا بالقوة بالقياس الى ما بعده
وتارة يكون نسبته ما بالفعل المطلق وهو ان يكون الصورة المعقولة حاضرة
فيه وهو يطالعها بالفعل فيعقلها بالفعل ويعقل انه يعقلها
بالفعل فيكون حينئذ عقلا مستفادا الا انه سيتضح لنا ان العقل
بالقوة انما يخرج الى الفعل بسبب عقل هو دايم بالفعل فانه اذا اتصل

به العقل بالقوة نوع ما من الاتصال انطبع منه بالفعل فيه نوع من
الصور تكون مستفادة من خارج فهذه ايضا مراتب القوى التي تسمى
عقولا نظرية وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني
منه وهناك يكون القوة الانسانية تشبهت بالمبادي الاولية للوجود
كله ه واعلم ان التعلم سوى ان حصل من غير المتعلم او حصل من
نفس المتعلم فانه متفاوت فيه فان من المتعلمين من يكون اقرب الى التصور
لان استعداده الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه اقوى فان كان
ذلك الانسان فيما بينه وبين نفسه سمي هذا الاستعداد القوي حدسا
وهذا الاستعداد قد يشتد في بعض الناس حتى لا يحتاج في ان
يتصل بالعقل الفعال الى كثير شي والى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد
لذلك فان الاستعداد الثاني حاصلا له بل كانه يعرف كل شي من نفسه
وهذه الدرجة اعلى درجات هذا الاستعداد ويجب ان تسمى هذا
الحال من العقل الهيولاني عقلا قدسيا وهي من جنس العقل بالملكة
الا انه رفيع جدا ليس مما يشترك فيه الناس كلهم ولا يبعد ان بعض

هذه الافعال المنسوبة الى الروح القدسي لقوتها واستعلائها فيضانا
على المتخيلة فتحاكيها المتخيلة ايضا بامثلة محسوسة ومسموعة
من الكلام على النحو الذي سلف الاشارة اليه ومما يحقق هذا ان من المعلوم
الظاهر ان الامور المعقولة التي يتوصل الى اكتسابها انما تكتسب بحصول
الحد الاوسط في القياس وهذا الحد الاوسط قد يحصل ضربين من الحصول
فتارة يحصل بالحدس والحدس فعل الذهن يستنبط به بذاته الحد
الاوسط والذكا قوة الحدس وتارة يحصل بالتعليم ومبادي التعليم الحدس
فان الاشيا تنتهي لا محالة الى حدوس استنبطها ارباب تلك الحدوس
ثم اوردوها الى المتعلمين فجائز اذن ان يقع للانسان بنفسه الحدس
وان ينعقد في ذهنه القياس بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف
اما في الكم فلان بعض الناس يكون اكثر عدد حدوس للحدود الوسطى
واما في الكيف فلان بعض الناس اسرع زمان حدس ولان هذا التفاوت
ليس منحصرا في حد بل يقبل الزيادة والنقصان دائما وينتهي في طرف
النقصان الى من لا حدس له البتة فيجب ان ينتهي ايضا في طرف الزيادة الى من

من له حدس في كل المطلوبات او اكثرها او الى من له حدس في اسرع وقت
واقصره فيمكن ان يكون شخص من الناس مويد النفس بشدة الصفا وشدة
الاتصال بالمبادي العقلية الى ان يشتعل حدسا اعني قبولا لالهام
العقل الفعال في كل شي وترتسم فيه الصور التي في العقل الفعال اما
دفعة واما قريبا من دفعة ارتساما لا تقليديا بل بترتيب مشتمل على
الحدود الوسطى فيه فان التقليديات في الامور التي انما تعرف باسبابها
ليست يقينية عقلية وهذا ضرب من النبوة بل اعلى قوى النبوة والاولى
ان يسمى هذه القوة قوة قدسية فهي اعلى مراتب القوى الانسانية فاعتبر
الان وانظر الى هذه القوى كيف يروس بعضها بعضا وكيف يخدم بعضها
بعضا فانك تجد العقل المستفاد بل العقل القدسي رئيسا ويخدمه الكل
وهو الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة ثم العقل
الهيولاني بما فيه من الاستعداد يخدم العقل بالملكة ثم العقل
العملي يخدم جميع هذه لان العلاقة العملية كما سيتضح لاجل تكميل
العقل النظري وتركيته والعقل العملي هو مدبر تلك العلاقة ثم

العقل العملي بخدمة الوهم والوهم تخدمه قوتان قوه قبله وقوه
بعده فالقوه التي بعده هي القوه التي تحفظ ما اداه الوهم والقوه
التي قبله بين جميع القوى الحيوانيه ثم المخيله تخدمها قوتان
مختلفتا الماخذين فالقوه النزوعيه بالايتمار لانه تبعثها على
التحريك والقوه الخياليه تخدمها بقبول التركيب والتفصيل فيما
فيه من صورها ثم هذان رئيسان لطائفتين اما القوه الخياليه
فيخدمها بنطاسيا وبنطاسيا تخدمها الحواس الخمس واما
القوه النزوعيه فيخدمها الشهوه والغضب والشهوه والغضب
تخدمها القوه المحركه في العضل فهاهنا تفنى القوه الحيوانيه
ثم القوى الحيوانيه بالجمله تخدمها جميعا القوى الطبيعيه الاربع
وتخدم هذه الهاضمه والهاضمه تخدمها من جهه الماسكه ومن
جهه الدافعه الماسكه وتخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن
الحراره تخدمها والبروده بالعرض وتخدمها كلتيهما الرطوبه واليبوسه
وهناك اخر درجات القوى ويشبه ان يكون كل ادراك انما هو

يأخذ صور المدرك فان كان الماديّ فهو اخذ صوره مجرده عن
الماده تجريدًا ما لان اصناف التجريد مختلفه ومراتبها متفاوته
فان الصوره الماديه تعرض لها بسبب الماده احوال وامور ليست
هي لها بذاتها من جهه ما هي تلك الصوره فتاره يكون النزع نزعًا
كاملا بان تجرد عن الماده وعن اللواحق التي لها من جهه الماده
ومثال الصور الانسانيه والماهيه الانسانيه طبيعه لا
محاله يشترك فيها اشخاص النوع كله بالسويه وهي بحدها شي واحد
وقد عرض لها ان وجدت في هذا الشخص وذلك الشخص فتكثرت فليس
لها ذلك من جهه طبيعتها الانسانيه ولو كانت طبيعه الانسانيه
تجب فيها التكثر لما كان يوجد انسان محمولا على واحد بالعدد ولو
كانت الانسانيه موجوده لزيد لاجل انها انسانيه لما كانت لعمرو
فاذن احدى العوارض التي تعرض للصوره الانسانيه من جهه الماده
هو التكثر والانقسام ويعرض لها ايضا غير هذه العوارض وهي انها
اذا كانت في ماده ما حصلت بقدر من الكم والكيف والاين والوضع

وجميع هذه امور غريبة عن طبايعها وذلك انه لو كانت لاجل
الانسانية هي على هذا الحد او حد آخر من الكم والكيف والاين
والوضع لكان يجب ان يكون كل انسان مشاركا للآخر في تلك المعاني
ولو كان لاجل الانسانية على حد آخر وجهة اخرى من الكم والكيف
والاين والوضع لكان كل واحد من الناس يجب ان يشتركوا فيه فاذن
الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة ان يلحقها شيء من هذه
اللواحق فهذه اللواحق عارضة لها من جهة المادة ضرورة لان
المادة التي تقارنها تكون قد لحقتها هذه اللواحق والحس يأخذ الصورة
عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة واذا
زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ وذلك لانه ينزع الصورة عن
المادة مع جميع لواحقها ولا يمكنه ان يستثبت تلك الصورة ان غابت
المادة فيكون كأنه لم ينزع الصورة عن المادة نزعا محكما بل يحتاج الى
وجود المادة فيكون كأنه لم ينزع الصورة عن   واما الخيال
والتخيل فانه يبرئ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة اشد وذلك

اخذها عن المادة بحيث لا تحتاج في وجودها فيها الى وجود مادة لان
المادة وان غابت وبطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال
الا انها لا تكون مجردة عن اللواحق المادية والحس لم يجردها عن المادة
ولا جردها عن لواحق المادة   واما الخيال فانه قد جردها عن
المادة تجريدا تاما ولكن لم يجردها البتة عن لواحق المادة لان الصورة
في الخيال هي على حسب الصورة المحسوسة وعلى تقدير ما وتكييف ما ووضع
ما وليس يمكن في الخيال البتة ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيه
جميع اشخاص ذلك النوع فان الانسان المتخيل يكون كواحد من الناس
ويجوز ان يكون ناس موجودون ومتخيلون ليس على نحو ما يخيل الخيال
ذلك الانسان واما الوهم فانه قد تعدى قليلا عن هذه المرتبة في
التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في ذواتها بمادية وان عرض
لها ان يكون في مادة وذلك لان الشكل واللون والوضع وما اشبه ذلك
امور لا يمكن ان تكون الا لمواد جسمانية واما الخير والشر والمخالف
والموافق وما اشبه ذلك فهي امور في انفسها غير مادية وبعرض لها

ان يكون في ماده والدليل على ان هذه الامور غير ماديه وقد يعرض لها
ان يكون في ماده والدليل على ان هذه الامور غير ماديه وقد يعرض
لها ان يكون في ماده على ان هذه الامور لو كانت بالذات ماديه لما كان
يعقل خير او شر او موافق او مخالف الا عارضا للجسم وقد يعقل ذلك
فتبين ان هذه امور في انفسهما غير ماديه وقد عرض لها ان كانت ماديه
والوهم انما ينال ويدرك امثال هذه الامور فاذن هي تدرك امورا غير
ماديه وياخذها عن الماده وهذا النوع اشد استقصا واقرب الى
البساطه من النوعين الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصوره عن
لواحق الماده لانها ياخذها جزويه وبحسب ماده ماده وبالقياس اليها
ومشاركه للخيال فيها واما القوه التي تكون الصور المستقره فيها اما
صور موجودات ليست بماديه البته ولا يعرض لها ان تكون ماديه
او صور موجودات ليست بماديه ولكن قد يعرض لها ان تكون ماديه
او صور موجودات ماديه ولكن مبراه عن علايق الماده من كل وجه
فبين انها تدرك الصور بان ياخذها اخذا مجردا عن الماده من كل وجه

اما ما هو متجرد بذاته عن الماده فالامر فيه ظاهر واما ما هو موجود
للماده اما لان وجوده مادي واما عارض له ذلك فينزعها عن
الماده وعن لواحق الماده فياخذها اخذا مجردا حتى يكون الانسان
الذي يقال على كثيرين وجد الكل طبيعه واحده وتفرده عن
كل كم وكيف واين ووضع مادي ثم تجرده عن ذلك بما يصلح
ان يقال على الجميع فبهذا يفترق ادراك الحاكم العقلي والى هذا المعنى
كنا نسوق الكلام في هذا الفصل وكل ادراك جزئي فهو باله جسمانيه
اما المدرك من الصور الجزئيه كما تدركه الحواس الظاهره على هيئه
غير تامه التجريد والتعريه عن الماده ولا مجرده اصلا عن علايق
الماده فالامر فيه واضح سهل وذلك لان هذه الصور انما تدرك
ما دامت المواد حاضره والجسم الحاضر الموجود انما يكون حاضرا
موجودا عند جسم وليس يكون حاضرا عند ما ليس بجسم فانه
لا نسبه له الى قوه مفرده من جهه الحضور والغيبه فان الشي
الذي ليس في مكان لا يكون للشي المكاني اليه نسبه في الحضور عنده

والغيبة عنه بل الحضور لا ينفع الا على وضع وقرب وبعد للحاضر
عند المحضور وهذا لا يمكن اذا كان الحاضر جسمًا الا ان يكون المحضور
جسمًا او في جسم واما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من
المادة وعدم تجريد البتة من العلائق المادية كالخيال فهو لا يتخيل الا ان
ترتسم الصورة الخيالية فيه وفي جسم ارتسامًا مشتركًا بينه وبين
الجسم ولنفرض الصورة المرتسمة في الخيال صورة زيد على شكله تخطيطه
ووضع اعضائه بعضها عند بعض فنقول ان تلك الاجزاء والجهات
من اعضائه يجب ان ترتسم في جسم وتختلف جهات تلك الصورة
في جهات ذلك الجسم واجزاؤه في اجزائه ولنتخيل صورة زيد الى صورة
مربع احد المحدود المقدار والجهة والكيفية واختلاف الزوايا ما العدد
ولكن متصلًا بزاويتي آ ب منه مربعان كل واحد منهما مثل الآخر
ولكل واحد جهة معينة لكنهما متشابها
الصور ويرتسم من الجملة شكل



جزئية بالعدد في الخيال فنقول

ان مربع آه ىز وح وقع عن ا ب العدد لمربع يحيط ووقع في الخيال
منه بجانب اليمين وممتازًا عنه بالوضع في الخيال فلا يخلو اما ان يكون
لصورة المربعية او يكون لعارض خاص له المربعية عن صورته او يكون
للمادة التي هي ينطبع فيها ولا يجوز ان يكون مغايرته له من جهة الصورة
المربعية وذلك انا فرضناهما متشاكلين متشابهين متساويين
ولا يجوز ان يكون ذلك لعارض يخصه اما اولًا فلانا لا نحتاج في
تخيله مبينًا الى اعتبار اتفاق عارض فيه ليتبين في ذلك واما ثانيًا فان
ذلك العارض اما ان يكون شيئًا فيه نفسه لذاته او يكون شيئًا له
بالقياس الى ما هو شكله في الموجودات حتى يكون كانه شكل منتزع
عن موجود هو لهذا الخيال او يكون شيئًا له بالقياس الى المادة الحاملة
ولا يجوز ان يكون شيئًا له في نفسه من العوارض التي تخصه لانه
اما ان يكون لازمًا او زائلًا ولا يجوز ان يكون لازمًا له بالذات الا وهو
لازم لمشاركه في النوع فان المربعين وضعًا متساويين في النوع
فلا يكون لهذا عارض لازم ليس لذلك وايضًا فانه لا يجوز ان كان

في نخ

هو في قوة غير متجزية ان يعرض شيء دون الاخر الذي هو مثله في محلها
واحد غير متجز وهو القوة القابلة ولا يجوز ان يكون تبدلا لانه
يجب اذا زال ذلك الامر ان يتغير صورته في الخيال والخيال ايضا يتخيله
هكذا لا بسبب شيء يقرنه به بل يتخيله كذلك كيف كان ولهذا لا يجوز
ان يقال ان فرض الفارض جعله بهذه الحال كما يجوز ان يقال في مثله
المعقول وذلك لانه يبقى المسئلة بحالها فيقال كيف امكن الفارض
ان يفرضه بهذه الحال فيميز عن الثاني وما الشيء الذي يعمله به
حتى فرض هذا هكذا وذلك كذلك اما في الكلي فهناك امر يعرفه به
العقل وهو حد التيامن مع حد التياسر وذلك الحد لامر معقول
كلي يصح واما لهذا الجزوي فليس يوجد له هذا الحد دون صاحبه
الا لامر يستحق زيادة هذا الحد دون صاحبه ولا الخيال يفرضه
هكذا بشرط يقرنه به بل يتخيله كذلك دفعة على انه في نفسه
كذلك لا بفرضه فيتخيل هذا يمينا وذاك يسارا لا بسبب شرط
يقترن بذاك او بهذا وحد التيامن والتياسر للجزئي هناك المربع

وهو مربع لم يفرض له شيء لحوق الكلي بالكلي واما هاهنا فما لم يتبع
له اولا وضع محدود جزئي فلا يقع تحت الحد ليس الفرض هاهنا
جعله بتلك الوضع في الخيال بل وقوع ذلك الوضع للخيالي جعله
بحيث يصدق عليه الفرض والخيال ليس عنده فرض البتة لان الحد
كلي ويلحق الكلي هو به الحد فقد بطل ان يكون هذا التميز بسبب عارض
لازم او غير لازم في ذاته او مفروض فنقول ـــــ ولا يجوز ان
يكون ذلك بالقياس الى الشيء الموجود الذي هو خياله وذلك لانه
كثيرا ما يتخيل ما ليس ولا يكون نسبته البتة الى ما ليس وايضا فان
وقع لاحد المربعين نسبة الى جسم وللمربع الاخر نسبة اخرى
فليس يجوز ان يقع ومحلها غير منقسم فليس احد المربعين الخياليين
اولى بان ينسب الى احد المربعين الخياليين دون الاخر الا ان يكون
وقع هذا في نسبة الحامل الى الجسم لا يقع الاخر فيها فيكون
اذا محل ذلك غير محل هذا ويكون القوة منقسمة ولا ينقسم بذاتها
بل بانقسام ما فيها فيكون جسمانية والصورة مرتسمة في جسم

فاذن ليس يصح ان يفترق المربعان في الخيال لافتراق المربعين الموجودين
والمتباينين فبقي ان يكون ذلك اما بسبب افتراق الجزء من القوة
القابلة او الجزء من الآلة التي يفعل بها القوة وكيف كان فان الحاصل
يبقى ان الادراك بمادة جسمانية اما القوة القابلة فلانها لا تنقسم
الا بانقسام مادتها واما الآلة الجسمانية فهي التي اياها نعني
فقد اتضح ان الادراك الخيالي هو ايضا بجسم ومما يبين ذلك انا نتخيل
الصورة الخيالية كصورة الانسان مثلا اصغر واكبر ولا محالة انها
ترتسم وهي اكبر وترتسم وهي اصغر في شيء لا في مثل ذلك الشيء بعينه ان
او ترتسم في مثل ذلك الشيء فالتفاوت في الصغر والكبر اما ان يكون
بالقياس الى المأخوذ عنه الصورة واما بالقياس الى الآخذ واما
لنفس الصورتين وليس يجوز ان يكون بالقياس الى المأخوذ عنه فكثير
من الصور الخيالية غير مأخوذة عن الشيء البتة ولا يبعد ان يكون
بسبب الصورتين في انفسهما فانهما لما اتفقا في الحد والماهية
واختلفا في الصغر والكبر فليس ذلك لنفسيهما فاذن ذلك بالقياس

134 الى الشيء القابل لان الصورة تارة ترتسم في جزء منه اكبر وتارة في جزء
منه اصغر وايضا فانه ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في شبح
خيالي واحد معا ويمكننا ذلك في جزئين منه ولو كان الجزآن لا يتميزان
في الوضع بل كان كلا الخيالين يرتسمان في شيء غير منقسم لكان لا يفرق
متعذر الامر بين المتعذر منهما والممكن فاذن الجزآن متميزان في الوضع وكما
علمت هذا في الخيال فقد علمت في الوهم الذي ما يدركه انما يدركه متعلقا
بصورة جزئية خيالية على ما اوضحنا قبل ثم نقول ان الجوهر الذي
هو محل المعقولات ليس بجسم ولا هو قائم على انه قائم فيه او صورة
له بوجه فانه ان كان محل المعقولات جسما او مقدارا من المقادير
واما ان يكون محل الصور فيه طرف منه لا ينقسم او يكون انما يحل منه
شيئا منقسما ولنمتحن اولا انه هل يمكن ان يكون طرفا غير منقسم
فاقول ان هذا ظاهر محال وذلك ان النقطة هي نهاية ما لا تتميز
لها في الوضع عن الخط او المقدار الذي هو منتهى اليه حتى يستقر
فيه شيء من غير ان يكون في شيء من ذلك الخط بل كما ان النقطة لا تنفرد

بذاتها وانما هو طرف ذاتي لما هو بالذات مقدار كذلك انما يجوز ان قال
بوجه ما انه يحل فيما طرف شيء حال والمقدار الذي هو طرفه مقدر به
بالعرض فهو انه مقدر به بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة
ولو كانت النقطة منفردة تقبل شيئا من الاشيا لكان يتميز لها ذات
فكانت النقطة حينئذ ذات جهتين جهة منهما تلي الخط الذي تميزت
عنه وجهة منها مخالفة له مقابلة فتكون حينئذ منفصلة عن الخط
وللخط نهاية غيرها يلاقيها فتكون تلك النقطة نهاية الخط لا هذه
والكلام فيها وفي هذه النقطة واحد ويؤدي هذا الى ان تكون النقطة
متتالية في الخط اما متناهية واما غير متناهية فهذا امر قد
بان لنا في مواضع اخرى استحالته فقد بان ان النقط لا تتركب بتشافعها
وبان ايضا ان النقطة لا يتم لها وضع خاص ونشير الى طرف منه فنقول
ان النقطتين حينئذ اللتان تطيفان بنقطة واحدة من جنبتيها اما
ان تكون هذه النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا تتماسان فيلزم حينئذ
في البديهة العقلية الاولية ان يكون كل واحد منهما يختص بشيء من

الوسطى تماسه فتنقسم حينئذ الواسطة وهذا محال واما ان تكون
الوسطى لا تحجز المكتنفين عن التماس فحينئذ تكون الصورة المعقولة حالة
في جميع النقط وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعنا هذه النقطة
الواحدة منفصلة عن الخط فللخط من جهة ما ينفصل عنها طرف غيرها
به ينفصل عنها فتلك النقطة تكون مباينة لهذه في الوضع وقد وضعت
النقط كلها مشتركة في الوضع هذا خلف فقد بطل ان يكون محل
المعقولات من الجسم شيئا غير منقسم فبقي ان يكون محلها من الجسم ان
كان محلها من الجسم شيئا منقسما فلنفرض صورة معقولة في شيء منقسم
فاذا فرضنا في الشيء المنقسم انقساما ما عرض للصورة ان تنقسم فحينئذ
لا يخلو اما ان يكون الجزءان متشابهين او غير متشابهين فان كانا
متشابهين فكيف يجتمع منهما ما ليس هما الا ان يكون ذلك الشيء شيئا
يحصل فيهما من جهة الزيادة في المقدار او الزيادة في العدد لا من جهة
الصورة فتكون حينئذ الصورة المعقولة شكلا ما او عددا ما وليس
كل صورة معقولة بشكل وتصير حينئذ الصورة خيالية لا عقلية

ومن ذلك انه ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو بعينه
الكل في المعنى لان الثاني ان كان غير داخل في معنى الكل فيجب ان يضع
في الابتدا معنى الكل هذا الواحد لا كليهما وان كان داخلا في معناه
فمن البين الواضح ان الواحد منهما وحده ليس يدل على نفس معنى التمام
وان كانا غير متشابهين فليس ترى كيف يمكن ان تكون الصورة المعقولة اجزا
غير متشابهه فانه ليس يمكن ان تكون الاجزا الغير متشابهه الا اجزا
الحد التي هي للاجناس والفصول ويلزم من هذا محالات منها ان كل
جزء من الجسم يقبل القسمه ايضا في القوه قبولا غير متناه فيجب ان
تكون الاجناس والفصول بالقوه غير متناهيه وقد صح ان الاجناس
والفصول الذاتيه للشي الواحد ليست في القوه غير متناهيه ولانه
ليس يمكن ان يكون توهم القسمه يفرد الجنس والفصل بل مما لا يشك
فيه انه اذا كان هناك جنس وفصل يستحقا ان يصيرا في المحل ان ذلك
التمييز لا يتوقف الى توهم القسمه فيجب ان تكون الاجناس والفصول
بالفعل ايضا غير متناهيه من كل وجه ولو كانت غير متناهيه

بالفعل لما كان يجوز ان يجتمع في الجسم اجتماعا على هذه الصوره فان
ذلك يوجب ان يكون الجسم الواحد انفصل باجزا غير متناهيه وايضا
لنكن القسمه وقعت من جهه فافرد من جانب جنسا ومن جانب فصلا
فلو غيرنا القسمه لكان يقع منهما في جانب نصف جنس ونصف فصل
اذ كان ينقلب فكان فرضنا الوهمي يدور مقام الجنس والفصل فيه على
ان ذلك ايضا لا يغني فانه يمكننا ان نوقع قسما في قسم وايضا ليس
كل معقول يمكن ان ينقسم الى معقولات ابسط منه فان هاهنا معقولات
هي ابسط المعقولات ومبادي للتركيب في سائر المعقولات وليس
لها اجناس ولا فصول ولا هي منقسمه في الكم ولا هي منقسمه في
المعنى فاذن ليس يمكن ان تكون الاجزا المتوهمه فيه غير متشابهه
كل واحد منها هو في المعنى الكل وانما يحصل الكل بالاجتماع فاذ كان
ليس يمكن ان ينقسم الصوره المعقوله ولا ان يحل طرفا من المقادير غير
منقسم ولا بد لها من قابل فينا فبين ان محل المعقولات جوهر ليس
بجسم ولا ايضا قوه في جسم فيلحقه ما يلحق الجسم من الانقسام

ثم يتبعه سائر المحالات ولنا ان نبرهن على هذا ببرهان آخر فنقول
ان القوة العقلية هو ذي تجرد المعقولات عن الكم المحدود والاين
المحدود والوضع وسائر ما قيل فيجب ان ينظر في ذات هذه الصورة
المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه بالقياس الى الشي الماخوذ
منه او بالقياس الى الشي الاخر اعني هذه الذات المعقولة مجرد عن
الوضع في الوجود الخارجي فبقي ان يكون انما هو مفارق للوضع والاين
عند وجوده في العقل فاذا وجدت في العقل لم يكن ذات وضع
بحيث يقع اليها اشارة او تجزي او انقسام او شي مما اشبه هذا المعنى
فلا يمكن ان يكون في جسم وايضا اذا انطبعت الصورة الاحدية
الغير منقسمة التي هي لاشيا غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة
ذات جهات فلا يخلوا اما ان لا يكون ولا لشي من اجزايها التي تعرض
فيه بحسب جهاتها نسبة الى الشي المعقول الواحد الذات الغير
المنقسم المتجرد عن المادة او يكون ذلك لكل واحد من اجزايها التي
تفرض او يكون لبعضها دون بعض فان لم يكن ولا لشي منها فليس ولا لكلها

لا محالة وان كان لبعضها دون بعض فالبعض الذي لا نسبة له ليس في شي
هو من معناه وان كان لكل جز يفرض نسبة ما فاما ان يكون لكل جز
يفرض الى الذات باسرها او الى جز من الذات فان كان لكل جز يفرض
الى الذات باسرها فليست الاجزا اذن اجزا معنى المعقول بل كل
واحد منهما معقول في نفسه مفرد وان كان كل جز له نسبة
غير الاخرى الى الذات فمعلوم ان الذات منقسمة في المعقول وقد
وضعناها غير منقسمة هذا خلف وان كان نسبة كل واحد
الى شي من الذات غير ما اليه نسبة الاخر فانقسام الذات ظاهر ومن
هذا يبين ان الصور المنطبعة في المادة لا يكون الا اشباحا لا جزئية
منقسمة ولكل جز منها نسبة بالفعل او بالقوة الى جز منه وايضا
فان الشي المتكثر في اجزا الحد له من جهات التمام وحدة هي مما لا
ينقسم فتلك الوحدة بما هي وحدة كيف ترتسم في المنقسم والا فيعرض
ايضا ما قلناه في غير المتكثر اجزا حده وايضا فانه قد صح لنا ان المعقولات
المفروضة التي من شان القوة الناطقة ان يعقل بالفعل واحدا واحدا

ومنها غير متناهية بالقوة وليس واحد منها اولى من الآخر وقد صح لنا
ان الشيء الذي يقوى على امور غير متناهية بالقوة لا يجوز ان يكون محله
جسما ولا قوة في جسم قد برهن على هذا في السماع الطبيعي فلا يجوز اذن
ان يكون الذات القابلة المعقولات قائمة في جسم البتة ولا فعلها
الكائن في جسم او بجسم ونقول ان القوة العقلية لو كانت تعقل بالآلة
الجسدانية حتى يكون فعلها الخاص انما يتم باستعمال تلك الآلة الجسدانية
لكان يجب ان لا يعقل ذاتها وان لا يعقل الآلة وان لا يعقل انها عقلت
فانه ليس بينها وبين ذاتها آلة وليس لها بينها وبين آلتها ولا بينها وبين
انها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآلتها التي تدعى لها وانها عقلت فاذن
تعقل بذاتها لا بالآلة وايضا لا يخلو اما ان يكون تعقلها آلتها لوجود
ذات صورة آلتها اما تلك واما اخرى مخالفة لها وهي صورة ايضا فيها
وفي آلتها او لوجود صورة اخرى غير صورة آلتها تلك فيها وفي آلتها فان
كانت لوجود صورة آلتها فصورة آلتها في آلتها وفيها بالشركة دائما فيجب
ان يعقل آلتها دائما اذ كانت تعقل لوصول الصورة اليها وان كان لوجود

صورة غير تلك الصورة فان المغايرة بين اشياء في حد واحد اما لاختلاف
المواد واما لاختلاف ما بين الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود
في المادة وليس هاهنا اختلاف مواد فان المادة واحدة وليس هاهنا
اختلاف الخصوص والعموم لان احدهما انما يستفيد الجزئية بسبب
المادة الجزئية واللواحق التي تلحقها من جهة المادة التي فيها وهذا
المعنى لا يختص باحدهما عن الآخر ولا يجوز ان يكون لوجود صورة اخرى
معقولة غير صورة آلتها فان هذا اشد استحالة لان الصورة المعقولة
اذا دخلت الجوهر العاقل جعلته عاقلا لما تلك الصورة صورته او
لما تلك الصورة مضافة اليه فتكون صورة المضاف داخلة في هذه الصورة
وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة ولا ايضا صورة شيء
مضاف اليها بالذات لان ذات هذه الآلة جوهر ونحن انما نأخذ ونعتبر
صورة ذاته والجوهر في ذاته غير مضاف اليه وهذا برهان عظيم
على انه لا يجوز ان يدرك المدرك آلة هو آلته في الادراك ولهذا كان
الحس انما يحس شيئا خارجا ولا يحس ذاته ولا آلته ولا احساسه

وكذلك الخيال لا يتخيل ذاته ولا فعله ولا آلته بل ان تخيل آلته
تخيلها لا على نحو يخصه فانه لا محالة له دون غيره الا ان يكون الحس
يورد عليه صورة آلته لو امكن فيكون حينئذ انما يحكي خيالا ماخوذا
من الحس غير مضاف عنده الى شي حتى لو لم تكن آلته كذلك لم يتخيله
وايضا مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه ان القوى الدراكة بانطباع
الصور في الالات يعرض لها من ادامة العمل ان تكل لاجل ان الالات
تكلها ادامة الحركة وتفسد مزاجها الذي هو جوهرها وطبيعتها
والامور القوية الشاقة الادراك توهنها وربما افسدتها حتى لا تدرك
بعدها الاضعف لانغماسها في الانفعال عن الشاق كما في الحس
فان المحسوسات الشاقة المتكررة تضعفه وربما افسدته
كالضو للبصر والرعد الشديد للسمع وعند ادراك القوي لا تقوى
على ادراك الضعيف فان المبصر ضوا عظيما لا يبصر معه ولا
عقيبه نورا ضعيفا والسامع صوتا عظيما لا يسمع معه وعقيبه
صوتا ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس بعدها بالضعيفة

والامر في القوة العقلية بالعكس فان ادامتها للتعقل وتصورها
للامور الاقوى يكسبها قوة وسهولة قبول لما بعدها مما هو اضعف
منها وان عرض لها في بعض الاوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة
العقل بالخيال المستعمل للالة التي تكل فلا تخدم العقل ولو كان
لغير هذا لكان يقع دايما وفي اكثر الاحوال والامر بالضد وايضا فان
البدن ياخذ اجزاوه كلها بضعف قواها بعد منتهى النشو والوقوف
وذلك دون الاربعين وعند الاربعين وهذه القوة انما تقوى بعد
ذلك في اكثر الامر ولو كانت من القوى البدنية لكان يجب دايما في كل
حال ان تضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك فليست الا في الاحوال
وموافاة عوايق دون جميع الاحوال اذن من القوى البدنية واما
الذي يتوهم من ان النفس تنسى معقولاتها ولا تفعل فعلها مع
مرض البدن وعند الشيخوخة وان ذلك لها بسبب ان فعلها لا يتم الا
بالبدن فظن غير ضروري ولا حق وذلك انما بعد ما صح لنا ان النفس
تعقل بذاتها يجب ان يطلب العلة في هذا فان كان يمكن ان يجتمع

ان للنفس فعلا لا بذاتها وانها تترك ايضا فعلها مع امر البدن ولا
يفعل من غير تناقض فلنبين لهذا الاعتراض اعتبارا فنقول ان ذات
جوهر النفس لها فعلان فعل لها بالقياس الى البدن وهو السياسة
وفعل بالقياس الى ذاتها والى مباديها وهو العقل وهما متعاندان
متمانعان فانها اذا اشتغلت باحدهما انصرفت عن الآخر وصعب
عليها الجمع بين الامرين وشواغله من جهة البدن الاحساس
والتخيل والشهوة والغضب والخوف والغم والوجع وانت تعلم هذا
بانك اذا اخذت تفكر في المعقول تعطل عليك كل شيء من هذه الا
ان يغلب وتقسر النفس بالرجوع الى جهتها وانت تعلم ان الحس يمنع
النفس عن التعقل فان النفس اذا اكبت على المحسوس شغلت عن
المعقول من غير ان يكون اصاب آلة العقل او ذاتها آفة بوجه وتعلم
ان السبب في ذلك هو اشتغال النفس بفعل دون فعل فلهذا السبب
ما تتعطل افعال العقل عند المرض ولو كانت الصور المعقولة قد
بطلت وفسدت لاجل الآلة لكان رجوع الآلة الى حالها يحوج الى

اكتساب من راس وليس الامر كذلك فانه قد تعود النفس عاقلة بجميع 140
ما عقلته بحالها فقد كانت اذن ما اكتسبته موجودا معها بنوع ما
الا انها كانت مشغولة عنه وليس احد الا في جهتي فعل النفس فقط
يوجب في افعاله التمانع بل يكون انفعال جهة واحدة قد يوجب هذا
بعينه فان الخوف يغفل عن الوجع والشهوة تصرف عن الغضب والغضب
تصرف عن الخوف والسبب في جميع ذلك واحد وهو انصراف النفس
بالكلية الى امر واحد فاذن ليس يجب اذا لم يفعل شيء فعله عند اشتغاله
بشيء ان لا يكون فاعلا فعله الا عند وجود ذلك الشيء ولنا ان نتوسع
في بيان هذا الباب الا ان بلوغ الكفاية بسبب الازدياد الى تكلف ما لا
نحتاج اليه وقد ظهر من اصولنا التي قررنا ان النفس ليست منطبعة
في البدن ولا قائمة به فيجب ان يكون سبيل اختصاصها به سبيل مقتضى
هيئة فيها جزئية جاذبة الى الاشتغال بسياسة هذا البدن الجزئي
على سبيل عناية ذاتية مختصة به ثم نقول ان القوى الحيوانية
تعين النفس الناطقة في اشياء منها ان يورد عليها الحس الجزئيات

فيحدث له من الجزئيات امور اربعة احدها انتزاع النفس الكليات المفردة
عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق المادة
ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والتباين به والذاتي وجوده والعرض
وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادي التصور وذلك بمعاونة استعماله
للخيال والوهم والثاني ايقاع النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة
على مثل سلب وايجاب فما كان التاليف فيها بسلب وايجاب ذاتيا بينا
بنفسه اخذه وما كان ليس كذلك تركه الى مصادفة الواسطة والثالث
ان يحصل المقدمات التجربية وهو ان يوجد بالحس محمولا لازم الحكم
لموضوع لازم الايجاب والسلب او منافيا وليس ذلك في بعض الاحيان
دون بعض ولا على المساواة بل دائما حتى تسكن النفس الى ان طبيعة هذا
المحمول ان يكون فيه هذه النسبة الى هذا الموضوع والتالي ان يلزم
هذا المقدم او ينافيه لذاته لا بالاتفاق فيكون ذلك اعتقادا حاصلا
من حس وقياس اما الحس فلاجل مشاهدة ذلك واما القياس فلانه لو كان
اتفاقيا لما وجد دائما او في الاكثر الامر وهذا كالحكم منا ان السقمونيا مسهل

للصفرا بالطبع لاحساسنا ذلك كثيرا او قياسنا انه لو كان لا عن
الطبع بل عن الاتفاق لوجد في الاحيان والرابع الاخبار التي يقع
التصديق بها لشدة التواتر فالنفس الانسانية تستعين بالبدن لتحصيل
هذه المبادي للتصور والتصديق ثم اذا حصلت رجعت الى ذاتها فان
يعرض لها شي من القوى التي دونها بان تشغله به شغله عن فعله واضرت
بفعله الا في امور تحتاج فيها النفس خاصة بان تعاود القوى الخيالية
مرة اخرى لاقتناص مبدا غير الذي حصل او معاونة باحضار خيال
وهذا يقع في الابتدا كثيرا ولا يقع بعده الا قليلا واما اذا استكملت
النفس وقويت فانها تنفرد بافاعيلها على الاطلاق وتكون القوة الحسية
والخيالية وسائر القوى البدنية صارفة لها عن فعلها ومثال هذا ان الانسان
قد يحتاج الى دابة والات يتوصل بها الى مقصد ما فاذا وصل اليه ثم
عرض من الاسباب ما يحول عن مفارقتها صار السبب الموصل بعينه
عائقا ثم ان البراهين التي اقمناها على ان محل المعقولات اعني النفس
الناطقة ليست بجسم ولا هي قوة في جسم فقد كفتنا مؤونة الاستشهاد

على صحة قيام النفس بذاتها مستغنية عن البدن الا انا سنستشهد لذلك
ايضا من فعلها ونقول ان الانفس الانسانية متفقة في النوع والمعنى
فان وجدت قبل البدن فاما ان يكون متكثرة الذوات او يكون ذاتا واحدة
ومحال ان يكون متكثرة الذوات ومحال ان يكون ذات واحدة على ما يبين
ومحال ان يكون قد وجدت قبل الابدان فنبدا ببيان استحالة تكثرها
بالعدد فنقول ان مغايرة الانفس قبل الابدان بعضها البعض
اما ان يكون من جهة الماهية والصورة واما ان يكون من جهة النسبة
الى العنصر والمادة متكثرة بالامكنة التي تشتمل كل مادة على جهة والازمنة
التي تختص بكل واحد منها في حدوثه في مادته والعلل القاسمة لمادته
وليست مغايرة بالماهية والصورة لان صورتها واحدة فاذن انما تغاير
من جهة قابل الماهية او المنسوب اليه الماهية بالاختصاص وهذا
هو البدن واما قبل البدن فالنفس مجرد ماهية فقط فليس يمكن
ان تغاير نفس نفسا بالعدد والماهية لا تقبل اختلافا ذاتيا وهذا
مطلق في كل شي لان الاشيا التي ذواتها معاني فقط وتكثر نوعياتها

بالحوامل والقوابل والمنفعلات عنها او بنسبة ما اليها والى ازمنتها فقط
واذا كانت مجردة اصلا لم تتفرق بما قلنا فمحال ان يكون بينهما مغايرة وتكاثر
فقد بطل ان يكون الانفس قبل حلولها الابدان متكثرة الذات بالعدد واقول
ولا يجوز ان يكون واحدة الذات بالعدد لانه اذا حصل بدنان حصلت في
البدنين نفسان واما ان يكون قسمي تلك النفس الواحدة فيكون الشي الواحد
الذي ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهذا ظاهر البطلان بالاصول
المقررة في الطبيعيات واما ان يكون النفس واحدة بالعدد في بدنين
وهذا لا يحتاج ايضا الى كثير تكلف في ابطاله فقد صح اذن ان النفس تحدث
كما يحدث البدن الصالح لاستعمالها اياه ويكون البدن الحادث مملكتها والتها
ويكون في هيئة جوهر النفس الحادثة مع بدن ما ذلك البدن استحقه نزاع
طبعي الى الاشتغال به واستعماله والاهتمام باحواله والانجذاب اليه
يخصه ويصرفه عن كل الاجسام غيره بالطبع الا بواسطته فلا بد انها
اذا وجدت متشخصة فان مبدا تشخصها يلحق بها من الهيات ما تتعين به
شخصا وهذه الهيات تكون مقتضية لاختصاصها بذلك البدن ومناسبة

لصلوح احدهما الآخر ويكون مبادي الاستكمال متوقعة لها بواسطته واما
بعد مفارقة البدن فان الانفس قد وجد كل واحد منها ذاتا منفردة باختلاف
موادها التي كانت وباختلاف ازمنة حدوثها واختلاف هيأتها التي بحسب
ابدانها المختلفة لا محالة باحوالها ونقول انها لا تموت بموت البدن
لان كل شيء يفسد بفساد شيء آخر فهو متعلق به نوعا من التعلق وكل
شيء متعلق بشيء نوعا من التعلق فاما ان يكون تعلقه به تعلق المكافئ في
الوجود واما ان يكون تعلقه به تعلق المتاخر عنه في الوجود واما ان
يكون تعلقه به تعلق المتقدم له في الوجود الذي هو قبله في الذات لا في
الزمان فان كان تعلق النفس بالبدن تعلق المكافئ في الوجود وذلك امر ذاتي
له لا عارض فكل واحد منهما مضاف الذات الى صاحبه فليس لا النفس
ولا البدن بجوهر لكنهما جوهران فان كان ذلك امرا عرضيا لا ذاتيا فان
فسد احدهما بطل العارض الآخر من الاضافة ولم تفسد الذات بفساده
فان كان تعلقه به تعلق المتاخر عنه في الوجود فالبدن علة للنفس في
الوجود والعلل اربع فاما ان يكون البدن علة فاعلية للنفس معطية

لها الوجود واما ان يكون علة قابلية لها بسبيل التركيب كالعناصر 143
للابدان او بسبيل البساطة كالنحاس للصنم واما ان يكون علة صورية
واما ان يكون علة كمالية ومحال ان يكون علة فاعلية فان الجسم
بما هو جسم لا يفعل شيئا وانما يفعل بقواه ولو كان يفعل بذاته
لا بقواه لكان كل جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى الجسمانية كلها
اما اعراض واما صور مادية ومحال ان تفعل الاعراض او الصور القائمة
في المواد وجود ذات قائمة بنفسها لا في مادة ووجود جوهر مطلق
ومحال ايضا ان يكون علة قابلية فقد بينا وبرهنا ان النفس ليست منطبعة
في البدن بوجه من الوجوه ولا يكون اذن البدن متصورا بصورة النفس
لا بحسب البساطة ولا على التركيب بان يكون جزءا من اجزاء النفس يكون ظ
تتركب فيحدث النفس ومحال ان يكون علة صورية للنفس او كمالية فان
الاولى ان يكون الامر بالعكس فاذن ليس تعلق النفس بالبدن تعلق معلول
بعلة ذاتية نعم البدن والمزاج علة بالعرض للنفس فانه اذا حدث
بدن يصلح ان يكون آلة للنفس ومملكة لها احدثت العلل المفارقة النفس

لجزئيه او حدثت عنهم ذلك فان احدثها بلا سبب يخصص احداث واحد
دون واحد يمنع من وقوع الكثرة فيها بالعدد لما قد بيناه ولانه لا
بد لكل كائن بعد ما لم يكن من ان يتقدمه مادة يكون فيها فهو قوله او
فهو نسبته اليه كما بين في العلوم الاخرى ولانه لو كان يجوز ايضا
ان يكون النفس الجزئية حدث ولم تحدث لها آله بها تستكمل وتنفعل
لكانت معطلة الوجود ولا شي معطل في الطبيعة ولكن اذا حدثت
بالتهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة يلزم حينئذ ان تحدث من
العلل المفارقة شي هو النفس وليس اذا وجب حدوث شي من حدوث شي
ان يبطل مع بطلانه انما يكون ذلك اذا كانت ذات الشي قايمة بذلك
الشي فيه وقد تحدث امور عن امور وتبطل تلك الامور وتبقى تلك الامور
اذا كانت ذاتها غير قايمة فيها وخصوصا اذا كان مفيد الوجود لها
شي آخر غير الذي انما تهيا افادة وجوده مع وجوده ومفيد وجود
النفس شي غير جسم كما بينا ولا قوة في جسم بل هو لا محالة جوهر آخر
غير جسم فاذا كان وجوده من ذلك الشي ومن البدن يحصل وقت استحقاقه

الوجود فقط فليس له تعلق في نفس الوجود بالبدن ولا البدن علة
له الا بالعرض فلا يجوز اذن ان يقال ان التعلق بينهما على نحو يوجب
ان يكون الجسمية متقدمة بالذات على النفس واما القسم الثالث مما
ذكرنا في الابتدا وهو ان يكون تعلق النفس بالمتقدم وتعلق المتقدم في
الوجود واما ان يكون المتقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل ان يتعلق وجوده
به وقد تقدمه في الزمان واما ان يكون المتقدم في الذات لا في الزمان
لانه في الزمان واما ان يكون المتقدم في العدم المتقدم فهو ان يكون الذات
المتقدمة كما توجد يلزم ان يستفاد عنها ذات المتاخر في الوجود
وحينئذ لا يوجد هذا المتقدم في الوجود اذا فرض المتاخر من قد
عدم لا ان فرض عدم المتاخر اوجب عدم المتقدم ولكن لان المتاخر
لا يجوز ان يكون عدم الا وقد عرض اولا بالطبع المتقدم ما اعدمه
فحينئذ عند المتاخر فليس فرض عدم المتاخر يوجب عدم المتقدم
ولكن فرض عدم المتقدم نفسه لانه انما افترض المتاخر معدوما
بعد ان عرض للمتقدم ان عدم في نفسه واذا كان كذلك فيجب ان يكون

السبب المعدوم يعرض في جوهر النفس فيفسد معه البدن فاذن لا يكون
البدن البتة يفسد لسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه
من تغير المزاج او التركيب فباطل ان يكون النفس يتعلق بالبدن تعلق
المتقدم بالذات ثم يفسد البدن البتة بسبب في نفسه فليس اذن بينهما
هذا التعلق فاذا كان الامر على هذا فقد بطل انحا التعلق كلها وبقي
ان لا تعلق للنفس في الوجود بالبدن بل تعلقه في الوجود بالمبادي
الاخر التي لا تستحيل ولا تبطل فاقول ايضا ان سببا اخر لا يعدم
النفس البتة وذلك ان كل شي من شانه ان يفسد لسبب ما فهو فيه
قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل ان يبقا ومحال ان يكون من
جهة واحدة في شي واحد قوة ان يفسد وفعل ان يبقا بل تهيوه
للفساد ليس لفعله ان يبقا فان معنى القوة مغاير لمعنى الفعل واضافة
هذه القوة مغايرة لاضافة هذا الفعل لان اضافة ذلك الى الفساد
واضافة هذا الى البقا فاذن لامرين مختلفين في الشي يوجد هذان
المعنيان فنقول ان الاشيا المركبة والاشيا البسيطة التي هي

145 قايمة في المركبة يجوز ان يجتمع فيهما فعل ان يبقا وقوة ان يفسد وفي
الاشيا البسيطة المفارقة الذات لا يجوز ان يجتمع هذان الامران
واقول بوجه مطلق انه لا يجوز ان يجتمع في شي احدي الذات هذان
المعنيان وذلك لان كل شي يبقا وله قوة ان يفسد وله ايضا قوة
ان يبقا لان بقاه ليس بواجب ضروري فاذا لم يكن واجبا كان ممكنا
والامكان هو طبيعة القوة فاذن يكون له في جوهره قوة ان يبقا
~~لان بقاه ليس بواجب ضروري فاذا لم يكن واجبا كان ممكنا~~
وفعل ان يبقا وفعل ان يبقا منه لا محالة ليس هو قوة ان يبقا منه
وهذا بين فيكون اذن فعل ان يبقا منه امرا يعرض للشي الذي له قوة
ان يبقا منه فتلك القوة لا تكون لذات ما بالفعل بل للشي الذي يعرض
له ان يبقا بالفعل بوجود ذاته فيلزم من هذا ان يكون ذاته مركبة
من شي اذا كان كان به ذاته موجودا بالفعل وهو الصورة في كل شي
وعن شي حصل له هذا الفعل وفي طباعه قوته وهو مادته
فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم الى مادة وصورة وان

كانت مركبة فليترك هذا المركب ولينظر في الجوهر الذي هو مادته وليصرف
القول الى نفس مادته ولنتكلم فيها ونقول ان تلك المادة اما ان
تنقسم هكذا ويثبت الكلام دائما وهذا محال واما ان لا يبطل الشي
الذي هو الجوهر والسنخ وكلامنا في هذا الشي الذي هو السنخ والاصل
لا في شي يجتمع منه ومن شي اخر وتبين ان كل شي هو بسيط غير
مركب وهو اصل مركب وسنخه فهو غير مجتمع فيه فعل ان يبقى
وقوة ان يعدم بالقياس الى ذاته فان كانت فيه قوة ان يعدم
فمحال ان يكون فيه فعل ان يبقى واذا كان فيه فعل ان يبقى وان يوجد
فليس فيه قوة ان يعدم فتبين اذن ان جوهر النفس ليس فيه قوة
ان تفسد واما الكائنات التي تفسد فان الفاسد منها هو المركب
المجتمع وقوة ان يفسد وان يبقى ليس في المعنى الذي به المركب ظ وفعل
واحد بل في المادة التي هي بالقوة قابلة كلا الضدين فليس اذن
في الفاسد المركب لا قوة ان يبقى ولا قوة ان يفسد فلم يجتمعا فيه
واما المادة فاما ان يكون باقية لا بقوة تستعد بها للبقاء كما يظن

قوم واما ان يكون باقية بقوة بها يبقى وليس لها قوة ان تفسد بل قوة
ان تفسد شي اخر فيها تحدث والبسائط التي في المادة فان قوة
فسادها هو للمادة لا في جوهرها والبرهان الذي يوجب ان
كل كائن فاسد من جهة تناهي قوتي البقاء والبطلان انما يوجب
فيما كونه من مادة وصورة ويكون في المادة قوة ان يبقى فيه هذه
الصورة وقوة ان تفسد هي منه معا فقد بان اذن ان النفس البتة
لا تفسد والى هذا ساقنا كلامنا فقد اوضحنا ان الانفس انما حدثت
وتكثرت مع تهيؤ الابدان على ان تهيؤ الابدان موجب ان يفيض وجود
النفس لها من العلل المفارقة لها وظهر من ذلك ان هذا لا يكون
على سبيل الاتفاق والبخت حتى يكون ليس وجود النفس الحادثة
لاستحقاق هذا المزاج نفسا مدبرة حادثة ولكن كان يوجد نفس
واتفق ان وجد معها بدن فحينئذ لا يكون للتكثر علة ذاتية البتة
بل عرضية وقد عرفنا ان العلل الذاتية هي اولا ثم العرضية فاذا
كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاجه حدوث نفس له

واسس بدن يستحقه وبدن لا يستحقه اذا اشخاص من الانواع لا تختلف
في الامور التي بها يتقوم فاذا فرضنا نفسا تنا سختها ابدان وكل
بدن فانه بذاته يستحق نفسا تحدث له وتتعلق به فيكون البدن
الواحد فيه نفسان معا ثم العلاقة بين النفس والبدن ليس هو على
سبيل الانطباع فيه كما قلنا بل علاقة الاستعمال به حتى تشعر
النفس بذلك البدن وينفعل البدن عن تلك النفس وكل حيوان فانه
يستشعر نفسه نفسا واحدة هي المتصرفة والمدبرة وان كان
هناك نفس اخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هو بنفسه ولا يستعمل
بالبدن فليس له علاقة مع البدن لان العلاقة الا بهذا النحو فلا
يكون تناسخ من الوجوه وبهذا المقدار لمن اراد الاختصار كفاية بعد
ان عنده كلاما طويلا ونقول ان النفس ذات واحدة ولها
قوى كثيرة ولو كان قوى النفس لا تجتمع عند ذات واحدة بل يكون
للحس مبدا على حده وللغضب مبدا على حده ولكل واحد من الاخرى
مبدا على حده لكان الحس اذا ورد عليه شيء فاما ان يورد ذلك المعنى

على الغضب او الشهوة فيكون القوة التي بها نغضب بها بعينها
نحس ونتخيل فيكون القوة الواحدة يصدر عنها افعال مختلفة الاجناس
او دان يكون قد اجتمع الاحساس والغضب في قوة واحدة فلا يكون
اذن قد تفرقا في قوتين لا تجتمع لهما بل انما كانت هذه تشغل بعضها
بعضا وترد تامرة بعضها على بعض واما ان يكون كل واحد منهما من
شانه ان يستحيل باستحالة الاجزاء ويكون شيء واحد يجمع هذه
القوى وكلها تؤدي مستعبرا عن كلها ما يورده والقسم الاول محال لان
كل قوة ففعلها خاص بالشيء الذي قيل انه قوة لها وليس يصح ان
قوة لكل فعل فقوة الغضب بما هي قوة الغضب لا تحس وقوة الحس
بما هي قوة الحس لا تغضب فبقي القسم الثاني وهو انها كلها تؤدي
الى مبدا واحد فان قال قائل ان قوة الغضب ليس تنفعل
عن صورة المحسوس ولكن الحس اذا احس بالمحسوس لزمه انفعال
قوة الغضب بالغضب وان لم يكن ينفعل عن صورة المحسوس فالجواب
عن هذا ان ذلك محال لان قوة الغضب اذا انفعلت عن قوة

الحس فاما ان ينفعل عنه لان ما يتأدى او يصل اليه منه وذلك التأثير
هو تأثير ذلك المحسوس فيكون انفعل عن ذلك المحسوس وكل ما انفعل
عن المحسوس بما هو محسوس فهو حاس واما ان يكون ينفعل عنه لا من
جهة ذلك المحسوس فلا يكون الغضب ذلك المحسوس وقد فرض ذلك
المحسوس هذا خلف وايضا فانا نقول انا لما احسسنا بكذا
غضبنا ويكون هذا كلاما حقا فيكون شي واحد هو الذي احس
يغضب وهذا الشي الواحد اما ان يكون جسم الانسان او نفسه
فان كان جسم الانسان فاما ان يكون جملة اعضائه او بعض اعضائه
ولا يصح ان يكون جملة اعضائه فانه لا مدخل في هذا لليد والرجل .
ولا يجوز ايضا ان يكون عضوان من اعضائه هذا الحس وهذا الغضب
فانه لا يكون حينئذ شي واحد احس فغضب ولا ايضا عضو واحد
هو عند اصحاب هذا القول هو موضوع للامرين جميعا فيبقى ان الحق
هو ان قولنا انا احسسنا فغضبنا ليس ان هذا اثنان في شيئين بل ان
الشي الذي ادى اليه الحس هذا المعنى عرض له ان غضب واما ان يكون

هذا القول بهذا المعنى كاذبا واما ان يكون الحق هو ان الحاس الذي
يغضب شي واحد لكن هذا القول بين الصدق فاذن الذي يؤدي اليه
الحس محسوسه هو الذي يغضب وكونه بهذه المنزلة ان كان جسما فليس
له بما هو جسم فهو اذن له بما هو ذو قوة بها يصلح لاجتماع هذين
فيه وهذه القوة ليست طبيعية فهي اذن نفس ليس بموضوع اجتماع
هذين الامرين جملة جسم ولا عضوان منا ولا العضو الواحد بما هو طبيعي
فبقي ان يكون المجتمع فيه شيئا بذاتها او جسما من جهة ما هو ذو نفس
فيكون بالحقيقة المجتمع هو النفس ويكون تلك النفس هي المبدا لهذه القوى
كلها ويجب ان يكون تعلقه باول عضو يتولد فيه الحياة فمحال ان يحيا
عضو بلا تعلق قوة نفسانية وان يكون اول ما يتعلق بالبدن لا هذا
المبدا بل قوة تحدث بعده فاذا كان كذلك يجب ان يكون تعلق هذا المبدا
هو القلب لا محالة وهذا الرأي مخالف من الفيلسوف لراي الالهي افلاطون
وفيه موضع شك وهو انا نجد القوى النباتية تكون في النبات ولا
نفس حساسة ولا نفس ناطقة ويكون معا في الحيوان ولا نفس ناطقة

فاذن كل واحد منهما قوة اخرى غير متعلقة بالاخرى والذي يجب
ان يعرف حتى ينحل به هذا الشك ان الاجسام العنصرية يمنعها صرفية
التضاد على قبول الحياة وكلما امعنت في هدم طرفي التضاد وردة
الى التوسط الذي لا ضد له جعلت تضرب الى حد الاجسام السماوية
فيستحق بذلك القدر قبول قوة محيية من المفارق المدبر ثم اذا ازدادت
قربا من التوسط ازدادت قبول حياة حتى تبلغ الغاية التي لا يمكن
ان يكون اقرب الى التوسط واهدم الطرفين المتضادين ويقبل جوهرا
مقاربا للشبه من وجه ما للجوهر المفارق كما قبلته الجواهر السماوية
ثم اتصلت به فيكون جميع ما كان يحدث فيه قبل وجوده يحدث فيه
منه ومن هذا الجوهر ومثال هذا في الطبيعيات ليتوهم مكان
الجوهر المفارق نارا بل شمسا ومكان البدن جرما يتاثر عن النار وليكن
كونه ما وليكن مكان النفس النباتية تسخينها اياه ومكان النفس
الحيوانية انارتها فيها ومكان النفس الانسانية اشتعالها فيه نارا
فنقول ان ذلك الجسم المتاثر بالاثر ان كان ليس وضعه من ذلك المؤثر فيه

وضعا يقبل تسخينه ومع ذلك فهو مكشوف له او مستشف او على
نسبة اليه يستتر عنه استنارة قوية فانه يسخن عنه ويستضيء
معا ويكون الضوء الواقع فيه منه مبدا ايضا مع ذلك المفارق
لتسخينه فان الشمس انما تسخن بالشعاع ثم ان كان الاستعداد
اشد وهناك ما من شانه ان يشتعل عن المؤثر الذي من شانه ان
يحرق بقوته او شعاعه اشتعل فحدثت الشعلة جرما شبيها
بالمفارق من وجه ثم تلك الشعلة ايضا تكون مع المفارق علة
للتنوير والتسخين معا ومع هذا فقد كان يمكن ان يوجد التسخين
وحده او التسخين والتنوير وحدهما وليس المتاخر منهما مبدا لما ياتي
عنه المتقدم وكان اذا اجتمعت الجملة يصير حينئذ ما فرض
متاخرا مبدا ايضا للمتقدم وثابتا عنه المتقدم فهكذا يتصور
في القوى النفسانية وقد وضح لنا ان وجود النفس مع البدن وليس
حدوثها عن جسم بل عن جوهر موصوف غير جسماني فنقول
ان القوة النظرية منه ايضا تخرج من القوة الى الفعل بانارة جوهر

هذا شانه عليه وذلك لان الشي لا يخرج من ذاته الى الفعل الا بشي
يفيده الفعل وهذا الفعل الذي يفيده هو صور المعقولات فاذن هاهنا
شي يفيد النفس ويطبع فيها من جوهره صور المعقولات فذات هذا
الشي لا محالة عنده المعقولات وهذا الشي اذن بذاته عقل ولو كان
بالقوة عقلا لامتد الامر الى غير نهاية وهذا محال او وقف عند شي
هو بجوهره عقل وكان هو السبب لكل ما هو بالقوة عقل في ان يصير
بالفعل عقلا وكان يكفي وحده سببا لاخراج العقول من القوة الى
الفعل وهذا الشي يسمى بالقياس الى العقول التي بالقوة وتخرج منه الى
الفعل عقلا فعالا كما يسمى العقل الهيولاني بالقياس اليه عقلا منفعلا
ويسمى العقل الكائن فيما بينهما عقلا مستفادا ونسبة هذا
الشي الى انفسنا التي هي بالقوة عقل والى المعقولات التي هي بالقوة معقولات
نسبة الشمس الى ابصارنا التي هي بالقوة رائية والى الالوان التي هي بالقوة
مرئية فانها اذا اتصلت بالمرئيات بالقوة منها ذلك الاثر وهو الشعاع
عادت مرئيات بالفعل وعاد البصر رائيا بالفعل وكذلك هذا العقل

الفعال يفيض منه قوة تسيح الى الاشيا المتخيلة التي هي بالقوة معقولة فيجعلها 150
معقولة بالفعل ويجعل العقل بالقوة عقلا بالفعل وكما ان الشمس بذاتها
مبصرة وسبب ان يجعل المبصر بالقوة مبصرا بالفعل كذلك هذا الجوهر
هو بذاته معقول وسبب ان يجعل سائر المعقولات التي هي بالقوة معقولة
بالفعل لكن الشي الذي هو بذاته معقول هو بذاته عقل فان الشي الذي هو
بذاته معقول هو الصورة المجردة عن المادة خصوصا اذا كانت مجردة
بذاتها لا بغيرها وهذا الشي هو العقل بالفعل ايضا فاذن هذا الشي
معقول بذاته ابدا بالفعل وعقل بالفعل ه

تمت الطبيعيات من كتاب النجاة
من كلام الامام الاوحد ابي علي الحسين بن عبد الله
بن سينا رحمه الله
والحمد لله حمدا يرضاه

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفق

المقالة الاولى من الالهيات

نريد ان نحصر جوامع العلم فنقول ان كل واحد من الطبيعيات وعلوم
الرياضيات فانما يفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية
وليس لشيء منها النظر في احوال الموجود المطلق ولواحقه ومباديه فظاهر
ان هاهنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومباديه
ولان الله تعالى على ما اتفقت عليه الاراء كلها ليس مبدا الموجود معلول دون
موجود معلول بل هو مبدا للموجود المعلول المطلق ولا محالة ان العلم الالهي
هو هذا العلم وهذا العلم يبحث عن الموجود المطلق وينتهي في التفصيل الى حيث
يبتدي منه سائر العلوم ويكون في هذا العلم بيان مبادي سائر العلوم الجزئية
ولما كان يصح قولنا انه موجود فيصح ان يقال له واحد حتى ان الكثرة مع بعدها
عن طباع الواحد قد يقال لها انها واحدة فبين ان لهذا العلم ايضا النظر في الواحد
ولواحقه بما هو واحد فلهذا العلم النظر في الكثرة ايضا ولواحقها ولواحق
الشيء من جهة ما هو هو وبين ما ليس يحتاج الشيء في لحوقها له الى ان يلحق شيئا

علوم

والا لكان البحث عن احوال الاله بحثا عن احوال موضوع العلم

قبله اخر او الى ان يصير شيئا اخر بعد ما يلحقه فان الذكورة والانوثة والمصير 152
من موضع الى موضع بالاختيار وهو للحيوان بذاته واما التحيز والتمكن والحركة
والسكون فذلك له لا لذاته بانه حيوان بل لذلك له بما هو جسم واما الحس
والنطق فيقوله بتوسط انه حيوان ونام وانسان ومن هذه اللواحق التي
تلحق الشيء منها ما هو اخص منه ومنها ما ليس اخص منه والتي هي اخص منه
فمنها فصول ومنها اعراض وبالفصول ينقسم الشيء الى انواعه وبالاعراض
ينقسم الى اختلاف حالاته وانقسام الموجود الى المقولات يشبه الانقسام بالفصول
وان لم يكن لذلك وانقسامه الى القوة والفعل والواحد والكثير والقديم والمحدث
والتام والناقص والعلة والمعلول وما يجري مجراهما يشبه الانقسام بالعوارض
فتكون المقولات كانها انواع وتلك الاخر كانها فصول عرضية او اصناف وكذلك
ايضا للواحد اشياء تقوم مقام الانواع واشياء تقوم مقام الاصناف واللواحق
وانواع الواحد بوجه التوسع الواحد بالجنس والواحد بالنوع والواحد
بالعرض والواحد بالمساواة في النسبة والواحد بالعدد ولواحقه المشابهة
والمساواة والمطابقة والمجانسة والمشاكلة والهوهو وانواع الكثير مقابلات

ذلك ولواحقه الغريبة والمقابلة واللاشاكلة وينبغي ان نحقق احوال
هذه وحدودها ومباديها وما الذي يعرض لها بالذات فنقول ان الوجود
لا يمكن ان يشرح بغير الاسم لانه مبدا اول لكل شرح فلا شرح له بل صورته
تقوم في النفس بلا توسط شي وهو ينقسم نحوا من القسمة الى جوهر وعرض
واذا اردنا تحقيق الجوهر احتجنا الى ان نقدم امامه مقدمات فنقول اذا
اجتمع ذاتان ثم لم يكن ذات كل واحد منهما مجامعة للاخرى باسرها كالحال
في الوتد والحايط فانهما وان اجتمعا فداخل الوتد غير مجامع لشي من الحايط
بل انما يجامعه بسطحه فقط وان لم يكن كما للوتد والحايط بل كان كل واحد
منهما يوجد ساريا بجميع ذاته في الاخر ثم كان احدهما ثابتا حالة مفارقة الاخر
وكان احدهما مفيد المعنى به يصير الشي موصوفا بصفة والاخر مستفيدا له
فان الثابت والمستفيد لذلك يسمى محلا والاخر يسمى حالا فيه ثم اذا كان المحل
مستغنيا في قوامه عن الحال فيه فانا نسميه موضوعا له وان لم يكن مستغنيا
عنه لم نسمه موضوعا بل ربما سميناه هيولى فكل ذات لم يكن في موضوع فهي
جوهر وكل ذات قوامها في موضوع فهي عرض وقد يكون الشي في المحل ويكون مع

والمقبلة صح

152 ذلك جوهرا الا في موضوع اذا كان المحل القريب الذي هو فيه متقوما به ليس
متقوما بذاته ثم مقوما له ونسميه صورة واما الثالثة فقد بينا من بعد
وكل جوهر ليس في موضوع فلا يخلو اما ان لا يكون في محل اصلا او يكون
في محل لا يستغني في القوام عنه ذلك المحل فانه نسميه صورة مادية
وان لم يكن في محل اصلا فاما ان يكون محلا بنفسه لا تركيب فيه او لا يكون فان
كان محلا بنفسه فانا نسميه الهيولى المطلقة وان لم يكن فاما ان يكون مركبا
مثل اجسامنا المركبة من مادة وصورة واما ان لا يكون ونحن نسميه صورة
مفارقة كالعقل والنفس واما اذا كان الشي في محل هو موضوع فانا نسميه
عرضا ومادة الصورة الجسمية لا تخلو عن الصورة الجسمية ولو كانت
خلوا عن الاقطار لكانت حينئذ غير لم البتة وان كانت غير متجزية الذات
ثابتة عليه اي لم يكن في قوته ان يتجزا ذاته حتى يكون جوهرا مفارقا فما كان
يمكن ان تحلها مقدار لان غير المتجزي لا يطابق المتجزي وهذا المبدا الطبيعيات
ونزيد ذلك المعنى شرحا فنقول ان الجسم ليس هو جسما بان فيه بالفعل
ابعاد ثلثة فانه ليس يجب ان يكون في كل جسم نقطا وخطوطا بالفعل لانه

يمكن ان يعقل الجسم جسماً وهو لم يقطع فيه بالفعل البتة والخطوط والنقط
قطوع وليس يجب ان يكون ابعاد ثلثة فيه بعينه من اطراف متعينة دون
غيرها اللهم الا ان يعرض مع شرط زايد على الجسم مثل حركة او مماسة   واما
السطح فليس داخلاً في حد الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه وليس
التناهي داخلاً في ماهية الجسم بل هو من اللوازم التي تلزمه ويصح ان يعقل
ماهية الجسم وحقيقته ويستثبت في النفس دون ان يعقل متناهياً بل انما
يعرف متناهياً بالبرهان والنظر بل الجسم انه هو جسم بحيث يصح ان يفرض فيه
ابعاد ثلثة كل واحد منها قايم على الاخر ولا يمكن ان يكون فوق ثلثة فالذي
يفرض اولاً هو الطول والقايم عليهما في الحد المشترك هو العمق وليس يمكن غيره   وثانياً العرض صح
فالجسم من حيث هو هكذا هو جسم وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية
واما الابعاد المتحددة التي تقع فيه فليست صورة له بل هي من باب الكم وهي
لواحق لا مقومات وله صورة جسمانية لا تزول عنه وله مع ذلك ابعاد
تحددها مادته وشكله ولا يجب ان يثبت شي منها له بل مع كل تشكل يتجدد
عليه تبطل كل بعد متحدد كان فيه فكان مقدار ممتد مفروض كان فيه

فاذن هذا الغير الاول لكنه ربما اتفق في بعض الاجسام ان يكون هذه الابعاد   154
المتحددة لازمة لا تتغاير فملازمة اشكالها وكما ان الشكل لاحق ولذلك ما
يتحدد بالشكل وكما ان ملازمة الشكل لا تدل على انه داخل في حد جسميته
كذلك ملازمة هذه الابعاد المتحددة والمعنى الاول هو الصورة الجسمية وهو
موضوع الصناعة الطبيعيين او داخل في موضوعها   والمعنى الثاني هو الجسم
الذي من مقولة الكم وهو موضوع لصناعة التعاليميين او داخل في موضوعها
والمعنى الثاني هو الجسم الذي من مقولة الكم وهو موضوع وهو عارض للجواهر
الجسمانية وليس مما يقوم بذاته ولا المعنى الاول ايضاً فان ذلك يقوم في مادة
وهذا في موضوع اي ان ذلك صورة وهذا عرض فنقول ان الابعاد والصور الجسمية
لا بد لها من موضوع او هيولى يقوم فيه اما الابعاد التي هي من مقولة الكم
بها ثابت صح   فامرها ظاهر بانها قد توجد وتعدم والموضوع الموصوف بانها ثابت فانها لا
يثبت شي موجود منها مع تغير الشكل والموضوع واحد فاما الصور الجسمية
فلانها اما ان يكون نفس الاتصال او يكون طبيعة يلزمها الاتصال حتى لا توجد
الا والاتصال لازم لها فان كان نفس الاتصال وقد يوجد الجسم متصلاً ثم

ينفصل فيكون لا محالة شيء هو بالقوة كليهما فليس ذات الاتصال بما هو اتصال
قابل للانفصال لأن قابل الانفصال لا يعدم عنه الانفصال والاتصال يعدم
عنه الانفصال فاذن شيء غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو بعينه قابل
للاتصال فليس الاتصال هو بالقوة قابلاً للانفصال ولا ايضا طبيعة يلزمها
الاتصال لذاتها فظاهر ان هاهنا جوهر غير الصورة الجسمية هو الذي
يعرض له الانفصال والاتصال معا وهو مقارن للصورة الجسمية وهو الذي
يقبل الاتحاد بصورة الجسمية فيصير جسما واحدا بما يقومه او يلزمه من
الاتصال الجسماني فاذا الصورة الجسمية بما هي الصورة الجسمية لا تختلف
ولا يجوز ان يكون بعضها قائما في المادة وبعضها غير قائم فيها فانه من المحال
ان يكون طبيعة لا اختلاف فيها من جهة ما هي تلك الطبيعة ويعرض لها
اختلاف في نفس وجودها لان وجودها ذلك الواحد متفق وان لم يفتقر بارتفاعه
فهو جوهر موجود لا في موضوع وان افتقر فهو لطبيعته عرض ونقول
ان تلك المادة ايضا لا يجوز ان تفارق الصورة الجسمية وتقوم موجودة بالفعل
لانها ان فارقت الصورة الجسمية فلا تخلو اما ان يكون لها وضع وحيز بالوجود

155 الذي لها حينئذ او لا يكون فان كان لها وضع وحيز وكان يمكن ان ينقسم فهي لا محالة
نقطة ويمكن ان ينتهي اليها خط ولا يجوز ان يكون منفردة الذات متحازة لان
الخط اذا انتهى اليها لم يخل اما ان يلاقيها بنقطة اخرى غيرها ثم ان لاقاها
خط آخر لاقاها بنقطة اخرى غيرها ثم لا يخلو اما ان يتباين النقطتان عن
جهتيهما فيكون التوسط الذي يلاقيه اثنان لا يتلاقيان منقسما بينهما وقد فرض
غير منقسم واما ان يكون النقطتان متلاقيتان ويلاقيانها فيكون ذاتها سارية
في ذات كل واحدة منهما وذاتها متحازة عن الخطين . واما هما متحازتان
منقطعتان عن الخطين وللخطين نقطتان غير الاولين هما نهايتاهما وفرضنا انهما
نهايتاهما هذا خلف فيكون اذن ذلك الجوهر غير متحاز منفرد بل طرفا للخط
فيكون نقطة لكن النقطة توجد قائمة في جسم وفي مادة لا مادة الجسم واما
ان كان هذا الجوهر لا وضع له ولا اليه اشارة كالجواهر المعقولة لم يخل
اما ان يحل فيه المقدار المحصل دفعة او يتحرك اليه على الاتصال فان حل فيه
المقدار دفعة ففي آن انضاف المقدار اليه يكون قد صادفه المقدار حيث انضاف
اليه فيكون لا محالة صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر

متحيزا الا انه عساه ان لا يكون محسوسا وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف
ولا يجوز ان يكون التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لان المقدار
يوافيه في حيز مخصوص واما ان كان قبوله المقدار لا دفعة بل على
انبساط وكل ما من شانه ان ينبسط فله جهات وكل ما له جهات فهو ذو
وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز وقيل لا وضع له ولا حيز
هذا خلف والذي اوجب هذا كله فرضنا انه تفارق الصورة الجسمية
فممتنع ان يوجد بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ذات
لا جزء لها بالقوة ولا بالفعل يقبل الكم وتساويه فتبين ان المادة لا تبقى
مفارقة وايضا فانها اما ان يكون وجودها وجود قابل فيكون دائما
قابلة لشيء واما ان يكون لها وجود خاص متقوم ثم يقبل فيكون لوجودها
الخاص المتقوم غير ذات كم ويكون المقدار الجسماني عرضا لها وصيرت ذاتها
بحيث لها بالقوة اجزاء وقد تقومت جوهرا في نفسها غير ذي جزء باعتبار
نفسها البتة لعدمها الامتداد في حين نفسها فيكون ما هو متقوم بانه
لا جزء له تعرض له ان يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه

فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها يكون واحدة بالقوة والفعل وصورة 156
اخرى عارضة بها يكون غير واحدة بالفعل ويكون بين الامرين شيء مشترك
هو قابل للامرين من شانه ان يصير مرة ليس في قوته ان ينقسم ومرة في قوته
ان ينقسم اعني القوة القريبة التي لا واسطة لها ولنفرض الآن هذا الجوهر
قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكمه انه
يفارق الصورة الجسمانية فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية
فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه لم
ينقسم الا انه ازيل عنه الصورة الجسمانية حتى بقي جوهرا واحدا بالقوة
والفعل ولا يخلو اما ان يكون هذا الذي بقي جوهرا وهو غير جسم بعينه
مثل جزءه الذي بقي كذلك او يخالفه فان خالفه فلا يخلو اما ان يكون لان
هذا بقي وذلك عدم او بالعكس او كلاهما بقيا ولكن يختص بهذا كيفية او
صورة لا توجد لذلك او يختلفا بالمقدار فان بقي احدهما وعدم الآخر
والطبيعة واحدة متشابهة وانما عدم احدهما رفع الصورة الجسمانية
فيجب ان يعدم ذلك بعينه الآخر وان اختص بهذا كيفية فالطبيعة واحدة

ولم يحدث حالة الا مفارقة الصور الجسمانية ولم يحدث مع هذه الحالة
الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الاخر الا ما يلزم هذه الحالة
فيجب ان يكون حال الاخر كذلك فان قيل ان الاولين وهما اثنان متحدان فيصيران
واحد فنقول ـــــ من المحال ان يتحد جوهران لانهما ان اتحدا وكل واحد
منهما موجود فهما اثنان لا واحد وان اتحدا واحدهما معدوم والاخر
موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وان عدما جميعا بالاتحاد
وحدث شي ثالث فهما غير متحدين بل فاسدين وبينهما وبين الثالث
مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لا في شي ذي مادة واما ان
اختلفا في القدر فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة
مقدارية هذا خلف واما ان لم يختلف بوجه من الوجوه فيكون
حينئذ حكم الشي مع غيره وحكمه وحده مع كل جسم واحد
هذا خلف فبقي ان المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية ولان هذا
الجوهر انما صار كما بمقدار حله فليس بكم بذاته وليس يجب ان يختص
ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ونسبة غير متجزي

في ذاته بل انما يتجزى بغيره الى مقدار الجزء وجوده نسبة واحدة
والا له مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه وهو
للكل والجزء واحد لانه محال ان يكون جزء منه مطابق جزءا من المقدار
وليس له في ذاته جزء فتبين من هذا انه يمكن ان تصغر المادة بالتكاثف
وتكبر بالتخلخل وهذا محسوس بل يجب ان يكون تعين المقدار عليه بسبب
يقتضي في الوجود ذلك المقدار وان لم يتعين له مقدار مقدر لذاته
وذلك السبب لا يخلو اما ان يكون فيه فيكون الكم تابعا لصورة اخرى
في المادة او يكون ذلك السبب خارج فلا يخلو اما ان يوجب ذلك من غير
ان يوثر فيه اثرا آخر يتبع الكم ذلك الاثر او يكون او لا يفعل فيه اثرا
آخر ثم يتبعه الكم فان كان الفعالية افاده بمقدار ما لذلك السبب
لا لامر آخر يخص اليه من نسبة استعداد معين لتفاوت الاجسام ظ للتفاوت
في الاجسام وهذا محال فاذن انما يختلف بحسب اختلاف الاستعدادات
وهي تابعة لمعاني غير نفس المواد فالكم يتبع لا محالة اثرا ما يوجد
في المادة فيرجع الحكم الى القسم الاول وهذا ايضا مبدا للطبيعيات وايضا

فلانه تختص لا محاله بحيز من الاحياز وليس له حيز الخاص به بما هو جسم والا
لكان كل جسم كذلك فهو اذن لا محاله يختص به لصوره ما في ذاته وهذا بين فانه
اما ان يكون غير قابل للتشكيلات والتفصيلات فيكون لصوره ما صار
كذلك لانه بما هو جسم قابل له واما ان يكون قابلها بسهوله او بعسر
واي شي كان فهو على احد الصور المذكوره في الطبيعيات فاذن المادّه
الجسميه لا توجد مفارقه للصور فالمادّه اذن انما تقوم بالفعل بالصوره
فاذن اذا اخذ في التوهم مفارقها عدم فالصور اما صور لا تفارق
المادّه واما صور تفارقها المادّه ولا تخلو المادّه عن مثلها والصور التي
تفارقها المادّه الى عاقب فان بعضها فيها يسبقها يعقب تلك الصور
فيكون الصوره من وجه واسطه بين المادّه والمسبقي والواسطه في التقوم
اولا يتقوم ذاته ثم يقوم به غيره ومن العله القريبه من المستبقي في البقا
فان كانت تقوم بالعله المبقيه للمادّه بوساطتها فالقوام لها من الاوايل
اولا وان كانت فانه لا سلك العله بل بنفسها ثم يقوم المادّه بها فذلك
اظهر فيهما واما الصوره التي لا تفارق فلا فضل للمادّه عليها في الثبات

ثم المادّه انما خصصت بها العله افادتها اياها ولو كان لها تلك الصوره
لذاتها لكان كل مادّه جسمانيه كذلك فاذن تلك العله انما تقيمها
بها ولولا هذه الصور لكانت اما ان تمسك موجوده بصوره اخرى
او تعدم فاذن مفيدها هذه الصوره تقيمها بها كما في الاولى كانت فاذن
الصور اقدم من الهيولى ولا يجوز ان يقال ان الصوره بنفسها موجوده
بالقوه وانما تصير بالفعل بالمادّه لان جوهر الصوره هو الفعل وما
بالقوه من المادّه فيكون المادّه هي التي تصلح منهما ان يقال لها انها في
نفسها بالقوه تكون موجوده وانها بالفعل بالصوره والصوره وان
كانت لا تفارق الهيولى فليست تقوم بالهيولى بل بالعله المفيده
لها للهيولى وكيف يقوم الصوره بالهيولى وقد بينا انها علتها والعله
لا تتقوم بالمعلول ولا شيان اثنان يتقوم احدهما بالاخر فان كل واحد
منهما يعد الاخر وجوده فقد بان استحاله هذا وتبين لك الفرق بين
الذي يقوم به الشي وبين الذي لا يفارقه والصوره لا توجد الا في
هيولى لا ان علة وجودها الهيولى او كونها في الهيولى كما ان العله لا

توجد الا مع المعلول لا ان علة وجود العلة هي المعلول او كونها مع المعلول
بل كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها ان المعلول يكون معها كذلك
الصورة اذا كانت صورة موجودة يلزم عنها ان تقوم شيا ذلك الشي مقارن
لذاتها فكان ما تقوم شيا بالفعل وتفيده الوجود منه ما تفيده وهو مباين
ومنه ما تفيده وهو ملابس وان لم يكن جزا منه مثل الجوهر للعرض والمزاجات
التي يلزمها وتبين بهذا ان كل صورة توجد في مادة مجسمة فبعلة ما توجد
اما الحادثة فذلك ظاهر فيها واما الملازمة للمادة فلان الهيولى الجسمانية
انما تخصصت بها العلة وسنبين هذا اظهر في مواضع وجملة هذه مبادي
للطبيعيات فاولى الاشيا بالوجود هي الجواهر ثم الاعراض والجواهر التي
ليست باجسام اولى الجواهر بالوجود الا الهيولى لان هذه الجواهر ثلثه
هيولى وصورة ومفارق لا جسم ولا جز جسم ولا بد من وجوده لان الجسم
اخرا معلوله وتنتهي الى جوهر هو علة غير مقارنة بل مفارقة البتة فاول
وجود الموجودات في استحقاق الوجود الجوهر المفارق الغير المجسم
ثم الصورة ثم الجسم ثم الهيولى وهي ان كانت سببا للجسم فانها ليست

تعطي الوجود بل هي محل لنيل الوجود وللجسم وجودها وزيادة وجود الصور
فيه التي هي احمل منها ثم العرض وفي كل واحد من هذه الطبقات جملة موجودات
تتفاوت في الوجود واما انواع المقولات فقد شرحنا حالها في المنطقيات
بنوع لا يحتمل هذا الموضع زيادة عليه والكم منها ينقسم الى المتصل وقد
اثبتناه في الطبيعيات حيث بينا ان الجسم متصل وليس مركبا من اجزا متناهية
واذ صح وجود الجسم وصح تناهيه صح وجود السطح وقطع السطح خط
وقطع الخط نقطة والى المنفصل وهو ظاهر الوجود خفي الحد ومن حيز
الكم المتصل يبتدي الهندسة ويتشعب منه التنجيم والمساحة والاثقال
والحيل ومن حيز المنفصل يبتدي الحساب ثم يتشعب منه الموسيقى
وعلم الزيجات ولا نظر لهذه العلوم الرياضية في ذوات شي من الجواهر
ولا في هذه الكميات من حيث هي في الجواهر   واما العلم الطبيعي فيبتدي
من حيز الجسم والصور الغير المفارقة من الموجودات ويبحث عن احوالها
وهي باب الكيف والكم والاين والوضع والفعل والانفعال وعلم الاخلاق
يبتدي من نوع من انواع الحال والملكة من مقولة الكيف وما كان من الاعراض

قارا فهو قبل ما كان منها غير قار وما كان من غير القار وجوده متوسط قار
فهو قبل الذي يوجد منها متوسط الغير القار فهو الزمان   فلذلك
هو في اقصى مراتب الوجود واخس الحالية وليس هو شيئا الشي البته ولا
نشك ان الاضافات والاوضاع والفعل والانفعال والجده والنسبه
الى الزمان والكون في المكان هي اعراض اذ من شانها ان يكون في موضوع
ويفارقها الموضوع مع امتناع وجودها دونه انما يقع الشك في
مقولتي الكم والكيف وقد بينا ان المقادير التي من مقوله الكم اعراض
والزمان قد تبين انه هيات عارضه والمكان هو سطح لا محاله واما العدد
فانه تابع في الحكم للواحد فان كان الواحد في نفسه جوهرا فالعدد
منه لا محاله مجموع جواهر فهو جوهر وان كان الواحد عرضا فالاثوه
وما اشبههما اعراض والعدد يقال للصوره العاده التي في النفس وحكمها
حكم سائر المعقولات ولسنا نقصد قصدها في كونها عرضا او غير عرض
ويقال للعدد الذي في الاشياء المجتمعه التي كل واحد منها واحد وجملتها
في الوجود لا محاله عدد لكن طبيعه الواحد من الاعراض اللازمه للاشياء

160 وليس الواحد مقوما لماهيه شي من الاشيا بل يكون الماهيه شيئا اما
انسانا واما فرسا او عقلا او نفسا ثم يكون ذلك موصوفا بانه واحد
وموجود ولذلك ليس من فهمك ماهيه شي من الاشياء وفهمك الواحد
يوجب ان يصح لك انه واحد فالواحديه ليست ذات شي منها ولا مقومه
لذاته بل صفه كثره لازمه لذاته كما فهمت الفرق بين اللازم والذاتي في المنطق
فكون الواحديه من اللوازم وليست جوهر الشي من الجواهر وكذلك الماده
يعرض لها التوحد والتكثر وكون الواحده عارضه لها وكذلك الكثره فلو
كانت طبيعه الوحده طبيعه الجوهر لكان لا يوصف بها الا الجوهر وليس
يجب ان كانت طبيعتها طبيعه العرض ان لا يوصف بها الجواهر لان
الجواهر توصف بالاعراض واما الاعراض فلا يحمل عليها الجواهر حتى
يشتق لها منها الاسم فقد بان بهذه الوجوه الثلثه التي احدها كون الوحده
غير ذاتيه للجواهر بل لازمه لها   والثاني كون الوحده مفارقه للكثره
في الماده والثالث كون الوحده مقوله على الاعراض ان طبيعه الوحده
طبيعه عرضيه ولذلك طبيعه العدد الذي يتبع الوحده ويتولد منها

ويشكل ايضا الحال في مقولة الكيف مما كان من باب المحسوسات فيظن البياض
والسواد والحرارة والبرودة وما اشبههما جواهر وانها تخالط الاجسام
بكمون او غير كمون او يترتب منها الاجسام ولنتكلم في فسخ هذا الراي
فنقول ان هذه الكيفيات ان كانت جواهر فاما ان يكون جواهر جسمانية
او غير جسمانية فان كانت غير جسمانية فاما ان يكون بحيث يجتمع من تركيبها
اجسام او لا يجتمع فان كان لا يجتمع وهي سارية في الاجسام فاما
ان يكون بحيث يصح ان يفارق الجسم الذي هي فيه او لا يصح وان كان يصح ان
يفارق الجسم فاما ان ينتقل من جسم الى جسم آخر ويسرى فيه ويكون دايما
هكذا او يصح ان يبقى لا في جسم اصلا فيكون طول وعرض وعمق ليس بمعنى
انه لون فقد يزول اللون ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه فاما
ان يكون قد كان للون طول وعرض وعمق غير هذا او يكون لم يكن الا هذا فان
كان اللون مقدار غير هذا فقد دخل بعد في بعد وقد بينا فساد هذا وان
كان اللون ليس له غير هذا فليس لذات اللون مقدار بل يتقدر بما حله وهذا
ما لا نخالفه واما ان فرضت غير جسمانية ويجتمع من تركيبها جسم فيكون

ما لا قدر له يجتمع منه ما له قدر وقد بان بطلان هذا وان كانت غير
جسمانية وتسرى في الاجسام ولا يصح لها قوام دونها فهي اعراض
لا جواهر وان كان يصح لها ان تخالط الجواهر الجسمانية وتسرى فيها
ثم ينتقل من بعضها الى بعض فلا يقوم الا في واحد منها فيجب اذا
فسد البياض في جسم ان يوجد في الاجسام المماسة له ولذلك سائر
الكيفيات بل يفسد ولا يبقى منه اثر البتة فليس اذا قوامه انه في الانتقال
وان كان اذا فارق الجسم قام بنفسه فاما ان يقوم وهو تلك الكيفية بعينها
فيكون حينئذ بياض ليس في الوجود وليس بمحسوس وكلامنا في البياض
بما هو محسوس فان اسم البياض يقع على اللون الذي من شانه ان يفعل
في البصر تفريقا فاما ليس كذلك ليس ببياض فان كان هناك مشترك من شانه
ان يفارق الاجسام فيصير بياضا ويفارقها فيصير لا بياضا فيكون اولا
البياض بما هو بياض قد فسد لكنه يكون له موضوع تارة يصير بصفة
اللون الذي هو البياض وتارة يصير بصفة اخرى فتكون البياضية عارضة
لذلك الموضوع ويكون الموضوع للبياضية هو المفارق لكنا قد بينا ان

المفارق المعقول ليس من شأنه أن يفارق الكم ولا يحصل في الوضع والتحيز
فقد بان واتضح أن هذه الكيفيات ليست جواهر فهي إذاً أعراض والمبدأ يقال
لكل ما يكون قد استتم له وجوده في نفسه إما عن ذاته وإما عن غيره ثم
حصل منه وجود شيء آخر وتقوم به ولا يخلو إما أن يكون كالجزء لما هو
معلول له أو لا يكون كالجزء وإن كان كالجزء فإما أن يكون جزءاً ليس يجب عن
حصوله بالفعل أن يكون ما هو معلول له موجوداً بالفعل وهذا هو العنصر
فإنك تتوهم العنصر موجوداً ولا يلزم من وجوده وحده أن يحصل الشيء
بالفعل بل ربما كان بالقوة وإما أن يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول
له بالفعل وهذا هو الصورة مثال الأول الخشب للسرير مثال الثاني
الشكل والتأليف للسرير وإن لم يكن كالجزء فإما أن يكون مباينا أو ملاقيا
لذات المعلول فإن كان ملاقيا فإما أن يكون ينعت بالمعلول وهذا هو
وهو الفاعل أو لا يكون صح
كالموضوع للعرض فإن كان مباينا فإما أن يكون الذي منه الوجود بل لأجله
وإما أن ينعت كالصورة للهيولى صح
الوجود وهو الغاية فتكون العلل هيولى للمركب وصورة المركب وموضوع
للعرض وصورة الهيولى وفاعل وغاية وتشترك الهيولى للمركب والموضوع

للعرض بأنها الشيء الذي فيه قوة وجود الشيء وتشترك الصورة للمركب والصورة 162
للهيولى بأنه ما به يكون المعلول موجوداً بالفعل وهو غير مباين والغاية
تتأخر في حصول الوجود عن المعلول وتتقدم سائر العلل في الشيئية
وفرق بين الشيئية والوجود في الأعيان فإن المعنى له وجود في الأعيان
ووجود في النفس وأمر مشترك فذلك المشترك هو الشيئية والغاية بما
هي شيء فإنها تتقدم سائر العلل وهي علة العلل في أنها علل وبما هي موجودة
في الأعيان قد تتأخر وإذا لم تكن العلة الفاعلة هي بعينها العلة الغائية كان
الفاعل متأخراً في الشيئية عن الغاية وذلك لأن سائر العلل إنما تصير
عللاً بالفعل لأجل الغاية وليست هي لأجل شيء آخر وهي توجد أولاً نوعاً
من الوجود فتصير العلل عللاً بالفعل وتشبه أن يكون الحاصل عند
النفس هو أن الفاعل على الأول والمحرك الأول في كل شيء هو الغاية فإن
الطبيب يفعل لأجل البرء وصورة البرء هي الصناعة الطبية التي في النفس
وهي المحركة لإرادته إلى العمل وإذا كان الفاعل أعلى من الإرادة كان نفس
ما هو غاية هو نفس ما هو فاعل ومحرك من غير توسط من الإرادة التي تحدث

عن تحريك الغاية وأما سابق العلل فإن الفاعل والقابل قد يتقدمان المعلول
بالزمان وأما الصورة فلا تتقدم بالزمان البتة والقابل دائماً أخس من المركب
والفاعل أشرف لأن القابل مستفيد لا مفيد والفاعل مفيد لا مستفيد
والعلة تكون علة للشيء بالذات مثل الطبيب للعلاج وقد تكون علة بالعرض
إما لأنه لمعنى غير الذي وضع صار علة كما يقال إن الكاتب يعالج وذلك لأنه
يعالج لا من حيث هو كاتب بل لمعنى آخر غيره وهو أنه طبيب وإما لأنه
بالذات يفعل فعلاً آخر لكنه قد يتبع فعله فعل آخر مثل السقمونيا فإنه يبرد
بالعرض لأنه بالذات يستفرغ الصفراء ويلزمه نقصان الحرارة المؤذية ومثل
مزيل الدعامة عن الحائط فإنه علة لسقوط الحائط بالعرض لأنه لما أزال
المانع لزمه فعله الطبيعي وهو انحدار الثقيل بالطبع والعلة قد تكون بالقوة
كالنجار قبل أن ينجر وقد تكون بالفعل كالنجار حين ما ينجر وقد تكون العلة قريبة
مثل العفونة للحمى وقد تكون بعيدة مثل الاحتقان مع الامتلاء وقد تكون
جزئية كقولنا هذا البناء علة لهذا البناء وقد تكون كلية كقولنا البناء علة
للبناء وقد تكون العلة خاصة كقولنا إن البناء علة للبيت وقد تكون عامة

كقولنا إن الصانع علة للبيت واعلم أن العلل القريبة التي لا واسطة
بينها وبين الأجسام الطبيعية هي الهيولى والصورة وأما الفاعل فإنه
إما علة للصورة وحدها أو للصورة والمادة ثم يصير بتوسط ما هو علة
له منها علة للمركب وأما الغاية فإنها علة لكون الفاعل علة الكون
الذي هو علة الوجود للصورة الذي هو علة لوجود المركب واعلم أن
الفاعل الذي يفيد الشيء وجوداً بعد عدمه يكون لمفعوله أمران عدم
قد سبق ووجود في الحال وليس للفاعل في عدمه السابق تأثير بل تأثيره
في الوجود الذي للمفعول منه فالمفعول إنما هو مفعول لأجل أن وجوده
من غيره لكن عرض أن كان له عدم من ذاته ليس ذلك من تأثير الفاعل
فإذا توهمنا أن التأثير الذي كان من الفاعل وهو أن وجوداً لآخر منه
لم يعرض بعد عدمه بل كان دائماً كان الفاعل أفضل لأنه أدوم فعلاً
وإن لج لاج وقال إن الفعل لا يصح إلا بعد عدم المفعول وقد سلم
أن العدم للمفعول ليس من الفاعل بل الوجود والوجود الذي منه في آن
ما فليفرض ذلك متصلاً فإن أخذ عنه من هذا الحق قوله إن الموجود لا يوجده

موجد فليعلم ان المغالطه وقعت في لفظة يوجده فان عني ان الموجد
لا يستانف له وجودا بعد ما لم يكن فهذا صحيح وان عني ان الموجود
لا يكون البته بحسب ذاته وماهيته لا يقتضي الوجود له بما هو هو
بل بشي آخر هو الذي منه له الوجود فانا سنبين ما فيه من الخطا ونقول
ان المعقول الذي يقول ان موجودا يوجده لا يخلو اما ان يوصف
بانه موجد له ومفيد لوجوده في حال العدم او في حال الوجود
او في الحالين جميعا ومعلوم انه ليس موجدا له في حال العدم فيبطل
ان يكون موجدا له في الحالين جميعا فبقي ان يكون موجدا له اذ هو
موجود فيكون الموجد انما هو موجد الموجود والموجود هو الذي
يوصف بانه وجد عسى لا يوصف بانه يوجد لان يوجد موهم وجودا
مستقبلا ليس في الحال فان ازيل هذا الايهام صح ان يقال ان الموجود
يوجد اي يوصف بانه موجد فكما انه في حال ما هو موجود يوصف بانه
موجد ولفظة يوجد لا يعني بها انه في الاستقبال يوصف كذلك
الحال في لفظة يوجد ويقال قوة لمبدا التغير في آخر من حيث انه

آخر ومبدا التغير اما في المنفعل وهو القوة الانفعالية واما في الفاعل 164
وهو القوة الفعلية ويقال لما به يجوز من الشي فعل او انفعال ولما يصير
به الشي مقوما لآخر ولما به يصير الشي غير متغير باسا فان التغير
مجلوب الضعف وقوة المنفعل قد يكون محدودة نحو شي واحد كقوة الما
على قبول الشكل فان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه
وفي الشمع قوة عليهما جميعا وفي الهيولى الاولى قوة الجميع ولكن بتوسط
شي دون شي وقد يكون في الشي قوة انفعالية بحسب الضدين كما ان
في الشمع قوة ان يسخن وان يتبرد وقوة الفاعل قد يكون محدودة نحو شي
واحد كقوة النار على الاحراق فقط وقد يكون على اشيا كثيرة كقوة
المختارين وقد يكون في الشي قوة على كل شي ولكن بتوسط شي دون شي
وقد يكون القوة الفعلية على الضدين جميعا كقوة المختارين منا والقوة
الفعلية المحدودة اذا لاقت القوة المنفعلة حصل منهما الفعل ضرورة
وليس كذلك في غيرها فيما يستوي فيهما الاضداد وقد يغلط لفظ القوة فيتوهم
ان القوة على الفعل هي القوة مع القوة المقابلة لها بالفعل والفرق

سنبينها ان هذه القوة الاولى تبقى موجودة عند ما يفعل والثانية انما تكون
موجودة عدم الذي هو بالفعل وايضا فان القوة الاولى لا يوصف مع
بها الا المبدأ المحرك والقوة الثانية يوصف بها في اكثر الامر المنفعل
وايضا فان الفعل الذي بازاء القوة الاولى هو نسبة استحالة او كون او حركة
ما الى المبدأ الا ينفعل بها والفعل الذي بازاء القوة الثانية يوصف
به كل نحو من الموجود الحاصل فان كان انفعالا او فعلا او لا فعلا ولا انفعالا
وكل جسم فانه اذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر فانه
يفعل بقوة ما فيه اما الذي بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذي
ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عن ذاته او يصدر
عن شيء مباين له جسماني او عن شيء مباين له غير جسماني فان صدر عن
ذاته وذاته تشارك الاجسام الاخرى في الجسمية وتخالفها في صدور
ذلك الفعل عنها فاذن في ذاته معنى زائد على الجسمية وهو مبدأ لصدور
هذا الفعل عنها وهذا هو الذي يسمى قوة وان كان ذلك عن جسم اخر
يكون هذا الفعل عن الجسم بقسر او عرض وقد فرض لا بقسر ولا عرض

وان كان عن شيء مفارق فلا يخلو اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بقبول
هذا التأثير عن ذلك المفارق فان كان لما هو جسم او لقوة فيه او لقوة
في ذلك المفارق فان كان لما هو جسم فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس
يشاركه فيه وان كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل
عنه وان كان لفيض عن المفارق وكان لقوة في ذلك المفارق فاما ان
يكون نفس تلك القوة يوجب ذلك او اختصاص ارادة فان كان نفس تلك
القوة موجب ذلك فلا يخلو اما ان يكون ايجاب ذلك من هذا الجسم
بعينه لا لاحد الامور المذكورة وقد رجع الكلام من راس واما ان يكون
على سبيل ارادة فلا يخلو اما ان يكون تلك الارادة ميزت هذا الجسم
لخاصية يختص بها من سائر الاجسام او جزافا فان كان جزافا كيف اتفق
لم يستمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست
بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة واكثرية لا اتفاقية فبقي
ان يكون لخاصية يختص بها من سائر الاجسام ويكون تلك الخاصية
مولدا منها صدور ذلك الفعل ثم لا يخلو اما ان يولد ذلك لان تلك

الخاصية يوجب ذلك الفعل او يكون منها في الاكثر او لا يوجبه ولا يكون
منها في الاكثر فان كانت توجب فهي مبدا ذلك وان لم يرد توجبه وان كان في
الاكثر والذي في الاكثر هو بعينه الذي يوجب لكن له عايق لانه
اختصاصه بان يكون الامر منه في الاكثر يكون بميل من طبيعته الى جهته
فان لم يكن يكون لعايق ويكون ايضا الاكثري في نفسه موجبا ان لم
يكن عايق والموجب هو الذي يسلم له الامر بلا عايق وان كان لا يوجبه
ولا يكون منه في الاكثر فكونه عنه وعن غيره واحد واختصاصه
به جزاف وقيل ليس بجزاف وذلك لان قيل ان كونه منه اولى فمعناه صدوره
منه اوفق فهو اذا موجب له او ميسر لوجوبه والميسر عليه اما بالذات
واما بالعرض واذا لم يكن علته اخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض لان
الذي بالعرض هو على احد النحوين المذكورين فبقي ان تلك الخاصية بنفسها
موجبة والخاصية الموجبة تسمى قوة وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل
الجسمانية كلها من التحريكات الى اماكنها الطبيعية والتبدلات الطبيعية
وقد قيل انها لا يجوز ان يكون ذات زاوية ولا يكون الا كرة لان شانها لا زاوية

له من الاشكال السطحية والمبسطة ان يكون فيهما اختلاف مبدا عن
المركز وتبعد من الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب
اختلافا واذا صح وجود الكرة صح وجود الدايرة التي هي نهاية قطع
حدث او يتوهم فيها فالدايرة وهي مبدا المهندسين موجودة والخط
المستقيم وهو البعد الواصل بين كل نقطتين ظاهر الوجود واصحاب
الجزء ايضا يلزمهم وجود الدايرة فانه اذا فرض الشكل المربع مستديرا مضرسا
فكان موضع منه اخفض من موضع حتى اذا انطبق طرفا خط مستقيم
على نقطة يفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع
كان اطول ثم اذا انطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط
كان اقصر امكن ان يتم نقصه بجزء او اجزاء فان كان زيادة الجزء عليه
لا تستوي به بل تزيد عليه وهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان
لا يتصل به بل يبقى فرجة فليدس في الفرجة هذا التدبير بعينه فان
ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرج انقسام بلا نهاية وهذا خلف
على مذهبهم واما على راي مثبتي الاتصال فوجود الدايرة والخط المنحني

يثبت بما اقوله اذا فرض جسم ثقيل وراسه اعظم قدرا من اصله وركز على
بسيط مسطح وهو قائم عليه قياما مستويا فمعلوم انه يثبت اذا لم (يمكن انه صح)
يكن ميله الى جهة اكثر من ميله الى جهة اخرى فان ازيل عن الاستقامة
ازاله ما واصله وليفرض له نقطة تماس لذلك المركز فمن المعلوم انه
يتحرك الى اسفل ويلقى السطح المسطح وحينئذ لا يخلوا اما ان تثبت النقطة
في موضعها فيكون كل نقطة يفرضها في راس ذلك الجسم قد فعل دايره
واما ان يكون مع حركة هذا الطرف الى اسفل يتحرك الطرف الاخر الى فوق
فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دايره ومركزهما النقطة المتجدده
بين الجزء الصاعد والجزء الهابط واما ان تتحرك النقطة فتجر على السطح
فيفعل الطرف الاخر (متحركه صح) قطعا وخطا منحنيا ولان الميل الى المركز هو على
المحاذاه محال ان تجر النقطة على السطح لان تلك الحركه اما ان يكون بالقسر
او بالطبع وليست بالقسر لان القسر لا يتصور الا على الاجزاء التي هي اثقل (وليست بالطبع صح)
وتلك ليست تدفعها الى تلك الجهه بل ان دفعتها الى حفظ الاتصال دفعتها
الى خلاف حركتها فلعلها ليمكن ان ينزل الغالبه منها اذ هي اثقل بطلت حركته

اسرع والمتوسط ابطأ وهناك الاتصال يمنع مثلا ان ينقطع فيضطر العالي الى 167
ان يشيل السافل حتى ينحدر فيكون حينئذ الجسم منقسما الى جزئين جزو
يميل الى فوق قسرا وجزو يميل الى اسفل طبعا وبينهما حد هو مركز للحركتين
وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدايره فتبين انه ان لزم عن الخلل
الجسم زوال فهو الى فوق وان لم يلزم عنه فوجود الدايره اصح واذا ثبتت
الدايره ثبت المنحنى لانه اذا ثبتت الدايره ثبتت المثلثات والقايم الزاويه
ايضا وثبت جواز دوران احد ضلعي القايم على الزاويه فارتسم مخروط فصح
قطع وصح منحنى وقد يمكنك ان تثبت الدايره ايضا من بيان صحة وضع اي
خط فرضت على اي خط فرضت وانه اذا كان خطان على زاويه ما وعلى احدهما
خط فانه جايز ان يصير الى حال ما حتى ينطبق على الخط الاخر ويعود من ذلك
الخط الى الاول فلا يمكن هذا البته الا ان يكون حركة ما مستديره وانت تعرف
(في القديم) هذا بالاعتبار يقال قديم للشيء اما بحسب الذات واما بحسب الزمان والقديم
بحسب الذات هو الذي ليس لذاته مبدا هي به موجوده والقديم بحسب
الزمان هو الذي لا اول لزمانه والمحدث ايضا على وجهين احدهما هو الذي

المحدث

لذاته مبدأ يصير به موجوده والاخر هو الذي لذاته ابتدا زماني وقد كان ان
لم يكن ودانت قبليته هو فيها معدوماً وقد بطلت تلك القبلية ومعنى
ذلك كله انه قد وجد زمان هو فيه معدوم وذلك لان كل ما الزمان
وجوده بذاته زمانيه دون البدايه الابداعيه فقد سبقه زمان
وسبقته ماده قبل وجوده لانه قد كان لا محاله معدوماً فاما
ان يكون عدمه قبل وجوده او مع وجوده والقسم الثاني محال فبقي ان
يكون معدوماً قبل وجوده فلا يخلوا اما ان يكون لوجوده قبل او لا
يكون فان لم يكن لوجوده قبل فلم يكن معدوماً قبل وجوده وان كان
لوجوده قبل فاما ان يكون ذلك القبل شيئاً معدوماً فلم يكن له قبل
موجود دان فيه معدوماً وايضاً فان القبل المعدوم ليس موجود
مع وجوده بقي ان القبل الذي كان له شي موجود وذلك الشي الموجود
ليس الان موجوداً فهو شي قد مضى فكان موجوداً وذلك اما ما مضيه
لذاته وهو الزمان واما ما مضيه لاجل غيره وهو زمانه فقد ثبت الزمان
على كل حال ونقول انه لا يمكن ان حدث ما لم يتقدمه وجود القابل

او شيئاً موجوداً فان كان معدوماً

وهو الماده ولنبرهن على هذا فنقول ان كل حادث فيحتاج ان يكون
قبل كونه ممكن الوجود في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود في
نفسه فيانه لم يكن البته وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه
بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكناً الا ترى انا
نقول ان المحال لا قدره عليه ولكن القدره هي على ما يمكن ان يكون فلو
كان امكان كون الشي هو نفس القدره عليه كان هذا القول كانا نقول
ان القدره انما تكون على ما عليه القدره والمحال ليس عليه قدره لانه
ليس عليه قدره وما كنا نعرف ان هذا الشي مقدور عليه او غير
مقدور عليه بنظرنا في نفس الشي بل بنظرنا في حال قدره القادر عليه
هل عليه قدره ام لا فان اشكل علينا انه مقدور عليه او غير مقدور
عليه لم يمكنا ان نعرف ذلك البته لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان
الشي محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه غير مقدور عليه كنا
عرفنا المجهول بالمجهول فتبين واضح ان معنى كون الشي ممكناً في نفسه
هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وان كانا بالذات واحداً فكونه

ومعنى الممكن انه مقدور عليه

مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً في نفسه وكونه ممكناً في نفسه هو
باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه باعتبار اضافته الى موجده فاذا
تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في
نفسه ممكناً او يوجد او محالاً ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد
والممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده فلا يخلوا امكان وجوده
من ان يكون معنى معدوماً او معنى موجوداً ومحال ان يكون معنى
معدوماً والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذاً معنى موجود
وكل معنى موجود فاما قائم لا في موضوع او قائم في موضوع وكل
ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافاً
وامكان الوجود انما هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له
فليس امكان الوجود جوهراً لا في موضوع فهو اذن معنى في موضوع
وعارض لموضوع ونحن نسمي امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل
قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشي موضوعاً وهيولى ومادة وغير
ذلك فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة المعنى الكلي بما هو طبيعة

ومعنى الانسان بما هو انسان شي وبما هو عام او خاص او واحد او كثير
وذلك له بالقوة او بالفعل شي آخر فانه بما هو انسان انسان فقط
بلا شرط آخر البتة ثم العموم شرط زايد على انه انسان والخصوص
كذلك فانه واحد كذلك وانه كثير كذلك وليس اذا فرضت هذه
الاحوال بالفعل فقط بل واذا فرضت هذه الاحوال ايضاً بالقوة واعتبرت
الانسانية بالقوة وكان هناك انسانية واعتبار غير الانسانية
مضاف فيكون الانسانية واضافة ما فالانسانية بما هي انسانية لا
عامة ولا خاصة لا بالقوة احدهما ولا بالفعل بل يلزمها ذلك وليس اذا
كانت الانسانية لا توجد الا واحدة او ليس تكون الانسانية بما هي
انسانية اما واحدة واما كثيرة نفرق بين قولنا ان هذا لا يوجد الا وله
احدى الحالين وبين قولنا ان احد الحالين له بما هو انسانية وليس يلزم
من قولنا الانسانية ليست بما هي انسانية واحدة ان الانسانية بما هي
انسانية كثيرة كما لو فرضنا بدل الانسانية الوجود الذي هو من جهة
اعم من الواحد والكثير وايضاً بعض قولنا ان الانسانية بما هي انسانية

واحده ان الانسانيه بما هي انسانيه كثيره بل ان الانسانيه ليست بما هي
انسانيه واحده واذا كان كذلك جاز ان توجد لا بما هي انسانيه واحده
او كثيره واذا عرفت هذا فقد يقال كلي للانسانيه بلا شرط ويقال
كلي للانسانيه بشرط انها مقوله بوجه ما من الوجوه المعلومه على
كثيرين والكلي بالاعتبار الاول موجود بالفعل في الاشيا وهو المحمول
على كل واحد وقتا ما فهذا غير موجود وتبين ظاهر ان الانسان الذي
اكتسبته الاعراض المخصصه لشخص لم يكتنفه اعراض شخص آخر حتى يكون
ذلك بعينه في شخص زيد وشخص عمرو ويكون بعينه مكتنفا باعراض
متضاده ولانا نثبت في النفس صوره عقليه ماخوذه عنه اولى من الذي
في عمرو بل من الجائز ان يكون لو سبق الذي في عمرو الى العقل لاخذ منه
هذه الصوره بعينها وانما سبق فاثر هذا الاثر لم يوثر الآخر بعده
شيا واذ هذه الصوره المعقوله جائز من حالها ان يرتسم في النفس
عن اي ذلك سبق اليها فليس قياسها الى واحد من تلك اولى من قياسها
الى الآخر بل هي مطابقه للجميع فلا كلي عام في الوجود بل وجود الكلي العام

الجميع فلا كلي عام في الوجود بل وجود الكلي العام بالفعل انما هو
في العقل وهو الصوره التي في العقل التي نسبتها بالفعل او بالقوه
الى كل واحد واحد واحد والتام هو الذي يوجد له جميع ما من
شانه ان يوجد له او الذي ليس شي مما يمكن ان يوجد له ليس له
وذلك اما في كمال الوجود واما في القوه الفعليه واما في القوه الانفعاليه
واما في الكميه والناقص مقابله القبل يقال في الطبع وهو اذا
كان لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود ويوجد وليس الاخر
موجودا كالاثنين والواحد ويقال في الزمان وذلك ظاهر ويقال في
المرتبه وهو اما المبدا الذي يضاف اليه شابه الاشيا بالقياس الى
تلك الاشيا واما واحد من تلك الاشيا هو منها اقرب اليه وهذا
قد يكون بالذات كما في الاجناس والانواع المتتاليه وقد يكون بالاتفاق
كالذي يقع متقدما في الصف الاول فيكون اقرب الى القبله وقد
يكون بالاخرى كتقدم كتاب ايساغوجي وقاطيغورياس على المنطق ويقال
قبل في الكمال كقولنا ان ابا بكر قبل عمر وفي الشرف ويقال قبل

في المتقدم والمتاخر

بالعلية فان للعلة استحقاق الوجود قبل المعلول فانهما بما هما
ذاتان ليس يلزم فيهما خاصية التقدم والتاخر ولا خاصية المع
وبما هما متضايفان وعلة ومعلول فهما معا واما بما هو بالقوة فكلاهما
كذلك ولكن كان لاحدهما له الوجود ولا غير مستفاد من الآخر
والآخر فان الوجود له مستفاد من الاول فهو متقدم عليه واذا
تومل حال المتقدم في جميع هذه الانحا وجد المتقدم هو الذي
له ذلك الوصف حيث الآخر والآخر ليس له الا وذلك للمذكور انه اول
والمتاخر مقابل المتقدم في كل واحد وقد يكون ما هو اقدم بالعلية
قد يزول ويبقى المعلول بعلة اخرى تقوم مقامه مثل السكون الواحد
الذي يثبته شيئان متعاقبان فهو متاخر عنهما في المعلولية وقد يوجد
لا مع كل واحد منهما وكذلك الهيولى مع الصورة واعلم انه فرق بين
ان يقال اذا رفعت هذا ارتفع ذا وبين ان يقال ان هذا لا يوجد حين لا
يوجد ذلك فان معنى الاول انه اذا عدم هذا وجب ان يعدم ذلك
فعدم هذا علة لعدم ذاك ومعنى الآخر انه اي وقت يصدق فيه

171 ان هذا ليس فانه يصدق فيه ان ذلك ليس ويصح ان يقال انه اذا لم توجد
العلة لم يوجد المعلول ولا يصح ان يقال اذا ارتفع المعلول ارتفعت
العلة كما يصح ان يقال اذا رفعت العلة ارتفع المعلول بل اذا رفعت
العلة ارتفع المعلول واذا رفع المعلول فقد كانت العلة اولا ارتفعت
لعلة اخرى حتى صح رفع المعلول لا ان نفس رفع المعلول هو رافع
العلة كما ان نفس رفع العلة هو رافع المعلول واعلم انه كما ان الشي قد
يكون محدثا بحسب الزمان كذلك الشي قد يكون محدثا بحسب الذات
فان المحدث هو الكاين بعد ما لم يكن والبعدية كالقبلية قد يكون
بالزمان وقد يكون بالذات فاذا كان الشي له في ذاته ان لا يجب له وجود
بل هو باعتبار ذاته وحده بما لا علة له ما لا يوجد وانما يوجد بالعلة والذي
بالذات قبل الذي من غير الذات فيكون لكل معلول في ذاته اولا انه
ليس ثم عن العلة وثانيا انه ايس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيد
الوجود عن غيره بعد ما له في ذاته ان لا يكون موجودا فيكون كل
معلول محدث في ذاته فان كان مثلا في جميع الزمان موجودا مستفيدا

وانه اذا لم يوجد المعلول لم يوجد العلة صح

مقابل الليس في المعنى صح

لذلك الوجود عن موجد فهو محدث لان وجوده من بعد لا وجوده
بعدية بالذات ومن الجهة التي ذكرناها وليس حدثه انما هو في آن من
الزمان فقط بل هو محدث في جميع الزمان والدهر فلا يمكن ان يكون حادث
بعد ما لم يكن الا وقد تقدمه المادة التي منها حدث ويقال واحد لما
هو غير منقسم من الجهة التي قيل له انه واحد فمن غير المنقسم ما لا ينقسم
في الجنس فيكون واحدا في الجنس ومنه ما لا ينقسم في النوع فيكون
واحدا في النوع ومنه ما لا ينقسم بالعرض العام فيكون واحدا بالعرض
الغراب والقير في السواد ومنه ما لا ينقسم بالمناسبة فيكون واحدا
في المناسبة كما يقال ان نسبة الملك الى المدينة والعقل الى النفس واحدة
ومنه ما لا ينقسم في الموضوع فيكون واحدا في الموضوع وان كان كثيرا
في الحد ولهذا يقال ان الذابل والنامي واحد في الموضوع ومنه ما لا
ينقسم معناه في العدد اي لا ينقسم الى اعداد لها معاينة اي ليست
بالفعل اعداد لها معاينة فهو واحد بالعدد ومنه ما لا ينقسم بالحد
اي حده ليس لغيره وليس له في كمال حقيقة ذاته نظير فهو واحد بالكلية

ولهذا يقال ان الشمس واحدة والواحد بالعدد اما ان يكون فيه بوجه
من الوجوه كثرة بالفعل فيكون واحدا بالتركيب والاجتماع واما
ان لا يكون وان لم يكن بالفعل وكان بالقوة فهو متصل وواحد بالاتصال
وان لم يكن ولا بالقوة فهو الواحد بالعدد على الاطلاق والكثير
يكون كثيرا على الاطلاق وهو العدد المقابل للواحد وهو ما يوجد
فيه واحد ليس بالواحد في الحد من جهة ما هو فيه اي يوجد
بواحد ليس هو وحده فيه وهذا مبدأ عنه تأخذ الحساب في
البحث وقد يكون الكثير كثيرا بالاضافة وهو الذي يترتب بازائه
القليل واقل العدد الاثنان والمشابهة اتحاد في الكيفية والمساواة
اتحاد في الكمية والمجانسة اتحاد في الجنس والمشاكلة اتحاد
في النوع والموازاة اتحاد في وضع الاجزاء والمطابقة اتحاد في الاطراف
والهوهو حال بين اثنين جعلا اثنين في الوضع يصير بهما بينهما اتحاد
بنوع من الاتحادات الواقعة بين اثنين مما قيل ويقابل كل واحد
منها من باب الكثير الخلاف والتقابل والتضاد ٥

المقالة الثانية من الالهيات

ان الواجب الوجود هو الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض منه محال وان الممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود او موجودا لم يعرض منه محال والواجب الوجود هو الضروري الوجود والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه اي لا في وجوده ولا في عدمه وهذا هو الذي نعنيه في هذا الموضع بممكن الوجود وان كان قد يعني بممكن الوجود ما هو في القوة ويقال الممكن على كل صحيح الوجود وقد فصل ذلك في المنطق ثم ان الواجب الوجود قد يكون بذاته وقد لا يكون بذاته والذي هو واجب الوجود بذاته فهو الذي لذاته لا لشيء آخر اي شيء كان صار محالا ان فرض عدمه والواجب الوجود لا بذاته هو الذي لو وضع شيء ما ليس هو صار واجب الوجود مثل ان الاربعة واجبة الوجود لا بذاتها ولكن عند فرض التقاء القوة الفاعلة بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع اعني المحرقة والمحترقة ولا يجوز ان يكون شيء واحد واجب الوجود بذاته وبغيره فانه ان رفع غيره ذاك او لم يعتبر

وجوده لم يخل اما ان يبقى وجوب وجوده على حاله فلا يكون وجوب وجوده بغيره واما ان لا يبقى وجوده فلا يكون وجوب وجوده بذاته بغيره فانه ممكن الوجود بذاته لان ما هو واجب بغيره فوجوب وجوده تابع لنسبة ما واضافة والنسبة والاضافة اعتبارهما غير اعتبار نفس ذات الشيء التي لها نسبة واضافة ثم وجوب الوجود انما يتقرر باعتبار النسبة فاعتبار الذات وحدها لا تخلو اما ان يكون مقتضيا لوجوب وجود او مقتضيا لامكان وجود او مقتضيا لامتناع وجود ولا يجوز ان يكون مقتضيا لامتناع الوجود لان كل ما امتنع وجوده بذاته لم يوجد ولا بغيره ولا ان يكون مقتضيا لوجوب الوجود فقد قلنا ان ما وجب وجوده بذاته استحال وجوب وجوده بغيره فبقي ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار ايقاع النسبة الى ذلك الغير واجب الوجود وباعتبار قطع النسبة التي الى ذلك الغير ممتنع الوجود وذاته بذاته بلا شرط ممكنة الوجود فقد بان ان كل واجب الوجود بغيره فهو ممكن الوجود بذاته وهذا ينعكس

فيكون كل ممكن الوجود بذاته فانه ان حصل وجوده كان واجب
الوجود بغيره لانه لا يخلو اما ان يصح له وجود بالفعل واما ان
لا يصح له وجود بالفعل ومحال ان لا يصح له وجود بالفعل والا كان
ممتنع الوجود فبقي ان لا يصح له وجود بالفعل فحينئذ اما ان يجب
وجوده واما ان لا يجب وجوده فان لم يجب وجوده فهو بعد ممكن
الوجود لم يتميز وجوده من عدمه ولا فرق بين هذه الحالة منه والحالة
الاولى لانه قد كان قبل الوجود ممكن الوجود والآن هو بحاله كما كان
فان وضع ان حالا تجددت فالسؤال عن تلك الحال ثابت انه ممكن الوجود
او واجب وجوده فان كان ممكن الوجود فان تلك الحال كانت قبل
ايضا موجودة على امكانها فلم يتجدد وان وجب وجودها وهي موجبة
للاول فقد وجب لهذا الاول وجود حاله وليست تلك الحالة الاخرى حجه
الى الوجود فخرجه الى الوجود واجب وايضا فان كل ممكن الوجود
فاما ان يكون وجوده بذاته او يكون لسبب ما فان كان بذاته فذاته
واجبة الوجود لا ممكنة الوجود وان كان لسبب فاما ان يجب وجوده

مع وجود السبب واما ان يبقى على ما كان لو لم يوجد السبب على ما كان عليه
قبل وجود السبب وهذا محال فيجب اذن ان يكون وجوده مع وجود السبب
فكل ممكن الوجود بذاته فهو انما يكون واجب الوجود بغيره ولا يجوز
ان يكون شيئان اثنان ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا وكل واحد منهما واجب
الوجود بذاته لانه لا يكون واجب الوجود بغيره ولا يجوز ان يكون كل
واحد منهما واجب الوجود بالاخر حتى يكون آ واجب الوجود بب لا
بذاته وب واجب الوجود بآ لا بذاته وجملتهما واجب وجود واحد
وذلك لان اعتبارهما ذاتين غير اعتبارهما متضايفين ولكل واحد منهما
وجوب وجود لا بذاته فكل واحد منهما ممكن الوجود بذاته ولكل
ممكن الوجود بذاته علة في وجوده اقدم منه لان كل علة اقدم في
وجود الذات من المعلول وان لم يكن في الزمان فلكل واحد منهما شيء آخر
يقوم به اقدم من ذات الاخر على ما وصفنا فلهما اذن علل خارجة عنهما
اقدم منهما فليس اذا وجوب وجود كل واحد منهما مستفادا من الآخر
بل من العلة الخارجة التي اوقعت العلاقة بينهما وايضا فان ما يجب

بغيره فوجوده بالذات متاخر عن وجود ذلك الغير ومتوقف عليه وبالجملة
فاذا كان ذلك الغير يجب به كان هو اقدم مما هو اقدم منه ومتوقف على
ما هو متوقف عليه فوجودها محال ونقول ايضا ان واجب الوجود لا اجزا
كمية ولا اجزا حد واقول سوا كانت كالمادة والصورة او كانت على وجه
آخر بل بان يكون اجزا القول الشارح لمعنى اسمه بل كل واحد منهما على شي هو
في الوجود غير بذاته وذلك لان كل ما هذا صفته فذات كل جزء منه
ليس هو ذات الاخر ولا ذات المجتمع واما ان يصح لكل واحد من جزئيه مثلا
وجود منفرد لكنه لا يصح للمجمع وجود دونها فلا يكون المجتمع وجود دونه
فما لم يصح له من المجتمع والاجزا الاخرى فليس واجب الوجود بل واجب الوجود
هو الذي يصح له وان كان لا يصح لتلك الاجزا مفارقة الجملة في الوجود
ولا للجملة مفارقة الاجزا ويتعلق وجود كل ما لاخر وليس واحد اقدم بالذات
فليس شي منها بواجب الوجود فقد لو صححنا هذا على ان الاجزا بالذات اقدم من
الكل فيكون العلة الموجبة للوجود يوجب اولا الاجزا ثم الكل فلا يكون شي
منها واجب الوجود وليس لنا ان نقول ان الكل اقدم بالذات من الاجزا

وهو اما متاخر واما معا وكيف كان فليس بواجب الوجود فقد اتضح من هذا
ان واجب الوجود ليس بجسم ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا مادة معقولة
لصورة معقولة ولا صورة معقولة في مادة معقولة ولا له قسمة في الكم
ولا في المبادي ولا في القول فهو واحد من هذه الجهات الثلثة ونقول
ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والا فان كان من
جهة واجب الوجود ومن جهة ممكن الوجود فذات تلك الجهة يكون
له ولا يكون له ولا يخلوا من ذلك وكل منهما بعلة يتعلق الامر بها ضرورة
واجب الوجود
فذاته متعلقة الوجود بعلتي امرين لا يخلوا منهما فلم يكن بذاته
مطلقا بل مع العلتين سوا كان احدهما وجودا والاخر عدما او كان كلاهما
وجودين فبين من هذا ان الواجب الوجود لا يتاخر وجوده وجود
منتظر بل كل ما هو ممكن له فهو واجب له فلا له ارادة منتظرة ولا طبيعة
منتظرة ولا علم منتظر ولا صفة من الصفات التي تكون لذاته منتظرة
أي الواجب الوجود بذاته
فكل واجب الوجود بذاته فانه خير محض وكمال محض والخير بالجملة هو
ما يتشوقه كل شي ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما عدم

جوهر واما عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود
خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم
شي للجوهر بل هو دايما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته ليس
خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب له الوجود فذاته بذاته يحتمل العدم
وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريا من الشر والنقص
فاذن ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته وقد يقال ايضا خير لما
كان نافعا ومفيدا لكمالات الاشيا وسنبين ان الواجب الوجود يجب
ان يكون لذاته مفيد لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة
خير ايضا لا يدخله نقص ولا شر وكل واجب الوجود بذاته فهو حق محض لان
حقيقة كل شي خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا احق اذن من واجب
الوجود وقد يقال الحق ايضا لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا فلا احق
بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه دايما
ومع دوامه لذاته لا لغيره ولا يجوز ان يكون نوع واجب الوجود لغير
ذاته لان وجود نوعه له بعينه اما ان يقتضيه ذات نوعه او لا يقتضيه

في ان الواجب الوجود خير محض

١٢ في ان واجب الوجود لا يقال على كثيرين صح

ذات نوعه بل يقتضيه علة فان كان معنى نوعه له لذاته معنى نوعه لم
يوجد الا له وان كان لعلة فهو معلول ناقص وليس واجب الوجود وكيف
يمكن ان يكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين والشيان انما يكونان
اثنين اما بسبب المعنى واما بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع
والمكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل فكل اثنين
لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان بشي غير المعنى فكل معنى موجود
بعينه لكثيرين مختلفين فهو متعلق الذات بشي مما ذكرناه من العلل
ولواحق العلل وليس واجب الوجود واقول قولا مرسلا ان كل ما ليس
لمعنى ولا يجوز ان يتعلق الا بذاته فقط فلا يخالف مثله بالعدد فلا
يكون اذن له مثل لان المثل يخالف بالعدد فتبين من هذا ان واجب الوجود
لا ند له ولا مثل ولا ضد لان الاضداد متفاسدة ومشتركة في الموضوع
وهو واجب الوجود بري عن المادة وايضا فهو تام الوجود لان نوعه
له فقط فليس من نوعه شي خارج عنه واحد وجوه الواحد ان
يكون تاما فان الكثير والزايد لا يكونان واحدين فهو واحد من جهة

١٣ في ان واجب الوجود واحد من وجوه شتى

تمامية وجوده وواحد من جهة ان حده له وواحد من جهة انه
لا ينقسم ولا يتكمم ولا بالمبادي المقومة له ولا باجزا الحد وواحد
من جهة ان لكل شي وحدة تخصه وبها كمال حقيقته الذاتية وايضا
هو واحد من جهة اخرى وتلك الجهة هو ان مرتبته من الوجود
وهو وجوب الوجود ليس الا له ولا يجوز ان يكون وجوب الوجود مشتركا
فيه ولنبرهن على هذا ونقول ان وجوب الوجود اما ان يكون لازما
لماهية تلك الماهية التي لها وجوب الوجود كما نقول للشي انه
مبدا فيكون لذلك الشي ذات وماهية ثم يكون المبدا لازما لتلك
الذات كما ان امكان الوجود قد يوجد لازما للشي له في نفسه معنى
مثل انه جسم او بياض او لون ثم هو ممكن الوجود فلا يكون داخلا
في حقيقته واما ان يكون واجب الوجود بنفس كونه واجب الوجود
هو واجب الوجود ويكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية
فنقول اولا لا يكن (ان يكون) وجوب الوجود من المعاني اللازمة لماهية فان
تلك الماهية حينئذ يكون سببا لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود

معلقا بسبب فلا يكون وجوب الوجود موجودا بذاته ثم مع ذلك فان
وجوب الوجود من المعلوم انه اذا لم يكن داخلا في ماهية شي بل كان الشي
كانسان او شجر او سما او غير ذلك مما قد علمت ان الوجود ووجوبه ليس
داخلا في ماهيته كان لازما له كالخاصية والعرض العام لا كالجنس
والفصل واذا كان لازما كان تابعا غير متقدم والتابع معلول وكان
وجوب الوجود معلول فلم يكن وجوب وجود بالذات وقد اخذناه بالذات
فان لم يكن وجوب الوجود اللازم بل كان داخلا في الماهية او ماهية
فان كان ماهية عاد الى ان النوعية واحدة وان كان داخلا في الماهية
فتلك الماهية اما ان يكون بعينها لكليهما فيكون وجوب الوجود مشترك
فيه وقد ابطلنا هذا او يكون لكل ماهية اخرى فان لم يشتركا في شي
ثم يجب ان يكون كل واحد منهما قايما لا في موضوع وهو معنى الجوهرية
المقول عليهما بالسوية وليس لاحدهما اولا وللثاني اخيرا فلذلك هو جنس
لهما فاذا لم يجب ذلك كان احدهما قايما في موضوع فيكون ليس واجب
الوجود وان اشتركا في شي ثم كان لكل واحد منهما بعده معنى على حدة

فليس لواحد منهما الوجود
ما زاد على ما يشتركان

تتم به ماهيته ويكون داخلا فيهما فكل واحد منهما منقسم بالقول وقد
قيل ان واجب الوجود لا ينقسم فالقول فيه فقط والثاني معنى زايدا
واما الاول فيفارقه بعدم هذا المعنى ووجود ذلك المعنى المشترك
فيه بشرط التجريد عما الغير وعدم فيه فيكون الذي لا تجريد له منقسما
في القول غير واجب الوجود ويكون الاخر هو الواجب الوجود وحده
ويكون المعنى المشترك فيه بشرط لا يوجب وجوب وجود الا ان
يشترط عدم ما سواه من غير ان يكون تلك الاعدام وجود ان اشيا
وذواتا فانه ليس كل اعدام يكون لا شيا يكون ذواتا ومعاني زايده
ولو كان كذلك كان في شي واحد اشيا بلا نهاية به موجوده لان كل
شي اعدام اشيا بلا نهايه ومع هذا كله فان ما يجب وجوده فليس
يجب وجوده بما يشارك به غيره ولا يتم به وحده وجود ذاته بل انما يتم
وجوده بجميع ما يشارك به غيره وبما يتم به وجود ذاته فالذي يتم به
وجود ذاته ويزيد على ما يشارك به غيره فاما ان يكون شرطا في نفس
وجوب الوجود واما ان لا يكون فان كان ذلك كله شرطا في نفس وجوب

الوجود وجب ان يوجد لكل واجب الوجود ويوجد كل ما يوجد لكل واحد 178
من الماهيتين الاخرى ولا يكون بينهما انفصال البته بمقوم وقد وضع
بينهما اختلاف في هذا النوع هذا خلف واما ان لم يكن شرطا في نفس
وجوب الوجود واما ليس يشترط في شي فالشي يتم دونه فوجوب الوجود
يتم دون ما اختلفا فيه ويكون ما اختلفا فيه عارضين لوجوب الوجود
وهما متفقان في ماهية وجوب الوجود ونوعيته واختلفا بالعوارض
دون الانواع وهذا خلف فان جعل الشرط في وجوب الوجود احد
الفصلين لا بعينه فليس احدهما بعينه شرطا ولا الاخر بعينه
شرطا فتساويا في انه ليس احدهما شرط فكيف يكون احدهما لا بعينه
شرطا فان قال قايل ان هذا مثل الماده ليست هذه الصوره لها بعينها
شرطا ولا ضدها ولكن احدهما لا بعينه او مثل ان اللون لا يتقرر وجوده
الا ان يكون سوادا او بياضا لا بعينه ولكن احدهما فيقال له اما الماده
فاحدى الصورتين بعينها شرط لها في زمان والاخرى ليست بشرط
في ذلك الزمان وفي الزمان الاخر فان الصوره الاخرى بعينها شرط لها

[illegible] علامة الورق

والاولى ليست فكل واحدة منهما في نفسها ممكنة له اذا اخذت بلا
شرط والمادة ايضا ممكنة فاذا وجبت بعلة احدى الصورتين وجبت
تلك الصورة بعينها وكيف ما كان الحال فان المادة سواء كانت احديهما
شرطا في وجوبها بعينه او احدهما بعينه فلها شرط في الوجوب
غير نفس طبيعتها ولو كان لوجوب الوجود شرط متعلق بشيء خارج
عنه لكان ليس وجوب الوجود بالذات ٥ واما اللونية فليست
تصير لونية لسواد او بياض بل هي لونية بامر يعمهما لكن لا توجد
مفردة الا مع كل واحد منهما فليس ولا واحد من الامرين
للونية شرط في اللونية ولكنه شرط في الوجود المخصوص كما
ان اللونية في انها لونية ليست احد الامرين بعينه وبغير عينه
شرطا له في ماهيته لونيته بل في انيته لونيته وحصولها بالفعل
كذلك يجب ان لا يكون احد الامرين شرطا في وجوب الوجود من
جهة ماهيته كونه وجوب الوجود بل من جهة انيته فيكون انيته
وجوب الوجود غير ماهيته وهذا خلف فانه يلزم ان يكون واجب

الوجود نظرا عليه ووجود ليس في نفسه كما على الانسانية والفرسية
وكما في اللونية بل كما انه يجوز ان يقال في اللونية ان احدهما لا بعينه
شرط في اللونية لا لنفس اللونية بل لاختلاف وجودات اللونية
كذلك ان كان لوجوب الوجود احد الفصلين لا بعينه شرطا
فيجب ان يكون لا لانه وجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متقررا
دونه غير محتاج اليه ولكنه شرط في تخصيص وجوده فان كان
تخصيص وجوده ان يقع ببطلانه فهو غير واجب الوجود وان لم
يكن ببطلانه فيبقى حينئذ واجب الوجود واحدا او كثر الاختلاف بين
احاده البتة وكلاهما على الوضع المفروض محال فقد بان انه ليس
ولا واحد من خاصيتي الماهيتين المذكورتين شرطا في وجوب الوجود
بوجه من الوجوه ولا بعينه فقد بطل ان يكون وجوب الوجود
مشتركا فيه على ان يكون لازما او يكون جنسا وبالجملة يجب ان
نعرف ان حقيقة وجوب الوجود ليست كطبيعة اللون والحيوان
الجنسين اللذين يحتاجان الى فصل وفصل حتى يتقرر وجودهما

لان تلك طبايع معلوله وانما احتاجتا لا في نفس اللونيه والحيوانيه
المشترك فيهما بل في الوجود وها هنا فوجوب الوجود هو مكان
اللونيه والحيوانيه وكما ان جنسك لا يحتاجان الى الفصول في ان يكونا
لونا وحيوانا فكذلك هذا لا يحتاج الى الفصول في ان يكون وجوب
وجود ثم وجوب الوجود ليس له وجود بان يحتاج اليه فان اللون
هناك يحتاج بعد اللونيه الى الوجود والى علله فيجعل اللازم للونيه صح فيحصل اللونيه
فقد ظهر انه لا يمكن ان يكون وجوب الوجود مشتركا فيه لا ان كان
لازما للطبيعه ولا ان كان طبيعه بذاته فاذن واجب الوجود واحد
لا بالنوع فقط او بالعدد لامر فيهما او عدم الانقسام او التمام فقط
بل في ان وجوده ليس لغيره وان لم يكن من جنسه ولا يجوز ان يقال
ان واجبي الوجود لا يشتركان في شي فكيف وهما مشتركان في وجوب
الوجود ومشتركان في البراه عن الموضوع فان كان وجوب الوجود
يقال عليهما بالاشتراك وكلامنا ليس في معنى منع كثره ما يقال له
واجب الوجود باسم بل بمعنى واحد من معاني ذلك الاسم وان كان بالتواطو

فقد حصل معنى عام عموم لازم او عموم جنس وقد بينا استحاله ذلك
وكيف يكون عموم وجوب الوجود لشيين على سبيل اللوازم التي
تعرض من خارج واللوازم معلوله ووجوب الوجود المحض غير معلول ه

المقاله الثانيه في الالهيات

في اثبات واجب الوجود

لا شك ان وجودا وكل وجود فاما واجب واما ممكن فان كان واجبا
فقد صح وجود واجب وهو المطلوب وان كان ممكنا فانا نوضح ان
الممكن ينتهي وجوده الى واجب الوجود وقبل ذلك فانا نقدم مقدمات
فمن ذلك انه لا يمكن ان يكون في زمان واحد لكل ممكن الذات علل ممكنه علل ه
الذات بلا نهايه وذلك لان جميعها اما ان يكون موجودا معا واما ان لا
يكون موجودا معا فان لم يكن موجودا معا لم يكن الغير المتناهي
في زمان واحد ولكن واحد قبل الاخر ولنوخر الكلام في هذا واما ان وبعد الاخر صح
يكون موجودا معا ولا واجب وجود فيها فلا يخلو اما ان يكون تلك
الجمله بما هي تلك الجمله وحيث متناهيه او غير متناهيه واجبه الوجود
بذاتها او ممكنه الوجود في ذاتها فان كانت واجبه الوجود بذاتها

وكل واحد منهما ممكن الوجود بذاتها فالجملة يكون الواجب الوجود متقوم
بممكنات الوجود هذا محال وان كانت ممكنة الوجود بذاتها فالجملة
محتاجة في الوجود الى مفيد الوجود فاما ان يكون خارجا منها او داخلا
فيها فان كان داخلا فيها فيكون واحد منها واجب الوجود وكان كل
واحد منها ممكن الوجود هذا خلف واما ان يكون ممكن الوجود
فيكون هو علة لوجود الجملة وعلة الجملة علة اولا لوجود اجزائها
ومنها هو فهو علة لوجود نفسه وهذا مع استحالته ان صح فهو
من وجه نفس المطلوب وان كل شي يكون كافيا في ان يوجد ذاته
فهو واجب الوجود وكان ليس واجب الوجود هذا خلف فبقي ان يكون
خارجا عنها ولا يمكن ان يكون علة ممكنة فانا جمعنا كل علة ممكنة
الوجود في هذه الجملة فهي اذن خارجة عنها وواجبة الوجود
بذاتها فقد انتهت الممكنات الى علة واجبة الوجود فليس لكل ممكن
علة ممكنة معه ونقول انها لا يجوز ان يكون للعلل عدد متناه
وكل واحد منها ممكن الوجود في نفسه لكنه واجب بالاخر

الآن ننهي اليه دورا ونبين بمثل بيان المسئلة الاولى وبخصة
ان كل واحد منهما يكون علة لوجود نفسه ومعلولا لوجود
نفسه ويكون حاصل الوجود عن شي انما يحصل بعد حصوله
بالذات وليس حال المتضايفين هكذا فانهما معا في الوجود وليس
يتوقف وجود احدهما الا بعد وجود الاخر بل يوجدهما
العلة الموجدة لهما والمعنى الموجب اياهما معا وان كان لاحدهما
تقدم والاخر تاخر مثل الاب والابن فتقدمه من جهة غير جهة
الاضافة فان تقدمه من جهة وجود الذات ويكون معا من
جهة الاضافة الواقعة بعد حصول الذات وان كان الاب
يتوقف وجوده على وجود الابن فالابن يتوقف وجوده على
وجود الاب ثم كان ليس متقابل احدهما بالذات بعد لكان لا يوجد
ولا واحد منهما وليس المحال هو ان يكون وجود ما يوجد مع الشي
شرطا في وجوده بل وجود ما يوجد عنه وبعده ٥
ونقول ايضا ان كل حادث فله علة مع حدوثه فلا يخلو

وليس [illegible] على ان المرجع [illegible] لبعض [illegible]

وما توقف وجوده على وجود ما لا يوجد الا بعد وجوده [illegible] البعدية الذاتية فهو محال الوجود صح

اما ان يكون باطلا مع الحدوث لا يبقى زمانا واما ان يكون يبطل بعد
الحدوث بلا فصل زمان واما ان يكون بعد الحدوث باقيا والقسم
الاول محال ظاهر الاحاله والقسم الثاني ايضا محال وذلك ان
الآنات لا تتالى وحدوث اعيان واحده بعد الاخرى متباينه
في العدد لا على سبيل الاتصال الموجود في مثل الحركه يوجب تتالي
الآنات وقد بطل ذلك في العلم الطبيعي ومع ذلك فليس يمكن
ان يقال ان كل موجود هو كذلك فان في الموجودات موجودات
باقيه باعيانها فلنفرض الكلام فيها فنقول ان كل حادث
فله علة في حدوثه وعلة في ثباته ويمكن ان يكونا ذاتا واحده
مثل القالب في تشكيله الماء ويمكن ان يكونا شيئين مثل صورة الصنمية
فان محدثها الصانع ومثبتها يبوسة جوهر العنصر المتخذ منه
ولا يجوز ان يكون الحادث ثابت الوجود بعد حدوثه بذاته حتى يكون
اذا حدث فهو واجب ان يوجد ويثبت لا لعلة في الوجود والثبات
وذلك لانك تعلم ان كل حادث بل كل معلول فانه باعتبار ذاته ممكن

الوجود ولكن الحق ان ذاتها ممكنة في نفسها وان كان باشتراط عدمه 182
ممتنع الوجود وباشتراط وجودها واجب الوجود وبين ان يقال فرق
وجود زيد الموجود واجب وبين ان يقال وجود زيد ما دام موجودا
فانه واجب وقد بين هذا في المنطق وكذلك فرق بين ان يقال
ان ثبات الحادث واجب بذاته وبين ان يقال انه واجب بشرط ما دام
موجودا فالاول كاذب والثاني صادق كما بيننا فاذن اذا لم يتعرض
لها الشرط فان ثبات الموجود غير واجب ٥ واعلم ان ما اكتسبه
الوجود وجوبا اكتسبه العدم امتناعا ومحال ان يكون حال العدم
ممكنا ثم يكون حال الوجود واجبا بل الشيء في نفسه ممكن ويعدم
وتوجد واي الشرطين اشترط عليه دوامه صار مع شرط دوامه
ضروري الحكم ممكنا ولم يناقض ذلك فان الامكان باعتبار ذاته
والوجوب او الامتناع باعتبار شرط لاحق به فاذا كانت الصورة
كذلك فليس للممكن في نفسه وجود واجب بغير اشتراط البتة
بل بالغير وبالشرط فلم يزل متعلق الوجود بالغير وكل ما احتيج فيه

الى غيره وشرط فهو محتاج فيه الى سبب فقد بان ان ثبات الحادث
ووجوده بعد الحدوث بسبب ممد وجوده وان وجوده بنفسه
غير واجب وليس لاحد من المتطفلين ان يعترض علينا فيقول
ان الامكان الحقيقي هو الامكان الكائن في حال العدم للشي وان كل ما
وجد فوجوده ضروري فان قيل له ممكن فباشتراك الاسم فانه
يقال له ان كان الحصول لحقه بالضروري الوجود فان العدم ايضا
يجب ان يلحقه بالضروري العدم ولا يحفظ عليه الامكان فانه كما
انه متى كان معدوما كان واجبا ان يكون معدوما ما دام معدوما
من هذا ان المعلولات مفتقرة في ثبات وجودها الى العلة وكيف وقد
قلنا انه لا تاثير للعلة في العدم السابق فان علته عدم العلة الا في
كون هذا الوجود بعد العدم فان هذا مستحيل ان لا يكون هكذا فان
الحادثات لا يمكن ان يكون لها وجود الا بعد عدم فالمتعلق هو الموجود
الممكن في ذاته لا شي من كونه بعد عدم او غير ذلك فيجب ان يدوم
هذا التعلق فيجب ان يكون العلل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث

وجوده الموصوف مع المعلول فاذ قد اتضح هذه المقدمات 183
فلا بد من واجب الوجود وذلك لان الممكنات اذا وجدت وثبت
وجودها كان لها علل لثبات الوجود ويجوز ان يكون تلك العلل
علل الحدوث بعينها ان بقيت مع الحادث ويجوز ان يكون عللا اخرى
ولكن مع الحادثات وينتهي لا محالة الى واجب الوجود اذ قد بينا ان
العلل لا تذهب الى غير النهاية ولا تدور وهذا في ممكنات الوجود
التي لا يعرض حادثة اولى واظهر ٥ فان تشكك متشكك وسال
فقال انه لما كان انما يثبت الممكن الحادث بعلة وتلك العلة لا تخلو
اما ان يكون دائمة علة لثباته او حدث كونها علة لثباته فان كانت
دائمة علة لثباته وجب ان لا يكون الممكن حادثا وقد وضعناه حادثا
وان حدث كونها علة لثباته فيحتاج ايضا لكونه علة لثباته
والنسبة التي لها اليه علة اخرى لثباتها بعد العلة المحدثة
لهذه النسبة فان النسبة التي بينهما قد كانت بسبب ما فيجب
ان يدوم ويبقى بسبب والكلام في الاخرى كالكلام في الاولى فهذا
بعينه يوجب وضع العلل الممكنة الحادثة معا بلا نهاية ٥
فنقول في جواب هذا انه لولا بسبب شي من شان ذلك

الشي ان يكون حدوثه بلا ثبات اوثباته على سبيل الحدوث والتجدد
على الاتصال فيلزم منه انها علل محدثه ومثبته الى علل اخر في
زمان آخر منا فص بلك تاثيرا حادثا او يزيد عليها من غير تشافع
اثبات بل مع تفاذل علة ومعلول ريث ما يتالف الى الاخر
لكان هذا الاعتراض لازما فاما هذا الشي فهو الحركه وخصوصا
المكانيه وخصوصا المستديره وانما وجودها من حيث هي
قطع مسافه ان يكون منها شي كان وشي يكون ولا يكون في شي
من الاثبات منها شي موجود لكن طرفه وانما اتصاله باتصال المسافه
واما سببه فاسبابه ثلث طبع واراده وقسر ولنبدا استفهم
حال الطبيعه منها فنقول انه لا يصح ان يقال ان
الطبيعه المجرده سبب لشي من الحركات بذاتها وذلك لان
كل حركه فهي زوال عن كيفيه او كم او اين او جوهر او وضع
واحوال الاجسام بل الجواهر كلها اما احوال منافيه واما
احوال ملايمه والاحوال الملايمه لا تزول عنها الطبيعه والا فهي
مهروب عنها بالطبع لا مطلوبه فاذن الحركه الطبيعيه هي الى
حاله ملايمه عن حاله غير ملايمه فاذن الطبيعه بنفسها ليست

184

يكون علة حركه ما لم يقترن بها امر بالفعل وهو الحال المنافيه
وللحال المنافيه درجات قرب وبعد عن الحال الملايمه فكل درجه
تتوهم من القرب والبعد اذا بلغتها تغير عندها الحركه بعد ما
فيكون تلك الحركه التي في ذلك الجز علتها الطبيعيه مع حال غير
ملايمه في درجه موصوله اليها وبالحركه وبما سلف من تلك
الحركه عله بوجه ما او بشرط عله لما بقي من الحركه المتجدده التي
من ذلك الحد الموصول اليه بالحركه ويكون الطبيعه علة الرد الى
الحال الطبيعيه ويكون المسافه شرطا يصير معه الطبيعه
علة لتلك الحركه بعينها من حيث ان كون الطبيعه فيها امر غريب
ويكون هذه العله والمعلول معا دايما ويحدث كل وقت استحقاق
اخر واما الحركه الاراديه فان علتها امور اراديه بانيه واحده
كانها كليه بنحو نحو الغرض الذي يحصل في التصور او لا فهو
محفوظ واحد بعينه واراده بعد اراده بحسب تصور بعد علة ثانية
تصور واين بعد اين تتبعه تغير حركه بعد حركه ويكون كل
ذلك على سبيل التجدد لا على سبيل الثبات ويكون هناك شي واحد
ثابت دايما هو الاراده من الاراده الثابته هاهنا الكليه دايما كانت

الطبيعه هناك واشيا تتجدد وهي تصور ان جزئيه وارادات
مختلفه كما كانت هناك اختلافات مقادير القرب والبعد ويكون
جميعها على سبيل الحدوث ولولا حدوث احوال على عله باقيه
بعضها عله لبعض على الاتصال لما امكن ان يكون حركه فانه
لا يجوز ان يلزم عن عله ثابته امر غير ثابت وانت تعلم من هذا
ان العقل المجرد لا يكون مبدا قريبا لحركه بل تحتاج الى قوه اخرى
من شانها ان يتجدد فيها الاراده وتتخيل الاسباب الجزئيه وهذه
تسمى النفس وان العقل المجرد ان كان مبدا لحركه فيجب ان يكون مبدا
امرا او ممثلا او مشوقا او شيا مما اشبه هذا واما مباشرا
للتحريك فكلا بل يجب ان يباشر التحريك بالاراده ما من شانه ان
يتغير بوجه ما ويحدث فيه اراده بعد اراده على الاتصال

بيان اصل الذي ذكره المعلم الاول

وقد اشار المعلم الاول في كلامه في النفس الى اصل ينتفع به في هذا
المعنى اذ قال ان ذلك اي للعقل النظري الحكم الكلي واما لهذا فالافعال
الجزئيه والتعقلات الجزئيه اي العقل العملي وليس هذا في ارادتنا
فقط بل وفي الاراده التي تحدث عنها حركه السما هذا واما
الحركه القسريه فان كان المحرك بلا زمها فعلتها حركه المحرك

185
وفعله وعله علتها اخر الامر طبيعه او اراده فان كل قسر
ينتهي الى طبيعه او اراده وان كان المحرك لا يلازمها بل كان التحريك
على سبيل زج او دفع او فعل اخر مما يشبه هذا فالراي الحقيقي
الصواب في ذلك هو ان المحرك يحدث في المتحرك قوه محركه الى
جهه تحريكه غالبه قوته الطبيعيه وان للمتحرك بحسب تلك
القوه المحركه الداخله مكانا ما سحبه ولولا معاونه القوه الطبيعيه
واستمدادها من مصاكه الهوا او الما او غير ذلك مما يتحرك فيه مددا
يوهن القوه الغريبه فحينئذ يستولي القوه الطبيعيه ويحدث
حركه مايله من جاذب القوتين احدهما الى جهه القوه الطبيعيه
ولولا حال مصادمه المتوسط وكسره القوه الغريبه لكانت
القوه الطبيعيه لا يستولي عليها البته الا بعد بلوغها الغايه
التي يوجبها تناهي كل قوه جسمانيه وكل قوه محركه على الاستقامه
فسكونها في تلك الغايه لان هذه الحركه يطلب ذلك السكون
فاذا بطل الميل والدفع الحادث عن تلك القوه لموافاتها مكانها
المطلوب عادت القوه الطبيعيه الى فعلها اذ وهنت القوه
الغريبه ولولا انها استولت على القوه الطبيعيه لما قهرت ميلها

بهذا الكلام [illegible] الغريبه بتمام فعلها او بانضمام [illegible] لان القوه الغريبه [illegible]

ثم لا يجوز ان يستحيل المغلوب غالبا والغالب مغلوبا الا بورود
سبب على احدهما او كليهما ومحال ان يتوهم ان القوة العرضية
تبطل بذاتها فلا يجوز ان يكون شي من الاشيا يبطل بذاته او
يوجد بذاته بعد ان يكون له ذات تثبت ويوجد فالقوة الطبيعية
انما تعود غالبة على القوة العرضية بمعاون ينضم اليها وذلك
المعاون معاوقة بعد معاوقة يكون لمقاومة ما يتحرك فيه
يكون لذلك تاثير في القوة الغريبة بعد تاثير وقد اشبعنا
الكلام في هذا البحث تكلمنا الكلام المبسوط وعلى الاحوال
كلها فان القوة القسرية حالها في ايجاب الحركة يتجدد الابون
عليها حال الطبيعة الى ان يبطله فان قال قايل انا نرى الما
يبطل حرارته المستفادة بذاتها لانها عرضية فانا نقول له كلا
بل ان الحرارة انما تثبت قوتها في الما لحصول علتها المجددة لقوتها
دايما فاذا بطلت علتها وتحدد بما فيه للحرارة شي بعد شي اقبل
عليها برد الهوا والقوة المبردة في الما فابطلاها وكانا قبل ذلك انما
يعجزان عن ابطالها بسبب العلة المسخنة الحاضرة المجددة
دايما سخونة بعد سخونة ويسخن الهوا المماس لذلك الما مع الما

186 فقد بان اذن ان سببا ثابتة على سبيل الحدوث وهو الحركة فان له
علة انما يكون علة بالفعل لتجدد بعد تجدد يعرض في حالها على
الاتصال او يكون لها ذات باقية بالعدد متغيرة الاحوال لم
يحدث عنها تغير ولولا ان لها ذاتا باقية لم يحدث عنها اتصال التغير
وعلى انه لا بد للتغير من حال باقي كان بعض المؤثرين يؤثر او بعد
المتاثر فقد انكشفت الشبهة المسوول عنها اذ ظهر ان علل ثبات
الحادثات تنتهي الى علل اولى لها ثابتة الذوات متبدلة الاحوال
تبدلا يكون بسبب كل ما يتجدد تلك الذات الثابتة مع الحال المعلولة
لتلك الذات بسبب امر اخر موديا الى الحال الثابتة التي يصير الذات بها
علة لما يتجدد ثابتا ولا باس في ان يكون الشي الواحد علة لنفسه
ومعلولا من جهتين وان يكون حال فيه علة لحال وهذا ان الحال الان
في الطبيعي قرب بعد قرب وفي الارادي تصور بعد تصور
واختلاف نسبة ثابتة ونسبة متبدلة والنسبة الثابتة مثل
وجود الشمس فوق الارض لكون النهار او زوال العشي فان معنى
الشمس فوق الارض واحد في جميع النهار وان كان على سبيل
تغير وانتقال من مكان الى مكان فيكون النسبة الواحدة بقا معها

ولولا انها متغيرة الاحوال

النسبة صح

امرما او يكون العلة المتجدده انما ادت الى علة مضاده لعلة بقابه فيوجب فساده وليس يتسلسل فليس كل تجدد يبلغ الى ان ينتهى المنفعل الى علة مضاده لعلة ثابته بل يكون ذلك اذا اوصل بينهما بعد تباين منهما والى ان يتصل احدى العلتين الى الاخرى المفسده اياها فيكون ثابته موجوده وبذلك يحفظ نظام الالوان والاستحالات وما يجرى مجراها فقد بان ايضا من هذا انه لا بد فى اتصال الكون من حركة متصله ولا يتصل غير المكانيه والوضعيه ومن المكانيه غير المستديره فان كان كون ما دائما فحركته متصله لا محالة واذ قد ثبت واجب الوجود فنقول انه بذاته عقل وعاقل ومعقول اما انه معقول الماهيه فلانا نعرف ان طبيعه الوجود وطبيعه اقسام الوجود بما هى كذلك غير ممتنع عليهما ان يعقل وانما يعرض لها ان لا تعقل اذا كانت فى الماده ومع عوارض الماده فانها من حيث هى كذلك محسوسه او متخيله وطهر فيما سلف ان ذلك الوجود اذا جرد عن هذا العايق كان وجودا وماهيه معقوله فكل ما هو بذاته مجرد عن الماده والعوارض فهو بذاته معقول والاول الواجب الوجود مجرد عن الماده وعوارض الماده فهو بما هو سه

187 مجرده عقل وبما يعتبر له انه هويته المجرده لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر له ان ذاته له هويته مجرده هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذى ماهيته المجرده لشى والعاقل هو الذى له ماهيه مجرده لشى وليس فى شرط هذا الشى ان يكون هو او اخر بل شى مطلقا اعم من هو او غيره كما سنوضح فالاول الان له ماهيه مجرده لشى هو عاقل باعتبار ان له وبما ماهيته مجرده لشى هو معقول وهذا الشى هو ذاته فهو عاقل بان له الماهيه المجرده التى لشى هو ذاته ومعقول بان ماهيته المجرده هى لشى هو ذاته وكل من يفكر قليلا علم ان العاقل يقتضى شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يتضمن ان ذلك الشى اخر او هو وايضا فان المحرك يقتضى شيئا متحركا وهذا الاقتضاء نفسه ليس يوجب ان يكون شيئا اخر بل نوع اخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه من المحال ان يكون ما يتحرك هو ما يحرك ولذلك لم يمتنع ان يتصور فريق لهم عدد ان شيئا يتحرك لذاته الى ان وقت ان قام البرهان على امتناعه ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك يوجب ان يكون له شى محرك بلا شرط

لا انه صح

انه آخر وهو والمحرك يوجب ان يكون له شيء متحرك عنه بلا
شرط انه آخر وهو وكذلك المضافات تعرف انيتها لا من
لا لنفس النسبة والاضافة فانا نعلم يقينا ان لنا قوة نعقل
بها الاشياء فاما ان يكون التي نعقل هذا المعنى هو هذه القوة
نفسها فيكون هي بعينها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى
فيكون لنا قوتان قوة نعقل الاشياء بها وقوة نعقل بها هذه
القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل
الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان ان المعقولات لا يوجب
ان يكون معقول شيء آخر وبهذا تبين انه ليس يقتضي العاقل
ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما توجد له الماهية المجردة فهو
عاقل وكل ما ماهيته مجردة توجد للشيء فهي معقولة اذ كانت
هذه الماهية لذاتها تعقل ولذاتها ايضا تعقل اي ماهية
مجردة تتصل بها او تفارقها فقد فهمت ان نفس كونه معقولا
وعاقلا لا يوجب ان يكون اثنين في الذات ولا اثنين في الاعتبار
ايضا فانه ليس تحصيل الامرين الا انه له ماهية مجردة هي ذاته
وانه ماهية مجردة ذاته له وهاهنا تقديم وتاخير في ترتيب

في ترتيب المعاني والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان
كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة ولا يمكن ان يكون
جمال او بهاء فوق ان تكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة
بريئة عن كل واحد من انحاء النقص واحدة من كل جهة فالواجب
الوجود هو الجمال والبهاء المحض وهو مبدأ كل اعتدال لان كل
اعتدال هو في كثرة بتركيب او مزاج فيحدث وحدة في كثرة وهو
مبدأ جمال كل شيء وجمال كل شيء وبهاؤه هو ان يكون على ما يجب
له فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب وكل جمال
وملاءمة وخير مدرك فهو محبوب معشوق ومبدأ ذلك ادراكه
اما الحسي واما الخيالي واما الوهمي واما الظني واما العقلي وكلما
كان الادراك اشد اكتناها واشد تحقيقا والمدرك اجمل واشرف
ذاتا فاحباب المدركة اياها والتذاذها به اكثر فالواجب الوجود
القوة صح
الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك
الغاية والبهاء والجمال وبتمام التعقل وبتصل العاقل والمعقول
على انهما واحد بالحقيقة يكون ذاته لذاته اعظم عاشق ومعشوق
واعظم لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة

ما هو ملائم فالحسية احساس بالملائم والعقلية تعقل
للملائم ولذلك فالاول افضل مدرك بافضل ادراك لافضل
مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امرا لا نقايس اليه شي
وليس عندنا لهذه المعاني اسام غير هذه الاسامي فمن استبشعها
استعمل غيرها ويجب أن تعلم ان ادراك العقل للمعقول اقوى
من ادراك الحس للمحسوس لانه اعني العقل يعقل ويدرك الامر
الباقي الكلي ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ويدركه بكنهه لا بظاهره
وليس كذلك الحس للمحسوس فاللذة التي تجب لنا بان نعقل ملائما
هي فوق اللذة التي يكون لنا بان نحس ملائما ولا نسبة بينهما لكنه قد
يعرض ان يكون القوة الدراكة لا تستلذ بما يجب ان تستلذ به
لعوارض كما ان المريض لا يستلذ الحلو ويكرهه لعارض فكذلك
يجب ان نعلم من حالنا ما دمنا في البدن فانا وان حصل لقوتنا العقلية
كمالها بالفعل لا نجد من اللذة ما يجب للشي في نفسه وذلك
لعائق البدن ولو انفردنا عن البدن لكنا بمطالعتنا ذاتنا وقد صارت
عالما عقليا مطالعا للموجودات الحقيقية والجمالات الحقيقية
واللذات الحقيقية متصلة بها اتصال المعقول بمعقول

189 تجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه المعاني بعد
واعلم ان لذة كل قوة حصول كمالها لها فللحس المحسوسات الملائمة
وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر ولكل شي ما يخصه وللنفس
الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل فالواجب الوجود معقول
عقل او لم يعقل معشوق عشق او لم يعشق لذيذ شعر بذلك
او لم يشعر فليس يجوز ان يكون واجب الوجود يعقل الاشيا
من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها
بالاشيا واما عارضة لها ان تعقل فلا يكون واجب الوجود من
كل جهة وهذا محال او يكون لولا امور من خارج لم يكن هو بحال
ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تاثير
والاصول السالفة تبطل هذا وما اشبهه ولانه كما سنبين
مبدا كل موجود فيعقل من ذاته ما هو مبدا له وهو مبدا
للموجودات التامة باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة
بانواعها اولا وبتوسط ذلك باشخاصها ومن وجه اخر لا يجوز
ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها حتى يكون تارة يعقل
منها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل منها انها

معدومة غير موجودة ولكل واحد من الامور صورة ~~غير~~
عقلية على حدة ولا واحدة من الصور يبقى مع الثانية فيكون
واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية
المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم يعقل بما هي فاسدة وان
ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص
لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد بينا في كتب اخرى
ان كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية فانما ندركها من
حيث هي محسوسة ومتخيلة بآلة متجزية وكما ان اثبات كثير
من الافاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك اثبات كثير من
التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شي على نحو كلي
ومع ذلك فلا يعزب عنه شي شخصي ولا يعزب عنه مثقال ذرة
في السموات ولا في الارض وهذا من العجايب التي يحوج تصورها
الى لطف قريحة. فاما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل
انه مبدا كل موجود عقل اوايل الموجودات عنه وما يتولد عنها
ولا شي من الاشيا يوجد الا وقد صار من جهة ما يكون واجبا
بسببه وقد بينا هذا فيكون هذه الاسباب تتادى بمصادماتها

مما يبطل
و[illegible] النظرية

الى ان يوجد عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها
فيعلم ضرورة ما يتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من
العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون مدركا
للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات
وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال
متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا بمنزلتها
لكنها تستند الى مبادي كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند
الى امور شخصية وقد قلنا ان مثل هذا الاستناد قد يجعل
للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص
مما هو عند العقل شخصي ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم
سبيل وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظير له ككرة
الشمس مثلا او المشتري واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص
لم يكن للعقل الى رسم ذلك الشي سبيل الا ان يشار اليه ابتدا
على ما عرفته. ونعود فنقول كما انك اذ تعلم الحركات السماوية
كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه
ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون

بعد زمان حركة يكون الذي من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه
الى مقابلة كذا او يكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متأخر
عنه مدة كذا وكذلك من حال الكسوفين الآخرين حتى لا يبقى
عارضا من عوارض تلك الكسوفات الا علمته ولكنك علمته
كليا لان هذا المعنى قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد
منها يكون حاله تلك الحال لكنك تعلم لحجة ما ان ذلك الكسوف
لا يكون الا واحدا بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه
قبل ولكنك مع هذا كله ربما لم يجز ان تحكم في هذا الآن بوجود
هذا الكسوف او لا وجوده الا ان تعرف جزئيات الحركات
بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وذلك الكسوف
من المدة وليس ذلك نفس معرفتك بان في الحركات جزله
جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الثاني
الجزئي كذا فان ذلك قد يجوز ان تعلمه على هذا النوع من العلم
ولا تعلمه وقت ما يشك فيه انه هل هو موجود بل يجب ان
يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك
الكسوف فان منع مانع ان يسمى هذا معرفة للجزئي من جهة

191 كلية فلا نناقشه معه فان غرضنا الآن في غير ذلك وهو في
تعريفنا ان الامور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير
معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علما وادراكا لا يتغير معهما العالم
فانك اذا علمت امر الكسوف كما توجد انت او لو كنت موجودا
دائما كان لك علم لا بالكسوف المطلق بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود
ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان علمك في الحالين يكون
واحدا وهو ان كسوفا له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا او
بعد وجود الشمس في الحمل كذا في عقده كذا ويكون بعده كذا وبعد
كذا ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه
وبعده فاما ان ادخلت الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض ان هذا
الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر انه موجود لم
يبق علمك ذلك عند وجوده بل يحدث علم آخر ويكون فيك التغير
الذي اشرنا اليه قبل ولم يصح ان يكون في وقت الانجلاء على ما
كان قبل الانجلاء هذا وانت زماني وآني والاول الذي لا يدخل في زمان
وحكمه فهو بعيد ان يحكم حكما في هذا الزمان وذلك الزمان من حيث
هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد او معرفة جديدة

واعلم انك انما انت تتوصل الى ادراك المتغيرات الجزئية لاحاطتك
بجميع اسبابها واحاطتك بكل ما في السما واذا وقعت الاحاطة
بجميع الاسباب ووجودها اسفل منها الى جميع المسببات وتحقق
سببيتها هذا من ذي قبل بزيادة كشف فتعلم انه يعلم الغيب ويعلم
من هنا ان الاول من ذاته كيف يعلم كل شي وان ذلك لانه مبدا شي
هو مبدا شي او اشيا حالها وحركاتها كذا وما ينتج عنها كذا الى
التفصيل الذي لا تفصيل بعده ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك
التفصيل لزوم التعدية والتادية فتكون هذه الاسبا مفاتح الغيب
فالاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون ذلك
النظام لانه يعقله هو مستفيض كاين موجود وكل معلوم الكون
وجهة الكون غير مبداية عن مبدايه وهو خير غير مناف وهو تابع
لخيرية ذات المبدا وكمالها المعشوقين لذاتيهما فذلك الشي مراد لكن
ليس مراد الاول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض
فكانك قد علمت استحالة هذا وستعلم بل هو لذاته مريد هذا النحو
من الارادة العقلية المحضة وحيوته هذا ايضا بعينه فان الحيوة
التي عندنا يكمل بادراك وفعل هو التحريك منبعثان عن قوتين مختلفتين

وقد صح ان نفس مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو
بعينه مبدا فعله وذلك ايجاد الكل فمعنى واحد منه هو ادراك
وسبيل الى الايجاد والحيوة منه ليس مما يفتقر الى قوتين حتى تتم
بقوتين ولا الحيوة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته وايضا
فان الصورة المعقولة التي تحدث فينا فتكون سببا للصورة الموجودة
الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لان تتكون منها الصورة
الصناعية بان تكون صورا هي بالفعل مبادي لما هي له صورة لكان
المعقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها
لا يكفي في ذلك لكن تحتاج الى زيادة ارادة متجددة منبعثة من قوة
شوقية تتحرك منهما معا القوة المحركة فتحرك العصب والاعضا
الالية ثم تحرك الالات الخارجة ثم تتحرك المادة فلذلك لم تكن
نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة بل عسى
القدرة فينا عند المبدا المحرك وهذه الصورة محركة لمبدا القدرة
فتكون محركة المحرك فواجب الوجود ليست ارادته مغايرة
الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم الذي له هو
بعينه الارادة التي له وكذلك قد تبين ان القدرة التي له هي كون

ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبدأ للكل لا مأخوذا عن الكل ومبدأ بذاته
لا متوقف على وجود شي من هذه الارادة على الصورة التي حققناها
التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود يكون غير نفس الفيض وهو
الجود فقد كنا حققنا لك من امر الجود ما اذا تذكرته علمت ان هذه
الارادة نفسها تكون جودا واذا حققت تكون الصفة الاولى لواجب
الوجود انه ان وموجود ثم الصفات الاخرى بعضها يكون
المعنى فيها هذا الوجود مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع
السلب وليس ولا واحد منها موجبا في ذاته كثرة البتة ولا مغايرة
فاللواتي تخالط السلب انه لو قال قايل للاول ولم يتحاش انه جوهر
لم يعن الا هذا الوجود وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع
فاذا قيل له واحد لم يعن الا الوجود نفسه مسلوبا عنه
القسمة بالكم او القول او مسلوبا عنه الشريك واذا قيل عقل
وعاقل
ومعقول لم يعن بالحقيقة الا ان هذا المجرد مسلوب عنه جواز
مخالطة المادة وعلايقها مع اعتبار اضافة ما واذا قيل له اول
لم يعن الا اضافة هذا الوجود الى الكل ~~واذا قيل عقل ومعقول~~
~~وعاقل لم يعن بالحقيقة~~ له قادر لم يعن به الا انه واجب الوجود

مضافا الى ان وجود غيره انما يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قيل
له حي لم يعن الا هذا الوجود العقلي مأخوذا مع الاضافة الى الكل
معقولة ايضا بالقصد الثاني اذ الحي هو الدراك الفعال واذا قيل مريد
لم يعن الا كون واجب الوجود مع عقليته اي سلب المادة عنه مبدأ
لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مولفا من اضافة وسلب
واذا قيل له جواد عناه من حيث هذه الاضافة مع السلب بزيادة
سلب اخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته واذا قيل خير لم يعن الا كون
هذا الوجود مبرأ عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب او لونه
مبدأ الكل كمال ونظام وهذا اضافة فاذا عقلت صفات الاول
الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها شي يوجب لذاته احدا او كثرة
بوجه من الوجوه فقد ظهر لنا ان للكل مبدأ واجب الوجود غير
داخل في جنس او واقع تحت حد او برهان بري عن الكم والكيف
والماهية والاين والمتى والحركة لا ند له ولا شريك ولا ضد وانه
واحد من وجوه لانه غير منقسم لا في الاجزا بالفعل ولا في الاجزاء
بالفرض والوهم كالمتصل ولا في العقل بان يكون ذاته مركبة من
معان عقلية متغايرة يتحد منها جملة وانه واحد من حيث هو

غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو بهذا الوجود فرد وهو
واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم وقد كان
هذا احد وجوه الواحد وليس الواحد فيه الا على الوجه السلبي
ليس كالواحد الذي للاجسام لاتصال او اجتماع او غير ذلك مما
يكون الواحد فيه بوجه ما بمعنى وجودي يلحق ذاتا وقد اتضح
لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية
غير مجسمة وانها مبدأ الحركة الاولية وبان لك ان الحركة المستديرة
ليست متكونة تكونا زمانيا فقد بان لك من هناك من وجه ما بحث اثبات الايجاب لله تع
ان مبدأ دائم الوجود وقد بان لك بعد ذلك ان الواجب الوجود
بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يستانف
له حالة لم تكن مع انه قد بان لك ان العلة لذاتها يكون موجبة
المعلول فان دامت اوجبت المعلول دائما فلو اكتفيت بتلك
الاشياء لكفاك ما نحن في شرحه الا انا نزيدك بصيرة فنقول
انك قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا كان لم يحدث ثم حدث
لم يخل اما ان يكون علتاه الفاعلية والقابلية لم يكونا فحدثتا
او كانتا ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك او كان الفاعل

194 ولم يكن القابل او كان القابل ولم يكن الفاعل ونقول قولا مجملا
قبل العود الى التفصيل انه اذا كانت الاحوال من جهة العلل
كما كانت ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجوب كون الكائن
عنها او لا وجوده على ما كان فلم يجز ان يحدث كائن البتة
فان حدث امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه على سبيل
ما يحدث لحدوث علته دفعة لا على سبيل ما يحدث لقرب
علته وبعدها او يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب
علته او بعدها فاما القسم الاول فيجب ان يكون حدوثه لحدوث
العلة ومعها غير متاخر عنها البتة فانه ان كانت العلة غير
موجودة ثم وجدت او موجودة وتاخر عنها المعلول
لزم ما قلناه في الاول من وجوب حادث اخر غير العلة فكان
ذلك الحادث هو العلة القريبة فان تمادى الامر على هذه الجهة
وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية ووجبت معا
وهذا مما عرفنا الاصل القاضي بابطاله فبقي ان لا يكون العلل
الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة اولى او بعد فبقي ان مبادي
الكون تنتهي الى قرب علل او بعدها وذلك بالحركة فاذن قد

كان قبل الحركة حركة وتلك الحركة او صلت العلل الى هذه الحركة
فيما دام التماستين والا رجع الكلام الى الرأس في الزمان الذي بينهما
وذلك لانه ان لم تماسه حركة كانت الحوادث الغير متناهية منها
في ان واحد اذ لا يجوز ان يكون في آنات متلاقية متماسة فاستحال
ذلك بل يجب ان يكون واحد قد قرب في ذلك الامر بعد بعد او بعد
بعد قرب ويكون ذلك الآن نهاية حركة اولى يؤدي الى حركة اخرى
او امر آخر فان ادت الى حركة اخرى وجب ان كانت الحركة التي هي
لعلة قريبة لهذه الحركة مماسة لها والمعنى في هذه المماسة
مفهوم على انه لا يمكن ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه
فانه قد بان لنا في الطبيعيات ان الزمان تابع الحركة ولكن الاشتغال
بهذا النحو من البيان يعرفنا ان كانت حركة قبل حركة ولا يعرفنا
ان تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر ظهورا
واضحا ان الحركة لا تحدث بعد ما لم يكن الا بحادث وذلك
الحادث لا يحدث الا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا يبالي اي حادث
كان ذلك الحادث كان قصدا من الفاعل او ارادة او علما او آلة
او طبعا او حصول وقت اوفق للعمل دون وقت او حصول

تهيؤ او استعداد من القابل لم يكن او وصول من المؤثر لم يكن 195
فانه كيف كان فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا ٥
ولنرجع الى المفصل ونقول ان كانت العلة الفاعلة والقابلة
موجودتين بالذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج الى وقوع
نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل فمثل
ارادة موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة او زمان
واما من جهة القابل فمثل استعداد لم يكن ومن جهتهما جميعا
مثل وصول احدهما الى الآخر وقد وضح ان جميع هذا بحركة
ما واما ان كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل البتة فهذا محال
اما اولا فلان الفاعل كما بينا لا يحدث الا بحركة او اتصال فيكون
قبل الحركة حركة واما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدمه
وجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل حتى حدث
القابل واما ان وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود
فالفاعل يحدث ويلزم ان يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما
وصفنا وايضا فبعد الكل ذات واجبة الوجود واجب ما يوجد و واجب الوجود صح
عنه والا فله حال لم تكن فليس واجب الوجود من جميع

جهاته فان وضعت الحال حادثة لا في ذاته بل خارجة عن ذاته
كما يضع بعضهم الارادة فالكلام على حدوث الارادة عنها
ثابت اهو بارادة او طبعاً او لامر اخر اي امر كان ومهما وضع
امر حادث لم يكن فاما ان يوضع حادثاً في ذاته واما غير حادث
في ذاته بل على انه شيء مباين لذاته فيكون الكلام ثابتاً وان حدث
في ذاته كانت ذاته متغيرة وقد بين ان واجب الوجود بذاته
واجب الوجود من جميع جهاته وايضاً اذا كان هو عند حدوث
المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ولم يعرض البتة شيء لم
يكن وكان الامر على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب
ان يوجد عنه شيء بل يكون الحال والامر على ما كان فلا بد من
مميز لوجوب الوجود عنه او ترجيح الوجود عنه لحادث
متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه وكان التعطل
عن الفعل حاله وليس هذا امراً خارجاً عنه فانا نتكلم في حدوث
الحادث عنه نفسه بلا واسطة امر يحدث فيحدث به الثاني
كما يقولون في الارادة والمراد والعقل باول فطرته يشهد ان
الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها كما كانت وكان

196 لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهي الآن كذلك فالان ايضاً لا يوجد
عنها شيء فاذا صار الان يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات
قصد او ارادة او طبع او قدرة وتمكن لم يكن او شيء مما يشبه
هذا ومن انكر هذا فقد فارق مقتضى عقله لساناً ويعود اليه
ضميراً فان الممكن ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل
ولا يترجح له ان يوجد الا بسبب واذا كانت هذه الذات التي
للعلة كانت ولا تترجح ولا تجب عنها هذا الترجح ولا داعي ولا
مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من حادث موجب للترجيح في هذه
الذات ان كانت هي الفاعلة والا كانت نسبتها الى ذلك الممكن
على ما كان قبل ولم تحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله
ويكون الامكان امكاناً صرفاً بحاله واذا حدثت لها نسبة فقد
حدث امر ولا بد من ان يحدث لذاته في ذاته فانها ان كانت
خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتاً ولم يكن هي النسبة المطلوبة
فانا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد
ما لم يكن اجمع كانها جملة واحدة في حال ما لم يوجد شيء والا فقد
اخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده وان كان مبدا النسبة
مباينة فليست هي النسبة المطلوبة فاذا الحادث الاول

يكون على هذا القول في ذاته لكنه محال وكيف يمكن ان يحدث في
ذاته شيء وعمن يحدث وقد بان ان واجب الوجود بذاته واحد
ويمكن ان ذلك غير الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة
لانا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الاول الى الفعل
او هي عن واجب وجود اخر وقد قيل ان واجب الوجود واحد
وعلى انه ان كان عن اخر هو العلة الاولى والكلام ثابت فيه
ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت ترك ووقت شروع وبماذا
يخالف الوقت الوقت وايضا اذ بان ان الحادث لا يحدث الا
بحدوث حال في المبدا فلا يخلو اما ان يكون حدوث ما حدث
عن الاول بالطبع او عرض فيه غير الارادة او بالارادة اذ ليس
بقسر ولا اتفاق فان كان بالطبع فقد تغير الطبع وان كان
بالعرض فقد تغير العرض وان كان بالارادة فلنتنزل انها حدثت
فيه او مباينة له بل نقول اما ان يكون المراد نفس الايجاد او غرضا
ومنفعة بعده فان كان المراد نفس الايجاد لذاته فلم لم يوجد
قبل انه استصلحه الان او حدث وقته او قدر عليه الان ولا
يعني فيما نقوله قول القائل ان هذا السؤال باطل لان السؤال

في كل وقت عايد بل هذا السؤال حق لانه في كل وقت عايد ولازم 197
وان كان لغرض ومنفعة فمعلوم ان الذي هو للشيء بحيث كونه
منه اولى فهو نافع والحق الاول كامل الذات لا ينتفع بشيء وايضا
فان الاول بماذا يسبق افعاله الحادثة ابذاته ام بالزمان فان كان
بذاته فقط مثل الواحد للاثنين وان كانا معا وحركة المتحرك بان يتحرك
بحركة ما يتحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكونا كلاهما محدثين الاول
القديم والافعال الكاينة عنه وان كان قد سبق لا بذاته فقط
بل بذاته وبالزمان فان كان وحده ولا عالم ولا حركة ولا شك
ان لفظة كان تدل على امر مضى قبل ان خلق الخلق وذلك الكون متناه
فقد كان اذن زمان قبل الحركة والزمان لان الماضي اما بذاته وهو
الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها فقد بان لك هذا
فان لم يسبق بامر هو ماض للوقت الاول من حدوث الخلق فهو
حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على اوضاعهم بامر ما للوقت
الاول من حدوث الخلق وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس
كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابت مع
كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس وجوده وحده فان كان

حاصله بعد الخلق ولا كان ولا خلق هو وجوده مع عدم الخلق
بلا شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس
الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الامرين لانك اذا
قلت وجود ذات وعدم ذات لم يكن مفهوما منه السبق بل قد
يصح ان يفهم منه التاخر فانه لو عدمت الاشياء صح وجوده وعدم
الاشياء ولم يصح ان يقال الله كان بل انما يفهم السبق بشرط ثالث
فوجود الذات شيء وعدم الذات شيء ومفهوم كان شيء موجود
غير المعنيين وقد وضع هذا المعنى للخالق عز ذكره ممتدا لا عن
بداية وجوز فيه ان الخلق قبل اي خلق توهم فيه خلقا فاذا كان
هذا هكذا كانت هذه القبلية مقدرة مكممة وهذا هو الذي
نسميه الزمان اذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات بل على
سبيل التجدد ثم ان شئت فتامل اقاويلنا الطبيعية اذ بينا
ان ما دل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير قارة والهيئة
الغير قارة هي الحركة فاذا تحققت علمت ان الاول انما سبق
الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا بزمان معه حركة
واجسام او جسم وهولاء المعطلة الذين عطلوا الله تعالى

عن جوده لا يخلو اما ان يسلموا ان الله عز وجل كان قادرا قبل 198
ان يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات بعدد اوقاته وازمنته
ينتهي الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون الى وقت
خلق العالم اوقات وازمنة محدودة او يمكن الخالق ان يبتدي لم يصح
الخلق الا حين ابتدا وهذا القسم الثاني محال يوجب انتقال
الخالق من العجز الى القدرة او انتقال المخلوقات من الامتناع الى
الامكان بلا علة والقسم الاول ينقسم عليهم قسمين فيقال
لا يخلو اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك
الجسم انما ينتهي الى خلق العالم بمدة وحركات اكثر او لا يمكن
ومحال ان لا يمكن لما بيناه فان امكن فاما ان يمكن خلقه مع خلق
ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبل هذا الجسم او انما يمكن قبله
فان امكن معه فهو محال لانه لا يمكن ان يكون ابتدا الخلقين متساويي
الحركة في السرعة ثم يقع بحيث ينتهيان الى خلق العالم ومدة
احدهما اطول وان لم يمكن معه بل كان امدا انه مباينا له متقدما
عليه او متاخرا عنه بعدد في حال العدم امدا ان خلو شيء بصفة
ولا امكانه وذلك في حال دون حال ووقع ذلك متقدما او متاخرا

ثم ذلك الى غير نهاية فقد وضح ما قدمناه من وجود حركة
لا بدء لها في الزمان انما البدء لها من جهة الخالق وانها هي السماوية
فيجب ان نعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى نفس لا عقل وان
السما حيوان مطيع لله جل جلاله فنقول انا بينا في
الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق
والجسم على الحالة الطبيعية اذ كان كل حركة بالطبع مفارقة
ما بالطبع لحالة والحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية
لا محالة فظاهر ان كل حركة تصدر عن طبع فعن حالة غير
طبيعية ولو كان شي من الحركات مقتضى طبيعة الشي لما كان
شي من شبب الحركات باطل الذات مع بقا الطبيعة بل الحركة
انما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية اما في الكيف
كما اذا سخن الما بالقسر واما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا
مرضيا واما في المكان كما اذا نقلت المدرة الى حيز الهوا ولذلك
ان كانت الحركة قد تكون في مقولة اخرى والعلة في تجدد
حركة بعد حركة تجدد الحال الغير طبيعية وتقدير البعد
عن الغاية فاذا كان الامر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة

عن طبيعة والا لكانت عن حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية
واذا وصلت اليها سكنت ولم يجز ان يكون فيها بعينها قصد
الى تلك الحالة الغير طبيعية لان الطبيعة ليست تفعل باختيار
بل على سبيل تسخير وسبيل ما يلزمها بالذات فان كانت
الطبيعة تحرك على الاستدارة فهي تحرك لا محالة اما عن اين غير
طبيعي او وضع غير طبيعي هربا طبيعيا عنه وكل هرب طبيعي
عن شي فمحال ان يكون هو بعينه قصدا طبيعيا اليه والحركة
المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها ذلك
كل النقط وليست تهرب عن شي الا وتقصده فليست اذن الحركة
المستديرة طبيعية الا انها قد تكون طبيعية بالطبع اي ليس وجودها
في جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشي المحرك
لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيا طبيعيا لذلك الجسم غير
غريب عنه وكانه طبيعته وايضا فان كل قوة فانما تحرك
بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي يحس في الجسم المحرك وان
سكن قسرا احس ذلك الميل به يقاوم المسكن مع سكونه طلبا
للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة

في صح

يكون موجوده عند اتمامها الحركه ولا يكون الميل موجودا فهكذا
ايضا الحركه الاولى فان محركها الا ميال يحدث في جسمها ميلا بعد
ميل وذلك الميل لا يمتنع ان يسمى طبيعه لانه ليس بنفس ولا من
خارج ولا له اراده او اختيار ولا يمكنه ان لا يحرك او يحرك الى
غير جهه محدوده ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعه ذلك
الجسم الغريب فان سميت هذا المعنى طبيعه كان لك ان تقول
ان الفلك متحرك بالطبيعه الا ان طبيعته فيض عن نفس تتجدد
بحسب تصور النفس فقد بان ان الفلك ليس مبدا حركته طبيعته
وكان قد بان انه ليس قسرا فهو عن اراده لا محاله ونقول انه
لا يجوز ان يكون مبدا حركته القريب قوه عقليه صرفه لا تتغير
ولا تتخيل الجزئيات البته وكانا قد اشرنا الى جمل مما يعين في معرفه
هذا المعنى في الفصول المتقدمه اذا وضحنا ان الحركه معنى
متجدد السبب فكل شطر منه مختص بسبب فانه لا ثبات له
ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البته وحده فان كان عن معنى
ثابت فيجب ان يلحقه ضرب من تبدل الاحوال اما ان كانت اما
ان كانت الحركه عن طبيعه فيجب ان يكون كل حركه تتجدد فيه

فلتجدد قرب وبعد من النهايه المطلوبه وكل حركه له بعدم
منه ولعدم قرب وبعد من النهايه ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد
حركه فان الثابت من جهه ما هو ثابت لا يكون عنه الا ثابت واما
ان كانت عن اراده فيجب ان يكون عن اراده متجدده جزئيه فان الاراده
الكليه نسبتها الى كل شطر من الحركه نسبه واحده فلا يجب
ان يتعين منها هذه الحركه دون هذه فانها ان كانت لذاتها عله
لهذه الحركه لم يجز ان يبطل هذه الحركه وان كانت عله لهذه الحركه
بسبب حركه قبلها او بعدها معدومه كان المعدوم موجبا
لموجود والمعدوم لا يكون موجبا لموجود وان كان قد يكون الاعدام
عله للاعدام فاما ان يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن وان كانت
العله لامور تتجدد فالسوال في تجددها ثابت فان كان تجددا
طبيعيا لزم المحال الذي قدمناه وان كان اراديا تتبدل بحسب
تصورات متجدده فهو يثبت الذي نريده فقد بان ان الاراده العقليه
الواحده لا توجب البته حركه ولكنه قد يمكن ان يتوهم ذلك
لاراده عقليه متنقله فانه قد يمكن ان ينتقل العقل من معقول
الى معقول اذا لم يكن عقلا من كل جهه بالفعل ويمكن ان يعقل

الجزئي تحت النوع منتشرًا مخصوصًا بعوارض عقلا لنوع دلّ على
ما اشرنا اليه فيجب اذن ان يتوهم وجود عقل يعقل الحركة
الكلية ويريدها ثم يعقل اشياء الا من حد الى حد وباخذ تلك
الحركات وحدودها بنوع معقول على ما اوضحناه وعلى ما
من شاننا ان يبرهن عليه من ان حركة من كذا الى كذا فهو من كذا
الى كذا فتعين مبدأ ما كليًا الى طرف اخر كلي بمقدار ما مرسوم
كلي ولذلك حتى يفنى الدايرة فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة يتبع
تجدد هذا المعقول فنقول ولا على هذه السبيل يمكن ان يتم امر
الحركة المستديرة فان هذا التاثير على هذا الوجه يكون صادرًا
عن الارادة الكلية وان كانت على سبيل تجدد وانتقال والارادة
الكلية كيف كانت فانما هي بالقياس الى طبيعة مشترك فيها
وان كانت ارادة لحركة يتبعها ارادة لحركة واما هذه الحركة التي من
هاهنا بعينه الى هناك بعينه فليست اولى ان تصدر عن تلك
الارادة من هذه الحركة التي من هناك الى حد ثالث فنسبة جميع
اجزاء الحركة المتساوية في الجزئية الى واحد واحد من تلك الارادات
العقلية المتنقلة واحدة فليس من ذلك جزء اولى بان ينسب الى

201 واحد من تلك التصورات من ان لا ينسب فنسبته الى مبداه
ولا نسبته واحدة فانه يبعد عن مبداه بامكان ولم يترجح
وجوده عنه عن لا وجوده وكلما لم يجب عن علته فانه لا يكون
كما علمت وليفصح ان انتقال الحركة من آ الى ب لزمت عن ارادة
عقلية والحركة من ب الى ج من ارادة اخرى عقلية دون ان
يلزم عن كل واحدة من تلك الارادات غير ما لزم ويكون بالعكس
فان آ و ب و ج متساوية في النوع وليس شيء من الارادات الكلية
بحيث يعين الالف دون البا والبا دون الجيم ولا الالف اولى بان
يتعين من البا والجيم عن تلك الارادة ما كانت عقلية ولا البا
عن الجيم الا ان تصير بقياسه جزئية واذا لم يتعين تلك الحدود
في العقل بل كانت حدودًا كلية فقط لم يمكن ان توجد الحركة
من آ الى ب اولى من التي من ب الى ج ثم كيف يمكن ان يفرض فيهما
ارادة وتصورًا ثم ارادة وتصور يختلفان في امر متفق ولا استناد
فيه الى مخصوص شخصي يقاس به ومع هذا كله فان العقل لا يمكنه
ان يفرض هذا الانتقال الا مستاردًا للتخيل والحس ولانا لما اذا
رجعنا الى العقل الصريح ان نعقل جملة الحركة واجزاء الانتقال

فيما يعقله دائرة معًا فاذن على الاحوال كلها لا غنى عن قوة
نفسانية يكون هي المبدا القريب للحركة وان كنا لا نمنع ان يكون
هناك ايضا قوة عقلية ينتقل هذا الانتقال العقلي بعد استناده
الى شبه تخيل واما القوة العقلية مجردة عن جميع اصناف
التغير ويكون حاضر المعقول دائما ان كان معقوله كليا عن كلي
او كليا عن جزئي على ما اوضحناه فاذا كان الامر على هذا فالفلك
متحرك بالنفس والنفس مبدا حركته القريب وتلك النفس متجددة
التصور والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك للمتغيرات الجزئية
وارادة لامور جزئية باعيانها وهي كمال جسم الفلك وصورته
ولو كانت لا هكذا بل قائمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا
محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه ما بالقوة والمحرك القريب
للفلك وان لم يكن عقلا فيجب ان يكون قبله عقل هو السبب المتقدم
لحركة الفلك فقد علمت ان هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية
مجردة عن المادة لا يتحرك ولا بالعرض ٥ واما النفس المحركة
فانها كما بينا لك جسمانية ومستحيلة متغيرة وليست مجردة
عن المادة بل نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا الينا

الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة يكون
اوهامها او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها او ما يشبه
التخيلات حقيقية كالعقل العملي فينا وبالجملة ادراكها بالجسم
ولكن المحرك الاول لها قوة غير مادية اصلا بوجه من الوجوه
فان يتحرك والا استحالت ولكانت مادية كما قد بين هذا فيجب
ان يحرك كما يحرك محرك بتوسط محرك آخر وذلك الآخر محاول
للحركة مريد لها متغير بسببها وهذا هو النحو الذي يحرك عليه
محرك المحرك والذي يحرك المحرك من غير ان يتغير بقصد واشتياق
فهو الغاية والغرض الذي اليه ينحو المحرك وهو المعشوق والمعشوق
بما هو معشوق هو الخير عند العاشق بل نقول ان كل محرك
حركة غير قسرية فهي الى امر ما ولشوق ما حتى الطبيعة ايضا
فان شوق الطبيعة امر طبيعي وهو الكمال الذاتي للجسم اما في صورته
واما في اينه ووضعه وشوق الارادة امر ارادي اما ارادة مطلوب
حسي كاللذة او وهمي خيالي كالغلبة او ظني وهو الخير المظنون
وطالب الغلبة هو الغضب صح
فطالب اللذة هي الشهوة وطالب الخير المظنون هو الظن وطالب
الخير الحقيقي المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة

والغضب غير ملايم لجوهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل فانه لا
يستحيل الى حال غير ملايمة فيرجع الى حال ملايمة فيلتذ او يسقم
من محيل له فيغضب ولان كل حركة الى لذة او غلبة فهي متناهية
وايضا فان اكثر المظنون لا يبقى مظنونا مستمدا فوجب ان يكون
مبدا هذه الحركة اختيارا او ارادة لخير حقيقي ولا يخلو ذلك الخير
ان يكون مما ينال بالحركة فيوصل اليه او يكون خيرا ليس جوهره
مما ينال يوجد بل هو مباين ولا يجوز ان يكون ذلك الخير من ذوات
الجوهر المتحرك فيناله بالحركة والا لانقطعت الحركة ولا يجوز ان
يكون يتحرك ليفعل فعلا يكتسب بذلك الفعل كمالا اذ ما من شاننا
ان نجود لنمدح ونحسن الافعال لتحدث لنا ملكة فاضلة او نصير
خيرين وذلك لان المفعول يكتسب كماله من فاعله فمحال ان يعود
فيكمل جوهر فاعله فان كمال المعلول اخس من كمال العلة
الفاعلة والاخس لا يكسب الاشرف والاكمل كمالا بل عسى ان يهيى
الاخس للافضل آلته ومادته حتى يوجد هو في بعض الاشيا عن
سبب آخر واما نحن فان المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال
غير حقيقي بل مظنون والملكة الفاضلة التي نحصلها بالفعل

ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها ويهيى لها ويحدث هذه
الملكة من الجوهر المكمل لانفس الناس وهو العقل الفعال او جوهر
آخر يشبهه وعلى هذا فان الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى
النفسانية ولكن على انها مهيئة للمادة لا موجدة وكذلك منا في
الموجد ثم بالجملة اذا كان الفعل يهيى او يوجد كمالا انبتت الحركة
عند حصولها فبقي ان يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قايما بذاته
ليس من شانه ان ينال وكل خير هذا شانه فانما يطلب العقل التشبه
به بمقدار الامكان والتشبه به هو تعقل ذاته في كمالها الابدي
هو مثله فوجب البقا الابدي على اكمل ما يكون لجوهر الشي في احواله
ولوازمه كمالا لذلك فما كان يمكن ان يحصل كماله الاقصى له في اول
الامر تشبهه به بالثبات وما كان لا يمكن ان يحصل كماله الاقصى
في اول الامر تشبهه به بالحركة وتحقيق هذا ان الجرم السماوي
قد بان ان محركه يحرك عن قوة غير متناهية والقوة التي لنفسه
الجسمانية متناهية لكنها بما يعقل الاول فيسنح عليها من
قوته ونوره دايما يصير كان لها قوة غير متناهية ولا يكون له
قوة غير متناهية للمعقول الذي يسنح عليه نوره وقوته

وهو اعني الجرم السماوي في جوهره على حالة الاقصى اذ لم يبق
له في جوهره امر بالقوة ولذلك في كمه وكيفه الا في وضعه او اينه
اولا وفيما يتبع وجودهما من الامور ثانيا فانه ليس ان يكون على
وضع او اين اولى بجوهره من ان يكون على وضع واين اخر له في حيزه
فانه ليس شيء من اجزاء مداره فلكا او كوكبا اولى بان يكون ملاقيا له او
لجزء من جزء اخر فمتى كان في جزء بالفعل فهو في جزء اخر
بالقوة فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه او اينه
والتشبه بالخير الاقصى يوجب البقاء على اكمل كمال يكون للشيء
دائما ولم يكن هذا ممكنا للجرم السماوي بالعدد فحفظه بالنوع
والتعاقب فصارت الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال ومبداها
الشوق الى التشبه بالخير الاقصى في البقاء على الكمال الاكمل
بحسب الممكن ومبدا هذا الشوق هو ما يعقل منه وانت اذا تاملت
حال الاجسام الطبيعية في سوقها الطبعي الى ان يكون بالفعل
اينا لم تتعجب ان يكون جسم يشتاق شوقا الى ان يكون على وضع
من اوضاعه التي يمكن ان تكون له والى ان يكون على اكمل ما له من كونه
متحركا وخصوصا ويتبع ذلك من الاحوال والمقادير ما يتشبه فيه

بالاول من هو معشوق الخيرات لا ان يكون المقصود تلك الاشياء
بل ان يكون المقصود هو التشبه بالاول بقدر الامكان في ان
يكون على اكمل ما يكون في نفسه وفيما يتبعه من حيث هو يتشبه
بالاول لا من حيث هو يصدر عنه امور بعده فيكون الحركة
لاجل ذلك بالقصد الاول واقول ان نفس الشوق الى التشبه
بالاول من حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور
الشيء عن التصور الموجب له وان كان غير مقصود في ذاته بالقصد
الاول لان ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل
الاكمل ولا يمكن بالشخص فيكون بالتعاقب ومن الحركة لان الشخص
الواحد اذا دام لم يحصل لامثاله وجود ويبقى دائما بالقوة
فالحركة تتبع ايضا ذلك التصور على هذا النحو لا على ان يكون مقصوده
اوليه وان كان ذلك التصور الواحد تتبعه تصورات جزئية
ذكرناها وفصلناها على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود
الاول وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات المتنقل بها في الاوضاع
والجزء الواحد بكماله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الاول
على ما ذكرناه ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات وهذه الاشياء قد

يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسبها وإن كان قد
تخيلنا وتخيلها مثل الشوق وإذا اشتد إلى تخييل أو إلى شيء آخر
تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث يتبعها حركات ليست
الحركات التي نحو المشتاق نفسه بل حركات نحو شيء في طريقه
وفي سبيله وأقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية كائنة ما بالإرادة
والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبدأها شوق واختيار
ويمكن على النحو الذي ذكرناه ليس أن يكون للحركة المقصودة بالقصد
الأول وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية وليس من
شرط الحركة الإرادية أن يكون مقصودة في نفسها بل إذا كانت القوة
الشوقية تشتاق نحو أمر فسيح منها ما يتحرك له الأعضاء
فتارة يتحرك على النحو الذي يوصل به إلى الغرض وتارة على نحو
آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل سواء كان الغرض أمرا
ينال أو أمرا يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده فإذا بلغ
الالتذاذ بتعقل المبدأ الأول وبما يعقل منه أو يدرك منه على
نحو عقلي أو نفساني شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة لكنه ينبعث
من ذلك ما هو أدق مرتبة منه وهو الشوق إلى التشبه به

بمقدار الإمكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ولكن من
حيث قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعثا
عنه وهذا الاستكمال منبعثا من الشوق فعلى هذا النحو
يحرك المبدأ الأول جرم السماء وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضا
أن المعلم الأول إذا قال إن الفلك متحرك بطبعه فماذا يعني أو قال
إنه متحرك بالنفس فماذا يعني أو قال متحرك بقوة غير متناهية
يحرك كما يحرك المعشوق فماذا يعني وأنه ليس في أقواله تناقض
ولا اختلاف وأنت تعلم أن جوهر هذا الخير المعشوق الأول
واحد ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذي لجملة السماء فوق
واحد وإن كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصها ومشوق
معشوق يخصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصلي
علماء المشائين فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون
الكثرة للحركات المفارقة وغير المفارقة التي تخص واحدا واحدا
منها فيجعلون أول المفارقات الخاصية محرك الكرة الأولى وهي
عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت وعند من يعلم بالعلوم
التي ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة

وبعد ذلك فمحرك الكرة التي تلي الاولى بحسب اختلاف الرايين ولذلك
هلم جرا فهولاء يرون ان محرك الكل شي واحد ولكل كرة بعد
ذلك محرك خاص والمعلم الاول يضع عدد الذوات المتحركة على ما
كان ظهر في زمانه ويتبع عددها عدد المبادي المفارقة وبعد
من هو اشد قولا من اصحابه يصرح ويقول في رسالته التي في
مبادي الكل ان محرك جملة السما واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان
كان لكل كرة محرك ومتشوق يخصها والذي يحسن عبارته عن
المعلم الاول على سبيل التلخيص وان لم يكن يغوص في المعاني يصرح
ويقول ما هذا معناه ان الاشبه والاحق وجود مبدا حركة
خاصية لكل فلك على انه فيه ووجود مبدا حركة خاصية له على
انه معشوق مفارق وهذان اقرب قدماء تلامذة المعلم الاول من
سنن السبيل ثم القياس يوجب هذا فانه قد صح لنا بصناعة
المجسطي ان حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة
وفي السرعة والبطو فيجب لكل حركة محرك غير الذي للاخرى ومتشوق
غير الذي للاخرى والا لما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة
والبطو وقد بينا ان هذه المتشوقات خيرات محضة مفارقة

للمادة وان كانت الذوات والحركات كلها تشترك في الشوق الى
المبدا الاول وتشترك لذلك في دوام الحركة واستدارتها ونحن
نزيد هذا بيانا وليفسح من مبدا اخر فنقول ان قوما لما
سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين [يعني الاسكندر] اذ يقول ان الاختلاف
في هذه الحركات وجهاتها تشبه ان يكون للعناية بالامور الكائنة
الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوه ايضا وعلموا بالقياس
ان حركات السماويات لا يجوز ان يكون لاجل شي غير ذواتها ولا يجوز
ان يكون لاجل معلول لانها ارادوا ان يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا
ان نفس الحركة لاجل ما تحت القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق
اليه فاما اختلاف الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد منها
في عالم الكون والفساد اختلافا ينتظم به بقا الانواع كما ان رجلا
خيرا لو اراد ان يمشي في حاجته سمت موضع واعترض له طريقان
احدهما يختص بايصاله الى الموضع الذي فيه قضا وطره والاخر
يضيف الى ذلك ايصال نفع الى مستحق وجب في حكم خيريته
ان يقصد الطريق الثاني وان لم يكن حركته لاجل نفع غيره بل
لاجل نفع ذاته قالوا فكذلك حركة كل فلك انما هي لشي على ما له

الاخير دايما لكن الحركه الى هذه الجهه وبهذه السرعه لينفع
غيره فاول ما نقول لهولاء انه ان امكن ان تحدث للاجرام
السماويه في حركاتها قصد ما لاجل شي معلول ويكون ذلك
القصد في اختيار الجهه فيمكن ان تحدث ذلك ويعرض في نفس
الحركه حتى يقول قايل ان السكون كان يتم لها به حين يه تخصها
والحركه كانت لا تضرها في الوجود وتنفع غيرها ولم يكن احدهما
اسهل عليها من الاخر او اعسر فاختارت الانفع فان ذات العله
المانعه عن القول بان حركتها لنفع الغير استحاله قصدها
فعلا لاجل الغير من المعلولات فهذه العله موجوده في نفس
قصد اختيار الجهه وان لم يمنع هذه العله قصد اختيار الجهه
لم يمنع قصد الحركه وكذلك الحال في قصد السرعه والبطو وهذه
الحاله وليس ذلك على ترتيب القوه والضعف في الافلاك بسبب
ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب اليه
بل ذلك مختلف ونقول بالجمله لا يجوز ان يكون منها شي لاجل
الكاينات لا قصد حركه ولا قصد جهه حركه ولا تقدير سرعه
وبطو بل ولا قصد فعل البته لاجلها وذلك ان كل قصد فيكون

من اجل المقصود ويكون انقص وجودا من المقصود لان كل ما
لاجله شي اخر فهو اتم وجودا من الاخر من حيث هو والاخر
على ما هو عليه بل يتم به للاخر النحو من الوجود الداعي الى القصد
ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشي الاخس فلا يكون
البته الى معلول قصد صادق غير مظنون والا كان القصد
معطيا ومفيدا للوجود ما هو اكمل وجودا منه وانما يقصد
الواجب شي يكون القصد مهيئا له ومفيدا وجوده شي اخر
مثل الطبيب للصحه فالطبيب لا يعطي الصحه بل يهيي لها الماده
والاله وانما يفيد الصحه مبدا اجل من الطبيب وهو الذي يعطي
الماده جميع صورها وذاته اشرف من الماده وربما كان القاصد
مخطيا وقصده اذا قصد ما ليس اشرف من القصد فلا يكون
القصد لاجله في الطبع بل الخطا ولان هذا البيان يحتاج الى تطويل
وتحقيق وفيه شكوك لا ينحل الا بالكلام المشبع فلنعدل
الان الى الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود
والعقلي منه هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد اولى
بالقاصد من لا وجوده عنه والا فهو هدر والشي الذي هو اولى

بالشي فانه يفيده كمالا اما ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان
بالظن فظنيا مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر
فهذه وما اشبهها كمالات ظنية او الربح او السلامة او رضا
الله تعالى وحسن معاد الاخرة وهذه وما اشبهها كمالات
حقيقية لا تتم الا بالقاصد وحده فاذن كل قصد ليس عبثا
فانه يفيد كمالا للقاصد لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال
والعبث ايضا يشبه ان يكون كذلك فان فيه لذة او راحة
او غير ذلك او شيئا مما علمت وسائر ما بين لك ومحال ان
يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالا لم
يكن فان المواضع التي يظن فيها ان المعلول افاد علته كمالا مواضع
كاذبة او مجوزة ومثلك ممن احاط بما سلف له من الفنون لا
يقصر عن تاملها وحلها فان قال قائل ان الخيرية توجب هذا
فان الخيرية تفيد الخير قيل له ان الخير يفيد الخير لا على سبيل
قصد وطلب ليكون ذلك فان هذا يوجب النقص فان كل
طلب وقصد لشيء فهو طلب لمتعذر وجوده ومباديه
وغير مقصود له يمكن ما هو الاولى به وذلك نقص فان الخيرية

لا يخلو اما ان يكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا لونه
مدخل لوجود هذا القصد في وجودها فيكون كون هذا القصد
ولا لونه عن الخيرية واجبا فلا يكون الخيرية توجبه ولا يكون
حال سائر لوازم الخيرية التي يلزمها بذاتها الا عن قصد هو قصد
هذه الحال واما ان يكون بهذا القصد يتم الخيرية ويقوم فيكون
هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها الا معلولا لها فان
قال قائل ان ذلك للتشبه بالعلة الاولى في ان خيريته متعدية
وحتى يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا في ظاهر الامر
مقبول وفي الحقيقة مردود فان التشبه به في ان لا يقصد شي
بل ان يتفرد بالذات فانه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة
اهل العلم واما استفادة كمال بالقصد فمباين للتشبه به اللهم الا
ان يقال ان المقصود الاول شي وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة
الاستتباع فيجب في اختيار الجهة ايضا ان يكون المقصود
بالقصد الاول شيئا ويكون المنفعة المذكورة مستتبعة
لذلك المقصود فتكون الجهة غير مقصودة قصدا اوليا
لنفس ما يتبع بل يجب ان يكون ههنا الاستكمال في ذات الشي

مستبع لتلك المنفعة حتى يكون تشبهها بالاول ونحن لا نمنع
ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول على انها تشبه بذات
الاول من الجهة التي قلنا ونسبة بالقصد الثاني بذات الاول
من حيث يفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول امرا
اخر ينظر به الى فوق واما النظر الى اسفل واعتباره فلو جاز
ان يقع القصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبهها بالاول لجاز
في نفس اختيار الحركة فذات الحركة لاجل ما يحب بعضها وجود
ليس تشبهها به من حيث هو دايم الوجود معشوق وانما ذلك
لذاته من حيث ذاته ولا مدخل البتة لوجود الاشيا عنه في شرف
ذاته وتكميلها بل المدخل انه على كماله الافضل وبحيث ينبعث
عنه وجود الكل لا طلبا وقصدا فيجب ان يكون التشوق اليه من
طريق التشبه على هذه الصورة لا على ما يتعلق للاول به
كمال فان قال قايل انه كما يجوز ان يستفيد الجرم السماوي بالحركة
خيرا وكمالا والحركة فعل له مقصود فكذلك لساير افاعيلها
فالجواب ان الحركة ليست تستفيد كمالا وخيرا والا لانقطعت
عنده بل هي نفس الكمال الذي اشرنا اليه وهي بالحقيقة استبقاء

السماوى

نوع ما يمكن ان يكون للجرم الاقصى بالفعل اذ لا يمكن استبقاء
الشخص له فهذه الحركة لا تشبه ساير الحركات التي يطلب كمالا
خارجا عنها بل يكمل هذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها لانها
نفس استبقا الاوضاع والاينون على التعاقب وبالجملة يجب ان
يرجع الى ما فصلناه فيما سلف حين بينا ان هذه الحركة ليست تتبع
التصور المتشوق وهذه الحركة شبيهة بالثبات فان قال قايل
ان هذا القول يمنع من وجود العناية بالكاينات والتدبير
المحكم الذي فيها فانا سنذكر بعد ما يزيل هذا الاشكال ونعرف
ان عناية الباري عز وجل بالكل على اي وجه هي وان عنايته بكل
علة بما بعدها على اي سبيل هي وان الديانات التي عندنا كيف
العناية بها من المبادي الاولى والاسباب التي وسطها فقد
اتضح بما اوضحناه انه لا يجوز ان يكون شي من العلل يستكمل بالمعلول
بالذات الا بالعرض وانها لا تقصد فعلا لاجل المعلول وان كان
يرضى به ويعلمه بل كما ان الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه
لا ليبرد غيره ولكن يلزمه ان يبرد غيره والنار تسخن بذاتها بالفعل
لتحفظ نوعها لا لتسخن غيرها ولكن يلزمها ان تسخن غيرها
والقوة الشهوانية تشتهي لذة الجماع لتدفع الفضل وتتم لها اللذة

لا يكون عنهما ولد ولكن يلزمهما ولد والصحة هي صحة لجوهرها
وذاتها لا لان ينفع المريض لكن يلزمها نفع المريض كذلك في العلل
المتقدمة الا ان هناك احاطة بما يكون وعلما بان وجه النظام والخير
فيها كيف يكون وانه على ما يكون وليس في تلك فاذا كان الامر
على هذا فالاجسام السماوية انما اشتركت في الحركة المستديرة
شوقا الى معشوق مشترك وانما اختلفت لان مباديها المعشوقة
المشوق اليها قد تختلف بعد ذلك الاول وليس اذا اشكل علينا
انه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال فيجب ان يوثر
ذلك فيما علمنا من ان الحركات مختلفة لاختلاف المشوقات
ولكن بقي علينا شيء وهو انه يمكن ان يتوهم المشوقات المختلفة
اجساما لا عقولا مفارقة حتى يكون مثلا الجسم الذي هو اخس
متشبها بالجسم الذي هو اقدم واشرف كما ظنه المقدم من احداث
المتفلسفة الاسلامية في تشويش الفلسفة اذ لم يفهم غرض
الاقدمين فنقول ان هذا محال وذلك ان المتشبه به
يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التي يومها فان اوجب القصور
عن مرتبته شيئا فانما يوجب الضعف في الفعل لا المخالفة في الفعل

مخالفة توجب ان يكون هذا الى جهة وذاك الى جهة اخرى ولا
يمكن ان يقال ان السبب في ذلك الخلاف طبيعة ذلك الجسم فان
كان طبيعة ذلك الجسم تعاند ان يتحرك من آ الى ب ولا تعاند
ان يتحرك من ب الى آ فان هذا محال فان الجسم بما هو جسم لا يوجب
هذا والطبيعة بما هي طبيعة للجسم تطلب الاين الطبيعي من غير
وضع مخصوص ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان الميل
عنه قسرا فدخل حركة الفلك معنى قسري ثم وجود كل جزء
من اجزاء الفلك على نسبة تحتمل في طبيعة الفلك وليس يجب اذن
ان يكون اذا ابتدأ جزء من جهة جاز واذا ابتدأ من جهة لم يجز بحسب
الطبع الا ان يكون هناك طبيعة تفعل حركة الى جهة فيجب الى
تلك الجهة ولا يجب الى جهة اخرى كان العسف عن جهتها وقد
قلنا ان مبدأ هذه الحركة ليست طبيعية ولا ايضا هناك طبيعة
توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة فليس اذن في جوهر
الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له الى اي جهة كانت وايضا
لا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها ان يريد تلك
الجهة لا محالة الا ان يكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة

لان الارادة تبع للغرض ليس الغرض تبع للارادة فاذا كان هكذا
كان السبب مخالفة الغرض فاذن لا مانع من جهة الجسمية
ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس الا اختلاف الغرض
والقسر بعيد الجميع عن الامكان فاذن لو كان الغرض نسبها
بعد الاول لجسم من السماوية لكانت الحركة من نوع حركة ذلك
الجسم ولم يكن مخالفة له او اسرع منه في كثير من المواضع ولذلك
ان كان الغرض لحركة هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك وقد
كان بان انه ليس جسما فبقي ان الغرض لكل فلك التشبه بشي غير
جواهر الافلاك من موادها وانفسها ومحال ان يكون بالعنصريات
وما تولد عنها ولا اجسام ولا انفس غير هذه فبقي ان يكون
لكل واحد منها شوق يتشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف
الحركات واحوالها اختلافها الذي لها لاجل ذلك وان كنا لا نعرف
كيفية وجوب ذلك ولميته وتكون العلة الاولى متشوق الجميع
بالاشتراك فهذا معنى قول القدما ان للكل محركا واحدا معشوقا
وان لكل كرة محركا يخصها ومعشوقا فيكون اذن لكل فلك نفس
محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اي تصور للجزئيات

وارادة للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله من المبدا
القريب الذي يخصها القريب منها مبدا لشوقها الى التحريك
ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل
الفعال الى انفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه
به وبالجملة فلا بد في كل متحرك منها الغرض عقلي وبالجملة لا بد
من مبدا عقلي يعقل الخير الاول ويكون ذاته مفارقة فقد
علمت ان كل ما يعقل مفارق الذات ومن مبدا للحركة جسماني
اي من اصل للجسم فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية تصدر
عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزويتها
فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدا الاول بعدد الحركات
فان كانت افلاك المتحيرة انما المبدا في حركة كرات كل كوكب منها
قوة تفيض من الكواكب لم يبعد ان يكون المفارقات بعدد
الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول
اولها العقل المحرك الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الاقصى
ثم الذي هو مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي الى العقل الفايض
على انفسنا وهو عقل العالم الارضي ونسميه نحن العقل الفعال

وان لم يكن كذلك بل كان كل كرة متحركة لها حكم في حركة نفسها
والكل كواكب كانت هذه المفارقات اكثر عددا وكانت على
مذهب المعلم الاول قريبا من خمسين فما فوقها واخرها العقل
الفعال وقد علمت من كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به
من عددها ه قد صح لنا فيما قدمناه من القول ان
الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في جسم ولا
ينقسم بوجه من الوجوه فاذن الموجودات كلها وجودها
عنه ولا يجوز ان يكون له مبدا بوجه من الوجوه ولا سبب
لا الذي عنه ولا الذي فيه او به يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل
شي فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه
كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شي غيره
وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره وذلك فيه اظهر
ونخصه من بيان امتناع ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك
يؤدي الى تكثر ذاته فانه حينئذ يكون فيه شي بسببه يقصد
وهو معرفته وعلمه بوجوب القصد او استحبابه او خيريته
فيه يوجب ذلك ثم قصد ثم فايدة يفيدها اياه القصد

على ما اوضحنا قبل وهذا محال وليس كون الكل عنه على سبيل
الطبع بان يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا رضا منه
وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته فيجب ان يعقل
انه يلزمه وجود الكل عنه لانه لا يعقل ذاته الا عقلا محضا
ومبدا اولا وانما يعقل وجود الكل عنه ~~لانه لا يعقل ذاته الا~~
على انه مبدؤه وليس في ذاته مانع او كاره لصدور الكل عنه
وذاته عالمة بان كماله وعلوه بحيث يفيض الخير عنه وان
ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها وكل ذات يعلم
ما يصدر عنها ولا يخالطها معاوقة ما بل يكون على ما
اوضحناه فانها راضية بما يكون عنها فالاول راض بفيضان
الكل عنه ولكن الحق الاول انما فعله الاول وبالذات انه
يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدا النظام الخير في الوجود كيف
ينبغي ان يكون لا عقلا خارجا من القوة الى الفعل ولا عقلا منتقلا
من معقول الى معقول فان ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه
على ما اوضحناه قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من
نظام الخير في الوجود اذ يعقل انه كيف يمكن وكيف افضل ما يكن

مع علمه بان النظام
الخير في الوجود

ان يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فان الحقيقة عنده
هي بعينها على ما علمت علم وقدرة واراده واما نحن فنحتاج في
تنفيذ ما نتصوره الى قصد واراده وحركه حتى يوجد وهو لا
يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية وعلى ما اطنبنا
في بيانه فعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد
عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا ان وجوده
لاجل وجود شي اخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود
الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مباينا لذاته ولان كون
ما يكون عن الاول انما هو على سبيل اللزوم اذ صح ان الواجب
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وفرغنا من
بيان هذا الغرض قبل فلا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه
وهي المبدعات كثيره لا بالعدد ولا بالانقسام الى ماده وصوره
لانه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشي اخر والجهه
والحكم الذي في ذاته الذي عنه يلزم هذا الشي ليست الجهه
والحكم الذي يلزم عنه لا هذا الشي بل غيره فان لزم منه شيان
متباينان بالقوام او شيان متباينان يكون منهما شي واحد مثل

218 ماده وصوره لزوما معا فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته
وتانك الجهتان ان كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسوال
في لزومهما ثابت حتى يكونا من ذاته فيكون ذاته منقسمه بالمعنى
وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده فبين ان اول الموجودات
عن العلة الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته واحده لا في
ماده فليس شي من الاجسام ولا من الصور التي هي كمالات
الاجسام معلولا قريبا له بل المعلول الاول عقل محض لانه
صوره لا في ماده وهو اول العقول المفارقه التي عددناها
ويشبه ان يكون هو المبدا المحرك للجرم الاقصى على سبيل
التشويق ولكن لقايل ان يقول انه لا يمنع ان يكون الحادث عن
الاول صوره ماديه لكنه يلزم عنها وجود مادتها فنقول
ان هذا يوجب ان يكون الاشيا التي بعد هذه الصوره وهذه
الماده يكون تاليه في درجة المعلولات وان يكون وجودها بتوسط
الماده فيكون الماده سببا لوجود صور الاجسام الكثيره في
العالم وقواها وهذا محال لان الماده وجودها انها قابله فقط
وليست سببا لوجود شي من الاشيا غير سبيل القبول

فان كان شي من المواد ليس هكذا فليس هو مادة الا باشتراك الاسم
فيكون ان كان الشي المفروض ثانيا ليس على صفة المادة الا باشتراك
الاسم فالمعلول الاول لا يكون نسبته البتة على انه صورة في
مادة الا باشتراك الاسم فان كان هذا الثاني من جهة يوجد عنه
هذه المادة ومن جهة اخرى يوجد صورة شي اخر حتى لا يكون
الصورة الاخرى موجودة بتوسط المادة كانت الصورة المادية
تفعل فعلا لا تحتاج فيه الى المادة وكل شي يفعل فعله من غير
ان يحتاج الى المادة فذاته اولا غنية عن المادة فتكون الصورة
المادية غنية عن المادة وبالجملة فان الصورة المادية ان كانت
علة للمادة في ان تخرجها الى الفعل وتتممها فان للمادة ايضا تاثيرا
في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها وان كان مبدا الوجود
من غير المادة كما قد علمت فيكون لا محالة كل واحدة منهما
علة للاخرى في شي وليسا من جهة واحدة ولولا ذلك
لاستحال ان يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه
ولذلك قد سلف منا القول ان المادة لا تكفي في وجودها الصورة
فقط بل الصورة كجزء العلة واذا كان كذلك فليس يمكن ان يجعل

الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها فتبين
انه لا يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية ولان لا يكون
مادة اظهر فواجب ان يكون المعلول الاول صورة غير مادية
اصلا وعقلا وانت تعلم ان هاهنا عقولا ونفوسا مفارقة
كثيرة فمحال ان يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له
وجود مفارق لكنك تعلم ان في جملة الموجودات عن الاول
اجساما اذ علمنا ان كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه
وانه يجب بغيره وعلمنا انه لا سبيل الى ان يكون عن الاول
بغير واسطة فهي كائنة عنه بواسطة وعلمنا انه لا يجوز
ان يكون الواسطة وحدة محضة فقد علمنا ان الواحد من
حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فبالحرى ان يكون عن
المبدعات الاولى بسبب اثنينية يجب ان يكون فيها ضرورة
او كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول المفارقة شي من الكثرة
الا على ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول
واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل
ذاته ويعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى

بعلة لذاته ممتنعة الوجود في حيزها وبجعل وجوب وجوده
من الاول المعقول بذاته عقله الاول وليست الكثرة له عن
الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب الاول بل له عن
الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول ويعقل
ذاته كثرة لازمة لوجوب وجدته عن الاول ونحن لا نمنع ان
يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية
ليست في اول وجوده وداخلة في مبدا قوامه بل يجوز ان
يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال
او صفة او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه
بمشاركة ذلك اللازم شيء فيتبع من هناك كثرة كلها بكيف
ذاته فيجب اذن ان يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود
الكثرة فيها عن المعلولات الاول ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن
ان يوجد منها الا وحدة ولم يمكن ان يوجد عنها جسم ثم لا
امكان كثرة هناك الا على هذا الوجه فقط وقد بان لنا فيما سلف
ان العقول المفارقة كثيرة العدد فليست اذن موجودة معا
عن الاول بل يجب ان يكون اعلاها هو الموجود الاول عنه ثم يتلوه

عقل وعقل ولان تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التي هي
النفس وعقلا دونه فتحت كل عقل ثلثة اشيا في الوجود فيجب
ان يكون امكان وجود هذه الثلثة عن ذلك العقل الاول في الابداع
لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات
كثيرة فيكون اذن العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود
عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكمالها
وهي النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرج فيها
بتعقله لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة في جملة ذات
الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر المشارك للقوة فبما يعقل
الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهتيه الكثرة الاولى
بجزويها اعني المادة والصورة والمادة بتوسط الصورة او
بمشاركتها كما ان امكان الوجود يخرج الى الفعل بالفعل الذي يحاذي
صورة الفلك وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي
الى العقل الفعال الذي يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا
المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا
نقول انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فلسبب المعاني

التي فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل
فيه هذه الكثرة فيلزم عنه كثرة هذه المعلولات ولا هذه
العقول متفقة الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا
ولنبين هذا المعنى ابتداء اخر فنقول ــــــ ان الافلاك
كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الاول من جهة كثرته المذكورة
وخصوصا اذا فصل كل فلك الى مادته وصورته فليس يجوز
ان يكون مبدؤها واحدا هو المعلول الاول ولا ايضا يجوز ان يكون
كل جرم متقدم منها علة للمتاخر وذلك لان الجرم بما هو جرم
لا يجوز ان يكون مبدا جرم وبما له قوة نفسانية لا يجوز ان يكون
مبدا جرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك
فهي كماله وصورته ليس جوهرا مفارقا والا لكانت عقلا لا نفسا
وكان لا يحرك البتة على سبيل شوق وكان لا يحدث فيها من حركة
الجرم تغير ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم وقد ساقنا النظر
الى اثبات هذه الاحوال لانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر
على هذا فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك يصدر عنها افعال
في اجسام اخرى غير اجسامها الا بوساطة اجسامها فان صور

الاجسام وكمالاتها على صنفين اما صور قوامها بمواد الاجسام
فكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فلذلك ما يصدر عن
قوامها يصدر بوساطة مواد تلك الاجسام ولهذا السبب فان
النار لا تسخن حرارتها اي شيء اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او
من جسمها بحال والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا
لجرمها واما صور قوامها بذاتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم
كل نفس فانما جعلت خاصة لجسم بسبب ان فعلها بذلك الجسم
وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك الجسم
لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط فقد بان على
الوجوه كلها ان القوى السماوية المنطبعة باجسامها لا تفعل
الا بوساطة جسمها ومحال ان تفعل بوساطة الجسم نفسا
لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس فان كانت تفعل
نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام دون الجسم واختصاص
بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم وهذا غير الجسم الامر الذي نحن
في ذكره وان لم تفعل نفسا لم تفعل جرما سماويا لان النفس
متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال فان وضع لكل فلك شيء

يصدر عنه في فلكه شيء واثر من غير ان يستغرق ذاته في شغل
ذلك الجرم وبه ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم
ونحن لا نمنع هذا وهذا هو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل
صدور ما بعده عنه ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير
المشارك اياه والصائر صورة خاصية به والكائن على الجهة
التي حدثنا عنها حين اثبتنا هذه النفس فقد بان ووضح ان للافلاك
مبادئ غير جرمانية وغير صور الاجرام وان كل فلك يختص
بمبدأ منها والجميع تشترك في مبدأ واحد ومما لا يشك فيه
ان ها هنا عقولا بسيطة مفارقة وتحدث مع حدوث ابدان
الناس ولا تفسد بل تبقى وقد تبين ذلك في العلوم الطبيعية وليست
صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع ولانها
حادثة وليست بمعلولات قريبة لهذا المعنى والكثرة في عدد
المعلولات القريبة محال فهي اذن معلولات الاولى بتوسط
ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الاول وبينها
دونها في المرتبة فلا يكون عقولا بسيطة ومفارقة فان العلل
المعطية للوجود اكمل وجودا اما القابلة للوجود فقد يكون

اخس وجودا فيجب اذن ان يكون المعلول الاول عقلا واحدا
بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك
لان المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه ان
كانت مختلفة الحقائق كان ما تقتضيه كل واحد منها غير
ما يقتضي الآخر في النوع فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر
بل طبيعة اخرى وان كانت متفقة الحقائق فبماذا تخالف
وتتكثر ولا انقسام مادة هناك فاذن المعلول الاول
لا يجوز عنه وجود كثرة الا مختلفة النوع فليست هذه
الانفس الارضية ايضا كائنة عن المعلول الاول بلا توسط
علة اخرى موجودة ولذلك عن كل معلول اول عال حتى
ينتهي الى معلول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون
والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معا فيكون تكثر القابل سببا
لتكثر فعل مبدأ واحد الذات وهذا بعد استتمام وجود
السماوات كلها فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة
القمر ثم تكون الاسطقسات وتتهيأ لقبول تاثير واحد
بالنوع كثير بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب

في الفاعل وجب في القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث عن كل
عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان تحدث الجواهر العقلية
منقسمة متكثرة بالعدد بتكثر الاسباب فهناك ينتهي فقد
بان واتضح ان كل عقل هو اعلا في المرتبة فانه لمعنى فيه وهو
انه بما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل
ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرم الفلك كائن عنه ومستبقي
بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة لان يكون
مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها ه واذا استوفت
الكرات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاسطقسات
وذلك لان الاجسام الاسطقسية كائنة فاسدة فيجب ان
تكون مبادئها القريبة اشياء تقبل نوعا من التغير والحركة
وان لا يكون ما هو عقل محض وحده سببا لوجودها وهذا يجب
ان يحقق من اصول لكتبنا التي تدل فيها وفرغنا من تقريرها ولهذه
الاسطقسات مادة تشترك فيها وصور تختلف بها فيجب ان
يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلاف في احوال الافلاك
وان يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه اتفاق في احوال الافلاك

والافلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب 218
ان يكون مقتضي تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون
ما يختلف فيه مبدأ لتهيؤ المادة للصورة المختلفة لكن الامور
الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا يكون وجودها بالمشاركة
من واحد معين علة لذات ما في نفسها متفقة واحدة وانما
تقيمها غيرها فلا توجد الا عن هذا الواحد عينها الا بوسائط تواحد
تردها الى امر واحد فيجب ان يكون العقول المفارقة بل آخرها
الذي يلينا هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية
شيء فيه يرتسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان
في ذلك العقل او العقول يرتسم الصور على جهة التفعيل ثم
تفيض منه الصور بالتخصيص لا بانفراد ذاته فان الواحد
يفعل في الواحد كما علمت واحد بل بمشاركة الاجسام
السماوية ويكون اذا خصص هذا الشيء تاثير من التاثيرات
السماوية بلا واسطة جسم عنصري او بوساطته بجعله
على استعداد خاص بعد العام الذي كان ذلك في جوهره
فاض عن هذا المفارق صورة خاصة وارتسمت في تلك المادة

ظ
لا من حيث [illegible]

وانت تعلم ان الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد
منهما واحد امر دون امر يكون له بل يحتاج الى ان يكون هناك
مخصصات مختلفة ومخصصات المادة معداتها والمعد
هو الذي يحدث عنه في المستعد امر ما يصير مناسبته
لذلك الامر لشي بعينه اولى من مناسبته لشي اخر ويكون
هذا الاعداد من جهة الوجود ما هو اولى فيه من الاوائل
الواهبة للصور ولو كانت المادة على الهيئة الاولى لتشابهت
نسبتها الى الضدين بما يرجح احدهما اللهم الا بحال تختلف بها
المؤثرات فيه وذلك الاختلاف ايضا منسوب الى جميع
المواد نسبة واحدة فلا يجب ان يختص بموجبه مادة دون مادة
الا لامر ايضا يكون في تلك المادة وليس الا الاستعداد الكامل
وليس الاستعداد الا مناسبة كاملة لشي بعينه هو المستعد
له وهذا مثل ان الماء اذا افرط تسخينه فاجتمعت السخونة
الغريبة والصورة المائية وهي بعينه المناسبة للصورة المائية
وشديدة المناسبة للصورة النارية فاذا افرط ذلك واشتدت
المناسبة اشتد الاستعداد فصار من حق الصورة النارية

ان تفيض ومن حق هذه ان تبطل ولان المادة ليست تبقى بلا
صورة فليس قوامها عما ينسب اليه من المبادي الاول وحده
بل عنه وعن الصورة ولان الصورة التي تقيم هذه المادة الان
قد كانت المادة قائمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها
بل بها وبالمبادي الباقية بوساطتها او واسطة اخرى مثلها
فلو كانت عن المبادي الاول وحدها لاستغنت عن الصورة
ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقتها الصورة بل كما ان
المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها
الطبايع الخاصية بفلك فلك فكذلك المادة هاهنا تقيمها مع
الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصية وهي الصورة
وكما ان الحركة اخس الاحوال هناك فكذلك المادة اخس الذوات
هاهنا وكما ان الحركة هناك ما يتبعه لطبيعة ما بالقوة فلذلك
المادة هاهنا مرافقة لما بالقوة وكما ان الطبايع الخاصية
والمشتركة هناك مباد او معينات للطبيعة الخاصية والمشتركة
هاهنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة والمشتركة هناك من
النسب المختلفة المتبدلة الواقع فيها بسبب الحركة مبدا للتغير

الاحوال وبدلها هاهنا ولذلك امتزاج نسبتها هناك سبب
لامتزاج نسب هذه العناصر او معين ولاجسام السماوات
تاثير في اجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري
منها الى هذا العالم ولانفسها ما تاثير ايضا في انفس هذا العالم
وبهذه المعاني تعلم ان الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الاجسام
كالكمال والصورة حادثة عن النفس الفاشية في الفلك او بمعونتها
وقال قوم من المنتسبين الى اهل العلم ان الفلك لانه مستدير
فيجب ان يستدير على شي ثابت في حشوه فيلزم مجاورته التسخن
حتى يستحيل نارا وما بعد عنه فيبقا ساكنا فيصير الى البرد
والتكثف حتى يصير ارضا وما يلي النار حتى يكون حارا وللينه اقل
حرا من النار وما يلي الارض منه يكون ليبسا لكن اقل يبسا من الارض
ولقلة الحر وقلة التكثف يوجبان الترطيب فان اليبوسة اما
من الحر واما من البرد لكن المرطب الذي يلي الارض هو ابرد والذي
يلي النار هو احر فهذا سبب كون العناصر فهذا هو ما قد قالوا
وليس مما يمكن ان يصح بالكلام القياسي ولا هو يشيد بعد عند
التفتيش ويشبه ان يكون الامر على قانون اخر وان يكون هذه
المادة التي تحدث بالشركة تفيض اليها من الاجرام السماوية

220 اما عن اربعة اجرام واما عن عدة منحصرة في اربع جمل
عن كل واحد منها ما يهيئه لصورة جسم بسيط فاذا استعد
نال الصور من واهب الصور او يكون ذلك كله يفيض عن جرم
واحد وان يكون هناك سبب يوجب انقساما من الاسباب
الخفية علينا فانك ان اردت ان تعرف ضعف ما قالوه فتامل
انهم يوجبون ان يكون الموجود اولا الجسم وليس له في نفسه لحكم
الصور المقومة غير صورة الجسمية وانما يكتسب ساير الصور
بالحركة والسكون بانا وبينا لحن استحالة هذا وبينا ان الجسم
لا يستكمل له وجود لمجرد صورة الجسمية ما لم يقترن بها
صورة اخرى وليس صورته المقيمة للهيولى الابعاد فقط
فان الابعاد تتبع في وجودها صورا اخرى تسبق الابعاد وان
شئت فتامل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة بل
الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث يتبع غيره في الحركة الا وقد
تمت طبيعته لكن يجوز ان يكون اذا تمت طبيعته يستحفظ
باصلح المواضع لاستحفاظها فان الحار يستحفظ حيث الحركة
والبارد يستحفظ حيث السكون ثم لا يدرون انه لم وجب لبعض

تلك المادة اذ هبط الى المركز فعرض له البرد وبعضها ان جاوز
الفوق اما الان فان السبب في ذلك معلوم اما في الدليات فالخفة
والثقل واما في جزئي عنصر واحد فلانه قد صح ان اجزا العناصر
كاشه وانه اذا تكون في موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه
يلي الفوق واذا تحرك الى فوق كان ذلك السطح اولى بالفوقية من السطح
الاخر واما في اول تكونه فانما تصير سطح منه الى فوق وسطح
الى اسفل لانه لا محالة قد استحال الحركة ما وان الحركة اوجبت
له ضرورة وضعا ما والاشبه عندي ما قد ذهبنا اليه
واظن ان الذي قال ذلك في تكون الاسطقسات لم يقربنا للامر
عند بعض من دانيه من العامسين فحرم عليه القول من تاخر عنه
على ان كتاب ذلك الحكم شديد التذبذب والاضطراب ٥ وخليق
بنا اذا بلغنا هذا الموضع ان نحقق القول في العناية ولا شك
انه قد اتضح لك فيما سلف منا بيانه ان العلل العالية لا يجوز
ان يكون تعمل ما تعمل لاجلنا او يكون بالجملة يهمها شي ويدعوها
داع ويعرض عليها ايثار ولا لك سبيل الى ان تنكر الاثار العجيبة
في تكون العالم واجزا السماوات واجزا النبات والحيوان مما لا

تحقيق العناية

221

يصدر ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما فيجب ان تعلم ان العناية
هي كون الاول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير وعلة
لذاته للخير والكمال بحسب الامكان وراضيا به على النحو المذكور
فيعقل نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان فيفيض عنه
ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الابلغ الذي يعقله فيضانا
على اتم تادية الى النظام بحسب الامكان فهذا هو معنى العناية ٥
واعلم ان الشر على وجوه فيقال شر لمثل النقص الذي هو
الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ويقال شر لما هو مثل
الالم والغم الذي يكون هناك ادراك ما بسبب لا فقد سبب
فقط فان السبب المنافي للخير المانع للخير والموجب لعدمه
ربما كان مباينا لا يدركه المضرور كالسحاب اذا ظلل فمنع شروق
الشمس عن المحتاج الى ان يستكمل بالشمس فان كان هذا المحتاج
دراكا ادرك انه غير منتفع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك ان
السحاب قد حال بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو
مبصر متاذيا بذلك متضررا او منتقصا بل من حيث هو شي اخر
وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامة لمن تالم بفقدان

اتصال عضو لحرارة ممزقة فانه من حيث يدرك مثلا من فقدان
الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو يدرك المؤذي الحار ايضا فيكون
قد اجتمع هناك ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا
الاشيا العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الامور
الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شرا في نفسه بل
شر بالقياس الى هذا الشي واما عدم دالة وسلامته فليس شرا
بالقياس اليه فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا بل وليس
نفس وجوده شرا فيه وعلى نحو لونه شرا فان العمى لا يجوز ان
يكون الا في العين ومن حيث هو في العين لا يجوز ان يكون الا شرا
وليس له جهة اخرى يكون بها غير شر واما الحرارة مثلا اذا صارت
شرا بالقياس الى المتالم بها فلها جهة اخرى يكون بها غير شر
فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع
الشي من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو
المعدم او الحابس للكمال عن مستحقه ولا خبر عن عدم مطلق
الا عن لفظه فليس هو بشر حاصل ولو كان له حصول ما لكان
الشر العام بكل شي وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة

فكل

ولا يلحقه شر وانما يلحق الشر ما في طباعه ما بالقوة وذلك
لاجل المادة والشر يلحق المادة لامر اول يعرض لها او لامر
طارئ من بعده فاما الامر الذي في نفسه فان يكون قد عرض
للمادة ما في اول وجودها بعض اسباب الشر الخارجة فيمكن
منها هيئة من الهيئات تلك الهيئة مانع استعدادها الخاص
للكمال الذي يحدث بشر يوازيه مثل المادة التي يكون منها انسان
او فرس اذا عرض لها من الاسباب الطارئة ما جعلها اردى
مزاجا واعصا جوهرا فلم يقبل التخطيط والتشكيل والتقويم
فتشوشت الخلقة ولم يوجد المحتاج اليه من كمال المزاج
والبنية لا لان الفاعل حرم بل لان المنفعل لم يقبل واما الامر
الطارئ من خارج فاحد سببين اما مانع وحايل ومبعد للمكمل
واما مضاد واصل ممحق للكمال مثال الاول وقوع سحب كثيرة
وتراكمها واظلال جبال شاهقة يمنع تاثير الشمس في الثمار
على الكمال ومثال الثاني حصر البرد للنبات المصيب لكماله في وقته
حتى لا يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه وجميع سبب الشر
انما يوجد فيما تحت فلك القمر طفيف بالقياس الى ساير الوجود

كما علمت ثم الشر انما يصيب اشخاصا وفي اوقات والانواع محفوظة
وليس الشر الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم
ان الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا بحسب امر
واجب او نافع قريب من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب
ذلك بل شرا بحسب الامر الذي هو ممكن في الاول ولو وجد كان
على سبيل ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية
ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه وهذا القسم غير الذي
نحن فيه وهو الذي استثنيناه وهذا وليس هو شر بحسب
النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة
او بالهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما نحن
ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلح في ان يعم وستعرفه وانما
يكون شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفسه وانما يقتضيه بالحقيقة
للشخص لا لانه انسان او نفس بل لانه قد ثبت عنده حسن ذلك
واشتاق واستعد لذلك الاستعداد كما سنشرح لك بعد
واما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشيء مقتضى طبيعة النوع
انبعاثه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الاول فاذا لم يكن

كان عدما في امر مقتضى في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات
قليل ومع ذلك فان وجود ذلك الشر في الاسباب ضرورة تابعة
للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد
وتنفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها هذه الانواع الشريفة
ولو لم يكن النار منها بحيث اذا تادت بها المصادمات الواقعة
في مجرى الحال على الضرورة الى ملاقاة رداء رجل شريف وجب
احراقه لم يكن النار منتفعا بها النفع العام فوجب ضرورة
ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن
وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه وافاضة الخير لا توجب
ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر
لاعدم ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدما اشر
من عدم واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق بالنار بشرط
ان يسلم منها حيا على الموت بلا الم ولو ترك هذا القبيل من
الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بايجاده وكان
في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير
ان يعقل استحقاق مثل هذا النمط من الاشياء وجودا

محوزًا ما يقع معه من الشر ضرورة فوجب ان يفيض وجوده
فان قال قايل وقد كان جايزا ان يوجد المدبر الاول خيرًا محضًا
مبرأ عن الشر فيقال هذا لم يكن جايزا في مثل هذا النمط من الوجود
وان كان جايزا في الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود المطلق
مبرا بل هذا الضرب وذلك مما قد فاض عن المدبر الاول ووجد
في الامور العقلية والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط في
الامكان ولم يكن يترك ايجاده لاجل ما قد يخالطه من الشر
الذي اذا لم يكن مبداوه موجودا اصلا وترك لئلا يكون هذا
الشر كان ذلك شرا من ان يكون هو فكونه خير الشرين وكان ايضا
يجب ان لا يوجد الاسباب الخيرية التي قبل هذه الاسباب التي
تودي الى الشر بالعرض فان وجود تلك مستتبع لوجود هذه
فكان فيه اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل وان لم يلتفت الى
ذلك وصرنا التفاتنا الى ما ينقسم اليه الامكان في الوجود الى
اصناف الموجودات المختلفة في احوالها فكان الوجود المبرا
من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذه
السبيل ولا لانه اعظم شرا من كونه فواجب ان يفيض وجوده

224 من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو اصوب وعلى النمط الذي
قيل بل نقول من راس ان الشر يقال على وجوه يقال الشر للافعال
المذمومة ويقال الشر لمباديها من الاخلاق ويقال الشر للالام والغموم
وما يشبهها ويقال الشر لنقصان كل شي عن كماله وفقدانه ما من
شانه ان يكون له فكان الالام والغموم وان كانت معانيها وجودية
ليست اعداما فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في
الافعال هو ايضا انما هو بالقياس الى من يفقد كماله بوصول ذلك
اليه مثل الظلم او بالقياس الى ما يفقد من كمال يجب في السياسة
او المدنية كالزنا وكذلك الاخلاق انما هي شرور بسبب صدور
هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب ان يكون لها
ولا تجد شيا مما يقال له شر من الافعال الا وهو كمال بالنسبة
الى سببه الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب القابل له او
بالقياس الى فاعل اخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هو اولى
بها من هذا الفعل والظلم يصدر مثلا منه قوة طالبة للغلبة
وهي الغضبية والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية
اعني خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح بها

فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت عنه فهو بالقياس
اليها شر لها انما هي شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها
كسر هذه القوة والاستيلا عليها فان عجزت عنه كان شرا لها
ولذلك السبب الفاعل للالام والاحزان كالنار اذا احرقت فان الاحراق
كمال للنار لكنه شر بالقياس الى من سلب سلامته بذلك لفقدانه
ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان وقصور يقع في الجبلة
وليس فاعلا فعله بل لان الفاعل لم يفعله فليس ذلك بالحقيقة
خيرا بالقياس الى شي فاما الشرور التي تتصل باشيا هي خيرات
فانما هي من سببين سبب من جهة المادة فانها قابلة للصورة
وللعدم وسبب من الفاعل فانه لما وجب ان يكون عنه الماديات
وكان مستحيلا ان يكون للمادة وجود الوجود الذي يعنى عنا
المادة وتفعل فعل المادة الا وان يكون قابلا للصورة والعدم
وكان مستحيلا ان لا يكون قابلا للمتقابلات وكان مستحيلا
ان يكون للقوى الفعالة افعال مضادة لافعال الاخرى قد حصل
وجودها وهي لا تفعل فعلها فانه من المستحيل ان يخلو ما يراد
منه الغرض المقصود بالنار وهي لا تحرق ثم كان الكل انما يتم بان

يكون فيه مسخن وان يكون فيه محرق مسخن لم يكن بد من ان يكون
الغرض النافع في وجود هذين يستتبع افات تعرض من
الاحراق والاحتراق كمثل احراق النار عضو انسان ناسك
لكن الامر الاكثري هو حصول الخير المقصود في الطبيعة والامر
الدائم ايضا اما الاكثري فان اكثر اشخاص الانواع في كنف السلامة
من الاحتراق واما الدائم فلان انواعا كثيرة لا تستحفظ على
الدوام الا بوجود مثل النار على ان يكون محرقة وفي الاقل ما يصدر
عن النيران الافات التي تصدر عنها وكذلك في سائر تلك الاسباب
المشابهة لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع الاكثرية والدائمة
لاعراض شرية اقلية فاريدت الخيرات الكائنة عن هذه
الاشيا ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال ان الله يريد
الاشيا واريد الشر ايضا على الوجه الذي بالعرض اذ علم انه
يكون ضرورة فلم يعبا به فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى
بالعرض وكل بقدر وكذلك فان المادة قد علم من امرها انها تعجز
عن امور ويقصر عنها الكمالات في امور لكنها انما تتم لها ما الاشبه
له لكثرة الى ما يقصر عنها فاذا كان كذلك فليس من الحكمة الالهية

ان يترك الخيرات الفائضة الدائمة والاكثرية لاجل شرور في امور
شخصية غير دائمة بل نقول ان الامور في الوهم اما امور اذا
توهمت موجودة وجودها الممتنع ان يكون الا شرا على الاطلاق
واما امور وجودها ان يكون خيرا ويمتنع ان يكون شريرا او ناقصة
واما امور يغلب فيها الخيرية اذا وجدت وجودها ولا يمكن
غير ذلك بطباعها واما امور يغلب فيها الشرية واما امور
متساوية الحالين فاما ما لا شرية فيه فقد وجد في الطباع واما
ما كله شر والغالب او المساوي ايضا فلم يوجد واما الذي الغالب
في وجوده الخير فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه
خير فان قيل فلم يمنع الشرية عنه اصلا حتى كان يكون كله
خيرا فيقال حينئذ لم يكن هي هي اذ قلنا ان وجودها الوجود
الذي يستحيل ان يكون بحيث لا يعرض عنها شر فاذا صير
بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذي لها
بل يكون وجود اشياء اخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة
اعني ما خلق بحيث لا يلزمه شر ومثال هذا ان النار اذا كان
وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق هو انه اذا مس

ثوب الفقير احرقه اذ كان وجود ثوب الفقير انه قابل للاحراق 226
وكان وجود كل واحد منهما ان يعرض له حركات شتى فكان وجود
الحركات الشتى في الاشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض له
الالتقاء وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا
يلزمه الفعل والانفعال فان لم يكن الاوائل فالكل انما رتبت فيها لم يكن الثواني صح
القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والارضية الطبيعية والنفسانية
بحيث تؤدي الى النظام الكلي مع استحالة ان يكون هي على ما هي عليه
ولا تؤدي الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس الى
بعض ان يحدث في نفس صورة اعتقاد ردي او كفر او شر اخر في نفس
او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي يثبت ولم يعب
ولم يلتفت الى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة وقيل
خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالي وقيل
كل ميسر لما خلق له فان قال ليس الشر شيا نادرا او اقليا بل هو
الاكثري فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثري وفرق بين الاكثري
والكثير فان ها هنا امورا كثيرة هي كثيرة وليست اكثرية فاذا تاملت
هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته اقل من الخير

في صح

الذي يقابله ويوجد مادته فضلاً عنه بالقياس الى الخيرات
الاخرى الابدية نعم الشرور التي هي نقصانات الكمالات الناسه
فهي الشريفة لكنها ليست من الشرور التي لا تنافيها وهذه الشرور
مثل الجهل بالهندسة ومثل فوت الجمال البارع وغير ذلك مما
لا يضر في الكمالات الاولى ولا بالكمالات التي تليها مما تظهر
منفعتها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل لان لا يفعل
الفاعل لاجل ان القابل ليس مستعدا او ليس يتحرك الى القبول
وهذه الشرور هي اعدام خيرات من باب الفضل والزيادة ويلحق
ان نحققها هنا احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها
الى اية حالة ستصير فنقول يجب ان تعلم ان المعاد منه
ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق
الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن عند البعث
وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج الى ان تعلم وقد
بسطت الشريعة الحقة التي اتانا بها نبينا محمد حال السعادة
والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس
البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان

مما يطلب

227

بالمقاييس اللتان للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورهما
الآن لما نوضح من العلل والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه
السعادة اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم
لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها لم يستعظموها في جنبة هذه
السعادة التي هي مقاربة الحق الاول وعلى ما نصفه عن قريب
فلنعرف حال السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية
مفروغ منها في الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة
نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله
ان لذة الشهوة وخيرها ان يتادى اليها كيفية محسوسة ملائمة
من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكر الامور الموافقة الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده
وتشترك كلها نوعا من الشركة في ان الشعور بموافقها وملائمها
هو الخير واللذة الخاصة بها وموافق كل واحد منها بالذات
والحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه كمال بالفعل
فهذا اصل وايضا فان هذه القوى وان اشتركت في هذه
المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذي كماله افضل واتم

فلنصف هذه

والذي كماله اكثر والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه
واحصل له والذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي في نفسه
اشد ادراكا فاللذه له ابلغ واوفى لا محاله وهذا اصل وايضا
فانه قد يكون الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه كاين ولذيذ
ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتلذاذ ما لم يحصل ولم يشعر به لم
يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع لذه
ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه كما يشتهي ما جرب من حيث يحصل
به ادراك وان كان موذيا وفي الجمله فانه لا يتخيله وكذلك حال
الاكمه عند الصور الجميله والاصم عند الالحان المنتظمه ولهذا
يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذه فهي كما للحمار في بطنه
وفرجه وان المبادي الاولى المقربه عند رب العالمين عادمه
للذه والغبطه وان رب العالمين جل وعز ليس له في سلطانه
وخاصيه البها الذي له وقوته الغير متناهيه امر في غايه
الفضيله والشرف والطيب الذي نجله عن ان نسميه لذه ثم للحمار
والبهايم حاله طيبه ولذيذه كلا بل اي نسبه يكون لما للعاليه
الى هذه الخسيسه ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف

228 ذلك بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذي
لم يسمع قط في عمره ولا تخيل اللذه اللحنيه وهو متيقن لطيبها
وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملايم قد يتيسر
للقوه الدراكه وهناك مانع او شاغل للنفس فيكرهه ويوثر
ضده عليه مثل كراهيه بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم
الرديه الكريهه بالذات وربما لم يكن كراهيه ولكن كان عدم
الاستلذاذ كالخايف يجد الغلبه او اللذه فلا يشعر بها ولا
يستلذها وهذا اصل وايضا فانه قد يكون القوه الدراكه
ممنوه بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى اذا زال
العايق تاذت ورجعت الى غريزتها مثل الممرور فربما لم يحس
بمراره فمه الى ان يصلح مزاجه وتستنقي اعضاوه فحينيذ ينفر
عن الحال العارضه له ولذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذا
البته بل كارها له وهو اوفق شي له ويبقا عليه مده طويله فاذا
زال العايق عاد الى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته
للغذا حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب
الالم العظيم مثل احراق النار وتبريد الزمهرير الا ان الحس مووف
فلا يتاذى البدن به حتى يزول الافه فيحس حينيذ بالالم العظيم

فاذا تقررت هذه الاصول فيجب ان ننصرف الى الغرض الذي نؤمه
فنقول ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما
عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير
الفايض في الكل مبتدئا من مبدا الكل وسالكا الى الجواهر
الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما
من التعلق بالابدان ثم الاجسام العلوية بهيأتها ثم كذلك
حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتنقلب عالما معقولا
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدا لما هو الحسن المطلق
والخير المطلق والجمال الحق ومتحدا به ومنتقشا بمثاله وهيئته
ومنخرطا في سلكه وصايرا من جوهره واذا قيس هذا بالكمالات
المعشوقة التي للقوى الاخرى وجد في المرتبة التي بحيث
يقبح معها ان يقال انه افضل واتم منها بل لا نسبة لها اليه
بوجه من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وساير ما يتم به التذاذ
المدركات مما ذكرناه واما الدوام فكيف يقاس دوام الابدي بدوام
المتغير الفاسد واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما
وصوله بملاقاة السطوح بالقياس الى ما هو ساير في جوهر
قابله حتى يكون ذاته هو هو بلا انفصال اذ العقل والعاقل

والمعقول شي واحد او قريب من الواحد واما ان المدرك في نفسه
اكمل فامر لا يخفى واما انه اشد ادراكا فامر ايضا تعرفه بادنى
تذكر منك لما سلف بيانه فان النفس النطقية اكثر عدد مدركات
واشد تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوايد الغير الداخلة في
معناه الا بالعرض ولها الخوض في باطن المدرك وظاهره بل كيف
يقاس هذا الادراك بذلك الادراك وكيف يقاس هذه اللذة باللذة
الحسية والبهيمية والغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذين
وانغماسنا في الرذايل لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا شي من
اسبابها كما اومانا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول ولذلك
لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة
والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيا من تلك اللذة
فحينيذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند
انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة
التذاذنا هذا الى التذاذنا ذاك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روايح
المذاقات اللذيذة الى الالتذاذ بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا
غير محدود وانت تعلم اذا تاملت عويصا يهمك وعرضت عليك

شهوه وحيرت بين الظفرين استخفت بالشهوه ان ليس لهم
النفس والانفس العاميه ايضا فانها تترك الشهوات المعترضه
وتوثر الغرامات والآلام الفادحه بسبب افتضاح او خجل او تعيير
او سوء قاله وهذه كلها احوال عقليه بعضها واضداد بعضها
يوثر على الموثرات الطبيعيه فيعلم من ذلك ان الغايات العقليه
اكرم على الانفس في محقرات الاشيا فكيف في الامور البهيه
العاليه الا ان الانفس الخسيسه تحس بما يلحق المحقرات من الخير
والشر ولا تحس بما يلحق الامور البهيه لما قيل من المعاذير
واما اذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس تنبهت في البدن
لكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعه
اليه اذ اعقلت بالفعل انه موجود الا ان اشتغالها بالبدن كما
قلنا قد انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسى المريض الحاجه الى
بدل ما تحلل وكما ينسى المريض الاستلذاذ بالحلو واشتهاه
ويميل بالشهوه من المريض الى المكروهات في الحقيقه عرض حينئذ
لها من الالم بفقدانه كفاء ما يعرض من اللذه التي اوجبنا وجودها
ودللنا على عظم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوه والعقوبه التي لا يعدلها

230 تفريق النار للاتصال وتبديلها وتبديل الزمهرير للمزاج فيكون
مثلها حسبه مثل الخدر الذي اومانا اليه فيما سلف او الذي عمل
فيه نار او زمهرير فمنعت الماده اللابسه وجه الحس عن الشعور
به فلم يتاذ ثم عرض ان زال العايق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا
كانت القوه العقليه بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به
اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال الذي لها ان تبلغه كان
مثلها مثل الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحاله الاشهى وكان
لا يشعر به فزال عنه الخدر وطالع اللذه العظيمه دفعه وتكون
تلك اللذه لا من جنس اللذه الحسيه والحيوانيه بوجه بل لذه
تشاكل الحاله الطيبه التي للجواهر الحيه المحضه اجل من كل لذه واشرف
فهذه هي السعاده وتلك هي الشقاوه وتلك الشقاوه ليست
تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين اكتسبوا للقوه العقليه
الشوق الى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم ان النفس ادراكا ماهيه
الكل باكتساب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس
فيها بالطبع الاول ولا ايضا في ساير القوى بل هي شعور اكثر
القوى بكمالاتها انما يحدث بعد اسباب واما النفوس والقوى

انما يحدث ويطبع في جوهر النفس اذا تبين ان للقوة النفسانية ها هنا امورا تكتسب العلم بها الحدود الوسطى على ما علمت واما قبل ذلك فلا يكون لان صح

الساذجة الصرفة وكانها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق يتبع رايا اذ كل شوق يتبع رايا وليس هذا الراي للنفس اوليا بل رايا مكتسبا فهولاء اذا اكتسبوا هذا الراي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فاذا فارقت ولم يحصل معها ما يبلغ به بعد الانفصال التام وقعت في هذا النوع من الشقاء الابدي لان اوايل الملكة العلمية انما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات وهولاء اما مقصرون عن السعي في كسب الكمال الانسي واما معاندون جاحدون متعصبون لاراء فاسدة مضادة للاراء الحقيقية والجاحدون اسوا حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال ٥ واما انه كم ينبغي ان يحصل عند نفس الانسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة فليس يمكنني ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك ان تتصور نفس الانسان المبادي المفارقة تصورا حقيقيا وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان وتعرف العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات الكلية دون الجزئية التي لا تتناهى وتتقرر عنده هيئة الكل ونسب

اجزائه بعضها الى بعض والنظام الآخذ من المبدا الاول الى اقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه وتتصور العناية وكيفيتها وتتحقق ان الذات المتقدمة للكل اي وجود يخصها واية وحدة تخصها وانها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكانه ليس يتبرا الانسان عن هذا العالم وعلائقه الا ان يكون اكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى هناك وعشق لما هناك فصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة ونقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء العملي من النفس ونقدم لذلك مقدمة وكانا قد ذكرناها فيما سلف فنقول ان الخلق هو ملكة تصدر بها عن النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد امر في كتب الاخلاق بان يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بان تفعل افعال التوسط دون ان تحصل ملكة التوسط وملكة التوسط كانها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا اما للقوى الحيوانية فبان تحصل فيها هيئة الاذعان واما

للقوة الناطقة فبأن يحصل فيها هيئة الاستعلاء واللاانفعال
ثم ان ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى
الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة ومعلوم ان الافراط
والتفريط هما مقتضى القوى الحيوانية واذا قويت القوى الحيوانية
وحصل لها ملكة استعلائية حدث في النفس الناطقة هيئة
اذعانية واثر انفعالي قد رسخ في النفس الناطقة من شانه ان يجعلها
قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط
فالمراد منها التبرئة عن هيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة
على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزيه وذلك غير مضاد
لجوهرها ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان المتوسط
يسلب عنه الطرفان دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذي
يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن الكمال الذي له طلب صح
وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بألم الكمال ان قصر
عنه لا بان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة
التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي الى تدبيره والاشتغال بآثاره
وما يورده عليه من عوارضه وبما يتقرر فيها من ملكات مبداؤها

البدن فاذا فارقت وفيها الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به
كانت قريبة الشبه من حالها وهي فيه فبما ينقص عن ذلك يزول غفلتها
عن حركة الشوق الذي لها الى كمالها وبما يبقى منه معها تكون محجوبة
عن الاتصال الصرف بمحل سعادتها ويحدث هناك من الحركات
المشوشة ما يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها
مؤذية له وانما كان يلهيها عنها ايضا البدن وتمام انغماسها فيه
فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة العظيمة وتأذت
بها اذى عظيما لكن هذا الالم وهذا الاذى ليس لامر لازم بل لامر
عارض غريب والعارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل
مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم اذن
ان تكون العقوبة التي بحسب تلك غير خالدة بل تزول وتمحي قليلا
قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها واما النفوس
البله التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن وكانت غير
مكتسبة الهيئات الردية صارت الى سعة من رحمة الله ونوع
من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس عندها
هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فتكون لا محالة ممنوة

شوقها الى مقتضاها فتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات
البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق
التعلق بالبدن قد بقي ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا
وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها
نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على ما يمكن ان يخاطب
العامة ويصور في نفوسهم ذلك فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم
معنى جاذب الى الجهة التي هي فوقهم لا كمال فتسعد تلك السعادة
ولا كمال عدم فتشقى تلك الشقاوة بل جميع هيآتهم النفسانية
متوجهة نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية
عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت
اعتقدته من الاحوال الاخروية وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل
شيء من الاجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من
احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية وتكون الانفس الردية ايضا
تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا وتقاسيه فان الصوره
الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما
تشاهد في المنام فربما كان المحلوم به اعظم شأنا في بابه من المحسوس

على ان الاخرى اشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة
العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التي ترى في المنام
بل والتي تحس في اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان احدهما
يبتدئ من باطن والثانية تبتدئ من خارج ويرتفع اليه فاذا ارتسمت
في النفس تم هناك الادراك المشاهد وانما يلذ ويؤذي بالحقيقة
هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج فكل ما ارتسم في النفس
فعل فعله وان لم يكن سبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا
المرتسم والخارج سبب بالعرض او سبب السبب فهذه هي السعادة
والشقاوة الخسيستان واللتان بالقياس الى الانفس الخسيسة
واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال
وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر
الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبرؤ ولو بقي فيها اثر
من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت وتخلفت لاجله عن درجة
العليين الى ان ينفسخ ه ويجب ان تعلم ان الوجود اذا ابتدأ من عند
الاول لم يزل كل تال منه ادون مرتبة من الاول ولا يزال ينحط
درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى

عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة
العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض
الى ان يبلغ آخرها ثم من بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور
الكائنة الفاسدة فيلبس اول شيء صور العناصر ثم يتدرج
يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل مرتبة من
الذي يتلوه فيكون اخس ما فيها المادة ثم العناصر ثم المركبات
الجمادية ثم النامية وافضلها الانسان ثم بعده الحيوانات
النباتات وافضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل
ومحصلا للاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هولاء هو
المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص
ثلث ذكرناها انه يسمع كلام الله تعالى ويرى ملائكته وقد تحولت
على صورة يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذي يوحى
اليه يتشبح له الملائكة ويحدث في اسماعه صوتا يسمعه
يكون من قبل الله تعالى والملائكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك
كلاما من الناس والحيوان الارضي وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول
الكائنات من الابتدا الى درجة العنصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما

فها هنا يبتدئ الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول 234
وانما تفيض هذه الصورة لا محالة من عند تلك المبادئ والامور
الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة والمنفعلة
الارضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية واما
القوى الارضية فيتم حدوث ما يحدث منها بسبب شيئين احدهما
القوى الفعالة فيها اما الطبيعية واما الارادية والثاني القوى
الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية واما القوى السماوية
فيحدث عنها آثارها في هذه الاجرام التي تحتها على ثلثة اوجه
احدها من تلقائها بحيث لا نسبة فيه للامور الارضية بوجه
من الوجوه وتلك اما من طبائع اجسامها وقواها الجسمانية
بحسب التشكلات الواقعة منها مع القوى الارضية والمناسبات
بينهما واما عن طبائعها النفسانية والوجه الثالث فيه شركة
ما مع الاحوال الارضية ولسبب بوجه من الوجوه على
الوجه الذي اقول انه قد اتضح لك ان لنفوس تلك الاجرام
السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل ادراك
غير عقلي محض وان سبيلها ان تتوصل الى ادراك الحادثات الجزئية

وذلك يمكن بسبب ادراك تعاريق اسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة
من حيث هي اسباب وما تتادى اليه وانها تنتهي الى طبيعية
وارادية موجبة ليست ارادية جائرة عن حاكمة ولا جازمة
ولا تنتهي الى القسر فان القسرية اما قسر عن طبيعة واما قسر
عن ارادة واليهما ينتهي التحليل في القسريات اجمع ثم ان الارادات
كلها حادثة بعد ما لم تكن فلها اسباب تتوافا فيوجبها وليست
توجد ارادة بارادة والا لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة
المريد والا لزمت الارادة ما دامت الطبيعة بل الارادات تحدث
لحدوث علل هي الموجبات والدواعي تستند الى ارضيات
وسماويات وتكون موجبة ضرورة لتلك الارادة واما الطبيعة
فان كانت ثابتة فهي اصل وان كانت قد حدثت فلا محالة انها
تستند ايضا الى امور سماوية وارضية عرفت جميع هذا فيما قبل
وان لازدحام هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاما ما بحسب
تحت الحركة السماوية واذا علمت الاوائل بما هي اوائل كيف تتأدى
الى الثواني علمت الثواني [illegible] فمن هذه الاشياء علمنا ان النفوس
السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات واما فوقها فعلمها على

نحو كلي واما هي فعلى نحو جزئي كالمبا او المبادي الى المباشر
المشاهد بالحواس فلا محالة انها تعلم في كثير منها الوجه الذي
هو اصوب والذي هو اصلح واقرب من الخير المطلق من الامرين
الممكنين وقد بينا ان التصورات التي لتلك العلل مبادي لوجودات
تلك الصور هاهنا اذا كانت ممكنة ولم يكن هناك اسباب سماوية
تكون من تلك التصورات ما هو اقدم ومما هو في احد القسمين من
الثلثة غير هذا الثالث واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل
ذلك الامر الممكن موجودا لا عن سبب ارضي ولا عن سبب طبيعي من
السما بل عن تاثير بوجه ما لهذه الامور في الامور السماوية
وليس هذا بالحقيقة تاثيرا بل التاثير لمبادي وجود ذلك الامر
من الامور السماوية فانها اذا عقلت الاوائل عقلت ذلك الامر
واذا عقلت ذلك الامر عقلت ما هو اولى بان يكون واذا عقلت
ذلك كان اذ كان لا مانع فيه الا عدم علة طبيعية ارضية
او وجود علة طبيعية ارضية اما عدم العلة الطبيعية الارضية
مثلا ان يكون ذلك الشيء يجب ان يوجد حارا فلا يكون قوة مسخنة
طبيعية ارضية فتلك السخونة تحدث للتصور السماوي لوجه

يكون الخير فيه كما انه تحدث في ابدان الناس عن اسباب من
تصورات النفس وعلى ما عرفته فيما سلف واما مثال الثاني
فان يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط بل وجود المبرد
فالتصور السماوي للخير في وجود ضد ما يوجبه المبرد في ذلك
ايضا بعين المبرد كما بعين بصورها المعطي السبب المبرد فيما
يكون اضافة فهذا القسم احالات لامور طبيعية او الهامات
تتصل بالمستدعي او بغيره او اختلاط من ذلك يؤدي واحد منها
او جملة مجتمعة الى الغاية النافعة وسببه التضرع الى استدعاء
هذه القوة بسبب التفكر الى استدعاء الشان وكل يفيض من فوق
وليس هذا بسبب تصورات السماوية بل الاول الحق يعلم جميع ذلك
على الوجه الذي قلنا انه يليق به ومن عنده يبتدي كون ما يكون
ولكن بالتوسط وعلى ذلك علمه وبسبب هذه الامور ما ينفع
بالدعوات والقرابين وخصوصا في امر الاستسقاء وفي امور اخرى
ولهذا ما يجب ان تخاف المكافاة على الشر وتوقع المكافاة على
الخير فان في ثبوت حقيقته ذلك مزجرة عن الشر وثبوت حقيقة
ذلك يكون بظهور آياته وآياته في وجود جريانه وهذه الحال

236 معقوله عند المبادي فيجب ان يكون له وجود فان لم يوجد فهناك
شيء لا بد له او سبب آخر معاوقه ذلك الاولى بالوجود من هذا
وجود ذلك ووجود هذا مع امر المحال واذا شئت ان تعلم ان الامور
التي عملها نافعة مؤدية الى المصالح فقد اوجدت في الطبيعة
على النحو من الايجاد الذي علمته وحققته فتامل حال منافع الاعضاء
من الحيوانات والنبات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك
البتة سبب طبيعي بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذي
علمت العناية ولذلك فصدق بوجود هذه العناية فانها
متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية يتعلق بذلك
واعلم ان اكثر ما يقر به الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق
وانما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله
واسبابه وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والاثم فتامل
شرح هذه الامور هناك وصدق ما يحكى من العقوبات
الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر ان الحق
كيف ينتصر واعلم ان السبب في الدعاء منا ايضا وفي الصدقة وغير
ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان مبادي

جميع هذه الامور ينتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة
مبداها من هناك والارادات التي لنا كائنة بعد ما لم تكن وكل
كائن بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة
ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير النهاية بل امور تعرض
من خارج ارضية وسماوية والارضية تنتهي الى السماوية واجتماع
ذلك كله يوجب وجود الارادة والاتفاق فهو حادث عن
تصادمات هذه فان حللت الامور كلها استندت الى مبادي ايجابها
تنزل من عند الله والقضاء من الله سبحانه هو الوضع الاول البسيط
والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كانه موجب
اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة
الى القضاء والامر الالهي الاول ولو كان انسانا من الناس امكنه ان يعرف
الحوادث التي في الارض والسماء جميعا وطبايعها لفهم كيفية ما
يحدث في المستقبل وهذا المنجم القايل بالاحكام مع ان اوضاعه
الاولى ومقدماته ليست تستند الى برهان بل عسى ان يدعي فيها
التجربة والوحي وربما حاول قياسات شعرية او خطابية في
اثباتها فانه انما يعول على دلايل جنس واحد من اسباب الكاينات

وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع
الاحوال التي في السماء ولو ضمن ذلك ووفي به لم يمكنه ان يجعلنا
ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت وان كانت
جميعها من حيث فعلها وطبعها معلومة عندنا وذلك مما لا يكفي
او يعلم انه وجد او لم يوجد وذلك لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة
مسخنة وفاعلة كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها
حصلت واي طريق في الحساب يعطينا المعرفة بكل حادث
ويبدع في الفلك ولو امكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على
وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال الى المغيبات فان الامور
المغيبة التي في طريق الحدوث انما تتم بمخالطات بين الامور السماوية
التي لو سامح انا حصلناها بكمال عددها وبين الامور الارضية
المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعيها وارادتها وليست
تتم بالسماويات وحدها فما لم نحط بجميع الحاضر من الامرين
وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب لم نتمكن
من الانتقال الى المغيب فليس لنا اذن اعتماد على اقوالهم وان
سلمنا متبرعين ان جميع ما يعطونا من مقدماتهم الحكمية صادقة

ونقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق سائر الحيوانات
بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير
امره من غير شريك يعاونه على ضرورات حاجاته وانه لا بد ان
يكون الانسان مكفيا باخر من نوعه يكون ذلك الاخر ايضا مكفيا به
وبنظيره فيكون مثلا هذا ينقل الى ذاك وذاك يخبز لهذا وهذا
يخيط للاخر والاخر يتخذ الابرة لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم
مكفيا ولهذا ما اضطروا الى عقد المدن والاجتماعات فمن
كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرايط المدينة وقد
وقع منه ومن شركايه الاقتصار على اجتماع فقط فانه يتحيل
على جنس بعيد الشبه من الناس عادم لكمالات الناس ومع
ذلك فلا بد لامثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا
كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الانسان وبقايه من مشاركة
ولا تتم المشاركة الا بمعاملة كما لا بد في ذلك من ساير الاسباب
التي تكون له ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ولا بد للسنة
والعدل من سان ومعدل ولا بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان
يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من ان يكون هذا انسانا

ولا يجوز ان يترك الناس وآراهم في ذلك فيختلفون ويرى كل
منهم ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة الى هذا الانسان
في ان يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده اشد من الحاجة
الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين وتقعير الاخمص
من القدمين واشيا اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها
في البقا بل اكثر ما لها انها تنفع في البقا ووجود الانسان
الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز
ان تكون العناية الاولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه
التي هي اسها ولا ان يكون المبدا الاول والملايكة بعده تعلم
ذلك ولا تعلم هذا ولا ان يكون ما يعلمه في نظام الامر الممكن
وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف
يجوز ان لا يوجد وهو متعلق بوجوده مبني على وجوده
موجود فواجب اذن ان يوجد نبي وواجب ان يكون انسانا
وواجب ان يكون له خصوصية ليست لساير الناس حتى يستشعر
الناس فيه امرا لا يوجد لهم فيتميز به منهم فيكون له المعجزات
التي اخبرنا بها فهذا الانسان اذا وجد وجب ان يسن للناس

في امورهم سننا باذن الله تعالى وامره ووحيه وانزاله الروح
المقدس عليه ويكون الاصل فيما يسنه تعريفه اياهم ان لهم
صانعا واحدا قادرا وانه عالم بالسر والعلانية وانه من حقه
ان يطاع امره فانه يجب ان يكون الامر لمن له الخلق وانه قد اعد
لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقا
الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الاله تعالى والملائكة بالسمع
والطاعة ولا ينبغي له ان يشغلهم بشي من معرفة الله فوق
معرفته انه واحد حق لا شبيه له فاما ان يتعدا بهم الى ان
يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو غير مشار اليه في مكان
ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شي من هذا
الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين ايديهم الدين
واوقعهم فيما لا مخلص عنه الا لمن كان الموفق الذي يشذ وجوده
ويندر كونه فانهم لا يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال على وجهها
الا بكد وانما يمكن القليل منهم ان يتصوروا حقيقة هذا التوحيد
والتنزيه فلا يلبثون ان يكذبوا بمثل هذا الوجود او يقعوا في تنازع
وينصرفوا الى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن اعمالهم

المدنية وربما اوقعتهم في آراء مخالفة لصلاح المدينة ومنافيات
لوجوب الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على
اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الالهية ولا الشان
يصلح ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل لا يجب ان يرخص
في تعريض شي من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلال الله تعالى
برموز وامثلة من الاشيا التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي
اليهم مع هذا هذا القدر اعني انه لا نظير له ولا شبيه ولا شريك
وكذلك يجب ان يقرر عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته
وتسكن اليه نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة امثالا مما
يفهمونه ويتصورونه واما الحق فلا يلوح لهم منه الا امرا
مجملا وهو ان ذلك شي لا عين راته ولا اذن سمعته وان هناك
من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب مقيم ٥
واعلم ان الله تعالى يعلم ان وجه الخير في هذا فيجب ان يوخذ
معلوم الله سبحانه على وجهه على ما علمت ولا باس ان يشتمل
خطابه على اشارات تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر
الى البحث الحكمي ثم هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود

مثله في كل وقت فان المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل
من الامزجة فيجب لا محالة ان يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه
ويشرعه في امور المصالح الانسانية تدبيرا ولا شك ان
القاعده في ذلك هي استمرار الناس على معرفتهم بالصانع
والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن
الذي يلي النبي فيجب ان يكون على الناس افعال واعمال يسن تكرارها
عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي منقا به مطل وصافا
المقتضي منه فيعود به التذكر من راس وقبل ان ينفسخ يلحق
عاقبه ويجب ان يكون هذه الافعال مقرونة بما يذكر الله تعالى
والمعاد لا محالة والا فلا فايدة فيها والتذكر لا يكون الا بالفاظ
تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم ان هذه الافعال
تقرب الى الله تعالى ويستوجب بها الجزاء الكريم وان يكون تلك
الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل
العبادات المفروضة على الناس وبالجملة يجب ان يكون منبهات
والمنبهات اما حركات واما اعدام حركات تفضي الى حركات فاما
الحركات فمثل الصلوات واما اعدام الحركات فمثل الصوم

240

فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك من الطبيعة تحريكا
شديدا ينبه صاحبه على انه على جملة من الامر ليس هذرا
فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك وانه القربة الى الله تعالى ويجب
ان امكن ان تخلط بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية
السنة وبسطها والمنافع الدنياوية للناس ايضا ان تفعله
وذلك مثل الجهاد والحج على ان يعين مواضع من البلاد بانها
اصلح المواضع للعبادة وانها خاصة لله ويعين افعال مما
لا بد منها للناس نحوا انها في ذات الله عز اسمه مثل القرابين فانها
تعين في هذا الباب معونة شديدة والموضع الذي منفعته
في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان ماوى الشارع ومسكنه
فانه يذكره ايضا وذكره انه في المنفعة وذكره انه في المنفعة المذكور
ما يلي ذكر الله تعالى والملائكة والماوى الواحد ليس يجوز ان
يكون بمصيب الامة كافة فبالحرى ان يفرض اليه مهاجرة
وسفر ويجب ان يكون اشرف هذه العبادات من وجه
ما يعرض متوليه انه مخاطب لله تعالى ومناج اياه وصاير
اليه وماثل بين يديه وهذا هو الصلاة فيجب ان يعين للمصلي

من الاحوال التي يستعد بها للصلوة ما جرت العادة بمواخذة
الانسان نفسه به عند لقا الملك الانساني من الطهارة والتنظف
سببا ما العه وان يسن عليه فيها ما جرت العادة بمواخذته
نفسه عند لقا الملوك من الخشوع وغض الصبر وقبض الاطراف
وترك الالتفات والاضطراب ولذلك يسن له في كل وقت من اوقات
العبادة ادابا ورسوما محمودة فهذه الاحوال ينتفع بها
العامة في ذكر الله عز اسمه في انفسهم فيدوم لهم التشبث بالسنن رسوخ
والشرايع بسبب ذلك وان لم يكن لهم مثل هذه المذكرات نسوها
جميع ذلك مع انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة
عظيمة فيما ينزه به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر
منفعة هذه الاشيا اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد
الحقيقي واثبتنا ان السعادة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه في الآخرة
النفس تبعيدها عن اكتساب الهيات البدنية المضادة لاسباب
السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق وملكات والاخلاق
والملكات تكتسب بافعال من شانها ان تصرف النفس عن البدن
والحس وتديم تذكرها المعدن الذي لها فاذا دامت كثرة الرجوع

الى ذاتها لم تنفعل من الاحوال البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها
عليه افعال متعبة وخارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف
فانها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من
الاستراحة والكسل ورفض العنا واخماد الحرارة واجتناب
الارتياض الا في اكتساب اغراض من اللذات البهيمية وتفرض على
النفس المحاولة لتلك الحركات ذكر الله عز اسمه والملايكة وعالم
السعادة شات ام ابت فتتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن
البدن وتاثيراته وملكة التسلط على البدن فلا تنفعل
عنه فاذا جرت عليها افعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة
تاثيرها فيه لو كانت مخلدة اليه منقادة له من كل وجه ولذلك
ما قال القايل الحق ان الحسنات يذهبن السيات فان دام هذا
الفعل من الانسان استفاد ملكة الالتفات الى جهة الحق والاعراض
عن الباطل وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد
المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد
انها فريضة من عند الله تعالى وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه
في كل فعل ان يذكر الله تعالى ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز

من هذا الزواجر فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند الله
وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع
ما يسنّه فانما هو ما وجب من عند الله ان يسنه وما يسنه
من عند الله فالنبي فرض عليه من عند الله ان يفرض عباداته ويكون
الفايدة في العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة
التي هي اسباب وجودهم وبما يبقى لهم عند المعاد من الله زلفى بزكاتهم
ثم هذا الانسان هو الملي بتدبير احوال الناس على ما تنتظم به
اسباب معيشتهم ومصالح معادهم وهو انسان متميز عن
ساير الناس بتالهه ٥:ـــ٥:٥

هذا آخر الالهيات من كتاب النجاه
ووافق ذلك في سلخ رجب سنة ٦٥٥
والحمد لله حمدا يرضاه ويستوجبه

قرا علي هذا الكتاب من اوله الى آخره الولد الاعز العالم شرف الحكما تاج الدين
محمد بن مبارك [illegible] قراة بحث وتحقيق واتقان وقد سمع سوى
مواضع عن [illegible] في مجالس اخرها عشر ربيع الاول سنة اثنين
واربعين وستمائة وانا العبد الفقير محمود بن نصر الله بن احمد بن سعد التنوخي المهلبي